دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر

أ.د. محمد محمود السروجي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الأسكندرية

١٩٩٨

الباب الأول

تطور مصر

السياسى والإجتماعى والإقتصادى

فى القرن التاسع عشر

والنصف الأول من القرن العشرين

الفصل الأول

مظاهر كفاح الشعب المصرى ضد الحكم العثمانى

كان وقوع البلاد العربية في قبضة الإحتلال العثمانى في مستهل القرن السادس عشر إيذانا بإنطواء الصفحة المجيدة التى ضمت سجلا حافلا للدور الخطير التى لعبته البلاد العربية بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة فى الفترة السابقة له. وانتقل تبعا لذلك مركز الثقل السياسى من القاهرة إلى الآستانة، وأصبحت الأقطار العربية بما فيها مصر مجرد ولايات تابعة للدوله العثمانية، تولى عليها من تشاء من الولاة، دون أن تحسب لرغبات السكان العرب أى حساب. وهدفها من ذلك أن تظل تلك البلاد في قبضتها أبد الدهر، وتقوم بأداء الضريبة السنوية لخزينة السلطان وهى صاغرة.

باسم الدين الإسلامى والخلافة الإسلامية حكمت الدولة العثمانية الأقطار العربية حكما غاشما فى معظم فتراته. وكانت تعد كل خروج عن طاعة السلطان خروجا عن تعاليم الدين، وعصيانا لأولى الأمر مما نهى عنه الإسلام. وكثيرا ماأستغلت الآية الكريمة «وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» فى مواضع لايقرها الدين، ولايقبلها العقل.

ولم تلبث الدولة العثمانية أن دب إليها الفساد والانحلال، وبدأ سلطانها في مصر يضعف شيئا فشيئا، ولم يصبح للسلطان العثمانى فى حقيقة الأمر سوى سلطة إسمية ممثلة في وال لاحول له ولاقوة. وغدا بكوات المماليك أصحاب السيادة الحقيقة في البلاد. ولكن رغم

قوة هؤلاء، كانوا منقسمين على أنفسهم يتربص بعضهم ببعض، شعارهم الغدر والخيانة ونكث العهود.

وفي ظل حكم هؤلاء المماليك لم تعرف البلاد الاستقرار أو الهدوء، بل كان من الأمور العادية أن يرى المصريون أحد هؤلاء المماليك يصارع مملوكا آخر للوصول إلى مركز السلطة والحكم، وقد يحتدم القتال فى شوارع القاهرة، بل ويمتد ليشمل القرى المصرية. ولم يكن يعنى أهل مصر من أمر هذا الصراع شيئا، فجميع هؤلاء المماليك غرباء عن أهل مصر، لاتربطهم بهم صلة دم أو رحم. وكان كل مايهمهم أن يحافظوا على حقوقهم من أن يمتد إليها عبث المماليك، وألا يكونوا فريسة لأطماعهم ونزواتهم.

وجد المصريون أنفسهم تحت حكم شرذمة من المماليك المستجلبين لايرعون إلا ولا ذماما. وكانت البلاد مقسمة من الناحية الإدارية بين هؤلاء البكوات يحكمونها وفق هواهم، وبما تمليه عليهم شهواتهم التى لاتعرف حدودا. وهم في نظر المصريين الورثة للحكم العثمانى البغيض. ولا منجى للمصريين من ظلمهم وجورهم إلا بالخلاص من الحكم التركى نفسه.

ومن ثمة فقد تعرضت البلاد لموجة من التعسف والظلم في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ونجد كتابات الجبرتى (١) عن هذه الحقبة من حكم هؤلاء المماليك مليئة بأخبار انتفاضات الأهالى من حين لآخر ضد تلك الشرذمة الباغية.

فليس صحيحا اذن ما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن أهل مصر

قد استكانوا للظلم والاستبداد ، راضين بالضيم، صابرين على البلاء.

إن هذه الفترة من تاريخ مصر زاخرة بالمواقف البطولية التى وقفها شعب مصر ضد هؤلاء الطغاة، تحت زعامة نفر من أبنائها المخلصين وعلى رأسهم السيد عمر مكرم، وعلماء مصر الأجلاء. فكان علماء مصر من شيوخ الأزهر هم ألسنة الشعب، المدافعين عنه ضد ظلم هؤلاء المعتدين. وكان أشد مايخشاه هؤلاء غضب العلماء عليهم ومناصبتهم العداء، نظرا لما يكنه الشعب لعلمائه من حب وإكبار. فكثيرا ما كان يرضخ هؤلاء البغاة لمطالب الشعب، وذلك لتدخل العلماء، حرصا منهم على الحفاظ على مظهر الإحترام والتبجيل للدين وأهلة، وانتقاء لغضبة الشعب وثورته.

انتفاضات الشعب ضد المماليك:

والأمثلة على تلك الإنتفاضات عديدة، تزخر بها كتابات الشيخ عبد الرحمن الجبرتى الذى يعد أفضل من أرخ لتاريخ تلك الفترة. وسأذكر بعضها مرتبة حسب الترتيب الزمنى للتدليل على حيوية هذا الشعب، وعلى رفضه الخضوع لحاكميه من الظلمة، وبأن الخضوع والذلة لم تكن في يوم من الأيام من شيمته ولا من خصاله.

وأولى تلك الأمثلة ماذكره الجبرتى عن أحداث سنة ١٦٧٥ حيث ولى على مصر رجل يدعى أحمد باشا الدفتر دار وكان ظالما شديد الوطأة على الناس. وقد ساء المصريين حكم ذلك الوالى، وعرفوا أن له صديقا يدعى عبد الفتاح الشعراوى يحرضه على تلك الأفعال. فتربصوا به عند نزوله من القلعة وقتلوه ومثلوا به. ولم يكتفوا بذلك

بل صعدوا إلى القلعة وطلبوا من الوالى أحمد الدفتردار أن ينزل عن الحكم، فرفض. فهددوه بالقتل، وبأنه سينال نفس المصير الذى آل إليه صديقه. فلما وجد ألا قبل له عليهم، وأن العناد لن يزدهم إلا إصراراً، آثر التسليم، والنزول على رغبة الشعب. فقبضوا عليه، واحتجزوه عندهم إلى أن عين السلطان واليا آخر.

وفي سنة ١٦٩٥ عم البلاد قحط شديد، وزادت وطأته على الناس حتى أكلوا الجيف وأوراق الشجر وصاروا يتخاطفون الخبز من الأسواق ومات بسببها جموع غفيرة.

حدث هذا بينما كانت مخازن الوالى وكبار المماليك غاصة بالمخزون من القمح والشعير. فثار الأهالى وتوجهوا إلى الوالى بالقلعة «وصاحوا من الجوع فلم يجبهم أحد، فرجموا بالأحجار. فركب الوالى وطردهم، فنزلوا إلى الرميلة، ونهبوا حواصل الغلة التى بها، ووكالة القمح، وحاصل كتخذا (نائب الوالى) وكان ملآنا بالشعير والفول».

قد أحدثت هذه الثورة رد فعل لدى السلطان، فأمر بعزل ذلك الوالى الظالم وأستبداله بآخر نزولا على رغبة الشعب.

ومن أحداث عام ١٦٩٧ يذكر الجبرتى بأن ملتزم دار الضرب (سك النقود) بمصر وهو يهودى يدعى ياسف قد سافر إلى الآستانة لبعض الأعمال. وعندما سأله المسئولون الآتراك عن إمكان زيادة الضرائب على أهالى مصر أجاب بالإيجاب. فزودوه عند سفره بالفرمانات والأوامر السلطانية بزيادة الضرائب. فلما عاد إلى مصر وقدمها للوالى العثمانى وافق عليها.

وعندما علم الأهالي بذلك توجه وفد منهم إلى المماليك، وناقشوهم في الأمر ثم يمموا وجوههم شطر القلعة لمقابلة الوالى، فأغلظ لهم في القول وعنفهم على إعتراضهم على أوامر السلطان، فجاوبوه بالمثل وأصروا على تسليمهم ياسفا، فأبى . فلما وجد منهم تصميما على ماطلبوه، وأن الأمر قد يخرج من يده، وقد ينقلب الموقف إلى ثورة عاتية، سلمهم إياه فقتلوه جزاء ما قدمت يداه.

وهناك مثل آخر لظلم الحكام، حدث في يونية سنة ١٧٨٥ ، ويتلخص فى أن مدينة الأسكندرية كانت خاضعة لحكم رجلين، هما قائد الجند التركى ويسمى أغات القلعة، والسردار. وقد ترك هذان الرجلان لجنودهما العنان، يعيثون في الأرض فسادا ، ينهبون الأموال ويعتدون على الحرمات، غير آبهين لصرخات الأهالى وشكاواهم.

وحدث ذات يوم أن قتل أحد الجنود رجلا من أهل المدينة، فثار الأهالى ثورة رجل واحد، وقبضوا على السردار وأوسعوه ضربا وتنكيلا. ثم أركبوه على ظهر حمار عارى الرأس، وطافوا به شوارع المدينة بين سخرية الأهالى وضربهم له بالنعال.

مثل آخر يصور غضبة هذا الشعب الأبى تتمثل فيما حدث في يناير سنة ١٧٨٦ حين قام أحد كبار المماليك ويدعى حسين بك جفت على رأس كوكبة من مماليكه وهاجم دار رجل يدعى أحمد سالم الجزار بحى الحسينية فثار أهالى الحى وغضبوا لابن حيهم، وتوجهوا إلى الشيخ أحمد الدردير، وهو عالم جليل من علماء الأزهر وممن اتصفوا بالجرأة والشجاعة والإخلاص لبنى وطنهم - يشكون له ظلامتهم

فغضب لما حدث وشجعهم على الثورة. فقاموا إلى الأزهر وأغلقوا عليهم أبوابه، وصعدوا إلى مآذنه «يصيحون ويدقون الطبول»، وأغلق التجار متاجرهم. واتفق الشيخ الدردير معهم على التوجه في صبيحة اليوم التالى إلى دور المماليك لنهبها أسوة بما فعلوا.

ولما علم بذلك إبراهيم بك، شيخ البلد، أفزعه الأمر، وأرسل بأحد كبار المماليك إلى الشيخ الدردير يرجوه أن يبعث إليه بثبت بما نهب ليرده إلى صاحبه.

وهناك موقف آخر مشرف للشيخ أحمد الدردير وقفه عندما كان بمولد السيد البدوى بطنطا، حينما تطرق إلى سمعه ما فرضه كاشف (حاكم) البحيرة من مغارم على الناس، وأمتدت يده إلى أبل بعض الأعراب. فذهب إلى الكاشف بنفسه، وخاطبه من فوق ظهر بغلته، وأشتد عليه فى القول والزجر، وثار الأهالى لثورته، وأشتبكوا مع جنود الكاشف في معركة، واضطربت الأمور في المدينة فهب على الفور كاشفا المنوفية والغربية لزيارة الشيخ والاعتذار له. ولم يكتف المماليك بذلك، بل قام كبيرهم إبراهيم بك بزيارة الشيخ الدردير والإعتذار له بنفسه بعد عودته إلى القاهرة.

كذلك تفيدنا أخبار سنة ١٧٩٥ أن نفرا من فلاحى مدينة بلبيس قد ذهبوا إلى الشيخ عبد الله الشرقاوى يشكون مما فرضه محمد بك الألفى - أحد أعوان مراد بك - على أراضيهم من ضرائب أثقلت كاهلهم. فغضب الشيخ لذلك، وأجتمع بعلماء الأزهر، وأستقر رأيهم على إغلاق أبواب الأزهر، وحض الناس على اغلاق الأسواق.

وفى اليوم التالى اجتمع العلماء بالشيخ محمد السادات في داره، وتجمع حولهم عدد غفير من الأهالى، وعندما علم بذلك إبراهيم بك، أرسل أحد أعوانه لاستطلاع جلية الأمر. وجرى بينه وبين العلماء نقاش حاد، ألهب حماسة الأهالى وخشى مراد عاقبة الأمر، فأرسل إلى العلماء يبلغهم تبرؤه مما يرتكبه شريكه إبراهيم بك.

وفي نفس الوقت أرسل لمراد بك يحذره من عاقبة الاستهانة بحقوق الأهالى فصدع مراد للامر، واستجاب لمطالب الأهالى، ولكن العلماء والأهالى قد ضاقوا ذرعا بتكرار أمثال تلك الحوادث، فاستمروا معتصمين داخل جدران الأزهر، ولم يستجيبوا له إلا بعد أن حضر الوالى بنفسه إلى دار الشيخ السادات حيث عقد اجتاعا ضم كبار المماليك والسيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى، والشيخ البكرى، والشيخ الأمير. وتناقش المجتمعون فيما يجب أن يكون عليه الحكم. وانتهى الاجتماع بعد أن وقع المماليك على وثيقة حررها قاضى القضاة - وكا حاضرا الإجتماع - يتعهدون فيها بإبطال المظالم. والسير بين الناس بالعدل، وأن يكفوا عن زيادة الضرائب.

وفى هذا الحادث يضرب المصريون أروع الأمثلة في اتحادهم، ووحدة كلمتهم والتفافهم حول زعمائهم المخلصين.

وإذا استطردنا فى ذكر العديد من الأمثلة، فلن تتسع لنا صفحات هذا الكتاب، ولهذا سأكتفى بسرد حادثة أخيرة تمثل فيها إجماع الشعب خلف قائدة السيد عمر مكرم في ذلك الوقت، ضد غطرسة الحكام الآتراك، وتعصبهم الأعمى لعنصريتهم.

كان ذلك في عام ١٨٠٥ حيث شغل أحمد خورشد باشا منصب الولاية في مصر، وكان من أكثر الولاة ظلما وجورا، ومن أشدهم استخداما لجنودة للتنكيل بالمصريين، وتنفيذا لأوامره، واشباعا لحب السيطرة في نفسه. وبدأت أصوات الأهالى ترتفع بالشكوى من بطشه وتعسفه، وتطالب بعزله. ولكنه لم يكن بأبه لصيحاتهم.

وسولت له نفسه أن يدعو العلماء وعلى رأسهم السبد عمر مكرم إلى مجلسه ليظهر لهم مدى سطوته وجبروته. فلما انتظم عقد المجلس خرج عليه في غطرسة وكبرياء، وأبلغهم بأنه الحاكم المطلق الذى لاراد لأمره، وبأنه تولى عليهم من قبل السلطان صاحب الحق الشرعى في البلاد.

لم يسكت زعماء مصر على تلك الإهانة، ورأوا أن يردوا الصاع صاعين، وأن يلقنوا ذلك الحاكم التركي درسا لاينساه، فجمعوا كلمتهم، وحزموا أمرهم على عزله. فامتنعوا عن القاء دروسهم في الأزهر، وأخذ السيد عمر مكرم يثير الشعب ضده، لاستجماع قواه للمعركة الفاصلة.

ورأى خورشيد أن يغير من سياسته، وأن بوارى قبضته الحديدية في قفاز من الحرير. فحاول التودد إلى العلماء عله يستطيع الوقيعة بينهم، ويفرق شملهم ولكن حيلته لم تنطلى عليهم.

واجتمع نفر من الأهالى والعلماء في بيت قاضى القضاة، للتشاور في عزل الوالى. وحينما علم بذلك أرسل إليهم بوسطائه، كما دعا العلماء وقاضى القضاة للتباحث معهم في الأمر. فمنعهم السيد عمر مكرم من تلبية الدعوة.

وفي اليوم التالى اجتمع السيد عمر مكرم بالعلماء وبجموع الشعب، وقرروا عزل خورشيد، وإبلاغه هذا القرار. فلما ووجه به، قال بغطرسته المعهودة، بأنه ولى أمر مصر من قبل السلطان، ولن يعزل بأمر الفلاحين.

أيقن الشعب بأن عزله لن يتم إلا باستخدام القوة، ليعرف أن هؤلاء الفلاحين الذين ينظر إليهم نظرة ازدراء، هم أصحاب البلاد الحقيقيون، وأنه وأمثاله دخلاء عليها.

تجمع مايقرب من الأربعين ألف نسمة من حاملى الأسلحة والعصى حول دار قاضى القضاة، وطلبوا إليه أن يبلغ الوالى بتصميمهم على عزله.فكتب إليه قاضى القضاء يحذره من مغبة تماديه في العناد، وتجاهل رغبات الشعب. فصم أذنيه لهذا النداء.وعندئذ قاد السيد عمر مكرم جموع الشعب لمحاصرة القلعة (مقر إقامة الوالى) والتترس حولها.

لجأ خورشيد إلى سلاح الوقيعة، وحاول أن يفسد مابين السيد عمر مكرم والعلماء، فأرسل إليه أحد أعوانه، وجرت بين الرجلين مناقشة حادة دلت على مدى ما أمتاز به السيد عمر مكرم من جرأة وفهم صحيح للأمور.

فعندما سئل عمر مكرم، كيف يجرؤ على عزل والى السلطان، والله يقول «وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم»؟ فأجابه السيد عمر مكرم بأن أولى الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل. وهذا الوالى ظالم، ومن حق الناس أن يعزلوا الحاكم الظالم حتى لو كان خليفة أو سلطانا.

ولم تزد تلك المناقشة السيد عمر مكرم إلا إصراراً على تنفيذ مطالب الشعب. ومن ثمة فقد أحكم الحصار حول القلعة، وكان الجانبان يتراشقان بالقنابل بين الفينة والفينة، واستمر الحصار دون هوادة مدة ثلاثة شهور.

وحينما علم السلطان بما آلت اليه الأحوال في مصر، أرسل فرمانا بعزل خورشيد، فرفضه قائلا بأنه لن يعزل من ولاية مصر بورقة مكتوبة. فبعث إليه السلطان برسول من لدنة ومعه أمر بخلعه.

وعندما نزل من القلعة خشى السيد عمر مكرم أن يفتك به الأهالى، وكان حريصا على أن يظهر للوالى أن الشعب قادر على أن يصل إلى أهدافه مهما طال به الأمر، كما أنه قادر في نفس الوقت على حمايته، فاستضافه عنده مدة خمسة أيام لحين رحيله.

وسبب آخر دعا السيد عمر مكرم إلى استضافته، هو خشيته من غدره وخيانته، فهؤلاء القوم ليس لهم إلا ولاذمة، ولايمكن الأطمئنان إليهم.

وهكذا يتم رحيل خورشيد باشا غير مأسوف عليه، تشيعه اللعنات من كل جانب. وبهذا تنتصر مشيئة الشعب بفضل اتحاده، والتفافه حول قادته من الزعماء المخلصين.

تلك أمثلة اخترناها لندلل على أن كفاح الشعب المصرى لم يبدأ بقدوم الحملة الفرنسية إلى مصر، وانما سبقها بأجيال عديدة، وأن مانسبه إليه الكتاب من الخنوع والاستكانه للحكم التركى تعوزه

الأدلة، ويفتقر إلى الأسانيد، فكفاح شعب مصر ضد حكامه الغاصبين حقيقة تاريخية، وتطور طبيعى لمنطق الأحداث، ولظروف الحياة التى عاشها فى تلك الحقبة من الزمن.

الفصل الثانى

الحملة الفرنسية على مصر وموقف المصريين منها

أوضحنا فى الفصل السابق كيف تدهورت حالة مصر فى أواخر القرن الثامن عشر تحت حكم بكوات المماليك تدهوراً كبيراً. فالدولة العثمانية لم يعد لها نفوذ حقيقى فى مصر، فالسطة الفعلية أصبحت مركزة فى أيدى شرزمة من هؤلاء البكوات، يتصارعون على السلطة، ويغتال بعضهم البعض سعياً وراء السلطة والنفوذ، فيسقط مملوك، ويرتفع آخر أمام سمع وبصر الوالى العثمانى الذى لم يكن له حول ولا قوة .بل كان يتلقى تعليماته من شيخ البلد وهو كبير المماليك .

وفى عهد حكم مراد بك وابراهيم بك بلغت الأمور فى مصر ذروتها من السوء ، من الناحيتين الداخلية والخارجية . فعلاقة مصر التجارية بدول أوروبا فى عهد هذين الحاكمين تعرضت لشئ كبير من الإضطراب . فهما لم يقيما وزناً كبيراً لعلاقة مصر بأوروبا، فما يعقدونه اليوم من إتفاقات تجارية ، ينقضونه غداً ، وما يبيحونه بالأمس يحرمونه اليوم. ومن هنا اضطربت تلك العلاقات.

هذا فضلا عما تعرضت له تجارة الأجانب في مصر من سلب ونهب من حين لآخر، تحت سمع السلطات المملوكية الحاكمة وبصرها دون أن تحرك ساكنا. بل كثيرا ماكان التحريض على النهب يتم بايعاز منها. وتفيض تقارير قناصل الدول الأوربية بسيل من الشكاوى من معاملة المماليك للتجار الأجانب، وخصوصا في الفترة السابقة على الاحتلال الفرنس لمصر.

ولكل تلك الأسباب فكرت بعض الدول الأوربية الكبرى في وضع يدها على مصر كجزء من مشروع تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، وهو ماعرف في ذلك الوقت بإسم المسألة الشرقية. وظل موضوع التقسيم حلما يراود أذهان ساسة الغرب ردحا طويلا من الزمن. وكانت التقارير التى يرسلها القناصل الجنرالات بمصر إلى حكوماتهم تصف ماعليه البلاد من ضعف ووهن، فلا استحكامات عسكرية حقيقية، ولا تحصينات دفاعية ذات قيمة. هذا بالإضافة إلى إفتقار البلاد إلى السلاح وفوضى المماليك وتنازعهم على السلطة، ونفور الأهالى منهم.

الغزو الفرنسى

شجعت تلك التقارير حكومة فرنسا على التفكير الجدى في غزو مصر مستغلة ضعف الباب العالى، وما عليه البلاد من فوضى وانحلال. أى أن فرنسا كانت أولى الدول الأوربية التى حاولت فرض التقسيم على ممتلكات الدولة العثمانية عن طريق القوة، والأمر الواقع، وأن تكون مصر من نصيبها وحدها. وساعدها على إخراج تلك الفكرة إلى حيز التنفيذ معاداتها لانجلترا، ومحاولة ضربها في مصر بعد أن عجزت عن غزو الجزر البريطانية نفسها.

جاء نابليون إلى مصر بأحدث الجيوش التى عرفتها أوربا في ذلك الوقت - تسليحا وتدريبا وقيادة ، وهاجم مدينة الأسكندرية في ٣ يوليو ١٧٩٨ ولم يكن عدد سكانها حسب تقدير المسيو جراتيان لوبير Gratien LePe're أحد علماء الحمله الفرنسية يزيد عن

ثمانية آلاف نسمة معظمهم فى حالة تأخر وفاقة. كما كانت أستحكاماتها في عجز تام عن القيام بأى مجهود مجد للدفاع عنها ومن هنا نتبين إلى أى حد كانت الأسكندرية مدينة مفتوحة أمام قوات الغزاة الفاتحين.

بسالة أهل الأسكندرية:

لم يغمض لأهل الأسكندرية جفن منذ أن ظهر الأسطول الأنجليزى في مياههم في ٢٨ يونية ١٧٩٨، ومنذ أن عرفوا بنية فرنسا في احتلال ديارهم، واخذوا يستعدون لملاقاة الفرنسيين بكل ما أوتوا من قوة وجهد في حدود امكانياتهم الضئيلة، وفي مثل ظروفهم القاسية.

وعندما وطئت أقدام نابليون أرض مصر وعلم بنبأ قدوم الأسطول الانجليزى أسرع إلى انزال قواته ليلا بمنطقة العجمى في ٢ يولية سنة ١٧٩٨ خوفا من مداهمة نلسن لها قبل أن تتمكن من النزول إلى البر، ثم تقدمت صوب أسوار الأسكندرية تحت قيادة بونابرت وثلاثة من ضباطه العظام.

وما إن أصبح الصباح إلا وكانت القوات الفرنسية تحاصر أسوار المدينة كالجراد المنتشر، وفي مواجهتهم اعتصم أهلها بالقلاع والتحصينات القديمة، وحمل السلاح كل قادر على حمله من الرجال والنساء، وحدثت مناوشات بين القوات الفرنسية المتقدمة وبعض طلائع العربان التى خرجت من المدينة لإعاقتهم، انسحب العربان على أثرها إلى داخل الأسوار.

وعندما أصدر نابليون أوامره بالهجوم اندفعت القوات الفرنسية صوب أبواب المدينة تؤازرها مدفعية ضخمة أخذت تدك الأسوار بقوة وعنف رغم مقاومة الأهالى واستبسالهم واستماتتهم فى القتال بما لديهم من إمكانيات ضئيلة، ولكن هيهات أن تنال أسلحتهم القديمة من أقوى الجيوش التى عرفتها أوربا في ذلك الوقت، فلم تلبث الأسوار أن تداعت تحت ضربات الفرنسيين وبدأت جحافلهم تقتحم المدينة وتنتشر في جنباتها ناشرة الذعر والاضطراب أينما حلت وحيثما اتجهت. فقابلها الأهالى بالإعتصام في الشوارع والإزقة والبيوت حتى كاد بونابرت نفسه يلقى حتفه أثناء اقتحامه أحد تلك الطرقات، واستمر الأهالى في صمودهم إلى أن أصبحت المقاومة ضربا من الجنون، فاستسلموا للأمر الواقع وتغلبت القوة الغاشمة على الحق الضعيف.

وإذا نظرنا إلى هذه المعركة بعين الإنصاف نجد أن أهالى الأسكندرية قد أبلوا بلاء حسنا ، وقدموا من التضحيات فوق مايستطيعون في حدود امكانياتهم الهزيلة، وقاوموا عدوا يفوقهم عدداً وعدة، وتحت قيادة من أقوى القيادات التى عرفتها أوربا في ذلك الحين.

وطنية السيد محمد كريم

ولما أيقن الأهالى بألا فائدة ترجى من مواصلة القتال وأن الدولة العثمانية لن تحرك ساكنا ، وأن المماليك لن يهبوا لنجدتهم في الوقت المناسب، أذعنوا لمنطق القوة. ولكن رغم استسلام المدينة فقد ظل

السيد محمد كريم معتصما بقلعة قايتباى يقاتل بمن معه من جنود إلى أن تبين له عدم المقاومة بعد سقوط المدينة كلها في أيدى الفرنسيين، فتوقف عن القتال وسلم القلعة بعد أن أدى ماعليه من واجب وأصبح هو ومن معه من أهالى الأسكندرية مضرب الأمثال في البطولة والإقدام. وقد صفح نابليون عنه اعترافا بشجاعته وإستبساله وللإستفادة من خبرته فى حكم المدينة وتنفيذاً لسياسته العامة فى كسب ود المصريين وثقتهم.

ونظرا لما كان يتمتع به السيد محمد كريم من حب أهالى الأسكندرية واحترامهم فقد حاول بونابرت أن يستفيد منه في إدارة شئون المدينة وأن يتخذه ستارا أو مخلب قط لتنفيذ مايريده من أنظمة وقوانين. وقد تظاهر السيد محمد كريم بقبوله منصب الحاكم المتعاون مع الفرنسيين، بينما كان يضمر فى قرارة نفسه أمورا خطيرة.

وقد تولى السيد محمد كريم سرا قيادة حركة المقاومة الشعبية ضد الفرنسيين فكان على إتصال بأهالى القرى المجاورة للأسكندرية والمحيطة بها يعلمهم بتحركات القوات الفرنسية خارج الأسكندرية أولا بأول. فكان هؤلاء الأهالى يتصيدون الفرنسيين عند خروجهم ويوقعونهم فى الكمين. وظل السيد محمد كريم يقوم بهذا الدور إلى أن انكشف أمره لدى الفرنسيين، فقبضوا عليه وحوكم بتهمة التآمر على سلامة القوات الفرنسية واتصاله بحركة المقاومة وبمراد بك، ثم صدر عليه الحكم بالإعدام رميا بالرصاص وبمصادرة أمواله وممتلكاته، أو أن يفتدى نفسه بمبلغ ٣٠ ألف ريال في ظرف أربع وعشرون ساعة.

لم يقبل السيد محمد كريم دفع الفدية لأنه كان يعلم أن الفرنسيين لن يهدأ لهم بال وهو على قيد الحياة، وظن أن الفدية ماهى إلا خدعة فصد بها الإستبلاء على أمواله. وفي هذا الشأن قال قولته المشهورة: «إذا كان مقدرا على أن أموت فلا ينجينى من الموت أن أدفع هذا المبلغ، وإذا كان مقدرا لى الحياة فعلام أدفعه».

وفي ٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨ نفذ فيه الحكم بالأعدام رميا بالرصاص فى ميدان الرميلة، ثم قطع الفرنسيون رأسه ورفعوها على عصا وطافوا بها شوارع القاهرة ينادون «هذا جزاء من يخالف الفرنسيس». وبهذه الخاتمة المؤلمة تنطوى صفحة مشرقة من تاريخ أحد أبناء الأسكندرية قام بواجبه على أحسن مايكون الأداء بعد أن أرضى ضميره أمام الله وأمام مواطنيه. وبهذا تخط الأسكندرية في سجل شهدائها البواسل الذين جادوا بأرواحهم رخيصة في مدافعة الفرنسيين، حفاظا على مدينتهم من أن تدنسها أقدام الغزاة، شهيدا جديدا تفخر المدينة بذكراه.

انتشار حركة المقاومة

ولكن هل اقتصرت مقاومة الأهالى للغزو الفرنسى على مدينة الأسكندرية فحسب؟ لا سنجد أن تلك المقاومة ستمتد على طول الطريق الذى سلكه الفرنسيون صوب القاهرة، فخلال زحفهم على دمنهور تصدى لهم العربان الضاربين على مشارف الأسكندرية والأهالي في القرى والدساكر، وأخذوا يستنفذون قواهم في مناوشات متكررة. كما قاموا أيضا بردم الأبار الموجودة في الطريق حتى كاد

يقضى على القوة الفرنسية الزاحفة من شدة الحرفى الصحراء دون أن يجدوا الماء يرون به ظمأهم.

وفي معركة شبراخيت وقف الأهالى إلى جانب قوات مراد بك والتحم الأسطول الفرنسى والمملوكى في النيل تجاه شبراخيت، وتمكنت قوات مراد بك بمساعدة الأهالى من إغراق خمس سفن فرنسية والاستيلاء على سفينتين أخريتين.

وقد ذكر بعض المؤرخين بأن القوات التى حاربت في تلك الموقعة نقرب من العشرين آلفا، بينما البعض الآخر قدرها بأثنى عشر آلف مقاتل، من هؤلاء تسعة آلاف من الفلاحين والعرب. أى أن قوة المصريين كانت على أقل تقدير تعادل نصف القوات المحاربة.

ولو أن المعركة انتهت في غير صالح المصريين والمماليك إلا أنها أثبتت أن الأهالى يستطيعون الحاق الضرر بالفرنسيين، وأن على نابليون أن يحسب لمقاومة الشعب ألف حساب.

وفي معركة امبابة خرج سكان القاهرة لملاقاة الفرنسيين والدفاع عن مدينتهم بكل مرتخص وغال، فأغلقوا متاجرهم وأنشأوا المتاريس في الشوارع، وتطوع بعدد كبير منهم لحمل السلاح حتى بلغ عدد من اشترك منهم في هذه المعركة بنحو ٢٠ ألف مقاتل، في حين أن عدد المماليك لم يكن يتجاوز نحو ستة آلاف رجل.

مساهمة الشعوب العربية في صد العدوان

لم يقتصر عبء القتال على مساهمة العرب المقيمين بمصر في مقاومة الغزو الفرنسى جنبا إلى جنب مع إخوانهم المصرين، إنما تعداهم

إلى خارج حدود مصر حبث اشترك في الجهاد ضد الفرنسيين أناس من الحجاز. ويذكر الجبرنى - في هذا الصدد - قدوم حملة من المنطوعين العرب تحت قيادة رجل مغربى يدعى الكيلانى «كان مجاورا بمكة والمدينة والطائف - فلما وردت اخبار الفرنسيس إلى الحجاز وأنهم ملكوا الديار المصرية إنزعج أهل الحجاز لذلك وضجوا بالحرم .. وصار هذا الشيخ يعظ الناس ويدعوهم إلى الجهاد ويحضهم على نصرة الحق والدين وقرأ الحرم كتابا مؤلفا فى معنى ذلك فاتعظ جملة من الناس وبذلوا أموالهم وأنفسهم واجنمع نحو الستمائة من المجاهدين وركبوا البحر إلى القصير مع ما أنضم إليهم من أهل بنبع وخلافه، فورد الخبر أنه انضم إليهم جملة من أهل الصعيد.

وفى مراسلات نابليون نجد كثيرا من المراسلات التى بعثها قائد حملة الصعيد الچنرال ديزيه Desaix إلى نابليون بشكر فيها من تدفق أهل الحجاز على ميناء القصير وعبور الصحراء النسرفية والإنضمام إلى إخوانهم المجاهدين فى الصعيد للإنتصار على القوات الفرنسية الغازية أو نيل الشهادة. والحقيقة أنه ليس كلهم من أهل الحجاز ولكنهم من الحجاج والمعتمرين من مختلف الجنسيات أرادوا أن يقفوا إلى جانب إخوانهم المصرين للقيام بواجبهم . وكانوا معظمهم يريد أن يختم حياته بالشهادة . ولذا كانوا يحاربون بجرأه مذهلة.

وذكر الجبرتى أمثلة أخرى لهذا التعاون فى صد العدوان بين سكان مصر وغيرهم من أهل الأقطار العربية الأخرى.

الديوان

دفعت حركة المقاومة التى وجدها نابليون من الأهالى إلى محاولة استرضائهم وكسب ودهم وثقتهم فيه. فأنشأ الديوان الكبير في القاهرة ودواوين أخرى صغيرة على منواله في الأقاليم وذلك للوقوف على رغبات الأهالى، وحتى لايصدر من القوانين والقرارات مايتعارض مع تعاليم الدين وتقاليد المصريين وعاداتهم. ولهذا تكون الديوان من العلماء الذين يكن لهم المصريون كل إجلال وإحترام وكذلك من التجار. ولم يكن الهدف من إنشاء هذا الديوان - بطبيعة الحال - تدريب الأهالى على الحكم الشورى البرلمانى، وإنما كان لمصلحة نابليون في معرفة رغبات الأهالى فقط وحتى لايسئ اليهم دون أن يدرى.فهو غريب عن البلاد ولا يعرف عن عاداتها وتقاليدها وعقائدها الدينية إلا النذر اليسير.

ثورة القاهرة الأولى (٢١ أكتوبر ١٧٩٨)

قامت تلك الثورة بعد أقل من ثلاثة أشهر من دخول الفرنسيين مصر، وهى ظاهرة تستحق التسجيل والدراسة، فالمصريون الذين هزموا بالأمس القريب أمام قوات تفوقهم عددا وعدة، لم يستكينوا أو يستسلموا للهزيمة، فعوامل الثورة كانت لاتزال تضطرم في نفوسهم، وصاروا يتحينون كل فرصة للتعبير عن سخطهم على هذا الحكم الأجنبى البغيض. وقد وجدوا في الآذان متنفساً لهم، فكانوا يدعون من فوق المآذن إلى الصلاة وإلى الثورة في الوقت نفسه.

ولاغرابة في أن يكون الأزهر بعلمائه وطلبته دعاة ثورة، فقد وجدنا فيه الحصن الحصين، والملاذ لكل مظلوم ففيه تجتمع الكلمة، ومنه تخرج مشاعل النور لتنير الطريق، ومن بين جدرانه تندفع جموع المجاهدين.

كانت القاهرة أشبه ببركان تجمعت له كل أسباب الثورة، فهزيمة الفرنسيين موقعة أبى قير البحرية (أول أغسطس ١٧٩٨)، وإعدام السيد محمد كريم (٦ سبتمبر ١٧٩٨) الزعيم الوطنى، والمجاهد المخلص، وفرض ضرائب جديدة على الناس، وسوء سلوك الجنود الفرنسيين في مجتمع شرقى محافظ ، كل تلك الأسباب وغيرها ألهب حماسة الأهالى، لاسيما وأنهم قد وجدوا تأييدا من الشيخ السادات الذى اتهمه نابليون برئاسة لجنة شكلت لتنظيم الثورة.

تجمع عدد كبير من الناس حول الجامع الأزهر فى يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨، وأستقر رأيهم على أن يذهبوا إلى بيت القاضي التركى ليصحبهم لمقابلة نابليون، ليطلبوا منه الغاء نظام الضرائب الجديدة. وقد وافقهم القاضى على طلبهم، ولكن ما أن سلك طريقه بينهم، حتى تبين له عظم التجمهر وخطورة الحالة. فقفل راجعا إلى بيته بعد أن انهال عليه الناس بالعصى والحجارة.

إزداد هياج الشعب، وتعالت صيحاته بقتال الفرنسيين، واكتظت الشوارع والطرقات بحاملى الأسلحة والهراوات، وأخذوا يقيمون المتاريس في الشوارع إستعدادا لملاقاة الفرنسيين. وماهى إلا ساعات حتى انتشرت الثورة فى كل القاهرة، فأخذ الفرنسيون على غرة، لأنهم

لم يتوقعوا بأى حال من الأحوال أن تقوم ثورة في القاهرة، بعد المعارك الطاحنة التي خاضها نابليون، والتى لم تغب عن أذهانهم بعد.

حاول الجنرال ديبوى Dupuy حاكم القاهرة العسكرى أن يتدخل لإخماد الثورة بسرعة قبل أن يستفحل خطرها، لاسيما وأنه لم يتخذ للأمر عدته، ولم يعمل حسابا لغضبة الشعب، ولا لمواجهة الجماهير الثائرة.

اتجه ديبوى إلى مركز الثورة على رأس كوكبة من فرسانه، وعند باب القصرين (النحاسين) سد عليه الثوار الطريق، وعندما حاول تفريق شملهم تجمعوا عليه وأثخنوه ضربا وتنكيلا بالسيوف والرماح والعصى والحجارة، وكذلك أصابوا ياوره الكابتن مورى Maury باصابات جسيمة. ولم يلبث ديبوى أن مات بعد قليل متأثرا بجراحة.

أدرك نابليون خطورة الثورة بعد فقد ديبوى ساعده الأيمن، ورأى أن يشرف بنفسه على إخمادها. ولم يستطع نابليون أن يدخل القاهرة إلا من باب اللوق. وفي ذلك الوقت عين الجنرال بون Bon خلفا لديبوى ومنحه السلطة للقضاء على الثورة بأية وسيلة، مهما كان الثمن فادحا.

وفي اليوم التالى استعد كل فريق للمعركة، فمن جانب الثورة قاموا بسد كل المنافذ المؤدية إلى الأزهر مركز الثورة ومقر قيادتها بالمتاريس. أما الجانب الفرنسى فقد نصب الجنرال بون مدافعه فوق قمم التلال المحيطة بالقاهرة وصوبها على حى الأزهر. كما حاول

الفرنسيون الوقوف في وجه السيل المتدفق من الناس الذين يعيشون قريبا من القاهرة، والذين هبوا لنجدة إخوانهم بالقاهرة عندما علموا بثورتهم. ورغم هذا فقد ارتفع عدد سكان القاهرة إلى مليون نسمة حسب تقدير أمين سامي باشا[1].

وبلغت الجرأة بالثوار إلى الحد الذى هاجموا فيه مقر قيادة الفرنسيين بالأزبكية، وتسلقوا مسجدا بجوارها، وأخذوا يصوبون نيران بنادقهم على جنوده، فقتلوا منهم عددا كبيرا. ولم يجد الفرنسيون بدا من مهاجمة المسجد وقتل من به من الثوار.

كذلك هاجموا تجمعات الفرنسيين في أحياء مختلفة، واقتحموا مقر البعثة العلمية وأتلفوا ما به.

كانت الثورة عارمة، وكان الموقف يتطلب من نابليون إذا أريد إخمادها منتهى القسوة والعنف. وهذا ماحدث بالفعل، إذ بدأت المدفعية تطلق قذائفها على الأزهر، وتصب حممها على المنازل والأحياء المجاورة له دون ماشفقه ولارحمة. واستمر الضرب من الظهر حتى الليل. ويكفى أن تعرف أن هذه الأماكن كان يؤمها الآلاف من الثوار، لتدرك مدى الخسائر التى نزلت بهم. إن عشرات المئات من هؤلاء المجاهدين قد دفنوا تحت الأنقاض دفاعا عن كرامتهم وحريتهم.

وأبلغ وصف لما حدث ماذكره الجبرتى[1] إذ يقول: «فعند ذلك ضربوا بالمدافع والبنبات على البيوت والحارات، وتعمدوا بالخصوص الجامع الأزهر وجرروا عليه المدافع والقنبر، وكذلك ماجاوره من أماكن

---

(١) أمين سامى. تقويم النيل حـ ٣ ص ١٢١ .

(١) عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الأثر فى التراجم والأخبار حـ ٣ ص ٢٧ .

المحاربين كسوق الغورية والفحامين. فلما سقط عليهم ذلك ورأوه، ولم يكونوا في عمرهم عاينوه، نادوا ياسلام من هذه الآلام، ياخفى الألطاف نجنا مما نخاف ... وتتابع الرمى من القلعة والكيمان حتى تزعزعت الأركان، وهدمت في مرورها حيطان الدور وسقطت في بعض القصور ونزلت في البيوت والوكائل، وأصمت الآذان بصوتها الهائل».

وانتقاما من الثوار اتخذ نابليون من الأزهر حصن الثورة مكانا لخيوله، بعد أن دخله الجنود الفرنسيون وعاثوا فيه فسادا، فحطموا أمتعته، وألقوا بالكتب والمصاحف على الأرض، وداسوا عليها بأقدامهم، «وأحدثوا فيه وتغوطوا وبالوا وتمخطوا، وشربوا الشراب، وكسروا أوانيه، والقوها بصحنه ونواحيه، وكل من صادفوه به عروه، ومن ثيابه اخرجوه.».

لقد بلغ الانتقام حدا لايمكن تصوره، فنابليون قد أدرك أن القتل والسجن والتعذيب لن تنال من عزيمة الثوار شيئا. فأراد أن يعذبهم بطريقة أخرى، وهى أن يعبث بمقدساتهم الدينية، وأن يسخر منها ويمتهنها، وفي هذا تعذيب كل التعذيب.

وليس معنى ذلك أن نابليون لم ينتقم من أهل مصر شر انتقام، فبعد أن سلم الثوار أمام القوة الغاشمة استباح جنوده المدينة، فمن نجا من الموت، لم ينج من القتل أو السجن أو المصادرة. كما أمر نابليون قواده في الأقاليم بإن يقوموا كل ليلة باعدام عدد من الأفراد، ارهابا للمصريين. وفي هذا يقول الجبرتى: «ومات في هذين اليومين، أمم كثيرة، لايحصى عددها إلا الله[1]».

---

(١) المصدر السابق: ص ١٢١ .

ومن العلماء قتل نحو ثلاثة عشر عالما من أجل العلماء، بعد أن رفض نابليون شفاعة العلماء، وعلى رأسهم الشيخ السادات الذى لم يكن يرد له شفاعة بل لقد ذهب التفكير إلى فى حد قتل الشيخ السادات نفسه بصفته الرأس المدبرة للثورة. ولكنه خشى مغبة هذا العمل لما يتمتع به الشيخ من محبة الناس وتقديرهم.

وقدر الفرنسيون عدد من قتل فى تلك الثورة من المصريين بنحو أربعة آلاف ، بينما فقد الفرنسيون مائتين من بينهم قائدين كبيرين هما ديبوى وسلكوسكى Sulkowski.

وزيادة في الحيطة والحذر فقد قام نابليون بهدم عدد كبير من المساجد بحجة تحصين القاهرة، وإحاطتها بعدد كبير من الحصون والقلاع، حتى يتمكن من السيطرة عليها إذا ماقام المصريون بثورة أخرى.

على أن هذه الإجراءات التعسفية قد أضرت بنابليون أكثر مما أفادته، فتعديه على الأزهر، وتحقيره لمعتقدات ومقدسات المسلمين على هذا النحو، قد أسقط عن وجهه القناع الزائف الذى ظل يتوارى خلفه طوال تلك المدة، من ادعائه إحترام الدين الإسلامى وأهله. ففى أول رسالة وجهها نابليون إلى أهل مصر بعد أن وطئت أقدامه أرض الأسكندرية، جاء فيها قوله: «أيها المصريون قد قيل لكم إننى مانزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح فلا تصدقوه، وقولوا للمفترين إننى ماقدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من

يد الظالمين، وأننى أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى ونبيه والقرآن العظيم».

وفي موضع آخر من الرسالة يقول: «أيها المشايخ والقضاة والأئمة والجربجية وأعيان البلد قولوا لأمتكم أن الفرنساوى هم ايضا مسلمون مخلصون.» (١)

ثانياً: إن سياسة البطش والشدة والعنف لم تؤد إلا إلى عكس ماأريد منها. فهذا الضغط الشديد لم يرهب المصريين، ولم يثبط عزيمتهم، ولم يدفعهم إلى الاستسلام، وانما الضغط ولد انفجار آخر أشد قوة وفتكا من الإنفجار الأول، وذلك في ثورة القاهرة الثانية.

ثورة القاهرة الثانية (٢٠ ـ ٢١ ابريل ١٨٠٠)

بعد انقضاء سبعة عشر شهراً على الثورة الأولى، قامت الثورة الثانية لتضرب المثل الحى على أن المصريين لاتلين لهم قناة، وأن الأنتقام لشرف الوطن السليب فرض على كل مصرى. وأن ماقام به الفرنسيون من قتل ونهب وتدمير لن يزيدهم الا اصرارا على طرد هؤلاء البغاة من أرضهم.

وكان التوقيت الذى اختاره المصريون للقيام بثورتهم موفقا، فقد استغلوا فرصة رفض الانجليز الموافقة على معاهدة العريش، وتعبئة القوات الفرنسية في مواجهة العثمانيين فى معركة عين شمس، ووجهوا ضربتهم إلى الحامية الفرنسية في القاهرة بعد أن أقاموا السدود والمتاريس عند أبواب القاهرة ليحولوا بين قوات كليبر ودخول العاصمة لنجدة حاميتها.

---
(١) المصدر السابق/ جـ ٣ ص ٤ .

اشتعلت الثورة بحي بولاق في ٢٠ مارس نسة ١٨٠٠، ثم امتدت ألسنتها فشملت كل أحياء القاهرة. هاجم فيها الثوار معسكرات الفرنسيين بكل قوة وعنف واقتحموا مخازن الأسلحة والذخيرة، وصوامع الغلال واستولوا على مابها.

وقد استطاع الثوار أن يستحوزوا على بعض المدافع، ولكن نظرا لافتقارهم إلى القذائف اللازمة لاستخدامها، استعاضوا عنها بكرات الموازين، وبقطع من الأحجار والحديد، وبذلوا جهد طاقتهم لتذليل كل العقبات التى اعترضت طريقهم فتمكنوا في ظرف أربع وعشرين ساعة من انشاء مصنع للبارود وآخر لصنع القنابل وثالث لإصلاح الأسلحة والعتاد، مستغلين كل ماوصلت إليه أيديهم من مصنوعات حديدية، مثل أسوار المنازل والمساجد وقطع الحديد (الخرده) التى لدى التجار، وأعادوا صهرها واستخدامها في القتال.

أشرف على توجيه الثورة وقيادتها السيد عمرمكرم والسيد أحمد المحروقى كبير التجار والشيخ الجوهرى وأسهم كل من استطاع حمل السلاح من الرجال والنساء والأطفال، ومن لم تسعفه قواه، اشترك فيها بماله وبما ملكت يداه، وفي هذا الشأن يقول الجبرتى: «باشر السيد المحروقى وباقى التجار ومساتير الناس الكلف والنفقات والمآكل والمشارب. وكذلك جميع أهل مصر كل انسان سمح بنفسه وبجميع مايملكه. وأعان بعضهم بعضا. وفعلوا مافي وسعهم وطاقتهم من المعونة ... وأهل الأرياف القريبة تأتى بالميرة والإحتياجات من السمن، والجبن واللبن، والغلة، والتبن، والغنم فيبيعونه أهل مصر.»

ومن سوء حظ الثورة أن ينهزم العثمانيون في موقعة عين شمس أما قوات كليبر في أول يوم من قيامها. فتتاح بذلك الفرصة لكليبر كي يجمع قواه كلها ويوجهها ضد الثورة. هذا بالاضافة إلى أن انتصار قواته على قوات العثمانيين قد رفع من روحها المعنوية، فكانت أكثر استعداد لملاقاة المصريين.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى التجأت بعض فلول قوات المماليك والعثمانيين المنهزمة إلى القاهرة. وكانوا من دعاة الهزيمة والتسليم. والبعض منهم كان يعمل لحساب كليبر في تثبيط همم المصريين، وإحباط أعمالهم.

وتساعد الظروف كليبر للمرة الثانية، بعرض مراد بك الصلح (أوائل ابريل ١٨٠٠) معه وقد كان مراد يعتصم بالصعيد بعد موقعة إمبابة. وظل يقاوم تقدم النفوذ الفرنسي في الوجه القبلي طوال إقامتهم بمصر حتى ذلك الوقت، بحيث يمكننا القول بأن سيطرة فرنسا على مصر لم تمتد إلى أعالي الصعيد إلا فترة قصيرة جدا ثم مالبثت تلك السيطرة أن إنحسرت عنه بفضل مقاومة أعالي الصعيد ومساندتهم لمراد.

فهذا الصلح قد دعم مركز كليبر وأمن ظهره من الخلف، وساعده على تركيز جميع قواه للقضاء على الثورة بكل شدة وعنف. فبدأ يشدد حصاره حول المدينة ويضيق على الثورة الخناق لمدة عشرة أيام وبعدها طلب توسط بعض العلماء في الصلح، ولكنهم أخفقوا في مهمتهم لتمسك الثوار بموقفهم.

ويبدو أن كليبر كان يريد كسب الوقت بعرضه الصلح على الثوار ريثما يستكمل إستعداداته الحربية، ويطمئن إلى صلحه مع مراد ومعاونته له، وكذلك ليطمئن أيضا على موقف الجانب العثماني وعلى رأسه القائدين التركيين مصطفى باشا وناصف باشا.

وفي ١٥ أبريل سنة ١٨٠٠ بدأت قوات كليبر تدك القاهرة دكا لمدة خمسة أيام متوالية، آناء الليل وأطراف النهار، والثوار صامدون لاتلين لهم قناة ولا يتطرق إليهم الضعف أو الخور، وكان شعارهم النصر أو الموت وصب كليبر جام غضبه على بولاق مركز الثورة فدمر بيوتها وخربها وهدمها على رؤوس سكانها، ثم أشعل فيها الحرائق التي أستمرت ثمانية أيام.

وقد سجل الجبرتي ماحل بها الحي بكل دقه وأمانة فيقول: «واستمر الحال على ماهو عليه من إشتعال نيران الحرب، وشدة البلاء والكرب، ووقوع القنابل على الدور والمساكن من القلاع والهدم والحرق، وصراخ النساء من البيوت والصغار من الخوف، والجزع والهلع، مع القحط وفقد المآكل والمشارب، وغلق الحوانيت والطوابين والمخابز، ووقوف حال الناس من البيع والشراء، وتفليس الناس وعدم وجدان ماينفقونه إن وجدوا شيئا، واستمر ضرب المدافع والقنابل والبنادق والنيران ليلا ونهاراً حتى كان الناس لايهنأ لهم نوم ولا راحة ولا جلوس لحظة واحدة من الزمن، ومقامهم دائما أبدا بالأزقة والأسواق، وكأنما على رؤوس الجميع الطير».[١]

---

(١) المصدر السابق: ص ١٠٣ .

استخدم كليبر منتهى الشدة والعنف في قمع الثورة، واشتط في ذلك الى أبعد الحدود، فقام بإحراق أحياء بأسرها بما فيها من سكان بعد تدميرها وتحطيم مساكنها. وفي هذا يقول الجبرتى يصف ماحل بحى الأزبكية الذى كان من أجمل أحياء القاهرة وغيره من الأحياء:
«انهدم جميع ماهناك من الدور والمبانى العظيمة والقصور المطلة على البركة، وأحترقت جميع البيوت التى من عند بين المفارق بقرب جامع عثمان كتخدا إلى رصيف الخشاب والخطة المعروفة بالساكت بأجمعها إلى الرحبة المقابلة لبيت الألفى مسكن سارى عسكر الفرنساوية، وكذلك خطة الفوالة بأسرها، وكذلك خطة الرويعى بالسباطين العظيمين، وما في ضمن ذلك من البيوت إلى حد حارة النصارى، وصارت كلها تلالا وخرائب كأنها لم تكن مغنى صبايات ولا مواطن أنس ونزاهات، وجنت عليها أيدى الزمان وطوارق الحدثان حتى تبدلت محاسنها وأقفرت مساكنها.»(١)

بعد أن ساءت حالة القاهرة إلى هذا الحد، تدخل العلماء لوقف القتال وإبرام الصلح وتم الصلح بين الطرفين في ٢١ أبريل سنة ١٨٠٠ بعد تدخل بعض المماليك والقادة العثمانيين. وتنص شروطه على جلاء العثمانيين والمماليك عن القاهرة في مدة ثلاثة أيام، بشرط ألا يصحبهم أحد المصريين. وكذلك تعهد كليبر بالعفو التام عن جميع أهالى القاهرة وكل من أسهم في الثورة.

ونظرا لخوف المصريين من غدر الفرنسيين ونكثهم بالعهود، فقد ترك مصر في ذلك الوقت السيد عمر مكرم والسيد أحمد المحروقى وكذلك عدة آلاف من المصريين.

---

(١) المصدر السابق: ص ١٠٥ .

وما إن اطمأن كليبر إلى خروج العثمانيين والمماليك إلا وأخذ في التنكر لعهوده. فبدأت حملة من الانتقام المريع، تتمثل فى الغرامات الفادحة التى فرضت على أهل القاهرة، وتشمل نقودا وأسلحة ودوابا هذا بالاضافة إلى مصادرة ممتلكات زعماء الثورة والتنكيل بهم.

غالى الفرنسيون فى إنتقامهم وأسرفوا في القسوة، بحيث غدت القاهرة سجنا كبيرا لأهلها، وتضم بين جنباتها أطلالا وخرائب. وأصدق تصوير لما وصلت إليه الحال في ذلك الوقت ما كتبه الجبرتى إذ يقول: «فدهش الناس بهذه النازلة، التى لم يصابوا بمثلها، ولو مايقاربها. ومضى عيد النحر ولم يلتفت إليه أحد. بل ولم يشعروا به، ونزل بهم من البلاء والذل مالا يوصف».

ونال السيد محمد السادات من الأهوال مالم يتعرض له أحد غيره. فقد أعتقلوه أكثر من مرة وأهانوه إهانات بالغة، وصادروا أمواله وممتلكاته، وفرضوا عليه غرامات فادحة، واضطهدوه وعذبوه.

لقد كان الفرنسيون يحقدون عليه منذ ثورة القاهرة الأولى، ولكن نظرا لما يتمتع به من مكانة عالية واحترام عظيم بين الناس، خشى نابليون من قتله لأن هذا العمل سيثير ثائرة المصريين، ولن يغفروه للفرنسيين.

وسيدفع كليبر حياته ثمنا لتلك الوحشية والقسوة على يد سليمان الحلبى. فقتل كليبر (١٤ يونيه ١٨٠٠) فى ذلك الوقت كانت النتيجة الحتمية والمنطقية لما ارتكبه الفرنسيون في مصر. ولم يكن سليمان الحلبى بعيدا عن الأزهر وعلمائه، فقد تلقى تعليمه بين

جدرانه، فعاطفة الولاء لمركز الثورة وباعثها كانت تشده إليه، وتربطه به كما أن كليبر قبل إرتكابه الحادث أقام في الأزهر شهرا. وكان الأزهر وقتئذ يموج بالسخط والحقد على الفرنسيين، فزاده ذلك تصميماً على تصميم.

نهاية الحكم الفرنسى

لم يستمر الحكم الفرنسى لمصر أكثر من ثلاث سنوات وبضع شهور قضاها في كفاح مستمر مع الأهالى في الداخل من ناحية ومع القوى الخارجية وعلى رأسها إنجلترا من ناحية أخرى. وفي عام ١٨٠١ تم خروج الفرنسيين من مصر وزال بذلك أثرها العسكرى مع آخر جندى فرنسى يغادر البلاد في (١٨ اكتوبر ١٨٠١) وذلك نتيجة اشتراك الدولتين الانجليزية والعثمانية في ارسال حملة مشتركة الى مصر لإخراج الفرنسين منها ، ونجحت في ذلك بعد خوض عدة معارك بين الطرفين.

نتائج الحملة

تعتبر الحملة الفرنسية حلقة في سلسلة الغزوات الاستعمارية في العصر الحديث. وإن كانت الحملة لم تمكث في مصر سوى ثلاث سنوات وعدة شهور ، إلا أنه كانت لها نتائج هامة على المستوين الداخلي والخارجي. ويمكن اجمال هذه النتائج فيما يلى :

أولا: أراد نابليون بغزو مصر أن يدخل النظم والحضارة الغربية إلى الشرق ، وأن يطعم ـ لوصح هذا التعبير ـ حضارة الغرب بحضارة

الشـرق ، وأن يجعـل مـصـرا نموذجـا لهـذه التـجـربة. وفي هذا طمس لحضارة الشرق التي كانت جذورها متغلغة في التربة المصرية. ولكن قصر مدة الحملة ، ورفض المصريين لها لم يتح لها فرصة النجاح.

ثانيا : لقد أيقظت الحملة بأحداثها العنـفـة المصريين ، وحركت فـيـهم الشعور الوطنى ، لا سيما وأن الغـازي غريب عن البلاد ويختلف عنها دينا . فكانت هذه اليقظة الوطنية ايذانا بأفول حكم بكوات المماليك.

ثالثا: حدث قـريبـا من الشـواطئ المصـرية صراع بحـري بين قـوتين عظمـتين ومعـركة بحرية كبرى لم يرى المصريون لها مثيلا من قبل في عنفها وفي عدد السفن الحربيـة ، وقـوة نيرانها ، وهو الذي لم يشـاهد سوى القطع البحرية العثمانية القليلة العدد والصغيرة الحجم راسية في ميناء الأسكندرية لا حراك لهـا. فـأيقن بفطرتـه أن هناك في أوربا قوي كبري قطعت شوطا كبيرا في طريق التقدم والقوة ، وهو الذي لم تكن معلوماته تتجاوز ما يعلمه عن الدولة العثمانية الحاكمة.

رابعا: قـضت الحـملة على مـعظم نظم العـصـور الوسطى التـى كـانت سائدة في مـصر وتـتذاك ، فـمهدت بذلك السـبيل أمام محـمـد على للقضاء عل البقية الباقية من تلك النظم.

خامسا: نالت الحـملة من قـوة بكوات المماليك وأضعفتـهم إلى حد كـبـير ، بحيث لم تقم لهم قـائمة بعـد ذلك ، وخصوصـا بعد مـذبحة القلعة عام ١٨١١. مما مهد الطريق أمام محمد على بأن يحكم مصر حكما مطلقاً ، وأن يؤسس مصر الحديثة.

سادسا: برز دور شعب مصر ، ودور علماء الأزهر بصفة خاصة إبان فترة الحملة . وان كان دورهم هذا هو استمرار لدورهم فى عهد بكوات المماليك. وظهر هذا بشكل واضح في ثورتى القاهرة الأولى والثانية. وسيتعاظم هذا الدور بعد خروج الحملة ، عندما يتولى اثنان من هؤلاء العلماء بإلباس محمد على خلعة الولاية ، والمناداة بها واليا على مصر.

سابعا: اصطحب نابليون معه عند مجيئه إلى مصر مطبعة بالحروف العربية والفرنسية واليونانية. وقد استخدم المطبعة العربية في طبع منشوره الذي اشرنا اليه من قبل لتوزيعة على المصريين ، وكذلك استخدمت في طبع المنشورات الأخرى بتعليماته وأوامره للمصرين. أما المطبعة الفرنسية فقد استخدمت تطبع المنشورات الموجهة إلى جنود الحملة وضباطها وكذلك في طبع جريدتين فرنسيتين هما Courrier d'Egypte، و La Decade Egyptienne . وقد أشيع بان الحملة الفرنسية قد أدخلت الصحافة العربية إلى مصر ، وهذا غير صحيح . ولكن ما جعلت يصرحون بذلك أنه في عهد حكم الجنرال مينو صدر مرسوم بانشاء جريدة عربية تسمى «التنبيه» في ٢٦ نوفمبر ١٨٠٠ ، وكان هذا في الشهور الأخيرة للحملة في مصر . ونظر لنزول القوات الانجليزية والعثمانية أرض مصر ودخولها في حروب مع القوات الفرنسية لإخراجها من مصر ، فإن الأوضاع الداخلية في البلاد لم تكن تسمح بصدورها بصفة فعلية .

ثامنا: إن احتلال الفرنسين مصر قد أثار إهتمام انجلترا بها ، فعندما تركت قوانها أرض مصر لطرد الفرنسيين ، رغبت لو استطاعت البقاء فيها. ولكن انتصار نابليون بونابرت على انجلترا وحلفائها فى الميدان الأوربى أرغمها على الجلاء بمقتضى معاهدة اميان Amien في ٢٧ مارس ١٨٠٢ ، وخرجت من مصر في عام ١٨٠٣ .ثم ظهرت مطامعها مرة ثانية في حملة فريزرعلي مصر في عام ١٨٠٧ ، وفي وقوفها ضد توسع محمد علي في الشام ، حيث وضعت حدا لأحلامه في معاهدة لندن ١٨٤٠ . ومنذ ذلك الوقت وهي تراقب الأوضاع فى مصر الي أن واتتها الفرصة لاحتلالها في عام ١٨٨٢ .

تاسعا : كان للحملة آثار علمية لاتنكر ، فهى إلي جانب كونها حملة عسكرية، فقد كانت حملة علمية كذلك . إذ اصطحب نابليون معه عدداً كبيراً من العلماء من مختلف التخصصات ، وكذلك فنانين وأدباء ورسامين . وكان هدف هؤلاء العلماء دراسة مصر من كل الجوانب العلمية لخدمة أهداف الحملة ، وهي الإستفادة من خيرات البلاد ، واستقلالها الإستقلال الأمثل لصالح الفرنسين أولا وقبل كل شيء .

ومع ذلك يمكننا القول بأن هذه الدراسات والبحوث التي نشرت في كتاب «وصف مصر» Description de L' Egypte والذي طبع في السنوات ١٨٠٩ ـ ١٨٢٦ ، وأعيد طبعه فى السنوات ١٨٢١ـ١٨٢٩ ، قد أصبحت القاعدة العلمية للبحوث التي قام بها العلماء بعد ذلك، فهي قاعدة الانطلاق والخلفية العلمية لتلك البحوث.

هذا فضلاً عن المعهد العلمي الفرنسي الذي أنشأه نابليون بعد استقراره في مصر مباشرة ، والذي ما زال باقيا إلى اليوم تحت اسم المعهد العلمي المصري.

الفصل الثالث

مصر بعد جلاء الفرنسيين

سادت مصر حالة من الفوضى والاضطراب عقب خروج الحملة الفرنسية منها، فقد سيطرت على البلاد قوى ثلاث تتصارع لتنفرد كل منهما بالسلطة والنفوذ. وهذه القوى الثلاث هى : الدولة العثمانية، وبكوات المماليك، وانجلترا. والى جانبها قوتان أخريان هما فرنسا من ناحية، والشعب المصرى من ناحية أخرى. وستلعب كل واحدة منها دوراً كبيراً أو صغيراً حسبما تتيح لها الظروف.

وإذا تناولنا كل قوة على حدة، وبدأنا بالدولة العثمانية، نجد أن تلك الدولة قد حاولت بعد خروج الفرنسيين من مصر أن تعيدها إلى سلطانها المباشر عن طريق القضاء على المماليك المنافسين لها في السلطة. ولهذا أرسلت خسرو باشا ليكون أول وال عثمانى لمصر، ومنحته كل الصلاحيات لتدعيم النفوذ العثمانى وتطهير البلاد نهائيا من بقايا المماليك. وبهذه السياسة الجديدة بدأت الدولة العثمانية حكمها لمصر.

ولكن هل تستطيع الدولة العثمانية تنفيذ هذا المخطط الجديد وقوات انجلترا حليفة المماليك موجودة بمصر؟ لن ترضى انجلترا بأى حال من الأحوال أن تسلم بذلك، فقد ارتبطت بعهود ومواثيق مع المماليك أثناء مقاومتها للحملة الفرنسية، تعهدت فيها بمساعدتهم على الوصول إلى حكم مصر من جديد بعد تمام خروج الفرنسيين. فتلك السياسة التى التزمت بها انجلترا ازاء المماليك تتعارض تعارضا تاما مع سياسة الدولة العثمانية في القضاء على هذه الفئة والتخلص منها.

أما عن موقف انجلترا بعد خروج الحملة من مصر فقد اتصفت بالتردد والحيرة فالحكومة الانجليزية لم تهتد إلى وضع معين تستقر عليه وسط هذه التيارات السياسية المتضاربة في مصر. فهي تخشى الجلاء عن البلاد قبل أن تصل إلى اتفاق مع فرنسا يضمن عدم عودتها لإحتلال مصر مرة ثانية.

ولكن هل من الممكن أن تبقى انجلترا فى مصر إلى أجل غير مسمى؟ لم يكن من المستطاع تحقيق هذا الهدف إلا بعد موافقة الدولة العثمانية. وقد علمنا مدى تعارض سياسة الدولتين تجاه المماليك. فموافقة العثمانيين إذن بعيدة الإحتمال.

هذا بالإضافة إلى القلق الذى بدأ يساور انجلترا من جراء حدوث تقارب بين الدولة العثمانية وفرنسا، وتحريض الأخيرة للباب العالى على مطالبة الانجليز بالجلاء عن مصر، باذلة له الوعود بالمساعدة للوصول إلى تحقيق هذه الغاية. وما كانت انجلترا لترضى عن هذا التقارب بين الدولتين في نفس الوقت الذى يخوض فيه حلفاؤها حربا مستعرة ضد فرنسا في الميدان الأوربى، فوجودها في مصر يثير غضب الدولة العثمانية، ويؤدى في نفس الوقت إلى ارتمائها في أحضان فرنسا، وهو ما لاتريده. اذن ما كانت انجلترا تستطيع البقاء في مصر، ولكنها فى نفس الوقت كانت تسوف في الجلاء عنها عسى أن تخدمها الظروف فى المستقبل لتحقيق أمنيتها في الإستيلاء عليها.

وهناك عامل آخر دعى انجلترا إلى التباطؤ في الجلاء وهو خشيتها من رجوع الفوضى مرة ثانية بعد خروج قواتها من مصر، وماقد يترتب عليه من إلحاق الضرر بالمصالح الانجليزية فيها. أو قد تلجأ دولة أوربية أخرى إلى انتهاز تلك الفرصة لوضع يدها عليها.

دعت الظروف الداخلية والخارجية إلى أن تتمهل انجلترا في تقرير مصير قواتها في مصر، لاسيما وأن الموقف الأوربى لم ينجل بعد، وأن مصير تلك القوات يتوقف إلى حد كبير على نتائج المعركة الدائرة فى الميدان الأوربى.

وبهزيمة حلفاء انجلترا، وتوقيع معاهدة اميان (مارس سنة ١٨٠٢) يتم جلاء الانجليز عن مصر في مارس سنة ١٨٠٣ .

أما عن قوة المماليك، فما لاشك فيه أنها قد أصيبت بضربة شديدة على يد الفرنسيين، ولم يصبح لهذه الفئة ما كان لها من سطوة ونفوذ. ولكن من وجهة نظرها كانت ترى ضرورة عودة الحياة في مصر إلى ماكانت عليه قبل مجئ الحملة الفرنسية. فهم أصحاب النفوذ الحقيقيون، وما الدولة العثمانية إلا مجرد إسم فقد قوته ومعناه.

وحجتهم فى عودة سلطانهم إلى ماكان عليه من قبل، أنهم قدموا الكثير من التضحيات في محاربة الفرنسيين، وأن الدول العثمانية وقفت جامدة ولم تحرك ساكنا، ووقع عبء الدفاع عن البلاد على كاهلهم بالإشتراك مع المصريين. وهم أيضا شاركوا الفرنسيين الحكم وانتزعوا الوجه القبلى من أيدهم بقوة السلاح.

كانت الأوضاع الجديدة في مصر تسير في غير صالح المماليك، فسياسة الدولة العثمانية الراميه إلى إضعافهم والتخلص منهم، واستعادة سلطانها المباشر على البلاد تتعارض مع أهدافهم. كما أن اعتمادهم على وجود انجلترا في مصر، وعلى تعهداتها التى قطعتها لهم لم تفدهم في شئ.

هذا بالإضافة إلى انقسامهم على أنفسهم وتنازعهم على السلطة، وحبهم للسلب والنهب وتدبير المؤامرات، كل هذا قد أضعف من شوكتهم رفت فى عضدهم.

وهناك عامل هام لايجب إغفاله أو التهوين من خطره، فالزعامة الشعبية فى مصر قد لعبت دوراً ايجابياً في تطور الأحداث في البلاد بصورة لم تكن معهودة من قبل. وأن هذه الزعامة الشعبية لم تكن لتقبل بأى حال من الأحوال أن تسلم قيادها للمماليك وأن تقف مما يجرى في مصر موقف المتفرج الذى لايعنيه من الأمر شيئا. فزعماء البلاد ومن ورائهم الشعب المصرى وقفوا لكل المحاولات التى تهدف إلى عزلهم عن الأحداث الجارية موقفا حازما. وصمموا على أن يكون حكم مصر لهم وحدهم وبمشورتهم.

أما عن سياسة فرنسا فى مصر، فنجد أن الفرنسيين قد استطاعوا أثناء إحتلالهم للبلاد أن يضموا إليهم بعضا من زعماء المماليك الذين قبلوا الأنضواء تحت لوائهم.

وهؤلاء المماليك قد حاولوا الإبقاء على الود القديم الذى يربطهم بفرنسا طمعا في مساعدتها للوصول إلى حكم مصر، وليتمكنوا من معارضة الفريق الآخر الذي يحظى بتأييد انجلترا.

وسيعمل هؤلاء على الإستنجاد بفرنسا، وإبداء استعدادهم التام لقبول ماتمليه عليهم من شروط في مقابل تلك المساعدة، ولكنها لم تعرهم أذنا صاغية. فسياستها في ذلك الوقت كانت تقوم على استرضاء الباب العالى وكسب صداقته، وذلك للقضاء على النفوذ الإنجليزى في مصر.

ولهذا لم يحاول نابليون أن يمد يد المساعدة إلى هذه الفئة من المماليك حتى لايغضب الدولة العثمانية، ويقضى بذلك على سياسة التقارب بين الدولتين.

وفي الوقت نفسه فرغم خروج الفرنسيين من مصر، استطاعت فرنسا أن يكون لها نوع من الإشراف على الأحوال السائدة فيها، نظرا لما تتمتع به من تفوق حربى ممتاز على قوات انجلترا وحلفائها في الميدان الأوربى، ولإرتباط المسألة المصرية إلى حد كبير بالموقف الأوربى بصفة عامة. وبانتصار فرنسا وعقد صلح اميان اضطرت انجلترا إلى الجلاء عن مصر. وبذلك لم تعد المسألة المصرية تشغل بال الحكومة الفرنسية بعد.

دور المصريين في اقرار الأوضاع في مصر

كان من نتائج الحملة الفرنسية على مصر ظهور الوعى المصرى بشكل واضح، وظل هذا الوعى محتفظا بقوته وسط التيارات المتعددة والمتعارضة التى أعقبت خروج الفرنسيين والتى أشرنا إليها آنفا، ولم يستطع أى تيار منها أن يجرفها معه أو أن يحولها عن طريقها المرسوم. وضعفت كل التيارات، وبعضها زال ولم يصبح له وجود، وبقيت قوة الشعب راسخة الأقدام، لتؤدى دورها في توجيه الأحداث، وبناء مصر الحديثة.

وفي حقيقة الأمر، فرغم قصر مدة الحملة، فإنها كانت مليئة بالأحداث المتتابعة التى شدت إليها أنظار المصريين وعقولهم، وجعلتهم - سواء رضوا أم لم يرضوا - مدفوعين إلى الأشتراك في تلك الأحداث والتجاوب معها. فكانت بمثابة التجربة التى تمرس فيها المصريون على الكفاح، والتى تدرب فيها زعماء الشعب وقادته على التنظيم والتوجيه ومعالجة الأمور بادراك ووعى. كما كان الديوان - رغم كل ما وجه إليه من نقد - مدرسة لتعليم علماء مصر وقادتها ممارسة بعض مظاهر الحكم، وبحث مايعرض عليهم من أمور بحثا منظما مثمراً. وكأن الحملة الفرنسية قد أعدتهم عن طريق غير مباشر، وبغير قصد منها، لتحمل أعباء المرحلة الجديدة من تاريخ البلاد.

وقد توالى على حكم مصر بعد جلاء الفرنسيين عدة ولاة أشتهروا بالظلم والجور وبضيق الأفق والتطرف فى جمع الضرائب، وكانوا يستندون في وجودهم على خليط من الجنود الترك والشراكسة والأرناؤود والألبانيين. وكان هؤلاء لاينفكون عن الثورة على الولاة لتأخر رواتبهم، بل بلغت الفوضى إلى حد قتل أحدهم ونهب بيته.

وكثيرا ماتدخل زعماء المصريين بين هؤلاء الجنود والوالى أو بين الوالى والمماليك لحقن الدماء، والعمل على استقرار الأمور. وفى ذلك الوقت كان محمد على قائدا للفرقة الألبانية، فرأى بثاقب نظره أن القوة الحقيقية فى البلاد تتمثل فى الشعب المصرى وفى زعمائه المصريين، فأخذ يتودد إليهم لكسب ثقتهم، وحرص فى مناسبات كثيرة أن يظهر إستياءه وغضبه من تصرفات الولاة العثمانيين، وأن ينحاز إلى جانب الشعب في مطالبه. واستطاع بهذا التظاهر أن يكسب بالفعل ثقة المصريين، وأن يبدو لهم في صورة مغايرة تمام المغايرة لما ألفوه من الضباط الآتراك والشراكسة.

وفى عهد ولاية خورشيد باشا (١٨٠٤ - ١٨٠٥) ساءت الأمور في مصر إلى درجة كبيرة ، فالتنافس بينه وبين محمد على على السلطة قد أستعرت أواره، وكذلك بينه وبين المماليك. بالإضافة إلى اشتداد وطأته على الناس، وتجاهله لرغبات المصريين.

وقد أشرنا فى الفصل الأول من هذا الكتاب، عندما تعرضنا لمظاهر الكفاح المصرى إلى ثورة المصريين على حكم خورشيد ومحاصرتهم له، ووقوف أهل القاهرة ضده وقفة رجل واحد تحت زعامة السيد عمر مكرم إلى أن اضطر صاغرا الى التنازل عن الحكم بعد وصول فرمان من السلطان العثمانى بخلعه. وكيف توج كفاح المصريين بالنصر.

وخلال تلك المعركة التى دارت بين المصريين والوالى العثمانى، كان محمد على دائم التردد على مجالس العلماء، مؤيدا مواقفهم. ونتيجة لذلك فعندما قرر زعماء الشعب عزل خورشيد، اتفقت كلمتهم على تولية محمد على واليا عليهم بالشروط التى وضعوها، وقام السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى بإلباسه خلعة الولاية فى ١٣ مايو ١٨٠٥.

ويعتبر هذا الحادث تطورا خطيرا في نظام الحكم في مصر، فلأول مرة في تاريخ مصر الحديث يعزل وال ويعين آخر بإرادة الشعب، وينزل السلطان العثمانى على تلك الإرادة فيؤيد هذا الاختيار بفرمان يثبته على ولاية مصر.

أدرك محمد على مدى خطورة الزعامة الشعبية على سلطانه ونفوذه، فهو يعلم تمام العلم بأنه لم يأت إلى الحكم إلا برغبة المصريين وبتعضيد وتأييد زعمائهم. وأن الأحداث التى توالت على البلاد منذ الحملة الفرنسية قد بوأت هؤلاء الزعماء مكانا مرموقا، ونخص بالذكر السيد عمر مكرم نقيب الأشراف.

ولما كان محمد على في حاجة إلى معاونة المصريين، وأولها - بل أخطرها على حكمه - خلو خزانة الولاية من الأموال اللازمة لدفع مرتبات الجنود بصفة عاجلة، لم يتردد زعماء مصر في قبول فرض ضرائب جديدة لتدبير تلك الأموال المتأخرة، حتى لايثور الجنود، ويخرج زمام الأمر من قبضة محمد على.

كذلك كان في حاجة إلى مؤازرة المصريين له فى صراعه مع المماليك، وفى الوقوف ضد رغبة السلطان العثمانى في عزله. لكل تلك الأسباب قبل محمد على على مضض مشاركة الزعماء المصريين له في شئون الحكم.

الانفراد بالسلطة

وعندما بدأت الأوضاع الداخلية في مصر تتغير لصالح محمد على بموت الألفى والبرديسي - وهما من أكبر زعماء المماليك ومن أقواهم شكيمة - وضعف الباقين منهم، وكذلك نجاح محمد على فى استمالة السلطان العثمانى اليه وكسب ثقته فيه عن طريق تقديم الأموال والهدايا للسلطان ورجال حاشيته، أخذ محمد على يفكر تفكيرا جديا في التخلص من الزعامة الشعبية والانفراد بالحكم، لاسيما وأن عوامل التنافس والتحاسد فيما بينهم قد مكنته من استمالة بعضهم اليه عن طريق التعيين في المناصب الكبرى. أما البعض الآخر ممن عارضوه، فكان نصيبه الاضطهاد ثم النفى كما حدث للسيد عمر مكرم.

لقد حنث محمد على بوعده، وتنكر للشروط التى ولى الحكم على أساسها، فقاطع الزعماء مجلسه، «فقالوا بلسان واحد لانذهب إليه أبدا مالم يكشف عن هذه الفعال، فان رجع عنها وامتنع عن إحداث البدع والمظالم عن خلق الله رجعنا اليه وترددنا عليه، فاننا بايعناه على العدل لا على الظلم والجور».

أصيب السيد عمر مكرم بخيبة أمل كبيرة لما ألم بالناس من مظالم على يد محمد على واضطر الى مقاطعته حتى لايظن الناس أنه موافق على أعماله وتصرفاته. وقد أستاء محمد على من ذلك، وعد موقف السيد عمر مكرم هذا بمثابة تحريض عليه. وقال محمد على أثناء حديثه مع بعض العلماء «أنه (يقصد السيد عمر مكرم) في كل وقت يعاندنى ويبطل أحكامى ويخوفنى بقيام الجمهور».

كان محمد على اذن يخشى أن يؤلب عمر مكرم الشعب عليه، ورأى أن الوقت مناسب كي يضرب ضربته، فأصدر فرمانا بابعاده عن القاهرة وبعزله من منصبه في ٩ أغسطس ١٨٠٩ . وعندما علم السيد عمر مكرم بهذا القرار قال: أما منصب الرقابة فاني راغب عنه .. وأما النفى فهو نهاية مطلوبى وأرتاح من هذه الورطة، ولكن أريد أن أكون في بلدة لم تكن تحت حكمه. واذا لم يأذن لى في الذهاب الى أسيوط فليأذن لى بالذهاب الى الطور أو الى وارنة»(١). ورفض محمد على أن يجيبه إلى طلبه، وأصر على نفيه الى دمياط.

وهكذا تنطوى صفحة مجيدة من صفحات أحد ابناء مصر المخلصين الذين جاهدوا الظلم والإستبداد عن عقيدة ومبدأ. وكان يمثل في ثورته آمال أمة وحقوق شعب. فالسيد عمر مكرم إنما يعتبر من الوارد الأول في تاريخ حركة الكفاح المصرى.

وقد ذهب بعض المؤرخين إلى القول بأن عجز السيد عمر مكرم عن الوصول إلى حكم مصر رغم ماكان يتمتع به من حب الشعب المصرى وتأييده له، انما يرجع الى عدم توافر صفات الزعامة والقيادة فيه. هذا بالإضافة إلى عدم نمو الحركة الوطنية إلى الحد الذى يستطيع فيه السيد عمر مكرم أن يقيم حكما وطنيا بعد أن فشل الولاة العثمانيون قبل محمد على في إيجاد نوع من الحكم المستقر في البلاد.

إذا أمعنا النظر في هذا القول، نجد أنه يفتقر إلى الصحة، فمما لاشك فيه أن السيد عمر مكرم كان يحظى بتأييد شعبى كبير وبمنزلة كبيرة لدى المصريين، وأن محمد على لم يستطع أن يتقرب من الشعب إلا بصداقته للسيد عمر مكرم ورضائه عنه. ولكن حكم مصر يجب أن يعتمد على قوة حربية تسنده، ولم تكن هذه القوة متوفرة لدى المصريين في ذلك الوقت.

---

١ ـ الجبرتي ، ٤/١٠٥.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن من المستطاع في ذلك الوقت أن يتولى السيد عمر مكرم ولاية مصر لسببين جوهريين: الأول أنه يجب أن يعتمد على القوات الألبانية والشركسية الموجودة بمصر. وكان من الصعب، أو من المستحيل - بمعنى أصح - أن يعتمد على ولاء هذه الفئة التى لاتعرف الولاء، والتى لم تخلص حتى للولاة من بنى جلدتها.

والسبب الثانى: أن الباب العالى لن يسمح بأى حال من الأحوال أن يلى أمر مصر أحد أبنائها، وإذا كان قد رضخ بعد ذلك لطلب المصريين في تعيين محمد على واليا عليهم فمرده إلى أن محمد على البانى الأصل أى من نفس السلالة التى ينحدر منها الولاة العثمانيين.

يؤتى الحذر من مأمنه

اطمأن محمد على إلى حكم مصر بعد أن قضى على الزعامة الشعبية، وكم أفواه المعارضين لحكمه، أخذ يتفرغ للعمل على تثبيت دعائم حكمه وإنشاء مصر الحديثة.

ولكن الخطوات التى سيتخذها محمد على لبناء مصر الحديثة، ستقوده في نهاية الأمر سواء رضى بذلك أم لم يرضى، ودون قصد منه الى تنمية الروح الوطنى في نفوس المصريين.

فخلق دولة قوية مرهوبة الجانب، كان يتطلب منه انشاء جيش قوى يعتمد على ولائه واخلاصه له، والتخلص من القوات الألبانية والشركسية التى كانت مبعث قلق واضطراب وخوف. ولذا إتجه الى المصريين لتكوين الجيش الحديث. ونجح محمد على أيما نجاح في إعداد هذا الجيش القوى الذى قام على السواعد المصرية الشابة من أبناء الفلاحين.

فتكوين هذا الجيش الوطنى يعتبر حجر الأساس في نمو الوعى القومى. فلم يكن يدر بخلد محمد على وهو ينشئ هذا الجيش أنه سيكون أول من يرفع لواء الثورة ضد أحد أفراد أسرته، وهو الخديو توفيق. فتكوين الجيش المصرى الوطنى يعد كسبا للحركة القومية، ولنمو الوعى القومى في البلاد.

ثانيا - كان تكوين الدولة المصرية الحديثة يتطلب إيفاد البعوث العلمية الى دول أوربا للتخصص في مختلف فروع المعرفة، ليستخدمهم محمد على في إدارة شئون الدولة وتنفيذ مشروعاته. أى أن محمد على أرادهم أن يكونوا مجرد أدوات أو موظفين للقيام بأعباء الإدارة فحسب، ولكن هؤلاء الذين تعلموا في بيئة أوربية، وعرفوا مايتمتع به الأفراد من حقوق، وماتنعم به الشعوب الأوربية من حكم ديمقراطى، وخصوصا فى انجلترا وفرنسا، لم يرضوا عندما جاءوا إلى مصر أن يقف حدود عملهم على أعباء الوظيفة، وإنما أصبح هؤلاء مركز إشعاع للفكر المستنير، وخلايا ثورية على النظام الإستبدادى المطلق الذى سار عليه محمد على. فهم وأن لم يثوروا على الأوضاع القائمة بشكل واضح، إلا أن كتاباتهم وأقوالهم قد مهدت الطريق للثورة في النصف الثانى للقرن التاسع عشر.

ثالثا - إن انتشار المدارس التى أنشأها محمد على لايجاد طبقة من الموظفين والحرفيين لادارة شئون الدولة، قد ساعد كثيراً على خلق طبقة مثقفة تستطيع أن تستزيد من العلم، فوجد رأى عام مثقف. وإن كان قد بدأ بداية متواضعة إلا أن ساعده سيشتد في أواخر عهد اسماعيل وأوائل عصر توفيق، لانتشار مبادئ حركة الجامعة الاسلامية، ومبادئ الحزب الوطنى، ووجود الكثير من المفكرين من أمثال الشيخ جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده، وعبد الله النديم وغيرهم.

فهذه الخطوات الثلاث قد عملت دون شك - عن غير قصد من محمد علي - على نمو الحركة الوطنية في مصر في القرن التاسع عشر. فمحمد علي عندما كان يعمل على إخماد أصوات زعماء مصر، كان يعمل في نفس الوقت - دون أن يدرى على نمو الحركة الوطنية.

وبعد أن إستتب الأمر لمحمد على بمصر بقضائه على المماليك في مذبحة القلعة سنة ١٨١١، أخذ يسخر قوى الشعب المصرى فى بناء مصر الحديثة، وأن يستغل طاقاته في تدعيم البلاد سياسياً واقتصادياً، وفي تكوين امبراطورية عربية واسعة عمرت فترة قصيرة من الزمن ثم سقطت في نهاية الأمر.

ويرجع انهيارها الى عدة أسباب، منها أن هذه الإمبراطورية قد تكونت بحد السيف، ولم تنشأ بناء على رغبة انبعثت من إرادة شعوبها. كذلك كان محمد على الذى يمثل رأس هذه الدولة الجديدة رجلا تركيا، ومتعصباً لتركيته ولايعرف اللغة العربية ولايتكلم بها. هذا فضلا عن موقف انجلترا العدائي له، ومعارضتها لمشاريعه التوسعية على حساب ممتلكات الباب العالى.

فرمان سنة ١٨٤١

وفي معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وضعت الدول المعنية بالأمر، وعلى رأسها انجلترا نهاية تلك الإمبراطورية. ويصدر فرمان سنة ١٨٤١ بتنظيم العلاقة بين مصر والدولة العثمانية على ضوء مقررات معاهدة لندن السالفة الذكر.

وقد نتساءل لماذ أبقت انجلترا محمد على على حكم مصر مع أنها كانت تستطيع عزله، ولم يكن في مقدور السلطان العثمانى وقتئذ أن يرفض لانجلترا طلبا؟

الحقيقة أن انجلترا عارضت سياسة محمد على التوسعية على حساب الباب العالى ووجدت فيها تعارضا لسياستها ازاء الدولة العثمانية في ذلك الوقت، وهى سياسة المحافظة على ممتلكات هذه الدولة، عدم رغبتها فى تقسيمها بين الدول المعنية بالأمر، حتى لو أدى ذلك الى استخدام القوة. ونجحت انجلترا في كسر شوكة محمد على، واكتفت بذلك ولم تحاول عزله، لأنها وجدت فيه الرجل الذى عمل على تحقيق مصالح الدول الأوربية في مصر، وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية ومنحها شتى الضمانات، واستخدامه لعدد كبير من الخبراء الأجانب في مشروعاته المختلفة، وارساله البعوث العلمية إلى مختلف دول أوربا.

محمد على من هذه الناحية كان يعمل على ادخال الحضارة الغربية والنظم الغربية في مصر، ومزج تلك الحضارة الغربية الجديدة بالحضارة الشرقية القديمة. فبقاء محمد على في حكم مصر - من وجهة نظر انجلترا وغيرها من الدول الأوربية - ضرورى لضمان استمرار ازدهار الحضارة الغربية وانتعاش رأس المال الأجنبى في مصر - وهذه الحقيقة لم تغب عن ذهن محمد على، وكذلك خلفائه من بعده. ولهذا فقد عملوا على استرضاء تلك الدول جميعا، وخصوصا انجلترا وفرنسا لتدعيم مركزهم ولضمان وجودهم في الحكم ضد رغبات الشعب المصرى.

وكان أهم ماتضمنه فرمان ١٨٤١ منح مصر نوعا من الاستقلال الذاتى في إدارة شئونها في ظل السيادة العثمانية. أى أنه لم يخضع مصر خضوعا مباشرا لسلطة الدولة العثمانية. وفي الوقت نفسه لم يمنح والى مصر من الصلاحيات مايسمح له بالاستقلال عن الدولة العثمانية في يوم من الأيام.

وصاية دولية

كما أن التسوية التى فرضتها الدول الأوربية فى معاهدة لندن، والتى صيغ على أساسها فرمان عام ١٨٤١ قد منحت هذه الدول نوعا من الوصاية على العلاقات المصرية العثمانية. فهى لن تسمح للباب العالى أن يفتئت على حقوق والى مصر، كما أنها لن توافق بأى حال من الأحوال على أن يتجاوز والى مصر الحدود المرسومة له بمقتضى الفرمانات.

وترتب على ذلك أن كلا من السلطان العثمانى ووالى مصر كان يعلم تمام العلم أنه في حاجة إلى رضاء الدول الأوربية وتأييدها له لتعزيز موقفه إزاء الآخر. وقد عمل محمد على طوال حكمه على كسب ود وصداقة انجلترا ولكنه لم يفلح، فاتجه صوب فرنسا، وعن هذا الطريق تسلل النفوذ الغربى إلى مصر في صور مختلفة: نفوذ سياسى، ونفوذ اقتصادى، ونفوذ ثقافى.

فمحمد على قد استخدم عددا كبيرا من الأجانب وخصوصا من فرنسا، لتنفيذ مشروعاته المختلفة، مثل مشروعات الرى وإقامة القناطر والجسور، وإنشاء الترسانة البحرية، والمصانع الحربية، وإقامة المدارس الحربية. ورحبت الحكومة الفرنسية بذلك، لأنها وجدت في إمداد محمد على بالفنيين الفرنسيين عودة للنفوذ الفرنسى بصورة غير مباشرة.

رؤوس الأموال الأجنبية

كما شجع محمد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر. فتكونت عدة بيوت تجارية أجنبية في المدن الرئيسية، وخصوصا ميناء الأسكندرية. وقام هؤلاء الأجانب باحتكار نقل معظم صادرات مصر من الأسكندرية إلى الخارج على سفن أوربية.

ومن الظواهر الملموسة خلال القرن التاسع عشر إزدياد عدد الأجانب بمصر - وخصوصا بمدينة الاسكندرية - زيادة كبيرة. لم يكن عددهم يزيد في عهد الحملة الفرنسية عن مائة فرد في مصر كلها. ولكن هذا العدد أخذ في الزيادة بالتدريج كلما زادت حاجة مصر إلى خبرة هؤلاء الأجانب في بناء نهضتها.

وهناك سبب آخر لهذه الزيادة ذكره الجبرتى، ألا وهو تمييز الأجانب على المصريين، فمحمد على كان يفرض على البضائع التى يملكها الأولون ضريبة تقدر بنحو اثنين ونصف في المائة، بينما التجار المصريون يدفعون عشرة في المائة.

أى أن محمد على كان يشجع التجار الاجانب على حساب التجار المصريين.

كذلك كان من أسباب هذه الزياده تقدم تجارة مصر، وماترتب عليه من اقبال تجار الجملة الاجانب على الاقامة في مصر حتى وصل عددهم نحو أربعين تاجرا في سنة ١٨٤٠ . وكانت غالبيتهم - أن لم يكن كلهم - يقيمون في الأسكندرية. واستمر هذا العدد في الزيادة حتى بلغ في الاسكندرية وحدها في أواخر عهد محمد على نحو خمسة آلاف نسمة، يقيمون في أفخم ا!ور، ويقتنون الجياد الأصيلة، ويعيشون عيشة كلها ترف ونعيم.

نشأت في مصر رأسمالية غربية اعتمدت على التسهيلات الواسعة التى قدمها محمد على وخلفاؤه، وتساندها الدول الأوربية صاحبة المصالح الاستعمارية. واستغل هؤلاء الاجانب - ولم يكن معظمهم فوق مستوى الشبهات - وجود الامتيازات الأجنبية، وعجز الحكام عن الوقوف ضد

تصرفاتهم غير المشروعة في الاثراء على حساب الشعب، والقضاء على إقتصاديات البلاد.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر زاد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مصر، في شكل مشروعات كبرى وقروض. واشتد تنافس كل من انجلترا وفرنسا حول السيطرة على موارد البلاد. ففي عهد والى مصر عباس الاول تبنت كل من الدولتين مشروعا حيويا سعت إلى تنفيذه. فتقدمت الشركات الانجليزية إلى والى مصر بمشروع مد خط حديدى يربط الاسكندرية بالسويس، مارا بالقاهرة لتيسير نقل البريد والمسافرين والبضائع بين الشرق والغرب.

وفي الوقت نفسه تقدم الجانب الفرنسي بمشروع آخر يهدف الى ربط البحرين الأحمر والأبيض بقناة بحرية. وكلا المشروعين يرتبط ارتباطا وثيقا بمصالح عالمية لخدمة أغراض الدول الإستعمارية أولا وقبل كل شئ.

ونظرا لميل عباس إلى جانب انجلترا لوقوفها إلى جانبه في أزمة التنظيمات التى نشبت بيه وبين الباب العالى لإصراره على تنفيذ التنظيمات الخيرية بمصر، فقد وافق على تنفيذ المشروع الانجليزى الخاص بمد الخط الحديدى، ورفض المشروع الفرنسي.

وعندما ولى سعيد حكم مصر بدأت كفة فرنسا في الرجحان، فسعيد صديق لفرنسا، ويهمه استرضاءها وكسب ثقتها. وفرنسا ترى فيه خير معين على تحقيق مشروعاتها في مصر، وتغليب نفوذها على نفوذ انجلترا. وقد تم لدلسبس الحصول على إمتياز حفر قناة السويس بشروط مجحفة بحقوق مصر.

التدخل الاجنبى

وكلما تكمنت الرأسمالية الغربية في مصر، كلما زاد تسلطها المالى والسياسي دون شك. وقد اتخذ هذا التسلط أشكالا متعددة في السنوات التى سبقت الاحتلال الانجليزى لمصر في عام ١٨٨٢ . ففى تلك السنوات استطاعت انجلترا أن تضع يدها على آسهم مصر في القناة (سنة ١٨٧٥) وبذلك أصبح لها الحق في التدخل من حين لآخر في شئون البلاد بحجة حماية مصالحها في قناة السويس. فاسماعيل بقبوله بيع أسهم مصر في القناة إنما منح انجلترا سببا مشروعا للتدخل.

ثم أعقب ذلك إرسال بعثة كيف لدراسة أحوال مصر المالية، ومحاولة إصلاحها، وماترتب عليها من موافقة الخديو اسماعيل على إنشاء صندوق الدين لضمان حقوق الدائنين الأوربيين. وتطور هذا التدخل بصورة أقوى، فأنشئت المراقبة المالية على شئون البلاد من الدولتين الكبيرتين انجلترا وفرنسا ، وتألفت وزارة مصرية مسئولة لشل حركة الخديو اسماعيل وسلب السلطة من يديه. وكان بهذه الوزارة وزيران أوربيان لمباشرة تنفيذ رغبات الدولتين والاعتراض على مايريانه معارضا لمصحلة بلديهما.

وعندما وجد الخديو اسماعيل نفسه وحيدا أمام ضغط الدولتين، تؤازرهما الدول الأوربية المعنية بالأمر، ووجد أن السلطان العثمانى لا حول له ولا قوة، ولن يستطيع مساندته ضد رغبات الدول الأوربية. بل على العكس من ذلك فكان يود من قرارة نفسه أن تطيح تلك الدول بحكم اسماعيل، كى يتخلص من الامتيازات التى منحها إياه، والتى قيدت سلطة الدولة العثمانية في مصر، لجأ اسماعيل إلى مجلس شورى النواب، وإلى الصحافة المصرية يلتمس مساندته في موقفه من معارضة التدخل

الأوربى. أى أن اسماعيل وهو الذى لم يعر مطالب الشعب أذنا صاغية قد لجأ اليه فى نهاية الأمر لإنقاذه من المصير المحتوم.

ارتفعت أصوات النواب بالمعارضة، وبدأت الصحف المصرية تهاجم التدخل الاجنبى وتحض الأهالى على مقاومته بمختلف السبل، فاشتدت المقاومة الشعبية، وزادت فاعليتها، وخشيت انجلترا وفرنسا من تطور الأمور فى غير صالحها، فقامت بالضغط على السلطان العثمانى لاصدار فرمان بخلع اسماعيل من ولاية مصر، وتم لها ذلك في منتصف عام ١٨٧٩ . وقد دل عزل اسماعيل على تصميم الدولتين على تحطيم كل معارضة تقف في طريق تقدم نفوذهما وسيطرتهما على الجهاز المالى فى مصر، ومهد ذلك لظهور الحركة العرابية.

الفصل الرابع

موقف المصريين من حملة فريزر سنة ١٨٠٧

لم تسر الأمور في مصر بعد خروج الفرنسيين وفق ماتهوى السياسة البريطانية، فلم تستطع انجلترا البقاء في مصر، أو على الأقل تأجيل خروجها منها. كما أنها لم تتمكن أيضا من مساعدة حلفائها المماليك على العودة لحكم مصر. واضطرت إلى الجلاء عن البلاد تنفيذا لاتفاقية اميان (٢٧ مارس ١٨٠٢) Amien مع فرنسا.

وعندما نفضت يدها مصر سارت الأمور في غير صالحها أيضا ، فعداء السلطان العثماني لفرنسا لم يدم ، وانتهى بخروج الفرنسين من مصر. وأعقب ذلك فترة من التقارب بين الدولتين. فنابليون كان حريصا علي كسب ود العثمانيين لإفساد علاقتهم بانجلترا ، ونجح في ذلك إلى حد كبير.

وجدت انجلترا نفسها مضطرة إلى القيام بمظاهرة حربية لارهاب الباب العالي ولإرغامه على الإبتعاد عن مصادقة فرنسا. فأرسلت لهذا الغرض بعض قطع من اسطولها الحربي إلى مياه الدردنيل للضغط على السلطان ، وزيادة في إحكام الخطة أرسلت حملة قوامها ستة آلاف جندي لإحتلال الشواطئ المصرية ، وعدم الجلاء عنها إلا بعد أن يتعهد الباب العالى بالتخلي عن صداقته لفرنسا.

وفي الوقت نفسه سيحقق مجيئها لمصر تمكين المماليك من العودة إلى الحكم، وخصوصا محمد بك الألفى الذى كان بينه وبينها اتفاق سابق حول هذا الموضوع. ومن هنا نجد أن قلة عدد رجال الحملة كان لاعتماد انجلترا على معونة المماليك.

وقد علم أهل الأسكندرية بنبأ قدوم الحملة الانجليزية قبل أن تظهر أمام الشواطئ المصرية، وذلك عن طريق الرسل الذى أوفدتهم الدولة العثمانية بهذا الخصوص. فأخذ الأهالى يستعدون لملاقاتها كما فعلوا عند مجئ الفرنسيين قبل ذلك بعدة سنوات.

ولم يطل انتظار السكندريين فقد ظهرت قطع الأسطول الانجليزى في مواجهة ساحل الاسكندرية في ١٤ مارس سنة ١٨٠٧ . ولم يجد الانجليز مشقة في نزولهم الى أرض الأسكندرية في ٢١ من الشهر نفسه، فقد أغناهم عنها محافظها التركى أمين أغا الذى تواطأ معهم على أن يسلمهم المدينة دون حرب أوقتال.

وإذا حاولنا أن نعقد مقارنة بين قوة دفاع الاسكندرية عند مجئ الفرنسيين بقوتها عندما أتت اليها حملة فريزر، نجد أنها لاتختلف كثيرا في الحالتين، ففى كل منهما كانت ضعيفة واستحكاماتها لاتقو على صد أى إعتداء. بل قد تكون استحكاماتها الدفاعية في سنة ١٨٠٧ أكثر استعدادا مما كانت عليه في سنة ١٧٩٨ .

ورغم ذلك فقد دافع أهل الاسكندرية في الحالة الأولى دفاعا مجيداً تحت زعامة السيد محمد كريم، جيشا يفوقهم عددا وعدة، ومن أقوى الجيوش التى خبرتها أوربا في ذلك الوقت. بينما تخاذل محافظها التركى أمين أغا، فسلمها لقمة سائغة للانجليز نظير مبلغ من المال دون طلقة واحدة.

بدأ استعداد السيد عمر مكرم لمقابلة الأنجليز قبل أن تطأ أقدامهم أرض الاسكندرية، فتزعم حركة المقاومة الشعبية، وأخذ يحض الناس على القتال، ويعبء قواهم المعنوية للمعركة القادمة. ويشرف على إقامة

الاستحكامات وحفر الخنادق حول القاهرة، وقد تناوب المتطوعون العمل، ووفقوا بين عملهم كمجاهدين نصف اليوم وأرزاقهم كأصحاب حرف وصناع نصف اليوم الآخر.

وفي هذا الشأن يقول الجبرتى «وفيه (٢٦ محرم سنة ١٢٢٢ - ابريل سنة ١٨٠٧) نبه السيد عمر النقيب على الناس وأمرهم بحمل السلاح والتأهب للجهاد في الانكليز حتى مجاورى الازهر، وأمرهم بترك حضور الدروس وكذلك أمر المشايخ المدرسين بترك إلقاء الدروس.»

تطوعت مختلف الطبقات في أعمال الدفاع كل على قدر طاقته، ووزعت نفقات تلك الأعمال على الموسرين وعليه القوم، فكان كل منهم يتولى دفع أجور عدد من العمال. «وشرعوا في حفر الخندق المذكور ووزعوا حفره على مياسير الناس وأهل الوكائل والخانات والتجار وأرباب الحرف والروزنامجى وجعلوا على البعض أجرة مائة رجل من الفعلة وعلى البعض أجرة خمسين وعشرين، كذلك أهل بولاق ونصارى ديوان المكس والنصارى والأروام والشوام والأقباط، واشتروا المقاطف والغلقان والفوس والقزم وآلات الحفر، وشرعوا في بناء حائط مستدير بأسفل تل قلعة السبتية».

وقد تمت كل تلك المنجزات في غيبة محمد على بالصعيد ودون إشتراكه وهذا يدلنا على أن أهالى القاهرة لم يعتمدوا على محمد على في الدفاع عنهم، بل اعتمدوا على أنفسهم وحدهم، فلم يكونوا يتوقعون فراغ محمد على من حروبه مع المماليك في الصعيد. وفي الوقت نفسه أرسل بنبأ الحملة إلى محمد على بالوجه القبلى،حيث كان يقوم بمحاربة المماليك ، وذلك للتشاور في الأمر وتنظيم حركة الدفاع.

أدرك محمد على خطورة الموقف إذا ما نزل الانجليز وهو لا يزال في قتال مع المماليك ، ووجد أن الحكمة تقتضى الدخول في صلح معهم ، حتى يستطيع التفرغ لمحاربة الإنجليز. وتم الصلح بين الطرفين على أساس أن يترك محمد على لهم حكم الوجه القبلى على أن يدفعوا له خراجه ، في مقابل مساعدتهم له في محاربة الإنجليز.

كان الانجليز يعتمدون اعتمادا كبيرا على اتفاقهم مع الآلفى، ولكن تشاء الظروف أن يموت الألفى قبل مجيئهم، فتضطرب خططهم التى وضعوها من قبل والتى تتلخص في أن تقوم قوات الأسطول بالإستيلاء على السواحل المصرية، وأن يترك لحلفائهم المماليك وضع يدهم على بقيه البلاد وحكمها كما يشاءون.

معركة رشيد

كان على قوات الحملة أن تقوم بتوسيع قاعدتها على الساحل تمشيا مع مخططها الحربى ولكى تضمن تزويد الجيش بما يحتاج اليه من مؤن. ولذا فقد اتجه الجنرال ويكوب Wacop نحو مدينة رشيد لفتحها على رأس قوة من ألفى جندى. وحسب الانجليز أن المدينة ستقع في قبضتهم دون كبير عناء ، فحاميتها لاتزيد عن سبعمائة جندى لايملكون من عتاد الحرب إلا النذر اليسير.

ولكن محافظ المدينة على بك السلانكلى قد صمم على الدفاع عنها مهما كلفه الأمر، وأن يستغل قواته القليلة العدد بالتعاون مع الأهالى في صد هجمات الانجليز.

ونظرا لتفوق الانجليز في العدد والعدة، فقد بنى خطته الحربية على أساس إيهام الانجليز بتقهقر قواته الحربية وانسحابها من المدينه عند

مشاهدة الانجليز، وبأن يلجأ الجنود إلى الاعتصام بالمنازل بينما تتوغل القوات المهاجمة إلى قلب المدينة، وهنا تصدر الأوامر اليهم باطلاق النار عليهم من كل جانب. فيؤخذون على غرة، ويدب في قلوبهم الرعب، ويقعون صرعى في الشوارع والطرقات.

وقد نجحت هذه الخطة أيما نجاح فهزمت الحملة شر هزيمة وقتل قائدها ويكوب، وانسحبت فلولهاتجر أذيال الفشل عن طريق أبى قير إلى الاسكندرية. ويصف الجبرتى هذه الواقعة بقوله: «وردت أخبار من ثغر رشيد يذكرون بأن طائفة الانجليز وصلت إلي رشيد في صبح يوم الثلاثاء حادي عشرينه (٣١ مارس سنة ١٨٠٧) ودخلوا إلى البلد وكان أهل البلدة ومن معهم من العساكر متنبهين ومستعدين بالأزقة والعطف وطيقان البيوت. فلما حصلوا بداخل البلدة وضربوا عليهم من كل ناحية فألقوا ما بأيديهم من الأسلحة وطلبوا الأمان فلم يلتفوا لذلك. وقبضوا عليهم وذبحوا منهم جملة كثيرة وأسروا الباقين، وفرت طائفة إلى ناحية دمنهور».

وقع عبء الدفاع عن رشيد على كاهل الشعب وحاميتها القليله العدد والعدة، فتكاتف الشعب مع الجيش قد كفل لهم النصر على أعدائهم، فضربوا بذلك أروع الأمثلة في الشجاعة والبطولة والفداء. مما كان له أبعد الأثر في رفع الروح المعنوية لدى المصريين كافة، فاستعد أهالى كل بلد لملاقاة الانجليز بنفس القوة وبنفس الشجاعة غير هيابين ولاوجلين.

وقد أظهرت الواقعة للانجليز عقم اعتمادهم على معونة المماليك. كما أوضحت للمماليك أيضا أن انتصار الانجليز أصبح بعيد الإحتمال، وأن أملهم في معونة انجلترا لاسترجاع سيطرتهم مرة ثانية على مصر قد تضاءل إلى حد كبير.

احتفل المصريون بانتصارهم على الانجليز احتفالا كبيرا، فقد أرسل محافظ رشيد إلى القاهرة أسرى الحرب، وكذلك رؤوس القتلى الانجليز، «وشقوا بهم من وسط المدينة وفيهم فسيال (ضباط) كبير وآخر كبير في السن وهما راكبين على حمارين والبقية مشاة في وسط العسكر ورؤوس القتلى على نبابيت وعدتها أربعة عشر رأسا والاحياء خمسة وعشرون. وفي يوم الإثنين وصل أيضا جملة من الرؤوس والأسرى إلى بولاق فطلعوا بهم على الرسم المذكور وعدتهم مائة وواحد وعشرون رأسا، وثلاثة عشر أسيرا فيهم جرحى».

وكان الهدف من هذا الإحتفال رفع الروح المعنوية لدى الشعب، وشحذ الهمم، وإعطاء الدليل العملى على النصر، اسكاتا للأصوات التى قد ترتفع لإلقاء ظلال من الشك حوله، أو التقليل من قيمته.

وعندما حاول الانجليز إعادة الكرة على رشيد لمحو العار الذى لحق بهم، لم يقف أهل مصر مكتوفى الأيدى أمام تلك المحاولة الغادرة، فهبوا إلى نجدتها من كل المناطق والأقاليم المحيطة بها، وتطوع عدد كبير من أهل القاهرة للقيام بواجبهم إلى جوار إخوانهم أهل رشيد.

وفي هذه المحاولة الجديدة أحاط الانجليز برشيد إحاطة السوار بالمعصم، وظلوا «يضربون البلد بالمدافع والقنابل، وقد تهدم الكثير من الدوروالأبنية ومات كثير من الناس، وفي تلك الأثناء وصل محمد على إلى القاهرة عائدا من الوجه القبلى، وعلم بانتصار رشيد وما قام به الأهالى من إستعدادات للحرب. واجتمع بزعماء المصريين وعلى رأسهم السيد عمر مكرم لتنظيم شئون الدفاع وتدبير الأموال اللازمة لإعداد جيش قوى لصد هجمات الانجليز. وقد أمده أهل القاهرة بما يحتاج إليه. وتم إعداد الحملة، ويقدر عددها بنحو أربعة الاف جندى.

معركة الحماد

تحركت القوة الإنجليزية من ميناء الأسكندرية تحت قيادة الجنرال استيوارت متجهة صوب رشيد، وكان قوامها أربعة آلاف جندى. وفي الطريق إليها اتجهت كتيبة لإحتلال بلدة الحماد جنوبى رشيد لقطع كل إتصال يأتيها من الجنوب. وبدأ حصار الانجليز لرشيد في ٧ أبريل سنة ١٨٠٧ وأستمر إثنى عشر يوما ذاقت خلالها المدينة ألوانا من العذاب لشدة مالحق بها من هدم وتخريب بفعل قنابل المدفعية الانجليزية. ورغم هذا فقد صبروا على البلاء بشجاعة وبسالة، ولم يرصوا بأى حال من الأحوال أن يضيعوا النصر الذى أحرزوه بالأمس القريب. فأنظارالمصريين تتعلق بهم، وقلوبهم وأفئدتهم تهفوا إليهم، وجموعهم تهب لنجدتهم فلم يزدهم ذلك إلا تمسكا بموقفهم البطولى دفاعا عن مدينتهم وحفاظا لشرفهم.

وأستمر الضرب بين الطرفين دون طائل إلى أن وصلت الإمدادات الحربية من القاهرة، وكانت تتكون من فرقتين إتخذتا ضفتى النيل الشرقية والغربية مسارا لهما في اتجاه رشيد. ونظرا لاحتلال الانجليز لموقع الحماد جنوبى رشيد، كان من المتعذر على القوات المصرية أن تدرك المدينة مالم تدخل في معركة مع الانجليز لإجلائهم عن هذا الموقع.

كان موقف الانجليز بالحماد جد خطير بعد وصول الإمدادات المصرية، ورأى القائد الانجليزى أنه إذا لم يهب المماليك لنجدته فسيضطر إلى الإنسحاب من رشيد والحماد إذا ما تكاثرت القوات المصرية عليه.

وفي صباح يوم ٢١ أبريل هاجمت الفرقتين المصريتين موقع الحماد وقطعت كل صله بينه وبين رشيد، وانهالت على قوات ماكلود قائد الموقع الانجليزى الضربات من كل جانب. وماهى إلا ساعات قلائل حتى انهارت

مقاومة الانجليز، فقتل قائد الموقع ومعه ٤١٦ وأسر الباقون وعددهم ٤٠٠ أسير.

وحينما علم الجنرال استيوارت بنبأ الحماد سارع برفع الحصار عن رشيد والتقهقر تجاه أبى قير قبل أن تدركه القوات المصرية. وفي انسحابه تعقبة أهالى رشيد وحدثت بينه وبينهم مناوشات انتهت بمواصلة إرتداده صوب الأسكندرية.

وقد إحتفلت البلاد بهذا النصر احتفالا مبينا، فسار موكب الأسرى من بولاق إلى القلعة، تحف به رؤس القتلى من الانجليز، وأفواج الشعب تزخر بها جوانب الطرق، ترتفع أصواتها بالتهليل والتكبير.

أما عن فريزر قائد الحملة، فقد انكمش بقواته داخل تحصينات الأسكندرية بعد أن عزل المدينة عن داخلية القطر عزلا يكاد يكون تاما بقطع سد أبى قير وإحاطة المياه بالإسكندرية من كل الجهات تقريبا. وكان يراوده الأمل بين الحين والحين في أن يهب المماليك لنجدته ولكن ذهبت آماله أدراج الرياح.

أخذ المصريون بعد ذلك يركزون جهودهم نحو طرد الانجليز من الأسكندرية وتخليص البلاد نهائيا من خطرهم. ولكن أحوال أوربا في ذلك الوقت وانتصار نابليون انتصارا ساحقا على حلفاء انجلترا، وعقده صلح تلست مع القيصر الروسى دعا انجلترا إلى إعادة النظر في موقفها من مصر، لاسيما وأنها في حاجة ماسة إلى تجميع قواها لمواجهة الخطر الذي يتهددها نتيجة تطور الأمور في أوربا في غير صالحها.

كذلك كان التقارب الروسى الفرنسى الأخير عاملا في ابتعاد الدولة العثمانية عن فرنسا، وهو ماكانت انجلترا تهدف إليه.

دعت الضرورة إذن إلى سحب القوات الانجليزية من مصر، خصوصا وأن فشلها الذريع، وما نالها من هزيمة وانحدار لم يكن مشجعاً لاستمرار بقاء الحملة في مصر بعد تخلى المماليك عن مساندتها، وبعد هذا الموقف الإجماعى الرائع من قبل شعب مصر.

لكل تلك الأسباب طلب الجنرال فريزر الدخول في مفاوضات للجلاء عن البلاد. وقد رحب محمد على بذلك للتخلص من خطر كان يتهدد سلطانه تهديدا خطيرا. وفي ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ وقع الطرفان المعاهدة، وتنص على جلاء الانجليز عن الاسكندرية بعد تسلمهم للاسرى والجرحى من جنودهم. وفي ١٩ سبتمبر يخرج آخر جندى انجليزى من المدينة.

وبذلك تنطوى صفحة أخرى من صفحات الكفاح المصرى ضد الغزاة الفاتحين، مليئة بأعمال البطولة والتضحية، تدل علي وعى وإدراك من قبل الشعب لرد هذا العدوان.

ماأشبه الليلة بالبارحة

مما تجدر الأشارة إليه أننا لايجب أن نقلل من هذا النصر، فالشعب المصرى دخل في صراع مع قوات انجلترا الغازية وهو يعلم، بل وشاهد بعينى رأسه انتصار قواتها البحرية على قوات فرنسا في موقعة أبى قير البحرية، ورأى أيضا تدفق جحافلها على البلاد لاخراج الفرنسيين منها ونجاحها في هذا السبيل.

وهذا الموقف البطولى يذكرنا بموقف آخر في تاريخنا المعاصر عندما وجهت الينا انجلترا وفرنسا انذارا في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ عقب تأميم قناة السويس، وبعد بدء العدوان الإسرائيلى بيوم واحد، تطلبان فيه انسحاب القوات العسكرية من على ضفتى القناة إلى مسافة عشرة أميال وأن تسلم مصر باحتلال الدولتين لبورسعيد والاسماعيلية والسويس وهددت باستخدام القوة في حالة الرفض.

ومع تقديرنا لخطورة الموقف ولقوة الدولتين الكبيرتين، فقد رفض الرئيس جمال عبد الناصر - بكل إباء وشمم - أن يسلم في شبر واحد من أرض الوطن، معتمدا على قوة هذا الشعب وتكاتفه مع الجيش في رد العدوان. وبفضل هذه الوحدة الرائعة تم لنا النصر، وانسحب المعتدون خاسئين. وهكذا يعيد التاريخ نفسه مع اختلاف في الزمان والمكان.

الفصل الخامس

تطور المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر

لانستطيع أن ندرس التطور الثورى في مصر وصولا إلى ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ مالم ترجع إلى الوراء لنقف على القوى الأساسية التى كانت تكون المجتمع المصرى فى ذلك الوقت. وحين نتكلم عن ذلك المجتمع تقفز إلى أذهاننا صورة المجتمع الإقطاعى الذي عرفته مصر في مراحله الأخيرة وقبل أن يتحول ذلك المجتمع من مجتمع اقطاعي إلى مجتمع رأسمالى. على أن هذا التحول قد إستغرق فترة طويلة إمتدت طوال القرن التاسع عشر وبدأت مع مطلعه. وعند الحديث عن الإقطاع يجب أن نتعرض الى السمات الرئيسية له. وهذه السمات يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

أولا: إن الاقطاع يأتى من الناحية التاريخية بعد مرحلة العبودية حيث كان الفلاحون يخضعون خضوعا تاما لصاحب الأرض. وكان صاحب الأرض في ذلك الوقت يمتلك الأرض ومن عليها من انسان وحيوان وأدوات انتاج، وقد أدى فشل نظام العبودية بنمو القوى الانتاجية القائمة على سواعد الفلاحين الى تلاشى ذلك النظام وحل محله النظام الاقطاعى.

ثانيا: إن المجتمع الاقطاعى يقوم أساسا على الزراعة فهو مجتمع زراعى في المحل الأول واعتماده على الزراعة دون الصناعة.

ثالثا: إن النظام الإقطاعى يعتمد أساسا على تقسيم الأرض الى وحدات صغيرة تسمى حيازات ويقوم الفلاحون على زراعتها لأنهم في حاجة إلى الإنتاج الضرورى لهم، كما أن مالك الأرض في حاجة كذلك إلى الإنتاج. فالاقطاع من هذه الناحية يمثل طرفين، طرف منتج وفي حاجة إلى الإنتاج هم الفلاحون، وطرف مستغل وفي حاجة إلى إنتاج الطرف الأول أيضا في مقابل حصول الطرف الأول على الأرض.

هذا فضلا عما يقوم به الفلاح من عمل إضافى هو زراعة أرض المالك بجهده وأدواته الزراعية دون مقابل.

وترتب على هذا النوع من النظام الإقطاعى تبعية الفلاح تبعية شخصية لمالك الأرض، بحيث أصبح لهذا المالك الحق في إرغام الفلاح على أن يعمل لحسابه دون معارضة ، نظراً لما يتملكه المالك من سلطة قانونية إزاء المستأجر. وبناء عليه فقد قامت بين الطرفين علاقة تمثل نوعا من أنواع القصر الاجتماعى الذى حرم الفلاح من حقوقه السياسية والاجتماعية.

وليس معنى المجتمع الإقطاعى أنه يعيش على الزراعة وحدها ، ولكننا سنجد الى جانب الزراعة توجد التجارة والصناعة، ولكنهما دون شك لاتمثلان لهم الأساس الذى يعيش عليه المجتمع. كما أن الظاهرة الأساسية فى الصناعة في المجتمع الزراعى انها صناعة حرفية لاتقوم على الانتاج الكبير، وانما تقوم على الانتاج الصغير. وفى أغلب الاحيان نجد أن صاحب الحرفة يقوم بمفرده، بهذه الصناعة أى أنها قد خلت من ظاهرة العامل الأجير. كما أننا نجد أن قيام الصناعة الحرفية أدى إلى وجود طوائف حرفية لكل صناعة. وهذه الطوائف تشكل نظاما إقتصاديا واجتماعيا يضم أصحاب كل صناعة أو حرفة معينة في طائفة واحدة لها رئيسها وأعضاؤها. وكذلك الصبية الذين يتلقون تعليمهم على أيدى معلمين والذين لهم الحق في أن يكونوا من أعضاء الطائفة في المستقبل. وسنجد أن هذا النظام ينطوى على نوع من أنواع القصر الاجتماعى، إذ يكون لرئيس هذه الطائفة سلطان قوى على أعضائها وعلى قبول الصناع الجدد ، وعلى تحديد كمية الانتاج أيضا. وسنجد أن هذه الصناعات يتوارثها الخلف عن السلف بحيث تخصصت أسرات معينه في صناعة بعينها. بل وأكثر من ذلك فقد تركزت تلك الصناعة في حى معين من أحياء المدينة.

فالطائفة الحرفية هى الشكل الغالب الذى يميز مجتمع المدينة في النظام الإقطاعى عن مجتمع القرية أو الريف.

هذه هى سمات الإقطاع كنظام إقتصادى في المجتمع الإقطاعى. ولكن إذا تعرضنا للدولة الإقطاعية كنظام سياسى، نجد أن الصفة الرئيسية لتلك الدولة أنها دولة غير مركزية مقسمة إلى مجموعة من الإقطاعيات الكبيرة على رأس كل منها حاكم اقطاعى، صلته بالعاصمة ليست قوية، لأنه يشعر بأنه على قدم المساواة مع حاكمها. وترتب على ذلك أن الدولة انقسمت إلى مجموعة من الحكومات المحلية، بينها وبين بعضها حواجز جمركية. وقد انعكست هذه العلاقة اللامركزية على الأفراد أيضا، فالحكومة لاتتدخل في تنظيم حياتهم وطرق معيشتهم سواء في النواحى الإقتصادية والثقافية والتعليمية. وكانت كل مهام الحكومة في ذلك الوقت تنحصر في الدفاع عن البلاد ضد أى عدوان، وحفظ الأمن الداخلى وجباية الضرائب. أما اختصاصات الدولة الحديثة أيا كان نظامها السياسى فلم تكن معروفة لدى حكومات ذلك العصر.

من هنا انعدم ولاء الفرد للدولة، وكذلك اختفت فكرة المواطنة، وما استتبع ذلك من انعدام العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية بين قطاعات المجتمع المختلفة. ولذا فالسمة العامة للمجتمع الاقطاعى هى التفتت والتمزق.

هذه هى السمات الاساسية للمجتمع الاقطاعى بصفة عامة، وإذا نظرنا إلى المجتمع المصرى في ضوء تلك السمات وقبل أن يتحول إلى مجتمع رأسمالى، أى في أواخر القرن الثامن عشر، نلاحظ مايلى:

أولاً: أن المجتمع المصرى كان مجتمعا زراعيا صغيرا لايتجاوز عدد سكانه أربعة ملايين نسمة، ويسوده النظام الإقطاعى التركى أو مايطلق عليه بنظام الالتزام. وقد نشأ هذا النظام عندما ضعفت الحكومة وعجزت عن جمع الضرائب بنفسها. فلجأت الى بعض الأثرياء ليقوموا نيابة عنها بجمع الضرائب في نظير نصيب معين من الضرائب يتقاضونها. فالملتزمون إذن طبقة من الأثرياء هم الواسطة بين الحكومة والمنتجين من السكان، وكان معظمهم من طبقة بكوات المماليك.

وكان الملتزم يأخذ التزام جمع الضرائب من الحكومة عن قرية معينة أو عدة قرى بمساعدة رجال الحكومة، على أن يقوم بدفع مبلغ الضريبة المطلوب أو جزء منه مقدما الى الحكومة، على أن يتولى هو بعد ذلك جمعه من الأهالى. وتسمى الضريبة «الميرى».

والى جانب ذلك يقوم الملتزم بجمع ضريبة أخرى لحسابه الخاص كمكافأة له في نظير قيامه بجمع الضرائب وتسمى تلك الضريبة «الفائض» أو «فائض الالتزام». وبتطور الزمن وبزيادة ضعف سلطة الحكومة أن أصبح الملتزم هو المتحكم في الأرض الخاضعة لالتزامه، وتوسعت صلاحياته تبعا لذلك من جمع الضرائب فقط الى الحكم. وأصبح هؤلاء الملتزمون طبقة إقطاعية لها مصالح ثابتة متميزة. ولذا أصبح لنظام الأقطاع الزراعى في مصر خصائص معينة هى:

أولاً: أن ارتباط الالتزام بطبقة المماليك صبغ الاقطاع في مصر بالصيغة العسكرية، فهؤلاء المماليك كانوا يجمعون في أيديهم سلطات عديدة، فهم حكام البلاد، وهم الملتزمون، وهم القوةالعسكرية. ونظرا لأن هؤلاء كانوا غرباء عن مصر، اشتروا من أسواق الرقيق، وأعدوا إعدادا خاصا لتحمل

تبعـة الحكم والدفـاع، ونظرا لأنهم لم يكونوا يعـرفـون اللغـة العـربيـة ولاتربطهم بمصر رابطة جنس أو قومية، بل لاتربطهم ببعضهم صلة دم، فقد التفوا حول هدف واحد ألا وهو الاستئثار بالسلطة والجاه والنفوذ. ومن ثم فقد تجمع فيهم الحكم والإستغلال.

ويصور لنا المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتى في كتابة «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» ماكان يلقوه الفلاحون من عذاب وعنت على أيدى هؤلاء الملتزمين، أصدق تصوير، فيقول، «وكان إذا تأخر الفلاح في دفع الضريبة جروه من شنبه وبطحوه وضربوه بالنبابيت رجال المتلزم - هذا عدا ماكان يراه من عسف الصراف النصرانى من مماطلة ففي استخراج ورقة الخلاص (ايصال دفع الضريبة)، وكذلك الشاهد والشاويش الذين كانوا يسومونه أنواع العذاب.»

ثانياً: على أن نظام الإقطاع في مصر يختلف إختلافات جوهرية عن نظام الإقطاع الأوربى. فبينما اعتمد الإقطاع الأوربى على الملكية الفردية، نجد أن الإقطاع في مصر قد تركز في يد الدولة بحكم كونها المالكة الوحيدة للأرض، حيث انعدمت الملكية الفردية انعداما تاما.

ولعل السبب في ذلك الاختلاف يرجع الى طبيعة البيئتين الأوربية والمصرية. فنظرا لأن الزراعة في البيئة المصرية تعتمد على الرى الصناعى وليست على الأمطار، مما يتطلب تدخل الحكومة لتنظيم موارد المياه، وتنظيم علاقاتها بالزراع، والقيام بالمشروعات المائية الواسعة. وما يستتبع ذلك من تملك الحكومة للأرض وفرض سلطتها المركزية على الأهالى لتعبئة جهودهم وتوجيهها لدفع خطر الفيضانات أو شق الترع وتطهير القنوات.

ولكن الدولة أقدمت - بشئ من التدريج - على توزيع تلك الأراضى على المزارعين بمقتضى حق الإنتفاع فقط، لاحق الملكية، في نظير القيام ببعض الإلتزامات المفروضة عليها.

وبذلك أصبح حق الإنتفاع بالأرض يتخذ صورا أربعة هى:

١) انتفاع مباشر تقوم به الدولة عن طريق مزارع السلاطين والحكام.

٢) الإنتفاع من أجل حماية الدين والعقيدة والقيام بخدمات لها الصفة الدينية مثل الصرف على بعض وجوه البر، أو على المؤسسات الدينية والمساجد.

٣) الانتفاع من أجل الخدمات العسكرية، ولاسيما مايتعلق منها بتحصيل الضرائب. وهو مانشأ منه نظام الإلتزام.

٤) الانتفاع مقابل ضرائب معينة وفائض عمل. أى أن تمنح الدولة بعض الأفراد قطعا من الأراضى للقيام بزراعتها نظير دفع التزامات معينة. هذا بالإضافة إلى قيام هؤلاء الأفراد بزراعة أراضى الحكومة أو بعض الطبقات الأخرى على سبيل السخرة.

ثالثا: تمثل السخرة السمة الثالثة من سمات الإقطاع الزراعى في مصر. فقد كانت الدولة ترى من واجبها تسخير الفلاحين للعمل في المشروعات المختلفة كحفر الترع والقنوات وإقامة الجسور. وقد وجدنا أن مشروعات مصر في عهد محمد على قد بنيت جميعها بالسخرة. بل إمتدت السخرة أيضا الى مابعد عصر محمد على حيث وجدناها تستخدم في حفر قناة السويس.

رابعا: نوعية الإنتاج، أى أن الإقطاع الزراعى يقوم على أساس توزيع

المنتجات الزراعية للاستهلاك. فالفلاح الزارع للأرض يعتمد في غذائه وكسائه ومسكنه على ماتنتجه الأرض من حبوب وخضروات لمأكله، وكتان لصنع ملابسه. ومن الطمي يبني مسكنه، ومن النخيل والأشجار يجد حاجته من الخشب. وكانت المعاملات التجارية ضيقة، وتحدث عن طريق المقايضة في الأسواق التي كانت تقام مرة كل أسبوع. أما من ناحية التجارة الخارجية فلم يكن لها شأن يذكر.

خامسا: تبعية الفلاح للإقطاع، فعلاقة التبعية واضحة بين الفلاح والملتزم وتتمثل في ارتباط الفلاح بالأرض التي يزرعها ارتباطا وثيقا، وبحيث يتعذر عليه تركها لو أراد. وحتى لو فعل ذلك لأعيد اليها بالقوة. ولايسمح له بمغادرة أرضه إلا في حالة واحدة فقط، ألا وهي التحاقه بالأزهر أو بإحدى المدارس التابعة له.

سادسا: تعدد الضرائب وتنوعها - تميز الإقطاع المصري بتعدد الضرائب وتنوعها فالى جانب الضريبة الحكومية المسماه «الميري» توجد ضريبة حكومية أخرى اسمها «البراني». ثم الضريبة المسماة «الفائض» التي كانت تجمع لحساب الملتزم. هذا بالإضافة إلى ضريبة «الكشوفية» المتعلقة بالكشاف أو السنجق وهو حاكم المديرية. زد على ذلك الضريبة المسماة «بحق الطريق» التي كانت تفرض على الفلاح أن يستضيف الحامية العسكرية التي تمر بالقرية، وكذلك أتباع الحاكم المملوكي.

كل تلك الضرائب قد خضعت لأهواء الحكام وطبقا لحاجتهم إلى المال لسد نفقاتهم التي كانت لاتقف عند حد معين.

كانت تلك هي السمات الأساسية للمجتمع الإقطاعي الزراعي في مصر قبل القرن التاسع عشر. وقد وجدنا أن هذا المجتمع إنما يعتمد على الإنتاج

الزراعى الإستهلاكى، وعلى صلة التبعية بين الفلاحين والملتزمين الذين يمثلون الطبقة الحاكمه الغريبة عن مصر.

ولكن بمجئ الحملة الفرنسية وتولى محمد على حكم مصر أصيب الإقطاع بضربة شديدة، فضعفت قوة المماليك مما مهد الطريق لإلغاء نظام الإلتزام، أى الإقطاع التركى القديم على يد محمد على، وتطور هذا الإقطاع الزراعى من الإقطاع المبعثر إلى الإقطاع الموحد. وأدى ذلك إلى الإهتمام بزراعة المحاصيل المصدرة مثل القطن ، والى تطور علاقة الفرد بالأرض، فبعد أن كان منتفعا أصبح مالكا.

وقد ظلت تلك السمات باقية طوال القرن التاسع عشر، ولم ينقض منها إلا السخرة فحسب، حيث ألغيت في أواخر ذلك القرن. ولكن بقيت بعض السمات الأخرى، ولاسيما مايتعلق منها بتبعية الفلاح لمالك الأرض من الناحيتين السياسية والإجتماعية حتى قيام ثورة ١٩٥٢ .

وخلاصة القول فإن القرن التاسع عشر عرف التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية، ولكن ظل المجتمع يحتفظ ببعض سمات الإقطاع حتى منتصف القرن العشرين الى جانب سمات الرأسمالية. ومع ذلك ظل التركيب الإجتماعى لمصر خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين مزيجا من الرأسمالية وبقايا الإقطاع.

الإقطاع المصرى في مجال الصناعة

ذكرنا من قبل أن المجتمع الإقطاعى الزراعى لايعنى خلو ذلك المجتمع من التجارة والصناعة، ولكنه يعنى أن ذلك المجتمع لايعتمد أساسا على هاتين الناحيتين، وإنما يعتمد على الزراعة في المقام الأول.

وإذا تناولنا الصناعة في المجتمع الإقطاعى الزراعى نجد أنها قامت على نظام الطوائف الحرفية التى تمثلت في مجتمع المدينة، حيث تقسم إلى مناطق وأحياء تسكنها طائفة حرفية معينة منفصلة عن غيرها. فالطائفة الحرفية من هذه الزاوية تمثل داخل مجتمع المدينة وحدة اقتصادية واجتماعية متميزة. وقد أطلق على كل حى من تلك الأحياء اسم حارة، فيقال حارة الفحامين، وحارة النحاسين، وحاة المغربلين الخ ....

وكان الدكان وصاحبه يمثل الوحدة الاقتصادية الصناعية السائدة في ذلك الوقت، (القرن الثامن عشر). ولكن ما إن أشرف ذلك القرن على الإنتهاء إلا وبدأت وحدات صناعية أكبر تتكون، وخصوصا في مجال صناعة النسيج، حيث أقيمت مصانع تضم أكثر من مائة عامل وتتخذ مظهر الإستغلال الرأسمالى.

ومن هذا نرى أن التطور الطبيعى للمجتمع الإقطاعى المصرى كان سيؤدى حتما إلى تحول الطائفة الصناعية، وما يستتبع ذلك من ظهور الرأسمالية المصرية بشكل محدود، ومن تحول الإنتاج الإقطاعى إلى الإنتاج الرأسمالى.

الإقطاع المصرى في مجال السياسة

كانت الصفة المميزة للنظام الإقطاعى هى اللامركزية، ولكن حد من شدتها وجود حكومة شبه مركزية، نظرا لطبيعة البلاد الزراعية واعتمادها على مياه النيل، وما يتطلبه ذلك من إشراف الحكومة على مياهه وصيانة منشآته. ومع ذلك كانت الصفة الإقطاعية اللامركزية هى الغالبة عليه، فالوالى العثمانى في القاهرة وإلى جانبه شيخ البلد وهو كبير المماليك، بالإضافة إلى الكشافين والصناجق، كلهم يكادوا يكونون منفصلين عن

بعضهم. وعندما حاول على بك الكبير أن يوجد حكومة مركزية للقضاء على سلطة الكشاف والصناجق والقبائل العربية نجح في ذلك بعض الوقت. ولكن الأمور لم تلبث أن عادت إلى مجرياتها الطبيعية مرة أخرى.

القوى الإجتماعية في ظل الإقطاع

تمثلت القوى الإجتماعية في مصر الإقطاعية في الأتراك، والمماليك، والإستعمار التجارى الأوربى، والمشايخ، والتجارو الطوائف، والأقليات، والفلاحين.

واذا تناولنا كل قوة من تلك القوى بشئ قليل من التعريف نجد أن:

(١) **الأتراك:** قد جاءوا إلى مصر غازين في مستهل القرن السادس عشر الميلادي أثر سقوط دولة المماليك، وكانت الدولة العثمانية تقوم أساسا على النظام الاقطاعي العسكري. أى أن مصر خضعت للحكم العثماني الإقطاعى من النواحى السياسية والإجتماعية والإقتصادية والعسكرية. وأصبح للحاميات التركية نفوذ كبير في إدارة شئون البلاد، الى جانب قيامها بالأعمال العسكرية المتعلقة بالدفاع، ولاسيما في القرنين السادس عشر والسابع عشر. فالديوان الذى كان يتكون من رؤساء الجند لمعاونة الوالى العثمانى كان له رأيه في حكم مصر إلى جانب الباشا العثمانى (الوالى).

(٢) **المماليك:** تلى قوة المماليك القوة العسكرية العثمانية الممثلة في الحاميات العثمانية، وهى القوة القديمة التى كانت تحكم مصر قبل مجئ العثمانيين. وقد أبقاها العثمانيون كأحد أركان نظام الحكم الثلاثى المكون من الباشا العثمانى (الوالى) والديوان (المكون من رؤساء قوات الجيش العثمانى) والمماليك.

وسنجد أن قوة المماليك التى غلبت على أمرها بعد إحتلال الاتراك مصر ستعمل على استرجاع سلطتها بمختلف السبل، وستنجح في ذلك منذ أوائل القرن السابع عشر، وستنتزع السلطة الحقيقة من أيدى الحامية العثمانية وتنفرد بحكم البلاد، فتكون منهم ٢٤ سنجقا (حاكما) للمديريات على رأسهم حاكم القاهرة ويلقب بشيخ البلد، وكانت سلطته تفوق سلطة الوالى التركى، بل إن بعض هؤلاء الولاه كان لايجرؤ على الخروج من القلعة (مقر الحكم) لزيارة معالم القاهرة إلا بإذن من شيخ البلد.

وبوصول المماليك إلى مراكز السلطة في مصر أخذت تتضاءل سلطة الوالى والحاميات العثمانية. وقد بلغ نفوذ هؤلاء المماليك إلى ذروته في حركة على بك الكبير عندما استقل بحكم مصر بعد أن ضم اليها الحجاز والشام وبعد أن دخل في علاقات دولية مع انجلترا وروسيا.

ولم يستمد المماليك سلطانهم من سيطرتهم على الحكم فحسب، وانما استمدوه كذلك من كونهم طبقة اقطاعية، فهم الملتزمون المتحكمون في رقاب الفلاحين والمتمتعون بخيرات الأرض. ولكن كان يحد من هذه السلطة تنافر هؤلاء المماليك، فلم تكن تجمعهم أسرة واحدة، بل انتسبوا الى بيوت متعددة تبعا لمؤسسها، سميت بالبيوت المملوكية، فنجد مثلا بيت المرادية نسبة الى مراد بك، أو الابراهيمية نسبة الى ابراهيم بك أو الاسماعيلية نسبة الى اسماعيل بك وهكذا. وكان كل بيت منها يعمل على الاستئثار بالسلطة والتفوق على غيره من البيوت مما صبغ تاريخ بكوات المماليك في مصر بكثرة المصادمات والمنازعات والحروب والفتن.

ونظرا لأن المماليك كانوا في حالة صراع دائم وحرب دائمة فيما بينهم وبين بعضهم فكانوا يخشون من تكوين أسرات لهم، فلم يهتموا بالزواج،

وعاشوا في عزلة تكاد تكون تامة عن الشعب المصرى، في قصور منيعة يحف بها الخدم والحشم. وكان كل همهم الإكثار من شراء المماليك واقتنائهم، لأن قوة كل حاكم من هؤلاء المماليك كانت تتوقف على مدى مايمتلكه من مماليك. فلا غرابة إذا ما أهمل هؤلاء الزراعة وهى المورد الرئيسى للبلاد. وبذلك لم تستطع طبقة المماليك رغم ماكان لديها من امكانيات أن تؤثر في الحياة الإقتصادية أو الإجتماعية في مصر.

وإذا كان هذا شأن المماليك، فلم يكن الأتراك العثمانيون بأحسن حال منهم، فنظرا لضعف تراثهم الحضارى لم يستطيعوا تعويض البلاد عما فقدته في ظل حكم بكوات المماليك، بل إننا نجد أن جميع النظم السائدة في الزراعة والادارة بصفة عامة قبل مجئ العثمانيين بقيت كما هى دون أى تغيير أو تعديل.

٣- الاستعمار التجارى الأوربى

يمثل الاستعمار التجارى الأوربى القوة الأجنبية الثالثة في مصر إلى جانب القوتين الأوليين، وهما العثمانيين والمماليك. وكما كانت هاتان القوتان هدامتين، كانت القوة الثالثة الأوربية تعمل في نفس الإتجاه أيضا، فنشوء طبقة البورجوازية التجارية في أوربا وسعيها للوصول إلى مراكز انتاج المواد الخام الأولية، إن استطاعت عن طريق حركة الكشف الجغرافى أن تصل إلى مناطق جنوب شرقى آسيا بالدوران حول رأس الرجاء الصالح متجنبة طريق البحر الأحمر - مصر، وأن توجه ضربة قاتلة الى مصر بسبب فقدانها موردا ماليا كبيرا كانت تعتمد عليه كل الإعتماد، وهذا المورد هو الضرائب الجمركية التى كانت تفرض على التجارة العابرة بمصر سواء بطريق القوافل أو بطريق النيل.

وماترتب على عملية النقل هذه من كسب للأهالى. هذا فضلا عن إقامة التجار في الفنادق التى كانت تدر ارباحا على قطاعات مختلفة من المجتمع المصرى.

وعندما وقعت مصر في قبضة العثمانيين لم يعمل هؤلاء على التخفيف من حالة التدهور الإقتصادى التى كانت تعانى منها البلاد الشئ الكثير. بل على العكس من ذلك فقد اتخذوا بعض الإجراءات التى زادت من حدة الأزمة الإقتصادية، وذلك بمنعهم السفن التجارية الأوروبية من دخول البحر الأحمر، ثم سمحوا بعد ذلك لبعضها من الوصول إلى ميناء جدة على ألا تتعداه شمالا إلى مصر. وعلى هذا النحو اختفى النشاط التجارى العالمى من مصر تماما مما كان له أسوأ الأثر على تلك البلاد.

ولما كان المثل المأثور يقول «إن الحضارة تسير في طريق التجارة» فانقطاع التجارة أدى بالتالى إلى قطع الصلة بين مصر وبين التيارات الفكرية الحديثة في أوربا التى أخذت تغير من معالم المجتمع الأوروبى تغييرا جذريا منذ أواخر القرن الخامس عشر الى قيام الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر.

على أن هذه العزلة التى فرضت على مصر بدأ يقل إحكامها في النصف الثانى من القرن الثامن عشر، بمحاولة انجلترا عن طريق شركة الهند الشرقية الانجليزية أن تعقد معاهدة تجارية مع محمد بك أبو الذهب في سنة ١٧٧٥ لفتح ميناء السويس أمام التجارة الانجليزية الآتية من الهند، وكذلك منح الرعايا البريطانيين امتيازات خاصة. وحاولت فرنسا أن تحذو حذو انجلترا ونجحت في ذلك عام ١٧٨٥، وقامت المنافسة بين الدولتين في محاولة لتغليب كل منهما لمصلحتها على حساب الأخرى.

ورغم كل تلك المحاولات فلم تنجح طبقة التجار الانجليز والفرنسيين في ربط مصر من جديد بعجلة التجارة العالمية، وذلك لمعارضة السلطان العثمانى لهذا الاتجاه، ولعدم احترام بكوات المماليك للمعاهدات، وللمنافسة بين الدولتين الغربيتين، ومع ذلك فقد حدث انتعاش نسبى بين التجار الوطنيين في ذلك الوقت ومنها ستتكون الطبقة البورجوازية في مصر.

كانت هذه هي القوى الأجنبية الثلاث الدخيلة على مصر والتى لعبت دورا هاما وأثرت بطريقة أو بأخرى على القوى الوطنية المحلية. وهذه القوى هى:

٤- المشايخ (العلماء)

كانت طبقة المشايخ أو العلماء هى الطبقة الأولى من الشعب التى تلى مباشرة طبقة الأتراك العسكريين وطبقة بكوات المماليك في الترتيب الهرمى للنظام السياسى في مصر، وتمثل هذه الفئة الجناح المثقف للطبقة الوسطى، وتمثل فئة التجار الجناح الثانى. وبينما كانت الطبقتان الأوليان تكونان الأرستقراطية الأقطاعية الحربية المنعزلة عن الشعب والتى تختلف في جنسها ولغتها وعاداتها وتقاليدها عن الشعب المصرى، نجد أن طبقة المشايخ كانت متغلغلة بين فئات الشعب المختلفة وتحظى باحترام وتقدير كبيرين من قبل جماهير الشعب، لما لها من مكانة مقدسة في نفوسهم نظرا لأنهم دعاة الدين الاسلامى وحماته، ونظرا لما كان يتمتع به الأزهر ورجاله من مكانة سامية في نفوس المسلمين، سواء أكان ذلك في مصر أو في العالم الاسلامى.

كما أن الأزهر لم يكن جامعة إسلامية مصرية، وانما كان يمثل العالم الإسلامى والعربى كله، ففيه أروقة الأتراك، والشوام والمغاربة الخ. وفيها يتلقى طلبة تلك الأقطار العلوم الإسلامية على أيدى علماء نزحوا إلى الأزهر من مختلف بقاع العالم الإسلامى والعربى.

فنجد أن الأزهر من هذه الناحية قد وثق الصلات بين أجزاء العالم العربى والإسلامى وربطها بالقاهرة مركز هذا العالم. وبالاضافة إلى ماأضفاه الأزهر على مصر من أهمية كبيرة، نجد أن هناك عوامل أخرى ساعدت عى زيادة تلك الأهمية، منها ماكانت ترسله مصر سنويا إلى الأراضى الحجازية من أموال وغلال من ريع الأوقاف التى أوقفت على الحرمين الشريفين في مكة والمدينة، ولما كان يمر بها الحجيج المغربى في طريقه إلى اداء فريضة الحج. وكان كثير من هؤلاء المغاربة يطيب لهم المقام في مصر وهو في طريق عودته إلى بلاده حيث يجدون ترحيبا كبيرا من قبل المصريين. ومن ثم نجد جالية كبيرة العدد في مصر من المغاربة أقامت في أحياء بالقاهرة والأسكندرية سميت باسمها وقاموا بنشاط كبير ولاسيما في ميدان التجارة.

كذلك اشترك هؤلاء المغاربة في الحياة السياسية في مصر، فكانوا يغلبون مملوكا على آخر، عندما يقتتل الاثنان للوصول إلى السلطة. كما أنهم أسهموا مع المصريين في الدفاع عن مصر ضد الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ . وتمثل حركة المقاومة الجادة التى قام بها أحد المغاربة ويدعى المهدى في مديرية البحيرة ضد الفرنسيين، وكذلك الحملة التى قادها رجل آخر يدعى الكيلانى والتى ضمت عددا كبيرا من المتطوعين من الأراضى الحجازية ونزلت بالقصير وقاتلت الفرنسين، مثلين من أمثلة كفاح المغاربة الى جانب اخوانهم المصريين.

من هذا العرض يتضح لنا أن الأزهر ورجاله لم يلعبوا دورا كبيرا في مصر فحسب وانما في العالم العربي والاسلامي كله، فلا غرو إذا ماتمتع رجاله باحترام، ونفوذ كبيرين بين مختلف طوائف الشعب في مصر، بل بين الطبقة الحاكمة كذلك.

ويذكر لنا المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتى كيف أن هذه الصفوة المثقفة من المصريين كانت المدافع عن مصالح الجماهير الشعبية في مصر، وكيف كانت طوائف الشعب المختلفة تلجأ إليها، طالبة رفع الظلم والضيم عن كاهلها. وكان هؤلاء يقومون بدورهم بمطالبة الحكام المماليك بالعدول عن تصرفاتهم الجائرة، وكان هؤلاء يستجيبون لهذا النداء خوفا من ثورة الشعب من ناحية، ونظرا لمايكنه المماليك لرجال الدين من إحترام وتبجيل. ولذا كان المشايخ يتمتعون بمركز كبير في المجتمع المصرى سواء من الطبقة الحاكمة أم من عامة الشعب.

وسنجد أن نفوذهم قد بلغ شأوا بعيداً من القوة إلى الدرجة التى استطاعوا فيها إرغام ابراهيم بك ومراد بك في سنة ١٧٩٥ على التوقيع على وثيقة يعترفان فيها بمراعاة مصالح الشعب والعدول عن إتباع سياسة تعسفية في جمع الضرائب.

على أن دور هؤلاء المشايخ قد ظهر بوضوح في أثناء الحملة الفرنسية فنابليون كان حريصا على أن يحقق ماجاء بمنشوره الذى وزعه على المصريين عقب نزوله أرض مصر مباشرة والذى تعهد فيه بإشراك المصريين معه في حكم البلاد. ولم يكن هذا الإشراك في صالح المصريين بقدر ماكان في صالح نابليون نفسه. فنابليون لم يكن يميل بطبعه إلى النظم الديمقراطية ليقال بأن إنشاء الديوان العمومى الذى كان يتكون أساسا من

المشايخ هو نوع من الديمقراطية أو الشورى في حكم مصر. ولكن نابليون كونه ليتعرف على نوايا المصرين وعلى عاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم حتى لاتصطدم قوانينه الجديدة بهذه المعتقدات والتقاليد فيثير غضب المصرين دون مبرر إلى ذلك. ورغم هذا فقد إشترك بعضهم في التحريض على الثورة ضد الفرنسيين في ثورة القاهرة الأولى.

وبعد خروج الفرنسيين من مصر لم يتضاءل نفوذ هؤلاء المشايخ، بل على العكس فقد عظم وقوى، واستطاع محمد على بثاقب نظره أن يدرك في ذلك الوقت الذى سادت فيه الفوضى في مصر عقب انسحاب الفرنسين وتصارع القوى التقليدية القديمة على السلطة والنفوذ، أن قوة الشعب المصرى ممثله في زعمائه من المشايخ هي القوة القادرة على دفعه إلى منصب الحكم والسلطان. فتحالف معها ضد المماليك، ونجح في تحقيق أهدافه على هذا النحو. ولكن محمد على كان يؤمن أن القوة التى تستطيع أن تعطى، تستطيع في الوقت نفسه أن تسترد العطاء إذا أرادت. ومن هنا بدأ محمد على يفكر تفكيراً جديا في التخلص من سلطان هؤلاء المشايخ عليه لينفرد بحكم مصر حكما مطلقا، بعد أن استقر في باشوية مصر. ولذا أمر بنفى السيد عمر مكرم إلى مدينة دمياط. ثم تعقب المشايخ بالترغيب تارة والتهديد تارة أخرى، فمال بعضهم إليه وامتنع عليه البعض الآخر، فتتبعه بالإضطهاد إلى أن دان له حكم مصر.

هـ- التجار

وهم يمثلون الجناح الثانى للطبقة الوسطى في مصر، وكان نشاطهم مركزا الى حد كبير في التجارة، وكان يهمهم العمل على تنشيط التجارة في مصر بمختلف السبل. ولذا نجدهم يؤازرون حركة على بك الكبير في

سبيل الاستقلال والقيام بنشاط خارجي يربط مصر تجاريا وسياسيا بالمناطق العربية المحيطة بها. وكذلك عضدوا محمد أبو الذهب في محاولته فتح طريق التجارة بالبحر الأحمر.

وقد نشأت بيوتات تجارية كبيرة في مصر أشار الجبرتي اليها في كتاباته مثل بيت المحروقي والشرايبي وغيرهما. وإلى جانب النشاط التجاري لعب هؤلاء التجار دورا بارزا في الأحداث السياسية في مصر إبان الحملة الفرنسية وحكم محمد علي. ولاسيما في عهد الحملة الفرنسية حينما رأى نابليون أن يستفيد من نشاطهم وخبرتهم في الديوان، ولكن ماتعرضت له مصرفي ذلك الوقت من ضغط اقتصادي نتيجة محاصرة الأسطول الانجليزي للشواطئ المصرية. أن أصيبت البلاد بحالة من الركود الإقتصادي انعكس أثره بصفة خاصة على هؤلاء التجار وكان هذا أحد العوامل المهمة التي دفعتهم إلى الاشتراك في ثورة القاهرة الثانية للتخلص من الفرنسيين.

٦- الطوائف

كانت الظاهرة الأساسية في المجتمع الاقطاعي هي اللامركزية وعدم تدخل الحكومة تدخلا مباشرا في حياة الناس. وترتب على ذلك أن كل مديرية من مديريات مصر تكاد تكون منفصلة عن السلطة المركزية في القاهرة، ويشرف على الحكم فيها الصناجق أو الكشاف. وكذلك انعكس هذا الاستقلال أيضا على أصحاب كل حرفة من الحرف، فتكونت لكل أفراد حرفة معينة طائفة، مهما كانت تلك الحرفة على درجة من الأهمية أو الوضاعة، بحيث وجدنا طوائف للنحاسين والفحامين والصنادقية، واللصوص والشحاذين ومادون ذلك.

وعلى رأس الطائفة يأتى شيخ الطائفة ويليه الأعضاء ثم الصبية الذين يتدربون على الحرفة والمرشحون لأن يصبحوا أعضاء بعد إتمام تدريبهم. وكان هذا الشكل الهرمى لكل حرفة يساعد الحكومة على مباشرة سلطاتها، فشيخ كل حرفة هو المسئول أمامها عن شئون هذه الحرفة وهم الواسطة بينها وبين أعضاء الحرفة، بحيث إذا رغبت الحكومة في فرض ضريبة معينة على أصحاب كل حرفة فلا تتصل بالأفراد وانما تكلف شيخ الحرفة القيام بهذا العمل.

وإذا كان لهذا النظام عيوبه فقد كانت له فائدة لاتنكر، وهى أنه استطاع أن ينظم الطوائف في تجمعات جماهيرية خاصة خاضعة لقيادات في مقدورها أن تحركها كيفما شاءت. وهذا يفسر لنا بطبيعة الحال مالاقاه الفرنسيون من مقاومة شديدة في مصر. فهذه المقاومة العنيفة التى باغتت نابليون لم تنشأ عبثا أو عن طريق الصدفة وإنما كان مردها إلى تلك التنظيمات الطائفية التى تحركت تحت قيادتها لتخليص مصر من وطأة الحكم الفرنسى.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الطوائف التى أصبحت تميز المجتمع الاقطاعى في مصر إلى الحد الذى اطلق عليه اسم مجتمع الطوائف - قد أضعف من فاعلية القومية لدى المصريين، فهذا التفكك والتفتت قد ربط الفرد بطائفته أكثر مما ربطها بالدولة، فالولاء للطائفة كان ظاهرا على الولاء للدولة، ومن ثم اختفت فكرة المواطنة، كما اختفت أيضا الرابطة بين الطوائف بعضها البعض.

فهذا التمزق في المجتمع الإقطاعى قد ساعد على بقاء عزلة هذه الطوائف التى تمثل مجتمعات صغيرة داخل كيان الدولة، بحيث وجدنا أن

الولاء للطائفة فى المدينة، وللعشيرة في القرية، وللقبيلة في مجتمع البدو قد حجب الإحساس بالإنتماء إلى أمة وهو بداية الشعورالقومى.

ولذا كان لابد لخلق أمة متكاملة لها قوميتها من أن ينهار النظام الاقطاعى بما يحتويه من عوامل التمزق والتفتت. ولهذا فقد إرتبط انهيار النظام الإقطاعى بعملية التحول الإجتماعى فى مصر من مجتمع الطوائف إلى مجتمع يضم أمة واحده لها قوميتها المتميزة.

٧- الاقليات

وهم ما نطلق عليهم أسم اهل الذمة أو الأقليات من المسيحين وغير المسيحين. وهذه الأقليات لم تنغمس فى خضم الحياة السياسية والفكرية فى المجتمع المصرى، بل وقفت على هامش تلك الحياة. وإن كان - دون شك - قد لعبت دوراً هاما فى الناحيه الإقتصادية. ولهذا فالمجتمع الإقطاعى الذى عرفته مصرخلال القرن الثامن عشر وما سبقه، قد رسم لنا صورة واضحة لتلك الأقليات، بحيث يمكننا أن نشبهها فى تلك الفترة بالجزر المعزلة فى محيط المجتمع المصرى.

وستتغير تلك الصورة - بطبيعة الحال - عندما يتحول المجتمع المصرى من مجتمع اقطاعى إلى مجتمع رأسمالى. فسنجد تلك الأقليات مدفوعة بحكم عمليه التحول إلى الانصهار في الأمة المصرية، وأن تصبح جزءا أساسيا من المجتمع المصرى الحديث.

٨- الفلاحون

تعتبر طبقة الفلاحين من أخطر طبقات المجتمع المصرى الإقطاعى ومن أكثرها عددا ومن أهمها قدرة على الإنتاج. ومع ذلك كانت هناك معوقات

تحول دون انطلاق هذه الطبقة، من الظروف الاقطاعية السيئة التى عاش في ظلها الفلاح، ومن التبعية للأقطاع، والإرتباط بالأرض، ومايقدمه من ضرائب لاتعرف حدودا، ومايفرض عليه من التزامات ثقيلة إزاء الملتزمين والمماليك والحامية العثمانية. هذا بالإضافة إلى تخلفها الواضح في وسائل الزراعة.

ومع ذلك ظل الفلاح وقود كل انتفاضه قامت في مصر خلال العصر العثمانى، فلم تلن له قناة ولم يستسلم للمذلة أو الهوان، وتاريخ مصر العثمانى ملئ بتلك الانتفاضات الثورية التى هزت من تصرفات بكوات المماليك. ولكن مما يؤخذ على تلك الإنتفاضات إفتقارها إلى القيادات الثورية الموحدة. كما أن هدفها لم يكن التغيير الجذرى للمجتمع بقدر ماكان للتخلص من الظلم. ولهذا سيقع على كاهل الطبقة الوسطى (البورجوازية) في مصر عملية التحول.

الفصل السادس

تحول المجتمع المصرى خلال القرن التاسع عشر
من الإقطاع إلى الرأسمالية

أثر الحملة الفرنسية في زعزعة النظام الإقطاعي المصرى

تمثل الحملة الفرنسية على مصر طلائع الغزو الإستعمارى للمشرق العربى في العصر الحديث. أتت تلك الحملة لتواجه شعبا فقيرا يقدر عدده باثنين ونصف مليون نسمة يعيش في ظل أوضاع اقطاعية زراعية. وهو نفس المجتمع الاقطاعى الزراعى الذى وصفناه من قبل، لم تتغير من أوضاعه شئ رغم أن القرن الثامن عشر كان قد أشرف على الإنتهاء أو كاد. فنظام الإلتزام لم يزل باقيا، وارتباط الفلاح بالأرض دون أن يملكها ووجود نظام الطوائف الحرفية، وتسلط المماليك، وتسخيرهم الأهالى لإنجاز الأعمال العامة للدولة، وبالإضافة إلى الأعمال الخاصة، كل ذلك لم يتغير منه شئ.

أما سكان مدينة القاهرة في ذلك الوقت فكانوا لايتجاوزون ربع مليون نسمة، أما سكان الإسكندرية فعددهم لايزيد عن ثمانية آلاف نسمة. وبقية السكان مبعثرون في القرى والكفور.

وكما أشرنا من قبل لم تكن الزراعة متقدمة بأى حال من الأحوال وكذلك الصناعة. أما عن التجارة فكان نشاطها ضيقا لأسباب، منها قلة عدد السكان، واكفتاء بعض الجهات ذاتيا، وخطورة طرق التجارة سواء أكانت بطريق النيل أو بطريق القوافل.

أما عن التجارة الخارجية فكانت ضئيلة وفي حدود ضيقة مع السودان وشبه الجزيرة العربية الدولة العثمانية وجنوب أوربا ، فكانت مصر تصدر اليهم القمح والارز والبصل وتستورد الاقمشة والمصنوعات المعدنية.

تلك هى حالة مصر في أواخر القرن الثامن عشر عندما جاء إليها الفرنسيون غازين. وكانت تراود نابليون فكرة تطعيم النظم الشرقية القديمة بنظم غربية حديثة. أى أن يجعل من مصر - لو صح هذا التعبير - حقل تجارب لمزج الحضارة الغربية بالحضارة الشرقية، وخلق حضارة جديدة تستمد أصولها من التربة المصرية، ووجودها من نظم الغرب. ولكن تشاء الظروف ألا تتيح للفرنسيين متسعا من الوقت لتحقيق مايريدون. فالحملة الفرنسية لم تمكث في مصر سوى ثلاثة أعوام وبضع شهور، أمضتها كلها في كفاح مستمر ضد القوى الشعبية وقوة المماليك في الداخل، وتهديد انجلترا والدولة العثمانية عن طريق الحملات العسكرية من الخارج فتتابعت الأحداث على مصر بصورة لم تتح للفرنسيين فسحة من الوقت يلتقطون أنفاسهم أو يوجهون عناية لما اعتزموا تنفيذه من مشروعات. فما أن نزلت قواتهم بمصر حتى ووجهوا بمقاومة الأهالى والمماليك، حتى إذا ما أشرفت العمليات الحربية على الإنتهاء أو كادت داهم الأسطول الانجليزى قوات فرنسا البحرية في موقعة أبى قير البحرية. ثم لم تليث أن قامت ثورة القاهرة الأولى ضد الفرنسيين، ثم خروج نابليون لغزو الشام، ثم مجئ الحملة العثمانية وحدوث موقعة أبى قير البرية، ثم رحيل نابليون عن مصر، وبدء مفاوضات الجلاء، ثم قيام ثورة القاهرة الثانية، واعقبها مقتل كليبر. ثم قدوم القوات الانجليزية والتركية لإجلاء الفرنسيين عن مصر. كل هذا حدث في تلك الفترة القصيرة من الزمن مما لايساعد على الاطلاق على تفرغ فرنسا لادخال التعديلات الجذرية التى تنشدها في مصر.

ومع ذلك فـان المحـاولات التى بذلهـا الفـرنسيـون في تحـويل المجتـمع الإقطاعى لم يكتب لهـا النجاح بسبب عداء المصريين للفرنسيين الأجانب الذين يختلفون عنهم جنسا ودينا، مثل محاولتهم ايجاد حكم مركزى في مصر، وتوحيد الضرائب في ضريبـة واحدة، ومحاولة حفر قناة السويس لربط البحر المتوسط بالأحمر، ومحاولات نابليون الاتصال بدول شمال افريقية وشبه الجزيرة العربية لاستعدائهم ضد بريطانيا، وتنشيط التجارة الخارجية وإنشاء بعض صناعات محلية لإمداد قواته بما تحتاج إليه.

وكذلك لم تحرز محاولاتهم تحويل المجتمع المصرى من مجتمع دينى الى مجتمع علمانى قومى عن طريق إثارة الروح القومية المصرية ضد المماليك الدخلاء. ولكنهم في نفس الوقت حاولوا القضاء على إجماع المصريين ضدهم، فأنشأوا فيلقاً من الأقباط للخدمة مع الجيش الفرنسى للعمل على بذر بذور الفتنة بين شقى الأمة.

ولكن بالرغم من ذلك فإن نجاح الفرنسيين في دحر قوة المماليك قد أصابت هؤلاء بضربة قاضية، وبالتالى أصابت الإقطاع المملوكى. وكان ذلك بداية تداعى النظام الإقطاعى في مصر.

وبالإضافة إلى ذلك فقد عمل الحكم الفرنسى لمصر بطريق غير مباشر على زيادة نفوذ ونشاط الطبقة الوسطى الجديدة، فنابليون، رغم إستعانته بالعلماء وبالتجار في الديوان، إلا أن هؤلاء قادوا الشعب المصرى فى ثورته ضد الفرنسيين في ثورتى القاهرة الأولى والثانية. وقد لعب الحصار البحرى الذى فرضته انجلترا على الشواطئ المصرية دورا هاما في إثارة تلك الطبقة ولاسيما فئة التجار. ولهذا يمكننا القول بأن خروج الحملة الفرنسية من مصر قد صاحبه تزايد في نفوذ ونشاط الطبقة الوسطى

بصورة أهلتها للقيام بدور إيجابى في تعيين محمد على، وفي مقاومة حملة فريزر.

أثر محمد على في القضاء على الإقطاع التركى المملوكى

كان هدف محمد على بعد أن إستتب له الأمر في مصر أن يستقل بحكمها في أسرته، ولكن وقف دون تحقيق هذا الهدف وجود المماليك. فالبرغم من أن الحملة الفرنسية قد وجهت اليهم ضربة قاتلة إلا أنهم مازالوا قوة يعتد بها إذا ماقورنوا بقوات محمد على من الألبانيين والشراكسة. ولهذا صمم محمد علي على التخلص منهم ، وانتهز لذلك فرصة إرسال الحملة إلى شبه الجزيرة العربية وقام بمذبحة القلعة في عام ١٨١١ وتخلص منهم بصفة نهائية. وبذلك يوجه محمد على ضربة نجلاء إلى القطاع الزراعى العسكرى الذى سيطر على مصر.

وقد مهد ذلك لمحمد على، على أن يخطو خطوته الجريئة في إلغاء نظام الإلتزام في عام ١٨١٣ والاستيلاء على أراضى الإلتزام وأعاد توزيعها على الفلاحين من جديد. وبهذا العمل يحول محمد على نظام الإقطاع الزراعى المبعثر إلى النظام الإقطاعى الموحد. ولم يغضب أهل مصر لإلغاء الالتزام بقدر غضبهم من الأسلوب الذى اتبع في مصادرة الأرض. ولم تتعرض فئة الملتزمين للضرر وحدها وانما تجاوزها الى قطاع كبير من الفلاحين. وقد عبر عن هذا الغضب المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتى فعارض محمدعلى في ذلك وأنحى عليه باللوم.

وبهذا الأسلوب الذى ألحق الضرر بالقوة الشعبية التى اتخذها محمد على مطية للوصول إلى أغراضه، أقام محمد على نظامه الرأسمالى على انقاض النظام الاقطاعى على غير إرادة الشعب، فهو إذن يفتقر إلى السند

الشعبى في تبرير وجوده. وكان من الممكن أن يتم هذا التحول بشكل تدريجى إذا ماترك للطبقة البورجوازية فرصة النمو الطبيعى خلال فترة حكمه.

على أن محمد على بإلغائه نظام الإقطاع التركى المملوكى لم يتخلص من الإقطاع نهائيا، بل أعاده بشكل آخر، في صورة اقطاع تركى فقط، وذلك عن طريق منحه اقطاعات واسعة من الأرض لأقاربه وأفراد أسرته وأتباعه، كما أن صغار الفلاحين قد ساءت حالهم إلى حد كبير، فهم قد تخلصوا من جشع الملتزمين وقسوتهم ليقعوا في يد محمد على، فأثقل كاهلهم بالضرائب مما حدا بالكثيرين إلى هجرة أرضهم والفرار إلى الصحراء هائمين على وجوههم. ورغم التحسن الظاهرفي زيادة الأنتاج ونمو مساحة الأراضى المنزرعة، إلا أن هذا التحسن لم ينعكس على الفلاح وهو الأداة المنتجة.

وقد حدث تطور في عهد محمد على في الإنتاج الزراعى، فلم يعد قاصراً على الإستهلاك المحلى كما هو الحال بالنسبة للإنتاج الزراعى والإقطاعى، وانما تعداه الى الإنتاج الزراعى من أجل التصدير، مثل القطن الذى سيصبح سلعة مصدرة لها خطرها ولاسيما في النصف الثانى للقرن التاسع عشر.

وسيدعو الإهتمام بمحصول القطن إلى تطور كبير في وسائل الزراعة، مثل القيام بالمشروعات المائية الواسعة لتوفير المياه اللازمة للتوسع في زراعته. ومن المشروعات المائية الكبيرة التى أقيمت في مصر في ذلك الوقت، بالإضافة إلى حفر الترع وتعميقها وإقامة السدود مشروع بناء القناطر الخيرية عند تفرع فرعى رشيد ودمياط للتحكم في المياه، وإن

كانت لم تستخدم إلا في سنة ١٨٩١ . وكذلك الإهتمام بطرق المواصلات لتسهيل عملية تصديره إلى ميناء الأسكندرية، ومن أجل ذلك شقت ترعة المحمودية، فنشطت الحركة التجارية في الميناء. وبدأت مصر تستعيد مركزها كحلقة وصل بين الشرق والغرب. وفي منتصف القرن التاسع عشر مد أول خط حديدى بين القاهرة والأسكندرية، ثم أكمل إلى ميناء السويس.

ثم كان بعد ذلك حفرقناة السويس لخدمة التجارة العالمية، ورغم أن القناة قد حفرت بأيد مصرية، إذ سخر مايقرب من ستين ألف من الفلاحين للقيام بهذا العمل الذى كان نتيجته حرمان مصر من أرباح تجارة المرور التى كانت تمر بأراضيها. وما أدت إليه في النهاية من تدخل أجنبى واحتلال عسكرى بريطانى.

وخلاصة القول فإن القضاء على قوة المماليك وإدخال زراعة القطن والتوسع فيها، وماترتب على ذلك من تحول في طرق الزراعة والرى وطرق المواصلات، كل ذلك أدى دون شك إلى تحول المجتمع الزراعى الإقطاعى إلى مجتمع زراعى له ملامح رأسمالية.

ولكن مما يؤخذ على هذا التحول أنه تم دون إشتراك القوى الشعبية التى أعانت محمد على على الوصول للحكم، بل أنه تم على حساب تصفيتها والقضاء عليها. وبذلك تحمل محمد على عبء عملية التحول وحده. وكان طبيعياً بعد أن ضرب محمد على القوة الشعبية أن يتصدى للقوى الاستعمارية وحده أيضا.

ومايقال في ميدان الزراعة يمكن أن يطبق على مجال الصناعة، فمحمد

على إستطاع في فترة وجيزة أن ينقل الصناعة في مصر من مرحلة الصناعة الحرفية الإقطاعية إلى مايشبه الرأسمالية الصناعية. ولكن ذلك كان على حساب طبقة الحرفيين التى قضى عليها بنظامه الإحتكارى، وكان من الممكن أن تنموا نموا طبيعيا مكونة الطبقة الوسطى الصناعية والتجارية. كما أن هذا التحول الصناعى قد ارتبط بنمو الجيش المصرى وزيادة عدده لتحقيق أطماع محمد على. ولكن عندما وقفت تلك الأطماع عند حد معين بمقتضى قرارات مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ انهارت تلك الصناعات التى أنفقت عليها مصر الكثير من الجهد والمال.

وكان انهيار نظام الإحتكار إيذانا بتسلل رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر، حيث وجدت السوق المصرية خالية بعد أن قضى محمد على على قوة الطبقة الوسطى التى كان من الممكن أن تقف في وجه هذا التسلل.

تغيير البناء الإجتماعى في عهد محمد على

تناول النظام الهرمى الذى ساد المجتمع المصرى في القرن الثامن عشر تغييرات جوهرية في عهد محمد على، فمن ناحية المماليك نجد أن نابليون قد وجه اليهم ضربة شديدة عند غزوه لمصر. وعندما انسحبت الحملة الفرنسية من مصر ظن هؤلاء أن الظروف قد أصبحت مواتية لهم لاسترجاع نفوذهم مرة ثانية، ولكن تحالف محمد على مع القوى الشعبية في ذلك الوقت حال بينهم وبين تحقيق مايريدون، فوصول محمد على إلى ولاية مصر بتأييد المصريين كانت الضربة الثانية لهم. وفي أثناء الغزو الانجليزي لمصر في سنة ١٨٠٧ اعتمد محمد على على قوى الشعب في مواجهة الغزو الجديد أكثر من إعتماده على المماليك الذين كانوا يحاربونه في الصعيد. وما أن أستقر له حكم مصر إلا وسدد لهم الضربة الأخيرة

والقاضية في مذبحة القلعة عام ١٨١١ . وبذلك تختفى تلك الطبقة من الحياة المصرية إختفاءا تاما.

وإذا كان محمد على قد قضى على طبقة المماليك كطبقة ارستقراطية حاكمة في مصر، فقد أحل محلها طبقة أخرى من كبار ضباط الجيش والموظفين من الاتراك والشراكسة والالبانيين، وأقطعهم الإقطاعات الزراعية الواسعة وهى ماكانت تسمى بالجفالك والأبعاديات.

وقد سار محمد على في سياسته على الاعتماد على هؤلاء في تسيير شئون مصر، واحتضنهم وتعصب لهم. وقد نهج على منواله عباس الأول. ولكن بوصول سعيد إلى حكم مصر تتغير نظرته إلى هؤلاء، نظرا لخشيته من مؤامراتهم ودسائسهم فيقرب إليه المصريين ليكون منهم عصبية تساند حكمه، وتحميه من غدر هؤلاء الأتراك والمتتركين (الشراكسة والألبانيين).

وعندما ولى اسماعيل حكم مصر سار على سياسة جده في التعصب للعنصر التركى والشركسى، ويتسلط هؤلاء على شئون الدولة ولاسيما الجيش، حيث أخذوا يفرقون في المعاملة بين ماهو تركى وماهو غير تركى، وعومل المصريون معاملة ماسة بكرامتهم. فلا غرابة إذا ماقامت الثورة العرابية لتواجه تلك العناصر ولتعمل على تخليص البلاد من سيطرتهم.

وكان إلى جانب كبار موظفى الدولة في عهد محمد على عدد غير قليل من المصريين ممن شغلوا الوظائف الصغيرة في الدولة سواء في الوظائف المدنية أم العسكرية. وقام على أكتاف هؤلاء عبء تشييد الدولة الجديدة. وقد أقطعهم محمد على اقطاعات زراعية صغيرة ومتوسطة، وأهلتهم مهمتهم لأن يصبحوا في أواخر القرن التاسع عشر جزءا من الطبقة

الوسطى التى اشتركت مع المثقفين في القيام بالثورة لمواجهة التدخل الأوربى (الثورة العرابية).

أما فئة المشايخ فقد عرفنا من قبل كيف استطاعت بفضل خبرتها، وبفضل ماتتمتع به من مكانة واحترام من طوائف الشعب المختلفة، أن توجه جموع الشعب نحو الثورة، ولاسيما ضد الفرنسيين إبان وجودهم في مصر. ومع أن ثورتى القاهرة الأولى والثانية قد باءتا بالفشل إلا أن هذه الفئة قد أثبتت فاعليتها ومقدرتها على تحريك الجماهير. ومنذ ذلك الوقت أخذت قوة هذه الفئة في الزيادة المستمرة، بحيث لفتت أنظار محمد على فتحالف معها ضد بكوات المماليك، ونجح بفضلها في الوصول إلى الحكم، وفي تذليل العقبات التى اعترضته في بداية حكمه، وفى تعبئة الجماهير لمواجهة الغزو الانجليزى لمصر عام ١٨٠٧ .

فطن محمد على إلى قوة هذه الفئة وإلى خطرها على نفوذه وسلطانه على البلاد، ولذا صمم على التخلص منها بمختلف السبل، بالدس والخديعة والوقيعة حينا وبالإغراء والتهديد والوعيد حينا آخر، حتى تمكن من ضرب بعضها بالبعض الآخر. وعندما شعر محمد على بتفككها وتمزقها أقدم على نفى السيد عمر مكرم إلى مدينة دمياط في عام ١٨٠٩ . وبذلك ينتهى الدور السياسى الذى لعبته تلك الفئة في تاريخ مصر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وكان إنشاء العديد من المدارس التجهيزية والعالية على النظام الأوربى وإيفاد الكثير من البعثات إلى أوربا، عاملا على القضاء على هذه الفئة، وذلك عن طريق خلق فئة أخرى من المثقفين العلمانيين تنافسها في الزعامة الثقافية والفكرية. وخير مثل لهذا الطراز الجديد من المثقفين رفاعة رافع الطهطاوى.

وإذا انتقلنا إلى فئة التجار والحرفيين نجد أن هذه الفئة قد لعبت دوراً هاما إبان الحكم الفرنسى لمصر، ولاسيما اشتراكها في ثورتى القاهرة ضد الاحتلال الفرنسى. كما أنها قامت بدور فعال في بداية حكم محمد على وفى مواجهة الغزو البريطانى عام ١٨٠٧، وفي إقناع الباب العالى بالإبقاء على محمد على عندما حاول نقله إلى باشوية سالونيك. فالتعاون بين محمد على والقوة المصرية الممثلة في التجار والحرفيين كان من سمات مطلع عهد محمد على.

ولو قدر لهذا التعاون أن يستمر لنمت تلك الطبقة نموا طبيعيا ولنجح محمد على في إقامة دولة حديثة تعتمد في بقائها واستمرارها على قوة شعبية. ولكن محمد على لم يتجه هذا الاتجاه الطبيعى وفضل إقامة دولة إحتكارية تستند على الأتراك والشراكسة والخبراء الفرنسيين. أما دور المصريين في هذا الجهاز السياسى فلم يتعد القيام ببعض الوظائف الإدارية، بينما احتفظ الأتراك والشراكسة بالمراكز الرئيسية، فضلا عن الأجانب.

وكان طبيعيا أن يتعارض نظام محمد على الإقتصادى القائم على الاحتكار والتوجيه مع مصلحة الطبقة الوسطى المتطورة. ولذا لم يتردد في القضاء على هذه الطبقة وفي سلبها أهم مقومات وجودها. ولم يكن محمد على يدر أنه بهذا العمل إنما قضى على قوة كان من الممكن أن تسانده وتناصره حينما اصطدم بالدول الأوربية. فمحمد على في سبيل إنفراده بالسلطة والحكم، وتسخيره كل موارد الدولة لخدمته وخدمة أغراضه الشخصية أطاح بهذه القوة الشعبية التى كان في مقدورها أن تتصدى للإستعمار الأوربى عندما بدأ يتسلل إلى مصر منذ أواخر حكم محمد على وحتى قيام الثورة العرابية.

ومنذ أواخر عهد محمد على بدأت العناصر الأجنبية تتسلل إلى أجهزة الدولة ولاسيما الأرمن وأهل الشام. وتولى هؤلاء بعض المناصب الحكومية، كما إشتغلوا بالتجارة والصحافة، ولعبوا دور الوسيط بين الحضارة الأوربية من ناحية والحضارة المصرية من ناحية أخرى.

التغلغل الرأسمالى الأوربى في مصر

حال نظام الإحتكار الذى طبقه محمد على دون تدفق الهجرات ورؤوس الأموال الأجنبية على مصر. ولكن ما إن انهار هذا النظام حتى بدأت الهجرة ورؤوس الأموال تفد إلى مصر بصورة مطردة، فارتفع عدد الأجانب من ثلاثة آلاف مهاجر في عام ١٨٣٦ إلى ٦٨,٠٠٠ في عام ١٨٧٨ . وقد شجع هؤلاء الأجانب على الهجرة ، بالإضافة إلى الامتيازات الأجنبية والتدخل الأجنبي الذى تمثل في معاهدة لندن عام ١٨٤٠ . وكذلك خلو السوق المصرية من الطبقة الوسطى المشتغلة بالتجارة التى قضى عليها محمد على. وقد صاحب انهيار نظام محمد على الاحتكارى بدء المرحلة الثالثة من الرأسمالية الأوربية المسماة بمرحلة الرأسمالية المالية. وقد سبقتها في أوربا مرحلتان: المرحلة الأولى وهى الرأسمالية التجارية التى نشأت منذ أواخر القرن الخامس عشر، واستمرت حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عندما عرفت أوربا الثورة الصناعية.

أما المرحلة الثانية فهى مرحلة الرأسمالية الصناعية التى كانت نتيجة الإنتاج الصناعى الضخم وتدفق الأموال على أوربا، بحيث أصبح لدى الدول الصناعية الأوربية فائض من رأسمال من الصعب تشغيله في مشروعات صناعية جديدة في داخل تلك الدول، ومن ثم بدأت تفكر في استغلاله عن طريق تصديره إلى الخارج. وقد صادف في ذلك الوقت إنهيار نظام محمد على الاحتكارى، فبدأ رأس المال الأجنبى يتدفق على مصر،

يسانده النفوذ الأوربي في شكل شركات زراعية وتجارية أو مشروعات استغلالية مثل شركات الملاحة وأهمها شركة قناة السويس.

وكذلك في صورة مؤسسات مالية مثل البنوك. وقد بلغ النفوذ الرأسمالي الأوربي في مصر مداه في أواخر عهد اسماعيل، بحيث يمكننا القول أن رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات بلغت نسبتها وقتئذ ما يقرب من ٩٦٪ من رؤوس أموالها.

على أن رؤوس الأموال المستغلة في مصر وفي البلدان الشرقية مثل إيران وتونس ومراكش قد اتجهت نحو القروض بصفة خاصة، حتى إذا ماوصلنا إلى أواخر عهد إسماعيل نجد أن تلك القروض قد بلغ مجموعها حوالى ٩٨ مليون جنيه تدر فوائد على أصحابها أكثر مما تدره المشروعات الزراعية والتجارية في بعض الأحيان.

وباحتلال انجلترا مصر عام ١٨٨٢ تدعمت المصالح الأوربية في مصر وأخذت بريطانيا تضع سياسة واضحة إزاء مصر ترمى إلى جعلها وحدة زراعية تتلخص في زراعة القطن اللازم لصناعتها، وأن ترتبط تلك الوحدة بالنظام الرأسمالي العالمي السياسي والاقتصادي.

وترتب على تلك السياسة أيضا إلغاء الطوائف الحرفية، فأصيبت الصناعة المحلية بضربة شديدة، وأخذت تختفي من الأسواق وتحل محلها البضائع الأوربية.

وقد وجدنا في ذلك الوقت نمو الرأسمالية الأوربية وتسلطها على مصر في مختلف المجالات، كان يقابل في الناحية الأخرى بنمو قوة الرأسمالية المصرية في مجال الزراعة، وزيادة عدد المثقفين. وقد ساعدت الظروف على تعاون هاتين القوتين، قوة الرأسمالية المصرية وقوة المثقفين في دفع خطر الإستعمار الأوربي في الثورتين المصريتين: ثورة عرابى وثورة ١٩١٩ .

الفصل السابع

حركة اليقظة الفكرية

بدأت حركة الإستنارة تجد طريقها إلى مصر في الثلاثينات للقرن التاسع عشر على أثر عودة البعثات التى أرسلها محمد على إلى أوربا للتخصص في مختلف مجالات المعرفة. ومنذ ذلك الوقت أخذت الحركة الأدبية تنمو وتزدهر وتتجه وجهة قومية فأصبح التلازم بين الأدب والقومية من سمات هذا العصر، ومن مظاهره الدالة عليه. ولقد أثر الأدب في الحركة القومية وتأثر بها، بحيث أصبح من يدرس الأدب في ذلك العصر انما يدرس تطور الحركة القومية من أوسع أبوابها.

وقد نجح الأدب - بفضل أعلام الأدب في ذلك الوقت من أمثال رفاعه رافع الطهطاوى وجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وعبد الله النديم - بحق في أن يساير النضج السياسى القومى، فتغنى هؤلاء في أشعارهم وفي كتاباتهم بجيش مصر وبمجدها وبحق الوطن في التضحية والفداء.

وقد آتت هذه الحركة ثمارها في عهد اسماعيل، فعاد عدد غير قليل من البعثات، وأخذت الشكوى ترتفع من زيادة الضرائب ومن الضغط الأجنبى والتدخل الأوربى السافر، وازدادت هجمات الصحافة على موقف الحكام، واشتد نذيرها على التدخل الأجنبى بفضل جمال الدين الأفغانى أول من نادى بحركة الجامعة الإسلامية، وتلميذه وزميله الشيخ محمد عبده، وبفضل كتابات وخطب عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية. ولن نستطيع بأى حال من الأحوال أن نعطى صورة حقيقة للحالة في مصر في ذلك الوقت دون أن نلم بشكل موجز ومبسط بهذه الشخصيات الكبيرة التى كان لها أعمق الأثر وأخطره على سير الأحداث في مصر في السنوات التى سبقت الاحتلال الانجليزى والتى أعقبته كذلك.

رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣)

ولد رفاعه في طهطا بمديرية جرجا في سنة ١٨٠١ من أبوين فقيرين، حفظ القرآن في صغره، ثم تعلم بعض مبادئ العلوم الدينية، وسافر إلى القاهرة والتحق بالأزهر في سنة ١٨١٧، فتبناه الشيخ حسن العطار شيخ الجامع الأزهر وكان من أكبر علماء عصره في ذلك الوقت ومن أكثرهم تضلعا في الأدب وقد تأثر رفاعة بأستاذه وخصوصا في تبحره في الأدب.

لم يلبث رفاعه أن أتم علومه بالأزهر وعين أستاذا به نظرا لتفوقه ونبوغه، ومكث في مهنة التدريس هذه ثمانى سنوات نقل بعدها إلى الجيش حيث عين إماما لأحد آلايات (فرق) الجيش المصرى. وقد أحدث انتقاله من الأزهر إلى بيئة أخرى مغايرة للأولى تمام المغايرة أثرا في نفسه وفي تعشقه للشجاعة وحب المغامرة.

وفى البعثة الأولى التى اعتزم محمد على إرسالها الى فرنسا في سنة ١٨٢٦ اختاره ليكون إماما لها. أى أنه لم يكن ضمن أفراد البعثة، وانما كانت له مهمة محدودة وهى أن يؤم طلبة البعثة في الصلاة. ولكن طموح رفاعه الطهطاوى وحبه للعلم دفعاه إلى الانكباب على دراسة اللغة الفرنسية للإلمام بها، ثم عكف على دراسة التاريخ والجغرافيا والفلسفة وآداب اللغة الفرنسية، وقرأ لكبار كتاب فرنسا من أمثال فولتير وجان روسو وراسين ومونتسكيو.

وفي أثناء إقامته في باريس كتب عدة كتب وترجم عددا آخر. ثم عاد إلى مصر في سنة ١٨٣١ بعد أن أمضى في باريس نحو ست سنوات أمضاها في بحث واستقصاء ودراسة. عاد ليهب علمه وفنه ونفسه لوطنه ولأبناء وطنه. وليكرس حياته لتحقيق هذا الغرض. وكان رفاعه خير من

يقوم بهذه المهمة ، فقد تزود بالعلوم الدينية ووقف على أسرار اللغة العربية، وألم بحاجة مصر وما تعانيه من نقص في مختلف ألوان المعرفة، وفي نفس الوقت تزود بعلوم الغرب وبآرائه وأفكاره وبطرقه في معالجة الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدستورية. ولمس بنفسه مايتمتع به الناس في تلك البلاد من حرية في القول والعمل. فرفاعة من هذه الناحية يعتبر من الرواد الأول الذين رفعوا مشعل العلم والعرفان، ورسم لبنى وطنه معالم الطريق.

وقد أحس عقب مجيئه إلى مصر بحاجة البلاد إلى طائفة من العلماء المبرزين في اللغة العربية وفي مختلف اللغات الأوربية ليقوموا بترجمة العلوم والمعارف الأجنبية إلى اللغة العربية وتطعيم الثقافة الشرقية القديمة بالثقافة الغربية الحديثة، ولهذا اقترح على محمد على إنشاء مدرسة الألسن وهى أشبه بكلية تقوم على تدريس اللغة العربية وبعض اللغات الأوربية مثل الانجليزية والفرنسية والايطالية. إلى جانب بعض مواد التاريخ والجغرافيا والشرائع الاسلامية والأجنبية.

وظل رفاعه يعمل بكل همة ونشاط في إدارة هذه المدرسة حتى عام ١٨٥١ حيث أمر والى مصر عباس الأول باغلاقها وبابعاد رفاعه إلى السودان لتولى نظارة مدرسة ابتدائية قام الوالى بانشائها. ويبدو أن سبب نفيه الى الخرطوم يرجع إلى وطنيته وإلى ماجاء بكتابه (تلخيص الابريز) من آراء تتعلق بالحاكم المستبد أزعجت عباس وأغضبته.

وظل رفاعه في منفاه إلى وفاة عباس الأول سنة ١٨٥٤ ، فأعاده سعيد وأسند إليه عدة مناصب. كذلك استعان به اسماعيل في عدة مناصب إلى أن وافته منيته في سنة ١٨٧٣ عن ٧٥ عاما أمضاها في التعليم

والتثقيف والتأليف والترجمة. وتخرج على يديه عدد غير قليل أسهموا في نشر لواء العلم والعرفان.

وكان رفاعه رافع الطهطاوى صادقا في وطنيته محبا لبلاده تغنى بها وهى في باريس وأشاد بأهلها يقول:

ناح الحمام في غصون البان	فأباح شيمة مغرم ولهان
وكأنه يلقى إلى أشارة	كيف اصطبارى مذ نأى خلانى
مع أننى والله مذ فارقتهم	ماطاب لى عيش وصفو زمانى
هذا لعمرى أن فيها سادة	قد زينوا بالحسن والإحسان
ياأيها الخافى عليك فخارها	فأليك أن الشاهد الحسنان
ولئن حلفت بأن مصر لجنة	وقطوفها للفائزين دوانى
والنيل كوثرها الشهى شرابه	لأبر كل البر في إيمانى

وقال في وصف قواتنا الحربية:

ينظم جندنا نظما	عجيبا يعجز الفهما
بأسد ترعب الخصما	فمن يقوى يناضلنا
رجال مالها عدد	كمال نظامها العدد
خلالها الدرع والزرد	سنان الرمح عاملنا

من هذا العرض الموجز لتاريخ حياة رفاعة الطهطاوى يتبين لنا كيف استطاع هذا القروى الذى جاء من أقاصى الصعيد والذى ألحق بالبعثة الأولى إلى فرنسا أن يصل إلى مثل ماوصل إليه من علم ومعرفة، فضرب

لبنى وطنه في ذلك الوقت أروع الأمثلة على أن المصرى لو أتيحت له الظروف وهيئت له فرص العلم لتساوى بنظيره في الدول المتقدمة. وهذا منح المصريين ثقة بأنفسهم وبمقدرتهم على التغيير والتجديد.

ومن الخدمات الهامة التى قدمها رفاعه رافع الطهطاوى لوطنه اهتمامه الشديد باللغة العربية وآدابها، فبعث فيها روحا جديدة، في وقت وصلت فيه تلك اللغة إلى درجة كبيرة من الانحطاط فإحياء اللغة العربية والتراث العربى القديم قد قوى النزعة الوطنية، خصوصا إذا قام الأدب على خدمة الأهداف الوطنية.

جمال الدين الأفغانى (١٨٣٨ - ١٨٩٧)

يعتبر جمال الدين الأفغانى أكبر مفكر اسلامى ظهر في النصف الثانى للقرن التاسع عشر، فقد نشأ جمال الدين وترعرع في عالم إسلامى تسوده الفرقة ويتغلغل فيه النفوذ الغربى إلى حد كبير. وقد وجد جمال الدين أن أمم الشرق ترزح تحت عبء الإستعباد والإستعمار، وتفتك بها عوامل الجهل والتفرقة العنصرية والدينية، فعكف على دراستها وخرج للناس ببرنامج قسمه إلى قسمين: قسم دينى، وآخر سياسى.

فالقسم الدينى يتلخص في العمل على محاربة التفرقة الدينية، وفض المنازعات بين السنيين والشيعة، وفهم الدين الإسلامى الفهم الصحيح.

أما القسم السياسى فيتركز في نقطتين جوهريتين، وهما: تحرير البلاد الشرقية من الحكم الفردى الإستبدادى الأوربية فكان يرى فى النظم الدستورية أفضل أنواع الحكم، ومثالا حسنا لإقامة الحكم الصالح. وفي هذا المعنى يقول: «ومختصر القول أن الحكم للعقل والعلم ومتى صادفت هاتان القوتان حمقا وجهلا تغلبتا عليهما. وهذا القول في حكم الفرد

المطلق فإنه يدوم مادامت الأمة تتخبط في دياجير الجهل، ومتى فشا العلم في الأمـة فـأول مـاتناهض في ذلك الشكل من الحكم - وتعـمل على التخلص منه سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا ».

فجمال الدين الأفغانى إذن كان يريد أن يتخذ من العلم دعامة قوية لاستنهاض الشعوب الإسلامية والأخذ بيدها في ظل الحكم الدستورى الذى يكفل الحرية للجميع. وفي سبيل مبدأه هذا لم يذق طعم الراحة ولم يعرف الإستقرار، بل عاش متنقلا بين المماليك الإسلامية وغير الاسلامية داعيا لمبادئه معرضا نفسه لغضب الملوك والأمراء المستبدين، ولدسائس الدول الإستعمارية.

أما فيما يتعلق بتخليص الشعوب الإسلامية من قبضة الإستعمار الأجنبى فكان يرى أن الدعوة إلى إنشاء جامعة إسلامية أو وحدة إسلامية تضم الشعوب الإسلامية كلها تحت زعامة واحدة هو السبيل الوحيد للوقوف أمام المطامع الإستعمارية وقفة رجل واحد. إذن كان جمال الدين الأفغانى هو أستاذ حركة الجامعة الاسلامية والداعى إلى اعتناقها بمختلف الطرق حتى جعل من هذه الفكرة عقيدة اجتماعية وفكرة سياسية لها أشياع ومعتقدون. أى أن جمال الدين الأفغانى نادى بتكتل اسلامى لمقابلة التكتل المسيحى الأوربى المستعمر.

ومما تجدر الإشارة إليه أن جمال الدين الأفغانى لم يكن يرمى من وراء انشاء الجامعة الإسلامية أن تخضع جميع الأقطار الإسلامية لحكم فرد واحد فقد كان يخشى الأنانية والتحاسد بين الحكام، وإنما أرادها وحدة إسلامية على غرار الجامعة العربية الآن. وفي هذا المعنى يقول: «لا ألتمس بقولى هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخص واحد، فإن هذا ربما كان

عسيرا، ولكننى أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن. ووجة وحدتهم الدين، وكل ذى ملك على ملكه يسعى جهده لحفظ الآخر ما استطاع، ويعتقد أن حياته بحياته وأن بقاءه ببقائه. على أن تكون أول صيحة تبعث على الوحدة وتوقظ الرقدة صادرة من أعلاهم مرتبة وأقواهم شوكة.»

من حسن حظ مصر أن أقام بها جمال الدين سنوا ت عديدة تعتبر من أنشط وأخصب فترات حياته، جاء إليها في عام ١٨٧١ وقد سبقته إليها شهرته، فالتف حوله الشباب والشيوخ وأصبح له تلامذة ومريدون، وكانوا ثورة أينما حل وحيثما نزل، وتشاء الظروف أن يستقر مقامه بالقاهرة فى أخطر فترة من تاريخ حياة البلاد، وهى الفترة السابقة لقيام الثورة العرابية، أى أنه قد أسهم إلى حد كبير في اندلاع هذه الثورة. فمما لاشك فيه أن الثورة العرابية قامت متأثرة بحركة الجامعة الإسلامية وبدعوة جمال الدين.

وقد استطاع جمال الدين أن يخرج الأزهر من جموده، وأن ينقسم علماؤه فى جمال الدين، فمنهم من أيده ومنهم من رماه بالزندقة والإلحاد. وكان جمال الدين لا يألو جهدا في شحذ الهمم وحث المصريين على الثورة، فلم يكن يتملق أهل مصر أو يصانعهم. بل كان يقسو عليهم بالقول كى يهبوا للدفاع عن حقوقهم المسلوبة فمن أقواله في هذا المعنى سنة ١٨٧٨ يقول مخاطبا المصريين: «إنكم معشر المصريين قد نشأتم في الإستعباد، وربيتم في حجر الاستبداد ... وأنتم لاحس لكم ولاصوت تسومكم حكوماتكم الحيف والجور ... وأنتم صابرون بل راضون أنظروا أهرام مصر وأثار طيبة وحصون دمياط ... هبوا من غفلتكم، عيشوا كباقى الأمم أحرارا سعداء أو مأجورين شهداء.»

أثر جمال الدين الأفغانى في أحداث مصر تأثيراً كبيراً في هذه الفترة، فظهور الحزب الوطنى في أواخر عهد اسماعيل انما يرجع إليه الفضل في ذلك، وكذلك ايقاظ روح المقاومة لدى المصريين ضد التدخل الأجنبى، متخذا وسائل عديدة من دفع للصحافة على خوض هذا الموضوع في قوة وجرأة، إلى قيام معارضة داخل مجلس شورى النواب.

استطاع جمال الدين الأفغانى بقوة شخصيته وبسحر حديثه ومقدرته على الإقناع أن يؤلف بين مختلف الطوائف من مثقفين ورجال حكم وسياسة وعامة الشعب وأن يوجههم نحو هدف واحد ألا وهو القضاء على الحكم الفردى المطلق ومقاومة التدخل الأجنبى، ولهذين السببين قامت الثورة العرابية.

وإذا كان جمال الدين الأفغانى قد نادى بحركة إسلامية، فهل معنى ذلك أنه لم تكن هناك قومية مصرية في ذلك الوقت ...؟ وإذا وجدت فما هى العلاقة بين الاثنتين ...؟

ظهرت الحركة الإسلامية قوية في الربع الأخير للقرن التاسع عشر وكانت هى المسيطرة على آراء مفكرى هذا العصر، فالرابطة الاسلامية فى نظر جمال الدين هى شريعة المسلمين المقدسة. وإذا كان الغرب المسيحى قد تسمك بمسيحيته، فمن الضرورى أن يتمسك المسلمون بعصبيتهم الدينية ولا جنسية لهم إلا في دينهم. ورغم ذلك وجدت القومية المصرية وظلت وثيقة الصلة بحركة الجامعة الاسلامية، ولكن لم تفقد مصريتها الأصلية أو خواصها ومميزاتها. كما أنها لم تفن نفسها في الجامعة الأسلامية.

ولم يقف أثر جمال الأفغانى عند تعاليمه أثناء حياته فحسب، وإنما استمر بشكل متطور على أيدي تلاميذه مثل الشيخ محمد عبده وعبد

الرحمن الكواكبى وسعد زغلول وعبد الله النديم. وكان لهؤلاء جميعا شأن كبيرة في السياسة المصرية والعربية.

الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥)

يعتبر الشيخ محمد عبده - تلميذ جمال الدين الأفغانى وزميله في الكفاح من الشخصيات العربية والإسلامية البارزة في داريخ تلك الفترة.

ولد الشيخ محمد عبده في إحدى قرى الوجه البحرى عام ١٨٤٩ ، ثم تلقى تعليمه الأولى في كتاب القرية، ثم انتقل منه إلى المعهد الدينى بطنطا (الجامع الأحمدى) حيث مكث فيه ثلاث سنوات، ومنه إلى الجامع الأزهر حيث حصل على شهادة العالمية في سنة ١٨٧٧ . وفى تلك الأثناء وفد على مصر جمال الدين الأفغانى في سنة ١٨٧٠ كما أوضحنا من قبل، فتتلمذ محمد عبده على يديه، وأخذ عنه علوم الفلسفة وأصول الدين، والتصوف، والأخلاق، والسياسة، وعلوم الرياضة والكلام.

وقد تأثر الشيخ محمد عبده بأستاذه تأثيراً كبيرا فنجح فى التخلص من القيود ومن الجمود اللذين كانا من سماة علماء الأزهر في ذلك الوقت، ونادى بضرورة الاصلاح، الاصلاح الديني والسياسى في الوقت نفسه. وكانت وسيلته في هذا السبيل الكلمة المسموعة والكلمة المكتوبة.

وفي أوائل عهد الخديو توفيق أسند إليه التحرير في الوقائع المصرية، ثم مالبث أن أصبح رئيسا للتحرير، وقد اتخذ من جريدة الوقائع المصرية منبرا لنشر دعوته الإصلاحية والمناداة بالنهوض بالبلاد من جميع النواحى، الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. وقد مهد له هذا الإتجاه ليكون أحد رجال الثورة العرابية الأفذاذ، وإن كان ظهوره لم يتضح إلا في المرحلة الثانية من الثورة.

أما موقفه من الثورة العرابية في بدايتها فكان يختلف عن ذلك، إذ كان من رأيه أن الحكم الفردى المستنير أجدى على الأمة وأنفع من قيام نظام دستورى في بلد لم يعد الإعداد الكافى لتقبل مثل هذا النظام، خصوصا فى بلد يفتقر إلي العلم، ويقل فيه عدد المتعلمين. وكان يرى أن الالتجاء إلى القوة العسكرية لتحقيق الحكم النيابي قد يجر على البلاد الكثير من الويلات، ومنها الاحتلال الأجنبى لمصر.

وظل محمد عبده على موقفه من العرابيين إلى أن تولى البارودى رئاسة الوزارة فانضم إليهم وأصبح من رجالهم الأقوياء المدافعين عن مبادئهم. المناهضين للخديو توفيق، وللتدخل الأجنبى. وعندما ضرب الأسطول الإنجليزى ميناء الأسكندرية أخذ الشيخ محمد عبده يكتب المقالات الطوال الممتلئة قوة وحماسة داعيا المصريين إلى التطوع في صفوف الجيش والتبرع بما لديهم من مدخرات دفاعا عن وطنهم وصيانة لكرامتهم.

وعندما انتهت الثورة العرابية بالفشل حوكم الشيخ محمد عبده مع زعمائها، وصدر الحكم بنفيه خارج الديار ثلاث سنوات. وفيها التقى مع أستاذه جمال الدين الأفغانى بباريس حيث أصدرا في سنة ١٨٨٤ جريدة العروة الوثقى التى كان الهدف الأساسى من إصدارها تأليب العالم الإسلامى ضد الاحتلال الانجليزى لمصر، أى أن الشيخ محمد عبده وجمال الدين قد استطاعا أن يحولا الحركة القومية من حركة مصرية بحتة إلى حركة مصرية في ظل الجامعة الإسلامية كما عملت الجريدة على توكيد الرابطة بين المسلمين كضرورة تنزل منهم منزلة التقديس.

ومن هذا يتضح أن الشيخ محمد عبده ينفرد - مع زميله في الجهاد عبد الله النديم - في أن كلا منهما لم يتوقف عن الجهاد بعد الإحتلال الانجليزى لمصر، كما حدث بالنسبة لغيرهما من زعماء الثورة العرابية.

وقد نجحت الجريدة في إثارة العالم الإسلامى ضد إنجلترا إلى الحد الذى حرمت فيه الحكومة الانجليزية على الجريدة دخول مصر والسودان والهند. ولما كانت الجريدة تعتمد في توزيعها على هذه الأقطار، فلم يستطع الشيخان مواصلة اصدارها فتوقفت.

ويعتبر عام ١٨٨٩ نقطة تحول في تاريخ حياة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، ففيه عاد إلى مسقط رأسه مصر، وفيه أيضا اعتزل الحياة السياسية كلية، وأمسك عن الخوض في المسائل السياسية، وكرس حياته للخدمة العامة وللاصلاح الدينى والاجتماعى بصفة خاصة، وكان يرى نقطة البدء يجب أن تكون من الأزهر، وأن يكون اصلاح نظام التعليم فيه وإخراجه من الجمود الذى ضرب حوله أول مايتجه إليه التفكير. وقد واتته هذه الفرصة عندما عين عضوا في مجلس إدارة الأزهر.

وفي عام ١٨٩٩ عين الأستاذ الإمام مفتيا للديار المصرية، فكان موضع إحترام المصريين وتقديرهم وفي ذلك الوقت إتسع نشاطه فشمل نواحى أخرى غير الافتاء. فأصبح عضوا في مجلس الأوقاف الأعلى ، وعضوا في مجلس شورى القوانين، ومؤسسا لجميعة العلوم العربية، كما أسهم في تأسيس بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية.

وإذا كان الشيخ محمد عبده قد أسهم في بداية حياته في توجيه النشاط السياسى في مصر في فترة الثورة العرابية ومابعدها، فإن نشاطه كمصلح دينى واجتماعى يفوق ماعداه من أوجه النشاط الأخرى. فإصلاحه لنظم التعليم في الأزهر، وبعثة للحركة الفكرية والأدبية في مصر، وخدمته للعلوم الدينية، ودفاعه عن الاسلام جعلته في قمة المصلحين في هذا العصر. ويبدو أن إنصراف الأستاذ الإمام في أخريات أيامه عن القضايا

السياسية هو إيمانه بأن الاصلاح الديني والاجتماعي يجب أن يسبق الاصلاح السياسي وهو ماكان يؤمن به ويدافع عنه قبل إنضمامه إلى العرابين، فإعتزاله الحياة السياسية إنما هو عود إلى بدء.

عبد الله النديم (١٨٤٥ - ١٨٩٦)

عبد الله النديم من الشخصيات الهامة في تاريخ مصر بصفة عامة وتاريخ الثورة العرابية بصفة خاصة، فهو يلقب بحق خطيب الثورة العرابية والداعي لها والمدافع عنها، آمن بها وهي فكرة، وتعشقها وهي حقيقة واقعة، ودافع عنها في أوقات محنتها، ولم يتنكر لها بعد فشلها، بل ظل المؤمن بها المخلص لذكراها حتى آخر يوم في حياته.

ولد عبد الله النديم بمدينة الأسكندرية في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٥ من أسرة متوسطة، تلقى تعليمه الأولي بمسجد الشيخ إبراهيم باشا. كان عبد الله النديم ذكيا، مفرطا في ذكائه، سريع البديهة، قوي الحجة، راجح البيان، على مقدرة كبيرة في الخطابة والكتابة، يكتب النثر ويقرض الشعر وينظم الزجل. وكما كان مفرطا في الذكاء كان مولعا بالفكاهة، جرئيا إلى حد الهوس.

ورغم بلاغته وحبه للأدب والصحافة فقد اتجه إلى تعلم الإشارات البرقية وعمل موظفا بمصلحة التلغرافات. وقد مهدت له هذه الوظيفة سبيل الإنتقال إلى القاهرة والإختلاط بأعلام الأدباء والشعراء. ثم أختير ناظرا لمدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية، فنهض بها، وبث في تلاميذها روح الخطابة، والتعلق بالأدب، وإتخذ من المدرسة مكانا لإقامة الحفلات العامة التي ظهرت فيها موهبته الخطابية وقدرته الكلامية، فذاع صيته بين الناس.

وفي منتصف عام ١٨٨١ ترك مهنة التعليم إلى الصحافة حيث أنشأ بمدينة الأسكندرية صحيفة أسبوعية أطلق عليها إسم «التنكيت والتبكيت» وصاغها بإسلوب ظاهرة الهزل وفي باطنه الجد، تناول فيها الموضوعات الهامة الخطيرة بإسلوب ساخر لاذع. وفي تلك السنة بدأت الحركة العرابية تقوى ويشتد ساعدها، ووجدت في عبد الله النديم خير داع لها، ففيه تتجلى كل صفات الدعاة من طلاقة في اللسان، وقوة في الإقناع، وسلامة في العبارة، وطلاوة في الحديث.

وقد صادفت هذه الحركة هوى في نفسه، فآمن بها واندمج فيها وسخر كل جهده وطاقته لخدمتها. ولم تلبث الثورة أن جذبته إلى القاهرة. فانتقل إليها حيث أخرج صحيفته في ثوب جديد وأطلق عليها اسم «الطائف». ومنذ ذلك الوقت بدأ نجمه في البذوغ كأحد زعماء الثورة، وخطيبها والمتحدث باسمها، وهو وإن لم يكن من رجال السيف إلا إنه لم يفارق عرابى فى أشد أوقات محنته، فلازمه أثناء وجوده بكفر الدوار، وكذلك عندما انتقل ميدان القتال من كفر الدوار إلى التل الكبير.

وعندما اخفقت الثورة وقبض على زعمائها تمكن عبد الله النديم أن يختفى عن الأنظار، واستمر إختفاؤه هذا تسع سنوات، دوخ فيها السلطات الحاكمة رغم أنها قد رصدت مبلغ ألف جنيه لمن يعثر عليه. وظل عبد الله نديم ينتقل من بلد إلى آخر متنكرا في زى أهلها متحدثا بلسانهم، وتارة يدعى بأنه مغربى أو يمنى أو حجازى. وقد تعرف عليه بعض من لاذبهم، ولكنهم لم يفشوا سره إحتراما له وتقديرا لدوره الوطنى. وأخيرا تمكنت السلطات الحاكمة من القبض عليه وقدم للمحاكمة فعفا عنه الخديو وأمر بنفيه خارج الديار، فاختار مدينة يافا مقرا له. فنزل بها معززا مكرما.

وعندما ولى عباس الثانى الحكم عفا عنه وسمح له بالعودة إلى مصر. وقد حاول اللورد كرومر اصطناعه ولكنه رفض مهادنة الاستعمار وتولى الوظائف العامة، وآثر إستئناف الجهاد من جديد، فأنشأ مجلة أسبوعية أسماها مجلة «الأستاذ» سنة ١٨٩٢ جمعت بين الأداب والإجتماع، والفكاهة، واستطاعت أن تشق طريقها وسط الصحافة المصرية بخطى ثابتة مما أثار ضده أصحاب الجرائد، فوشوا به لدى المعتمد البريطانى اللورد كرومر، فأمر بإبعاده مرة أخرى عن مصر في منتصف عام ١٨٩٣, فعاد إلى يافا مرة أخرى، ولكنه لم يلبث فيها إلا قليلا، حيث أصدر السلطان العثمانى أمرا بإبعاده منها فرجع إلى الإسكندرية مرة ثانية، وتوسط له أحد رجال الدولة العثمانية لدى السلطان فقبله بالآستانة وأسند إليه منصبا في وزارة المعارف. وهناك التقى بأستاذه وزميله في الجهاد السيد جمال الدين الأفغانى فتوثقت بينهما أواصر الألفة والصداقة. وظل عبد الله النديم في منفاه إلى أن وافته منيته في ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٦ فدفن في الآستانة بعيدا عن وطنه الذى بذل في سبيله كل جهوده.

وأهمية عبد الله في التاريخ المصرى لاتنكر، فبالإضافة إلى كونه أحد زعماء الثورة العرابية، ومن أكثر الزعماء الذين وثق بهم عرابى، فقد كان وطنيا لاتلين له قناة، فاختار طريق الجهاد سبيله في الحياة، فلم يضعف ولم يستكن، ولم يهادن الاستعمار أو يتنكر للثورة العرابية كما فعل بعض الذين أسهموا فيها، بل ظل وفيا لها حتى آخر أيام حياته. فعبد الله النديم من هذه الناحية مثل رائع للرجال المخلصين الأوفياء.

أعطانا عبد النديم كذلك أمثلة لما يجب أن تكون عليه الصحافة النزيهة فيما أصدره من صحف ومجلات إمتازت بقوة الأسلوب وبوفرة الموضوعات الأدبية والاجتماعية، ومعالجة الشئون السياسية بأسلوب تهكمى لاذع.

الفصل الثامن

الحركة الوطنية المصرية في مواجهة التدخل الأوربي الثورة العرابية

تعتبر الثورة العرابية بحق من الثورات الهامة في تاريخ النضال المصرى، وثمرة لتفاعلات هامة تمت في المجتمع المصرى، في النصف الثانى من القرن التاسع عشر. كما أن أهميتها ترجع إلى كونها أولى الثورات المنظمة في تاريخ مصر الحديث.

وإذا أردنا أن نتتبع أصولها التاريخية نجد أنها ترجع إلى النصف الأول من القرن الماضى. حيث بدأت عملية تحول في المجتمع المصرى، نتيجة دخول مؤثرات حضارية غربية على الحضارة المصرية الأصلية، في صورة بعثات علمية إلى أوربا، وفي شكل خبرات أجنبية استقدمت من الخارج لتنفيذ المشروعات الانتاجية في مصر.

هذا بالإضافة إلى العديد من المدارس التى فتحت لتعليم المصريين طبقا للنظام الغربى. وقد آتت المؤثرات أكلها في النصف الثانى من القرن التاسع عشر، فبدأ المجتمع المصرى يموج بتيارات فكرية، اتجه بعضها إلى الاصلاح الدينى وبعضها إلى الإصلاح الدستورى، والبعض الثالث إلى الاصلاح السياسى.

وفي تلك الفترة، أو قبلها بقليل، بدأ المجتمع المصرى يتحول في عصر محمد على من مجتمع إقطاعى إلى مجتمع رأسمالى. وجاء هذا التحول نتيجة لعدة عوامل منها: سياسة محمد على الإقتصادية التى سار عليها والتى أدت الى القضاء على الطبقة الوسطى التى كان من الممكن لو أتيحت لها الفرصة أن تنمو نموا طبيعيا لأمكنها إحداث هذا التحول على

أساس الاقتصاد الرأسمالى الحر. كما أن جزءا كبيرا من هذا التحول كانت الدوافع اليه اعتبارات تتعلق بإمبراطورية محمد على، وبالنظام الاحتكارى الذى كان أساس سياسته الإقتصادية.

زد على ذلك أن انهيار النظام الاحتكاري الذي وضعه محمد على قد فتح الباب على مصراعيه أمام تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لاستغلال موارد البلاد وخصوصا في شكل قروض أجنبية.

ومن سوء حظ مصر أن تتوالى عليها الكوارث والنكبات بصورة لم تعهدها البلاد من قبل، فبقاء أسرة محمد على في الحكم قد مكن للمصالح الأجنبية أن تتدعم وأن تزدهر. كما هيأ لمرأس المال الأجنبى الفرصة ليسيطر ويتحكم في مصير البلاد من النواحى الاقتصادية.

وقد عمل النفوذ السياسى الأجنبى والرأسمالية الأجنبية متعاونين على تحويل مصر إلى جزء من النظام الاستعمارى العالمى. وما معاهدة لندن ١٨٤٠ إلا بداية لهذا الإتجاه الجديد الذى أخذ ينمو بشكل واضح في السنوات التى أعقبت المعاهدة بصورة أضرت بمصالح البلاد، وفرضت عليها شبه وصاية دولية. ولم تصبح العلاقة بين مصر والدولة العثمانية تهمهما وحدهما، وانما أصبح كل من والى مصر والسلطان العثمانى حريصا على إرضاء الدول الكبرى، وخصوصا انجلترا وفرنسا حفاظا على مصلحته.

وفي الوقت نفسه وقفت الدولة العثمانية عاجزة عن صد تيار التدخل الأجنبى في مصر، ولم يكن في استطاعتها أن تفعل شيئا، لاسيما بعد هزيمتها في الحرب التركية الروسية ٧٧ / ١٨٧٨، وفرض معاهدة برلين عليها، وانتزاع ممتلكاتها الأوربية، فخرجت من الحرب ضعيفة منهوكة القوى. ولذا لم يكن لوجودها أثر يذكر في مدافعة التدخل الأجنبى.

وفي مقابلة هذا التدخل الأجنبى المالى والسياسى في الجانب المصرى نضوج سياسى واقتصادي وفكرى، استجمع قواه وطاقاته للوقوف أمام هذا التدخل البغيض.

وقد انقسمت القوى المناهضة للتغلغل الأجنبى إلى جناحين: جناح إقتصادى ويمثله كبار الملاك الزراعين الذين أصبحوا يمثلون طبقة واضحة المعالم، لها مصالح أساسية تتركز حول نقطتين هامتين هما: تثبيت الملكية الفردية، والمشاركة في الحكم.

أما الجناح الآخر فهو الجناح الفكرى، أوفريق المثقفين الجدد الذى تحالفوا مع طبقة كبار الملاك الزراعيين الذى أصبحوا المعبر عن الفكر الحر في ذلك الوقت. وقد عجل تحالف الجناحين الإقتصادى والفكرى إلى قيام الثورة العرابية.

ولن نستطيع الإلمام بالتيارات الفكرية والسياسية التى قامت عليها الثورة مالم نرجع إلى الأصول التاريخية التى استمد منها كل من الجناحين الإقتصادى والفكرى وجوده.

الجناح الإقتصادى

لبيان السياسة التى سار عليها الجناح الاقتصادى لتحقيق هدفيه في تثبيت الملكية الفردية والمشاركة في الحكم يجب أن تتبع النظام الاقتصادى في مصر من النظام الإقطاعى الى النظام الرأسمالى. وهنا نجد اختلافا واضحا بين ظهور الرأسمالية في أوربا وبين ظهورها في مصر. ففى مصر بدأت الرأسمالية في مجال الزراعة أولا بعكس ماحدث في أوربا من ظهور هذا النظام في مجال النشاط التجارى أولا، ثم الصناعى، فالمالى بعد ذلك فى مواجهة الاقطاع الزراعى.

وقد ساعد على تركيز رؤوس الأموال في الزراعة بمصر نمو الإنتاج السلعي في الزراعة كالقطن ونشوء الملكية الفردية، وماصاحب ذلك من تطورات. وسيعمل محمد على من جانبه على إلغاء نظام الإلتزام أو مايمكن أن نسميه بالإقطاع التركى المملوكي، وذلك في عام ١٨١٣، فيقوم بانتزاع الأرض من أيدى الملتزمين ثم يعيد توزيعها في شكل قطع صغيرة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أفدنة على صغار الفلاحين لاستغلالها في الزراعة. وتظل تلك القطع في أيديهم طالما كانوا قادرين على دفع التزاماتها. أى أن محمد على قد حرم عليهم التصرف فى الأرض بالبيع أو الشراء أو التوريث، وكل مايمتلكه المنتفع بالأرض هو حق الانتفاع فحسب، وذلك باعتبار أن الدولة هي المالكة الوحيدة للأرض.

فهذه المحاولة من جانب محمد على تعتبر تحولا من الاقطاع المبعثر التقليدى الى الاقطاع الموحد، وهو على أى حال خطوة في سبيل تطور ملكية الأرض الزراعية.

خطت بعد ذلك الملكية الفردية خطوة أخرى نحو الأمام عندما عقدت بريطانيا مع الدولة العثمانية معاهدة عام ١٨٣٨ التى خولت لها حق التعامل الاقتصادى الحر المباشر مع رعايا الدولة العثمانية بما فيهم أهل مصر. ومعنى هذا القضاء على نظام الاحتكار الذى سار عليه محمد على. وكان عقد تلك المعاهدة بمثابة المعول الذى انقض على هذا النظام فهدمه، مما حدا بمحمد على أن يصدر لائحة سنة ١٨٤٢ التى منح بمقتضاها أصحاب الجفالك والأبعديات حق ملكيتها والتصرف فيها كيفما شاءوا بالبيع أو الهبة. ولم يكن لهم من قبل سوى حق الأنتفاع فقط.

وفي سنة ١٨٤٦ أصدر محمد على لائحة جديدة توسعت في حقوق الملكية بعض الشئ، فأجازت لمستغلى الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أوالتنازل للغير عن حق الانتفاع. وإذا ماهجر الزارع أرضه أو أهمل زراعتها سحبت منه، ويكون له حق العودة إليها واستردادها اذا ماعاد إليها ثانية.

ثم تطورت القوانين بعض الشئ في صالح المزارعين، فأضافت لائحة ١٨٥٤ حقوقا جديدة تتعلق بحق الورثة في وضع أيديهم على الأرض التى تركها مورثهم.

على أن أهم خطوة في تطور نظام ملكية الأرض قد تم بصدور اللائحة السعيدية عام ١٨٥٨، إذ منحت لمستغلى الأرض حق تأجيرها لمدة لاتزيد عن ثلاث سنوات، وكذلك حق رهنها أو بيع حق استغلالها للغير. وأكدت حق المستغل في توريث الأرض لورثته من بعده، وكذلك المنشآت المقامة عليها. كما أطلقت يد المزارع في زراعة مايشاء من المحاصيل دون تدخل من قبل الحكومة.

كذلك كان رواج القطن كسلعة رابحة، لاسيما عندما ارتفعت أسعاره نتيجة قيام الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥) حافزا على تهافت الزراع على اقتناء الأرض. كما كان للإستثمارات المالية الأجنبية في صورة رهونات أو قروض مصرفية أثرها في ذلك.

كما لعب قانون المقابلة سنة ١٨٧١ دورا في تطور الملكية الزراعية، خصوصا الملكيات الزراعية الكبيرة. فهذا القانون الذى أجاز لكل من يدفع مرة واحدة ستة أمثال الضريبة السنوية على الأرض التى في حيازته، تصبح تلك الأرض ملكا له مع إعفائه من نصف الضريبة المربوطة عليها.

ولم يستفد من هذا القانون بطبيعة الحال سوى كبارالملاك الزراعين القادرين عى دفع تلك الضريبة.

كل تلك العوامل قد أدت إلى ظهور طبقة من الملاك الزراعيين الكبار الذين أخذوا يتجهون بالنظام الزراعى نحو الرأسمالية، ويستهدفون تثبيت الملكية الزراعية من ناحية والمشاركة في الحكم من ناحية أخرى، والعمل على تخفيف عبء الضرائب عليهم. ولكنها لم تحاول تغيير علاقاتهم بالفلاح فظل يدين لهم بالتبعية كما كان من قبل.

كان من الطبيعى أن يتجه نشاط ملاك الأراضى الزراعيين إلى مجلس شورى النواب، حيث بدأت المعارضة ضد التدخل الأحنبى تظهر بشكل واضح في أواخر حكم اسماعيل كنتيجة للضغط الأوربى المتزايد من النواحى السياسية والمالية، ممثلا في صندوق الدين، والمراقبة الثنائية، وفرض وزيرين أوربيين على الوزارة المصرية.

وقد عبر هؤلاء النواب عن نشاطهم في موضوعين اثنين:

أولا: عندما أصروا على عرض ميزانية الدونة على مجلس النواب، وكذلك كل مايتعلق بالشئون المالية.

ثانيا: إقدام هؤلاء الملاك على تنظيم حزب سياسى سرى ضم كبار الملاك الزراعيين، وبعض العناصر من الرأسمالية التجارية الوطنية، سمى باسم الحزب الوطنى، واتخذوا من بلدة حلوان مركزا لهم. وكان يضم أعضاء عديدين من أشهرهم محمد شريف باشا، ومحمد سلطان باشا، وشاهين باشا، وعمر لطفى باشا، وراغب باشا.

ولم يمض شهر نوفمبر عام ١٨٧٩ إلا وأمكن قيام هذا الحزب، وأصدر منشورا يحدد أهدافه، وهى: إنقاذ البلاد من التدخل الأجنبى، والاستغلال الأوربى. كما ندد بسياسة الحكومة الإستبدادية، وأوضح بأن برنامجه بنطوى على النهوض بالأمة المصرية عن طريق التعليم. وقد أدرك أعضاء هذا الحزب أن تلك الأهداف لن تتحقق إلا إذا حدث التحام بينهم وبين قطاع المثقفين.

الجناح الفكرى

ينقسم هذا الجناح إلى قسمين: قسم مدنى، وقسم عسكرى. فإذا تناولنا القسم الأول نجد أنه كان أكثر تجاوبا مع الحركة الجديدة. وكان أسرع من القسم الثانى في الإلتحام بطبقة كبار ملاك الأرض. وكذلك نتيجة حركة البعوث العلمية التى أوفدت إلى أوربا خلال القرن التاسع عشر، ونتيجة حركة التعليم والترجمة.

ومع إيماننا بالدور الذى قامت به الطبقة المثقفة، يجب ألا ننسى أثر حركة الجامعة الإسلامية على الحزب الوطنى. ولما كانت حركة الجامعة الإسلامية حركة شعبية، فقد استطاعت بذلك أن تربط الحزب الوطنى بالقاعدة الشعبية، خصوصا وأن كلا من الحزب الوطنى وحركة الجامعة الاسلامية قد التقى حول بعض المطالب الوطنية المثلة في المطالبة بالحياة الديمقراطية، ودفع التدخل الأجنبى. وفي هذا الصدد يقول الشيخ محمد عبده :

«وكان طلبة العلم وطلبة جمال الدين ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة، والزائرون يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم، فاستيقظت وانتبهت عقول، وخف أصحاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد وبخاصة في القاهرة».

ولقد تصادف ظهور الحركة الإسلامية ضغطا متزايدا من قبل الدول الأجنبية صاحبة الديون، وحكما إستبداديا مطلقا من جانب الخديو. ومن ثم وجدت مبادئ الدعوة الإسلامية التى استهدفت تكتيل العالم الاسلامى في مواجهة الزحف الاستعمارى الغربى، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة آذانا صاغية من قبل المصزين. فلم يكن محض صدفة اختيار جمال الدين مصر بالذات لتكون مقاما له، ومركزا لدعوته، وأرضا صالحة لبذر بذور مبادئه الاصلاحية.

وإذا إنتقلنا إلى القسم الآخر من طبقة المثقفين نجد جماعة العسكريين المصريين الساخطين على الحالة الراهنة بالبلاد. هذا فضلا عما كانوا يعانونه من أوضاع غير طبيعية في الجيش. فاستئثار الاتراك والشراكسة بالمراكز الرئيسية فيه قد حالت بينهم وبين السيطرة علىٰ هذا الجيش وتوجيهه وفق مصالح البلاد. كما أن معاملة هؤلاء الشراكسة لهم لم تكن فوق مستوى الشبهات. ولم يكن تمتع هؤلاء الأجانب بالمناصب الرئيسية في الجيش قائما على أساس تفوق حربى أو ثقافى، وإنما على أساس عنصرى تعصبى. وأقرب مثل لذلك الحملة المصرية على الحبشة ١٨٧٥ - ١٨٧٦ ومامنيت به من فشل على أيدى هؤلاء الشراكسة. وكان عرابى ممن اشتركوا في تلك الحملة، وممن ندوا بالحكومة القائمة لتقصيرها في توفير الأسلحة والذخائر مما كان له أعمق الأثر في فشلها.

أضف إلى ذلك الأخطاء الجسيمة التى تردى فيها هؤلاء، والتى أودت بحياة الآلاف من أبناء مصر. وكانت النتيجة النهائية لتلك الحملة، أو إن شئت فقل المأساة، الاحتفال بهؤلاء القادة عند عودتهم إلى مصر والإنعام عليهم بالأوسمة والنياشين.

ظهرت آثار تلك الحملة في كتابات عرابى التى سجل فيها أخبارها وأظهر نقمته على القائمين بأمرها، وعلى موقف الخديو اسماعيل المتخاذل من قواده الشراكسة.

وقد عبر عرابي وزملاؤه عن سخطهم على تلك الأوضاع أثر عودتهم إلى مصر. فقاموا بتأسيس جميعة سرية في سنة ١٨٧٦ سميت (جمعية مصر الفتاة) وكان من بين أعضائها عدد من المفكرين والأدباء. وكان على الروبى زميل عرابى وصديقه المؤسس الأول لها. كما ضمت الجمعية أيضا على فهمى، وبمرور الوقت أصبح أحمد عرابى أبرز عضو فيها.

واتخذ الأعضاء من جريدة أبو نظارة التى كان يصدرها يعقوب صنوع لسان حالهم، والمعبر عن آرائهم. وكانت تصدر باللغة العامية، وفي أسلوب ساخر مرير، مما اضطر السلطات الحاكمة إلى غلقها ونفى صاحبها إلى باريس ومع ذلك ظلت تصدر في المنفى وتهرب إلى مصر.

وكانت الجريدة تعالج فى كتاباتها موضوعات الساعة وقتئذ وتحمل على التدخل الأجنبى والامتيازات الأجنبية، وتحكم الأتراك، والشراكسة في الجيش، وتطالب بفتح باب الترقى أمام الضباط المصريين. ولقد فكر عرابى والأعضاء بصفة جدية في عزل إسماعيل بصفته أس الفساد، ولإعتقادهم بأن أى اصلاح لن يؤتى ثماره طالما كان الخديو متربعا في الحكم.

ومما ضاعف من غضب المصريين التجاء وزارة نوبار في فبراير سنة ١٨٧٩ إلى إحالة الفين وخمسمائة ضابط إلى المعاش بنصف مرتباتهم بحجة الاقتصاد في ميزانية الدولة، مما اضطر أربعمائة من هؤلاء الضباط إلى مهاجمة نوبار باشا ومستر ولسن الوزير الانجليزى في الوزارة المصرية،

والاعتداء عليهما وحبسهما لولا تدخل الخديو اسماعيل لاطلاق سراحهما، ويقال بأن الخديو أوعز الى الضباط القيام بهذا العمل انتقاما من نوبار لممالأته النفوذ الانجليزى، ولكى يثبت لبريطانيا أنه مازال صاحب النفوذ والسلطان، وأنه لولا تدخله لما استطاع كلاهما الإفلات من قبضة الثائرين.

ويمكننا أن نقسم المراحل التى مرت بها الثورة العرابية إلى أربع:

المرحلة الأولى

وفيها حدث تقارب والتحام بين جمعية مصر الفتاة التى تمثل جناح العسكريين بالحزب الوطنى الذى يتركز فيه كبار ملاك الأرض. وقد حاول عرابى في ذلك الوقت أن يقنع أعضاء الحزب الوطنى بخلع اسماعيل وإعلان النظام الجمهورى. وقد عبر عن هذا المعنى بقوله: «أن نتحد ونخلع اسماعيل ... ولكنه لم يوجد يومئذ من يقود الحركة، فان اقتراحى لم ينفذ وان حاز القبول. وقد ألقى عزل اسماعيل بعد ذلك عبئا ثقيلا عن كواهلنا، وعم الفرح، ولكن لو فعلنا ذلك بأنفسنا لكان أفضل إذ أننا كنا نتخلص من أسرة محمد على كلها، وكنا نستطيع إقامة جمهورية».

ففكرة عزل إسماعيل كانت موجودة لدى الفريق العسكرى، وكان عدم إخراجها إلى حيز التنفيذ في ذلك الوقت أن الزعامة لم تكن قد عقدت لواءها لعرابى بعد، ويدل هذا بمعنى آخر على أن حزب مصر الفتاة أو حزب العسكريين كان أكثر ثورية من الحزب الوطنى. ومع ذلك فقد استمر الحزبان يسيران جنبا إلى جنب في هذه المرحلة.

المرحلة الثانية

في هذه المرحلة تتضح الرؤية أمام الباحث بشكل أكبر، فيعلن الحزبان

السريان عن نفسيهما ويدعوان إلى عقد اجتماعات عامة على كافة المستويات لدراسة الأوضاع القائمة، وإعداد الرأى العام للكفاح من أجل المطالب الوطنية. وقد أدت تلك الأوضاع إلى عقد مؤتمر في أبريل سنة ١٨٧٩ حضره اثنان وستون من رجال الدين، وعلى رأسهم شيخ الجامع الأزهر، وقاضي القضاة، وبطريارك الأقباط، وحاخام اليهود، وسبعة وثلاثون من ضباط الجيش، وواحد وأربعون من كبار الملاك الزارعين والتجار وستون من أعضاء مجلس شورى النواب، أسفر عن تدوين محضر بما دار بهذا الإجتماع سمى (بالمحضر الأهلى)، تقدموا به إلى الخديو اسماعيل طالبين فيه منح مجلس شورى النواب من الحقوق ما للمجالس النيابية في دول أوربا. وكذلك تعديل قاعدة الانتخاب، وتشكيل وزارة مصرية صرفة، والابقاء على قانون المقابلة. وكان هذا الطلب الأخير بناء على إلحاح أعضاء الحزب الوطنى من كبار المزارعين.

وقد ظنت انجلترا وفرنسا خطأ أن الخديو اسماعيل وراء تلك الحركة وإن كنا لاننفى أن الخديو اسماعيل قد حاول الاستفادة منها، لانه وجد فيها جبهة أخرى معارضة للتدخل الأجنبى. ولما كان هذا العمل يتفق مع هوى السلطان العثمانى لما قد يتيح له من الظروف ماتمكنه من سحب الامتيازات التى حصلت عليها مصر بمقتضى الفرمانات، ولاسيما الفرمان الشامل (١٨٧٣) باعتبار أن الامتيازات انما منحت للخديو بصفته الشخصية، فقد رحب بهذا الطلب وأصدر فرمانا بعزل اسماعيل وتعيين ابنه توفيق بدلا منه. ولكنه رغم ذلك لم يستطع أن يمس الامتيازات السابق منحها لمصر إلا فيما يتعلق بتحديد عدد قوات الجيش المصرى بثمانية عشر الاف جندى.

حاول توفيق في أول الأمر أن يظهر عطفه على الأماني الوطنية لتهدئة الحركة ريثما تتهيأ له الظروف المناسبة لإعلان نواياه الحقيقية، وسرعان ماعصف بالمكاسب الوطنية، فألغى مشروع اللائحة الاساسية لمجلس النواب، وأعاد المراقبة الثنائية على مالية البلاد، وأعلن الحكم المطلق، وأصدر قانون التصفية الذى ألغى قانون المقابلة. كما أغلق الصحف الوطنية لإسكات الأصوات الحرة. وبهذه الوسائل والاجراءات التعسفية تبدأ المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة

تتسم تلك المرحلة بالزعامة المطلقه للحزب العسكرى وتردد طبقة كبار الملاك الزراعيين في مواصلة الشوط الى النهاية، وتقاعسهم في نهاية الأمر. وفي هذه المرحلة ظهر أحمد عرابى كزعيم وطنى لامنازع له للحزب العسكرى باجماع الآراء. ويصف لنا عرابى إجماع الرأى على زعامته بقوله «قال الضباط كلهم انا فوضنا اليك هذا الأمر ليس فينا من هو أحق وأقدر عليه منك، فقلت كلا بل أنظروا الى غيرى وأنا أسمع له وأطيعه وأنصح له جهدى، فقالوا إنا لانبغى غيرك ولانثق إلا بك، فأبنت لهم أن الأمر عصيب ولايسع الحكومة إلا قتل من يتصدى له، فقالوا نحن نفديك ونفدى الوطن العزيز بأرواحنا، فقلت لهم اقسموا على ذلك فأقسموا».

وباتضاح تلك الحقيقة، وبانتقال زمام المبادرة من أبدى ملاك الأرض الى أيدى حزب العسكريين ينسحب كبار الملاك من معسكر الثورة رغم حرص عرابى على توكيد الرابطة بين الحزب الوطني والفريق العسكرى حتى ذلك الوقت.

وبانعقاد لواء الزعامة لأحمد عرابى بدأ الصدام بين الحزب العسكرى والخديو يأخذ مظهرا خطيرا، تمثل في أول الأمر في حادثين هامين:

الأول حادث قصر النيل ، والثاني حادث قصر عابدين.

أما عن الحادث الأول فيتلخص في ذهاب أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى في منتصف يناير سنة ١٨٨١ لتقديم عريضة الى رئيس النظار باسم ضباط الجيش المصرى، يطلبون فيها إقالة عثمان رفقى ناظر الجهادية، واقتراح بعض الاصلاحات المتعلقة بنظام الجيش. وبدلا من أن تؤخذ الأمور بشئ من اللين وبعد النظر تسرع الخديو في القبض على هؤلاء الزعماء الثلاثة، واعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة أمام مجلس عسكرى.

وعندما علم رجال الجيش بهذا النبأ زحف الضابط محمد عبيد بجنوده على قصر النيل، وهاجم السجن وأخرج عرابى وزميليه عنوة. ثم توجه الجميع الى عابدين مجددين مطالبهم السابقة. ولم يكن أمام الخديو توفيق بعد أن وصلت الأمور إلى هذا الحد، إلا الاستجابة الى رغباتهم، فعزل عثمان رفقى وعين محمود سامى البارودى بدلا منه.

وقد ترتب على هذا الحادث نتائج خطيرة، فانتصار العسكريين قد منحهم الثقة بأنفسهم وبمقدرتهم على تغيير الأوضاع القائمة وفق مايشاءون. كذلك كان لهذا الانتصار صدا قويا في الأوساط الشعبية، فبدأ تعلق الجماهير بعرابى والتفافهم حوله. فثورته ضد الخديوية المستبدة، ونجاحه في الوصول إلى أهدافه قد رفعه في أعين هؤلاء الى منزلة الأبطال. كما أن هذا النجاح الذى أحرزه العسكريون قد أزعج الحزب الوطنى وأفزع الرأسماليين المصريين.

كان النجاح الذى لقيه العسكريون في الجولة الأولى دافعا لهم ليخطوا الخطوة التالية، وأن ينتقلوا من مرحلة المطالب الخاصة بالجيش الى مرحلة المطالب العامة المتعلقة بالأمة بأسرها، والتى يمكن بلورتها في المطالبة

بحياة نيابية سليمة، مناهضة التغلغل الأجنبى في البلاد. وقد وجدت هذه الخطوة تأييدا من جانب طبقة كبار الملاك الزراعين باعتبار أن تلك المطالب تتفق مع أهدافهم الرئيسية.

أما عن الحادث الثانى، وهو يمثل قمة مواجهة الحركة الوطنية للخديو توفيق في ساحة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١، فكانت خطوة جرئية من جانب عرابى للمطالبة بإقامة حياة نيابية دستورية، ووضع حد لازدياد التدخل الأجنبى.

وقف عرابى ومن خلفه الآلاف من سكان القاهرة، بفرقته العسكرية، متوسطا ساحة القصر. وفي مقابلته وقف الخديو وبرفقته تشارلز كوكسن القنصل الانجليزى وسير أوكلاند كولفن المراقب المالى البريطانى والجنرال جولد سمث مراقب الدائرة السنية، والجنرال استون رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى وبعض الضباط.

وفي هذا اللقاء اجتمع النقيضان في صعيد واحد، عرابى ومن ورائه الجبش المصرى والشعب ممثلا للاتجاه القومى التحررى، ويقابله في الجانب الأخر الإستبدادية ممثلة في الخديو والنفوذ الأجنبى، تساندهم الرجعية المصرية.

ويصف لنا عرابى في مذكراته تلك المقابلة بشئ من التفصيل، فيقول أنه عندما سئل عن أسباب حضوره قال: «جئنا يامولانا لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة.

فقال الخديو: «وماهى هذه الطلبات؟ ...»

فرد عرابى: «هى إسقاط الحكومة المستبدة، وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوربى».

فقال الخديو: «كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي، وما أنتم إلا عبيد احساناتنا» ..

فقال عرابي: «لقد خلقنا الله أحرارا، ولم يخلقنا تراثا أو عقارا، فو الله الذي لا إله إلا هو أننا سوف لانورث ولانستعبد بعد اليوم».

بلغ الحوار مداه، وبلغ التحدى مداه، فعرابى يسانده الجيش وتقف من ورائه الأمة يرفع الصوت عاليا بالمطالب العادلة، ويأبى الخديو الذى يستند على التأييد الأجنبى ممثلا فيمن حوله من الأجانب أن يستجيب لنداء العقل إلا مضطرا، خوفا من عواقب المعارضة، فانحنى للعاصفة مكرها، ووافق على مطالب الأمة والجيش.

المرحلة الرابعة

لم يكن توفيق مخلصا فيما أعلنه، فاستغل التباعد والنفور اللذين خيما على العلاقة بين الحزب العسكرى وحزب كبار الملاك الزراعيين في إذكاء الخلاف بينهما، فأسند إلى شريف باشا - وهو من كبار أقطاب الحزب الوطنى - تشكيل الوزارة. وكان الخديو توفيق يعتمد على شريف فى مواجهة العرابيين، والوقوف ضد مطالب مجلس النواب اذا ما تعارضت مع سياسته. وعلق شريف قبوله هذه المهمة بانسحاب عرابى وعبد العال حلمى بكتيبتيهما إلى مديرية الشرقية ليتيح للوزارة فرصة العمل بعيدا عن ضغط الجيش. وكان هدف الخديو من ذلك إيقاع الفرقة بين الحزبين ولكى يضرب أحدهما بالآخر، ويقضى بذلك على الحركة القومية.

ولكى يفوت عرابى عليه فرصة إحداث الصدع في العلاقات بين قادة الحركة الوطنية من الحزبين، قبل ترك القاهرة إلى رأس الوادى بمديرية الشرقية.

بدأ شريف في إجراء الانتخابات لمجلس النواب الجديد، وحاز الحزب الوطنى بحكم سيطرته على الحكم على أغلبية المقاعد في المجلس، وبذلك سيطر على السلطتين التشريعية والتنفيذية. وافتتح المجلس الجديد في ديسمبر سنة ١٨٨١ حيث عرض عليه شريف اللائحة الاساسية (الدستور).

وأهم ماتضمنته تلك اللائحة من مبادئ أثارت جزءا كبيرا من أعضاء المجلس، هو عدم اعترافها بسلطة المجلس في نظر الميزانية. وكان شريف يستهدف من وراء ذلك تحاشي الاصطدام بالدول الأوربية صاحبة المصالح وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، حتى لايؤدى هذا الصدام الى عودة العسكريين الى مركز الزعامة مرة أخرى، والى فقدان الحزب الوطنى سيطرته على مجرى الأمور في البلاد. ونظرا لمعارضة عدد كبير من أعضاء المجلس لهذا المبدأ فقد حدث صدام بينهم وبين شريف باشا حول هذا الموضوع.

وعندما شعرت بريطانيا وفرنسا بحرج مركز الخديو أرسلتا المذكرة المشتركة الأولى في يناير سنة ١٨٨٢ تعربان فيها عن تأييدهما التام لموقف الخديو في معارضته للحركة الوطنية. كما أبديتا رغبتهما الصريحة في حل مجلس النواب وكان السلطان العثمانى غير مرتاح لانشاء هذا المجلس.

وإزاء توتر الموقف، أسرع العسكريون الى امتلاك زمام المبادرة بعد أن أجبر شريف على الاستقالة، بأن تولى محمود سامى البارودى رئاسة الوزارة مع إسناد نظارة الجهادية (الدفاع) الى أحمد عرابى.

وما أن وليت تلك الوزارة الحكم حتى أسرعت بإصدار اللائحة الأساسية التى نصت على مبدأ مسئولية الوزراء أمام مجلس النواب. وكذلك نصت على حق هذا المجلس في مناقشة الميزانية وإقرارها.

وفي ذلك الوقت بدأت أصابع الخديو تلعب في الخفاء، وتحيك مؤامرة دبرها الضباط الشراكسة للإطاحة بالوزارة الجديدة. وقد أحبطت يقظة الوزارة تلك المؤامرة، فساعدها ذلك على تطهير الجيش من الخونة. فكان هذا تمهيدا ضروريا اقتضته طبيعة المعركة القادمة.

رفض الخديو التصديق على الأحكام التى صدرت بإدانة ضباط المؤامرة بايعاز من بريطانيا وفرنسا، فأدى ذلك الى توتر العلاقة بين الوزارة والخديو، وبدأ العسكريون - وقتئذ - يفكرون جديا في عزل الخديو والتخلص نهائيا من حكم أسرة محمد على. ولكن الحزب الوطنى متعاونا مع مجلس النواب رفض الأخذ بهذا الرأى. ومن ثم بدأ الأنشقاق واضحا بين معسكر الجيش ومعسكر الخديو بمن يلوذ به من أعضاء الحزب الوطنى وأعضاء مجلس النواب.

وفي مواجهة هذا الموقف المضطرب الملئ بالاحتمالات أسرعت بريطانيا وفرنسا بارسال بعض قطع من أسطوليهما الى مياه الإسكندرية. وكذلك إرسال المذكرة المشتركة الثانية في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ تطالبان فيها باقالة وزارة البارودى، ونفى عرابى خارج البلاد، وابعاد زملائه عن مدينة القاهرة.

بدأ كل معسكر من المعسكرين يستجمع قواه لمعركة لامفر منها، وأخذ الفريقان يستقطبان، وقفت الرأسمالية المصرية، والتدخل الأجنبى وعلى رأسهما الخديو في جانب، والوزارة الوطنية ومن ورائها الشعب في جانب آخر.

رفضت الوزارة قبول المذكرة، ولكن الخديو قبلها إحراجا لمركزها مما دفع البارودى الى تقديم استقالته. ونظرا لاضطراب الموقف، ولضغط الرأى العام المصرى على الخديو قبل مكرها اسناد وزارة الحربية الى عرابى للمحافظة على الأمن والنظام في البلاد.

ولكى تثبت بريطانيا عجز عرابى عن حفظ الأمن، ولتتيح لنفسها فرصة التدخل، دبرت مذبحة الأسكندرية في ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ .

تطورت الحوادث سراعا في مصر، فضربت الأسكندرية في ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ وتلا ذلك نشوب معركتى القصاصين والتل الكبير، وهزيمة الجيش المصرى واحتلال القاهرة، وتصفية الحركة الوطينة.

وإذا أردنا أن نفسر الأسباب التى أدت إلى سرعة تصفية الثورة العرابية يمكن إجمالها في النقاط الأتية:

أولا: أن الموقف الدولى في ذلك الوقت لم يكن بأى حال في صالح الحركات الوطنية في العالم بأسره، فتفوق الدول الاستعمارية الساحق وتسابقها الى تقسيم آسيا وافريقيا الى مناطق نفوذ، جعل إمكانية نجاح الثورة العرابية أو أية ثورة أخرى قامت وقتئذ مثل ثورة الهند وثورة ايران أمرا مستحيلا مهما كانت تلك الثورات على درجة من التنظيم والكفاية.

ثانيا: إنقسام الجبهة الوطنية الداخلية على نفسها، فالخلاف بين أعضاء الحزب الوطنى المثلين للرأسمالية المصرية والحزب العسكرى قد لعب دورا هاما في تفتيت الجبهة الوطنية، استغلته بريطانيا على خير وجه. هذا بالإضافة إلى أن أعضاء الحزب الوطنى لم يكونوا على استعداد لأن يذهبوا في معارضتهم للخديو إلى أكثر من المدى

الذى يستطيعون فيه الحصول على نوع من المشاركة في الحكم. كما أنهم لم يستهدفوا من تلك الحركة تغييرا أساسيا في نظام المجتمع المصرى.

ثالثا: إن إصدار السلطان العثمانى إعلانه بعصيان عرابى يعد طعنة له من الخلف، فتحولت بذلك الحركة العرابية - في نظر البعض - من ثورة وطنية الى مجرد تمرد عسكرى، وربما عزا بعض الناس هذا الموقف من جانب السلطان الى غضبه على عرابى لتفكيره في اقامة نظام جمهورى في مصر.

رابعا: إن عرابى لم يفطن الى أهمية تعبئة القوى الشعبية وتسليحها لتكون قوة له ولجيشه في مواجهة الاحتلال ، فبالرغم من ارتفاع الروح المعنوية لدى المصريين وتفانيهم في مساعدة الجيش بالمؤن والمقاتلين والأموال بصورة لم تعرفها البلاد من قبل، إلا أن إهمال استخدام هذه القوة الهائلة في مساندتهم جنبا إلى جنب مع قواته العسكرية قد أفقده الشئ الكثير. وخير سند على مانقول ماذكره عرابى في هذا الشأن بأن الأمة المصرية جادت «على إختلاف مذاهبها ونحلها بالمال والغلال والخيل والحمير والأبقار الجواميس والأغنام والفاكهة والخضروات حتى حطب الحريق. ومن الأهالى من تبرع بنصف مايمتلكه من الغلال والمواشي، ومنهم من خرج عن جميع مقتنياته، ومنهم من عرض أولاده للدفاع عن الوطن لعدم قدرته على الدفاع بنفسه، وبالجملة أن الأمة المصرية عن بكرة أبيها قدمت من التبرعات وأظهرت من النخوة والغيرة مالم يسبق له عهد من قبل في القرون الخالية».

وقد فطن إلى أهمية إستغلال قوى الشعب من قبل الزعيم عمر مكرم، حينما تعرضت مصر للغزو البريطانى سنة ١٨٠٧، فأخذ يثير حمية

الأهالى كى يتطوعوا للقتال ولإقامة المتاريس والاستحكامات حول القاهرة تحت إشرافه.

كما استطاع الرئيس جمال عبد الناصر في أثناء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ أن يستغل تلك الطاقة البشرية الهائلة، فزودها بالأسلحة وتعهدها بالتنظيم والتدريب لتكون القاعدة العسكرية للقوات المحاربة، وبذلك إستطعنا أن ننجح فيما فشل فيه أحمد عرابى.

خامسا: إن عدم قيام عرابى بتطهير الجيش تطهيرا كاملا من عناصر الخيانة والضعف قد أتاح للخديو والانجليز فرصة الاتصال ببعض ضعاف النفوس لشراء ذممهم عن طريق الرشوة.

سادسا: إن عرابى لم يحاول إستغلال التناقض بين الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا، والإفادة منه، لاسيما وأن فرنسا بحكم ظروفها الداخلية كانت عازفة عن التدخل الحربى في مصر. كما أنه إطمأن الى اعتقاده الخاطئ بأن فرنسا لن تسمح لبريطانيا بغزو مصر.

سابعا: لم يقدر عرابى قوة بريطانيا العسكرية حق قدرها، وكان يظن أنها دولة بحرية لاتقو على القتال في البر. ومهما يكن من شئ فإن الإحتلال العسكرى البريطانى لمصر لم يكن سوى نقطة النهاية لسلسة متصلة الحلقات من الأشكال المتعددة للإستعمار الأوربى، بدأت في أعقاب إنهيار إمبراطورية محمد على في صورة تدخل اقتصادى، ثم تدخل مالى في عهد اسماعيل، عن طريق فرض صندوق الدين والمراقبة الثنائية. ثم تدخل سياسى بوضع وزيرين أجنبيين في الوزارة المصرية. واختتمتها بريطانيا بالاحتلال العسكرى.

وإذا أردنا أن نوجد شيئا من الموازنة أو المقارنة بين الثورتين: الثورة العرابية وثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، نجد أن بينهما أكثر من نقطة التقاء ونقطة خلاف.

أما بالنسبة لنقط الإلتقاء نجد:

أولا: أن كلا الثورتين قد قامت لتحقيق نفس الأهداف، من القضاء على التدخل الأجنبي، وعلى الإقطاع، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة، وزيادة قوة الجيش المصرى.

ثانيا: تشابه الظروف التى قامت فيها الثورتان الى حد كبير، فعلى سبيل المثال قامت الثورة العرابية في أعقاب حرب حدثت بين مصر والحبشة في ١٨٧٥ اشترك فيها أحمد عرابى وبعض زملائه من زعماء الثورة العرابية، قد لمس فيها نقاط الضعف في الجيش المصرى، وماعليه قيادته التركية والشركسية من تخاذل وانحلال، أدى بحياة الآلاف من أبناء مصر. وقد حدث نفس الشئ مع اختلاف في التوقيت وفي أبطال القصة فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ .

ثالثا: في إبان الحرب المصرية الحبشية اجتمع عرابي بصحبه وتشاوروا فيها بينهم عما يجب علمه للتخلص من هذا الحكم الفاسد. وقد حدث نفس الشئ بالنسبة لجمال عبد الناصر وزملائه، فقد اجتمعوا خلال قتالهم على أرض فلسطين للتباحث فيما يجب القيام به لتخليص البلاد من أدران الحكم الفاسد الذى لم يتورع عن الإتجار في أرواح الضباط والجنود، من أجل الكسب الحرام (الأسلحة الفاسدة).

رابعاً: عقب عودة عرابى وزملائه الى مصر اتفقوا فيما بينهم على تكوين حزب مصر الفتاة بصفة سرية لتنظيم صفوف الوطنيين في الجيش، استعدادا ليوم الثورة. وقد حدث شبيها لهذا بعد عودة الرئيس

جمال عبد الناصر وزملائه من حرب فلسطين، فبدأت تشكيلاتهم السياسية تزداد عددا وتنظيما انتظارا ليوم الفصل.

خامسا: لم يفت عرابى أن يضمن كتابه (كشف الستار عن سر الأسرار) أراءه السياسية وتجاربه وخبراته التي مرت به، لاسيما في الحملة المصرية الحبشية. وهذا يشابه الى حد كبير مادونه الرئيس جمال عبد الناصر في كتاب (فلسفة الثورة).

سادسا: أن كلا الثورتين قد قامت على أكتاف زعيمين مصريين من عامة الشعب وممن لمسوا عيوب المجتمع في تلك الفترة. فمن هذه الناحية تتفق الثورتان في أنهما مصريتان صميمتان، تعتبران تعبيرا صادقا عن مطالب الطبقة الكادحة.

سابعا: أن كلا من الثورتين قد تدرجت في مطالبها، فطالبت في بادئ الأمر بإصلاحات خاصة تتعلق بالجيش، ثم تطورت الى مطالب قومية عامة.

ثامنا: أن كلا من الثورتين كانت لها الصفة العسكرية، وإن كانتا قد تمتعتا بتأييد شعبى كبير أضفى عليها شعبية أصلية.

تاسعا: رغم أن الثورتين قد اعتمدتا على القوة العسكرية، إلا أن الجيش المصرى لم يكن في كلتيهما على درجة من القوة العسكرية تسمح له بخوض معارك كبيرة. ومن هنا جاء اعتمادهما الكبير على تأييد الأمة في مواجهة قوى الاستعمار والحكم الأجنبي.

عاشرا: أن كلا من زعيمى الثورتين كان يتصف بالجرأة والشجاعة والإخلاص التام والتفانى في خدمة الوطن. وقد بذل كل منهما مافى طاقته في حدود إمكانياته، ليقوم بواجبه على الوجه الأكمل.

أما عن وجوه الاختلاف بين الثورتين، فيمكن إجمالها في النقاط الآتية:

أولا: من حيث الظروف الدولية، نلاحظ أن الثورة العرابية نشبت في ظروف غير مواتية للثورات الوطنية - لافي مصر فحسب - وانما في كل أجزاء العالم. بينما نجد أن الوضع قد تغير بعد الحرب العالمية الثانية، إذ انقسم العالم الى معسكرين المعسكر الشرقى المناهض للنفوذ الغربى الاستعمارى، والمعسكر الغربى المتداعى - فيما عدا الولايات المتحدة - الذى يحاول الاحتفاظ ما أمكن بما تحت يده من مستعمرات ومناطق نفوذ، في وقت اشتدت فيه الحركات الوطنية التحررية نتيجة نمو الوعى القومي لدى الشعوب المحكومة. كل تلك الأسباب قد هيأت الجو المناسب لنجاح ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

ثانيا: أن الثورة العرابية قامت لتواجه بريطانيا في أوج قوتها وفي ظروف دولية ملائمة للتوسع الاستعمارى. بينما نشأت ثورة ٢٣ يوليو لتواجه انجلترا بعد أن نالت منها الحربان العالميتان منها كل منال. وكانت قد توارت الى الصف الثانى ، تاركة للقوتين الجديدتين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى مركز الصدارة.

ثالثا: لايجب أن يغرب عن البال اختلاف الامكانيات البشرية والاقتصادية والثقافية في مصر عند قيام كل من الثورتين، مما كان له أبعد الأثر فيما ترتب عليهما من نتائج.

رابعاً: من ناحية الزعامة والقيادة، نلاحظ أن اختلاف ثقافة كل من الزعيمين كما وكيفا، قد انعكس على فهمه للأمور وتقديره لحقائق الموقف. فأحمد عرابى لم ينل قسطا كافيا من التعليم المدنى والعسكرى، بينما حظي جمال عبد الناصر بنصيب كبير من الثقافة

المدنية والعسكرية وكان أحد أعضاء هيئة التدريس بالكلية الحربية. وكان لهذا أثره الواضح في تصرفات كل منهما.

وخلاصة القول فالثورة العرابية ظلت دون ريب مصدر إلهام لمن جاءوا بعدها من الثوار، رغم مابذله أعداؤها من جهود في تشويه الحقائق وقلب الأوضاع.

الفصل التاسع

بعث جديد

قام الإحتلال الانجليزي في مصر علي غير أساس شرعي أو قانوني ، ولم يعترف به المصريون أو الأتراك . فالدولة العثمانية ما زالت من الناحية الدولية صاحبة الحق الشرعي في البلاد . ولم تحاول بريطانيا أن تغير من واقع الأمر شيئا ، فأبقت السيادة العثمانية كما هى ، وانفردت بحكم البلاد حكما فعليا . وكان هذا الحل مرضيا عنه من قبل الدول الأوروبية المعنية بالأمر ، فيما عدا فرنسا ـ بطبيعة الحال ـ التي أخذت تناوئ انجلترا في مصر ، وتطالبها بضرورة تحديد موعد للجلاء عن البلاد في أقرب وقت مستطاع .

استقر الحكم الإنجليزي بمصر علي أساس القوة والبطش ، وفرض سلطان الاحتلال عن طريق الشدة والعنف ، وتقييد الحريات ، وكم الأفواه ، وزج الأحرار فى السجون والمعتقلات . وعينت الحكومة الإنجليزية السير أفلن بيرنج (اللورد كرومر) معتمد بريطانيا لتنفيذ سياستها فى مصر .

ولقد مرت العلاقة بين مصر وانجلترا منذ الإحتلال بخمسة أدوار :

الدور الأول : ويأتي عقب الإحتلال مباشرة ، ويتميز بسيطرة انجلترا التامة علي أجهزة الإدارة والحكم واخضاع البلاد للحكم العسكري الغاشم .

الدور الثانى : ويمثل فترة إعلان الحماية البريطانية علي مصر في بداية الحرب العالمية الأولى ، وأحداث ثورة سنة ١٩١٩ .

الدور الثالث : ويبدأ من إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وما صحبه من تحفظات .

الدور الرابع : وفيه تتخذ بريطانيا صفة الحليف الدائم بمقتضي معاهدة سنة ١٩٣٦ .

الدور الخامس : والأخير ، وفيه تتغير الأوضاع بمصر بقيام الثورة في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وعقد معاهدة الجلاء سنة ١٩٥٤.

الدور الاول

أصيبت الحركة القومية المصرية بنكسة شديدة إثر هزيمة العرابيين ، واحتلال البلاد وتصفية الجيش المصري . فأصبحت مصر تحت رحمة جيش الاحتلال ، ووفق مشيئة المعتمد البريطاني الذي اتصف بالقوة وبشدة وطأته علي المصريين . عصف بكل القوي التي اعترضت طريقة من أجل تدعيم النفوذ الإنجليزي ، وتثبيت أركان الإحتلال . فملأ سجون مصر بالوطنيين من أبناء البلاد ، وتعقبهم بالنفي والتشريد ، وقرب اليه الخونة والمرتشين والانتهازيين ، وأغدق عليهم المنح والمرتبات ليكونوا أعوانا له علي تنفيذ سياسته القائمة علي شراء الضمائر والذمم ، وتمزيق شمل المصريين .

لم تجد سياسة القمع والإرهاب في إخماد المجاهدين . فاذا كان ذهول الصدمة الأولى نتيجة إنتهاج وسائل الشدة والعنف قد نالت منهم - فى أول الأمر - بعض الشئ ، فان هذا الذهول لن يلبث أن يزول ، وأن يفيق المصريون من هول الصدمة ليواصلوا كفاحهم من جديد ، وهم أشد إيمانا بوطنهم مما كانوا عليه من قبل . وقد ساعد الحركة القومية على اليقظة فى ذلك الوقت ، ما حدث من نفور وتصادم بين اللورد كرومر والخديو عباس الثاني علي السلطة ، وتطور هذا النفور إلى عداء وصدام بين الرجلين . وقد وجد الخديو في الحركة القومية المصرية جدارا يحتمي به فى مواجهة المعتمد البريطاني .

لم يلبث الصدام بين الرجلين أن وقع ، وذلك عندما تجرأ الخديو عباس وعزل رئيس الوزراء مصطفى فهمي صديق إنجلترا الحميم تخلصا منه وإظهارا لقوته . فاستغل اللورد كرومر هذا الحادث لإذلال الخديو ، ولاعطائة درسا لن ينساه وذلك بإرغامه علي تعيين رياض باشا أحد أعوان الإنجليز رئيسا للوزارة الجديدة ، فقبل الخديوي عباس اللطمة خشية تدهور العلاقات بينهما ، وحفاظا على مركزه.

وزيادة في إذلال الخديو طالب اللورد كرومر بزيادة عدد قوات جيش الإحتلال بمصر لتوطيد دعائم الحكم البريطاني ولإرهاب الخديوي والمصريين . وتمادى في قسوته إلى أبعد الحدود حين أعلن في غير مبالاة عدم إعترافه بالشعور القومي المصري ولا بآمال المصريين ، وقال إن بريطانيا لا تستطيع أن تودع مجهود عشر سنوات كرسته لخدمة الحضارة والمصالح الأوربية، وأنها ستعمل علي حماية النظم التى أنشأتها في وادي النيل ».

وإذا كان موقف الغطرسة والتحدي الذي إتخذه اللورد كرومر من الخديو قد حقق الهدف منه ، فقبع عباس في ذلة واستكانة ، وقبل على كره منه أن يكون الرجل الثانى في مصر ، فان هذه الغطرسة وهذا التحدي لم ينل شيئا من المصريين ، بل على العكس فقد زادهم ذلك إيمانا بحقوقهم وتماسكا بحريتهم واستقلالهم .

مصطفي كامل

وفي هذا الجو المفعم بالتوتر والمليئ بالخلافات بين الرجلين المسئولين ظهر صوت مصطفى كامل عاليا يقض مضاجع الإنجليز ويؤرق نومهم ، فقد نادي بحق مصر في الاستقلال ، وهاجم سياسة الإنجليز في مصر تلك السياسة التي بنبت على تجاهل حقوق المصريين واستندت على القوة الغاشمة وحدها لفرض ما تريد .

وكان صوت مصطفي كامل هو أول صوت يرتفع بعد الإحتلال الإنجليزي منددأ بمظالمة ، وفي مواجهة أكثر ممثلي بريطانيا بأسا وقوة وأشدهم إستعلاءا وغطرسة . فكان هذا الصوت بمثابة الناقوس الذي أيقظ المصريين من حالة الركود التي أصابتهم عقب فشل الثورة العرابية وفرض الحكم العسكري على البلاد .

لقد كان مصطفي كامل شعلة من الوطنية لا يخبو لها أوار ، تأثر بعلوم الغرب وثقافته ، وبالحركات القومية في أوربا . كما تأثر بحركة الجامعة الإسلامية التي إتخذها سبيلا لتحقيق أهدافه . أحب مصر كما لم يحبها أحد من قبل ، فقد وهبها حياته وحبه وجهاده ، وكل قطرة من دمه . ومن أقواله في هذا الشأن : « إن الوطنية هي أشرف الروابط للأفراد ، والأساس الذي تبني عليه الدول القومية والممالك الشامخة . وكل ما ترونه في أوربا من آثار العمران والمدنية ما هو إلا من ثمار الوطنية » .

وقوله : « قد يظن بعض الناس أن الدين ينافي الوطنية ، أو أن الدعوة إلى الدين ليست من الوطنية في شئ . ولكن أرى أن الدين والوطنية توأمان متلازمان ، وأن الرجل الذى يتمكن الدين من فؤاده يحب وطنه حبا صادقا ، ويفديه بروحة وما تملك يداه ».

تغني مصطفى كاما بحب مصر ، وتحدث عنها حديثا عاطفياً ، مليئا بالشوق والهيام ، محاولا بذلك أن يصل إلي قلوب المصريين ، وأن يغرس في فؤادهم حب الوطن ، وأن ينزله منزلة التقديس من قلوبهم . فيقول مخاطبا وطنه : «بلادي ! بلادي ! لك حبي وفؤادي. لك حياتي ووجودي. لك دمي ونفسي . لك عقلي ولساني. لك لبي وحناني . فأنت أنت الحياة ، ولا حياة إلا بك يا مصر».

« يقول الجهلاء والفقراء في الادراك أني متهور في حبها . وهل يستطيع مصري أن يتهور في حب مصر ؟ أنه مهما أحبها فلا يبلغ الدرجة التي يدعوة اليها جمالها وجلالها وتاريخها والعظمة اللائقة بها ».

« ألا أيها اللائمون أنظروها وتأملوها وطوفوها وأقرأوا صحف ماضيها ، واسألوا الزائرين لها من أطراف الأرض : هل خلق الله وطنا أعلى مقاما واسمى شأنا وأجمل طبيعة وأجل آثارا وأغني تربة وأصفي سماء وأعذب ماء وأدعى للحب والشغف من هذا الوطن العزيز ؟ ».

كان مصطفي كامل يؤمن بحقوق بلاده ، ولذا أخذ يدعو لقضيتها في الأوساط الخارجية ، ويبث روح الثورة والحقد في نفوس مواطنيه ضد الإحتلال البغيض .وقد استغل مصطفي كامل معارضة فرنسا للاحتلال الانجليزي في خدمة قضية البلاد ، وللدعاية في الصحف الفرنسية ، وفي الأوساط الأوروبية منددا بسياسة البطش والغطرسة التي سار عليها ممثل بريطانيا في مصر . واتخذ من صحيفة اللواء منبرا لإسماع صوت مصر إلي الملايين من المصريين وغير المصريين . فكانت صحيفته مدرسة لبث الروح الوطنية وغرس الأخلاق الكريمة في نفوس الشباب .

وقد أوضح مصطفي كامل سياسته في مكافحة الإحتلال البريطاني لمصر ، في حديث له مع أحد الصحفيين الأمريكيين بقوله : « اننا نبني نجاحنا في عملنا علي أمرين : الأول خارجي ، وهو الافادة من الحوادث الدولية والآخر داخلي ، وهو نشر العلوم والمعارف بين إخواننا المصريين ، والتشهير بأخطاء الإحتلال البريطاني لنرقي بالقلوب ونبغض الغاصبين إلي القلوب ، وبذلك تقترب الأمة شيئا فشيئا من الوطن حتى تلتف حوله ويصيرا معا جسما واحدا لا قدرة لأي طائفة من الناس أو أية حكومة مهما كانت قوتها أن تعبث بكيانه أو تفصل أجزاءه ».

وقف مصطفي كامل للاحتلال البريطاني بالمرصاد ، وساعده علي ذلك إدراكه الواسع واحاطته التامة بتطور السياسة الانجليزية ، وخصوصا في جنوب الوادي ، حيث اعدت انجلترا فتح السودان بجيش مصري صميم تحت قيادة انجليزية ، وقد استغلت انجلترا وجودها في مصر لارغام الحكومة المصرية علي عقد الاتفاقية الثنائية معها في سنة ١٨٩٩ . وكانت تنص على حكم السودان حكما ثنائيا بين مصر وانجلترا . ولم يكن هذا الحكم في حقيقة الأمر ثنائيا وانما حكما فرديا انفردت به انجلترا دون مصر ، ولم يكن للمصريين من مظاهر الحكم إلا الاسم فقط .

ثار مصطفي كامل علي عقد هذه الاتفاقية وأعلن مخالفتها للقوانين الدولية وبطلانها لأن مصر كطرف في الاتفاق لم تكن حرة في قبول هذه الاتفاقية أو رفضها ، نظرا لاحتلالها بقوات انجليزية ، فالاتفاقية إذن باطلة لعدم توافر الحرية أثناء التوقيع عليها .

وحين تم الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا بعقد الاتفاق الودي في سنة ١٩٠٤ أصيب المصريون بخيبة أمل شديدة لفقدهم تأييد فرنسا في كفاحهم ونضالهم ، ولكن مصطفي كامل لم يتطرق اليأس إلى قلبه ولم يجزع لما حدث ، وإنما صمم على مواصلة الكفاح معتمدا على قوة المصريين وحدها . وفي هذا الموقف العصيب كان لا بد من بذل الجهود لانهاض العزائم ، والدعوة إلى الإعتماد علي النفس في تحقيق المطالب الوطنية .

وكان المصريون أحوج ما يكونوا ـ من أي وقت مضى ـ لسماع هذا الصوت القوى المؤمن ، كما كان هو أشد منهم لهفة للتحدث اليهم ، وإزالة ما يكون قد تطرق إلي نفوسهم من يأس . وفي هذا المعني قال : « كلا إننا لم نيأس ، ولن نيأس أبدا من مستقبل الوطن العزيز ، ولكننا غير

يائسين من مستقبل بلادنا فاننا يائسون كل اليأس من أي تعضيد يأتينا من أوربا » .

وفي موضع آخر يقول : « إن العزلة التي صرنا اليها بعثت فينا روحا جديدة وأرشدتنا إلى الحقيقة التى لا قوام للشعب بدونها ، ولا حياة لأمة بغيرها ، ولا وجود لنفر من الناس إذا لم يتبعوها ، وهي أن الأمم لا تنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها »

رفي سنة ١٩٠٦ وقعت حادثة دنشواي المشئومة وقبضت السلطات البريطانية علي من اتهمتهم بأنهم السبب في موت أحد جنودها ، وقدمتهم إلي المحاكمة فى مكان الحادث ، وقبل أن تبدأ في إستجوابهم كانت المشانق قد أعدت من قبل . وفي ٢٨ يوليو سنة ١٩٠٦ نفذ حكم الإعدام في هؤلاء المتهمين ، فكان يوما من أسود أيام الإحتلال ، إن دل على شئ فانما يدل على أن الانجليز قد فقدوا صوابهم ، وفقدوا معه العدالة والانسانية . فلم يكن ما أقدم عليه الانجليز إلا ضربا من الهمجية واعتناقا لشريعة الغابة .

وقد استغل مصطفي كامل حادثة دنشواي أيما استغلال ، فأخذ يهاجم السياسة البريطانية في مصر بكل شدة وعنف ، ويصف عدالة الانجليز في دنشواي ، ويندد بما كانوا يتشدقون به من مهمتهم الحضارية في مصر ونجح مصطفى كامل في الهاب الشعور القومي ، وفي إرغام الانجليز علي سحب المعتمد البريطاني من مصر وتعديل سياستها إلي حد ما .

الحزب الوطني

وفي تلك الأثناء ظهر الحزب الوطني تحت زعامة مصطفي كامل ، وكان يطلق عليه اسم حزب الجلاء لأن شعاره كان تحقيق الجلاء والتمسك بالنظام

الدستوري ، واستنكار سياسة الاستسلام . وظل مصطفي كامل يكافح ويناضل إلى أن مات في سنة ١٩٠٨ بعد أن أدي ما عليه من واجب على أحسن ما يكون الأداء وأصبح مصطفى كامل في تاريخ مصر رمزا للبطولة والتضحية والفداء . وحق لحافظ ابراهيم أن يقول في رثائه :

ومات الذي أحيا الشعور وساقه   إلي المجد فاستحيا النفوس البواليا

وقال شوقي

يا صب مصر ويا شهيد غرامها   هـــذا ثري مصـر فـــنم بأمان

من هذا العرض الموجز للحركة القومية في عهد مصطفى كامل نرى أن هذه الحركة كانت يقظة مصرية لا شك فيها، وان كانت كبيرة الصلة بحركة الجامعة الاسلامية، إلا أنها رغم ذلك لم تفقد مصريتها الأصيلة. وان كانت الدولة العثمانية هي القوة الدافعة لحركة الجامعة الاسلامية، إلا أن البلاد الاسلامية بما فيها مصر لم تجد غضاضة في التطلع إلي مساعدة العثمانيين، ولهذا اتجهت اليهم الحركة القومية المصرية المغلوبة على أمرها.

وقد حاول الناقمون على مصطفي كامل أن يتهموه كذبا بأنه يطالب بعودة الحكم التركي المباشر إلى مصر والانتقاص من سيادتها واستقلالها . وقد رد على افتراءات هؤلاء بقوله : رمانا الطاعنون بأننا نريد أن نخرج الانجليز من مصر لنعطيها تركيا كولاية عادية : أى أننا نريد تغيير الحاكمين لا الاستقلال والحكم الذاتي ، وما هذه التهمة إلا تصريح بأن علوم الغرب وآدابهم التي نقلت إلي مصر من مدة قرن من الزمان ما زادتنا إلا تمسكا بالعبودية والمذلة » .

وإذا قارنا بين أحمد عرابي ومصطفي كامل ، نجد أن بينهما أكثر من نقطة التقاء ، وأكثر من نقطة تباعد . فمن الناحية الأولي نلاحظ أن كلا من الرجلين قد انعقد له لواء الزعامة دون منازع ، وأن كلا منهما قوي الايمان بحقوق بلاده مخلصا في أداء واجبه مهما صادفه من صعاب . كذلك كان كلا منهما خطيبا له شعبيته وتأثيره الكبير علي الجماهير ، واستطاع بفضل التفاف الشعب حوله أن يلعب دوراً هاما في تاريخ مصر الحديث . فتكاتف الشعب والتفافه حولهما كان مصدر قوتهما . كما تأثر كل منهما بحركة الجامعة الإسلامية بصورة أو بأخرى .

أما من الناحية الثانية ، فقد اختلف كل منهما عن الآخر فى عده نقاط ، منها أن نشأة كل من الرجلين كانت تتباين تباينا كبيراً . فأحمد عرابي نشأ في قرية صغيرة ، ومن أبوين فقيرين ، وتلقى في صباه قدرا ضئيلا من العلوم والمعارف . بينما نجد أن مصطفي كامل قد نشأ في أسرة متوسطة أو موسرة لو شئت ذلك ، تلقى قسطا وافرا من المعرفة ، فسافر إلى فرنسا وحصل علي اجازة الحقوق . فهو بهذا مثل فريد من زعماء مصر ، يختلف عما سبقه من الزعماء .

زد علي ذلك المامة التام باللغة الفرنسية ، واجادتها كأحد أبنائها ، مما ساعده على الاختلاط بالأوساط الفرنسية والأوروبية ، والاتصال برجال الفكر والسياسة . فمعرفته باللغة قد فتحت أمامة آفاقا جديدة لم تتسير لعرابي .

كذلك كان مصطفي كامل بحكم اتصاله بأوروبا وبمفكريها وساستها أقدر على فهم تيارات السياسة الدولية من أحمد عرابي . وأخيراً وليس آخر فكان أحمد عرابي رب سيف أما مصطفى كامل فكان من أصحاب القلم ، وحاول كل منهما بسلاحه الخاص أن يصل إلي أهدافه .

ومن الواضح أن مصطفي كامل لم يحاول الحرب في جبهتين في وقت واحد ، فلم يشأ معاداة الدولة العثمانية في نفس الوقت الذي يواجه فيه قوات الاحتلال في مصر ، فإذا كان مصطفي كامل آثر الإبقاء علي الرابطة الوهمية التي تربط مصر بالدولة العثمانية ، فإنما كان لكسب تأييدها ضد الاحتلال الانجليزي . فاذا نجح مصطفي كامل في التخلص من السيطرة الانجليزية أولا كان من السهل عليه بعد ذلك أن يتحرر من القيود الواهية التي تربطه بالدولة العثمانية .

ومهما يكن من شئ فان مصطفي كامل قد إستطاع بحيوته المتدفقة وبقوة إيمانه ، وبحبه لوطنه ، وتفانيه في خدمته ، وبفصاحته وقوة بيانه ، وبأسلوبه العذب الأخاذ ، أن يوقظ المصريين من سباتهم ، وأن يحي الأمل في نفوسهم ، وأن يجمع شتاتهم حول هدف واحد هو تحقيق الجلاء ، ونيل الإستقلال .

ومن كلماته التي ألهبت شعور المصريين ، والتي ظلوا يرددونها في حياته وبعد موته قوله : « إننا وجهنا قلوبنا ونفوسنا وقوانا وأعمارنا إلى أشرف غاية إتجهت إليها الأمم في ماضي الأيام وحاضرها ، وأعلى مطلب ترمى اليه في مستقبلها ، فلا الدسائس تخفينا ، ولا التهديدات توقفنا في طريقنا »

وقوله « إنى لو لم أولد مصريا لوددت أن أكون مصريا » .

« لا قوام لأمة ولا سلامة لبلاد الا بقوة العقيدة الوطنية »

« ان من يتسامح في حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقي أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان ».

وخلاصة القول فان مصطفي كامل قد نجح في أن يوقظ الأمة وأن يأخذ بيدها على الطريق الصحيح ، طريق الجهاد والكفاح لاستخلاص حقوق الوطن من أيدي غاصبيه . ورغم قصر عمره ، فقد وفق في أداء رسالته فى حدود أمكانياته ، وعلى قدر ماسمحت به الظروف .

محمد فريد

حمل محمد فريد الرسالة بعد وفاة مصطفي كامل ووجد فيه المصريون خير خلف لخير سلف ، فلم تضعف الحركة الوطنية في عهده ولم تهن بل سارت في طريق القوة بفضل ما بذله من تضحيات ، وما قدمه لبلاده من خدمات جعلته رمزاً خالدا للوطنية وللتضحية والفداء .

وحين قامت الحرب العالمية الأولي سنة ١٩١٤ وأعلنت بريطانيا حمايتها على مصر استنكر محمد فريد فرض الحماية ، وطالب باستقلال البلاد . وفي سنه ١٩١٧ أعلن « أن حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة ، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات كما تتصرف بالسلع ، وأن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف في نفسها ولا في وطنها تصرفا يضر بحقوقها لأن الوطن ليس ملكا لجيل من الأجيال بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلة ، ولا تستطيع انجلترا أن تتمسك بأى معاهدة أو عقد أي وثيقة سياسية من هذا القبيل».

سار محمد فريد على مبادئ مصطفي كامل وتزعم الحزب الوطني أو حزب الجلاء كما كان يسمي في ذلك الوقت وطالب بالجلاء وبالحكم النيابى الصحيح لا المظهر النيابي الصوري الذى كان ممثلا فى مجلس شوري القوانين ، واعتمد فى تحقيق هذه المطالب علي كفاح المصريين وحدهم دون الإعتماد على معونة خارجية . وقد حاولت انجلترا بعد عزل اللورد كرومر

وتعين السير الدون جورست بدلا منه أن تساير الحركة القومية المصرية إلى حد ما ، وكان المعتمد البريطاني الجديد جورست يؤيد هذا الاتجاه ، فكان من رأيه أن يسمح للمجالس الصورية الموجودة بالتعبير عن إرادتها إلي حد ما على ألا يتعدى هذا إلى انشاء النظام البرلماني الحقيقي في البلاد .

وقد وقف محمد فريد من سلطات الاحتلال ومن الحكومة المصرية المتعاونة معها موقفا معارضا صلبا فقاوم وزارة بطرس غالي ، وكان مكروها من المصريين لصداقته للانجليز ولمواقفه غير المشرفة في ممالأة الاستعمار ، فهو الذي وقع إتفاقية الحكم الثنائي في السودان مع الحكومة الانجليزية في سنة ١٨٩٩ ، وهو الذي رأس المحكمة التي فصلت في قضية دنشواى وأصدر أحكام الاعدام بالجملة علي المواطنين الأبرياء ، وهو الذي تبني مشروع مد إمتياز شركة قناة السويس أربعين عاما أخرى تبدأ بعد نهاية الامتياز الأول في سنة ١٩٨٦ في مقابل أربعة ملايين جنية وزيادة حصة الحكومة في أرباح القناة .

تزعم محمد فريد حركة المعارضة لمد امتياز شركة القناة وعبأ الرأى العام المصري لمعارضته . فسخر الصحافة والخطابة والاجتماعات لتهيئة أذهان المصريين لمعارضة هذا المشروع الخطير الذي قصد من ورائة تمكين النفوذ الأجنبي من السيطرة علي مرفق حيوي هام مدة أربعين عاما في مقابل مبلغ زهيد من المال . وحتي لو بلغ هذا المال أضعافا مضاعفة فمصر في حاجة ماسة إلي استرداد قناتها . وطالب محمد فريد بعرض المشروع على الجمعية العمومية فاضطرت الوزارة إلى عرضه عليها فرفضته بأغلبية ساحقة لما فيه من إجحاف بحقوق مصر .

وفي تلك الأثناء قام أحد شباب الحزب الوطني بقتل بطرس غالي ، فثارت ثائرة الانجليز وأخذ المعتمد البريطانى يضطهد الحزب الوطني وينكل به ، ولكن لم يزده هذا إلا تمسكا بمبدئه في الجلاء وإقامة حياة دستورية صحيحة .

ومن عجب أن هذه الفترة التي ظن فيها الاستعمار والمتعانون معه أنها فتره الجمود . كانت من أخصب الفترات في تاريخ مصر ... لقد أرتفع فيها صوت محمد عبده مناديا بالاصلاح الديني . وأرتفع فيها صوت لطفي بأن مصر للمصرين .. وارتفع صوت قاسم أمين ينادي بتحرير المرأة.

الفصل العاشر

الحماية البريطانية على مصر

أوضحنا في الدور الأول من العلاقة المصرية ـ البريطانية كيف استطاعت انجلترا أن تحل المسألة المصرية بطريقة تضمن لها السيطرة الفعلية علي مصر ، وترضي من ناحية الشكل الدولة العثمانية والدول الاوربية المعنية بالأمر حينما اعترفت بالسيادة الإسمية للدولة العثمانية على تلك البلاد .

وعندما استقر لها الأمر علي هذا النحو ، اتخذت سياسة القوة سبيلا لتحقيق أهدافها في تدعيم النفوذ البريطاني ، وتصفية العناصر الوطنية ، والإهتمام بمشروعات الري والزراعة ، وخصوصا زراعة القطن ، لتكون مصر مزرعة تمد مصانع النسيج في بريطانيا بما تحتاج من هذه المادة الخام.

الدور الثاني : اعلان الحماية

وعندما بدأت نذر الحرب العالمية الأولى تظهر في الأفق ، وظهر ميل الدول العثمانية إلي معسكر وسط أوربا الذي كان يضم المانيا والنمسا ، بدأت انجلترا تفكر جديا في مصير مصر ، فهل تضمها إلي الممتلكات البريطانية ؟ أو أن تجعل مصر مستعمرة بريطانية ؟ لم توافق بريطانيا على هذين الرأيين وفضلت إعلان الحماية على البلاد ،

وبذلك تقطع آخر صلة وهمية كانت تربط مصر بالدولة العثمانية منذ الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ . والحماية في نفس الوقت لا تعني ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية ، وانما تعني نوعا من الرباط ببريطانيا يضمن لها القيام بالتزاماتها الحربية في يسر وسهولة ، لخدمة مصالحها ومصالح حلفائها في الحرب . وهذا الوضع السياسي الجديد لن يثير إعتراضات الدول المعنية بالأمر ضدها .

هذا من ناحية انجلترا أما من جهة مصر ، فاعلان الحماية لا يعني فقدان البلاد لاستقلالها بصفة نهائية ، وإنما يعنى وضعا معينا أقتضته طبيعة الظروف الحربية التى تمر بالبلاد ، وأن هذا الوضع سيكون موضع مناقشة بين مصر وبريطانيا بعد إنتهاء الحرب ، وزوال الأوضاع التي حتمت وجوده . فالحماية التي فرضت على المصرين بحد السيف لا تعني ضياع الأمل لديهم في معاودة بحثهم لهذا الموضوع مرة أخرى .

مرت البلاد بمرحلتين هامتين في السنة الأولي لأعلان الحرب (١٩١٤):

المرحاة الاولى . وتبدأ بقيام الحرب بين انجلترا والمانيا ، وقبل اشتراك الدولة العثمانية فيها . واتخذت انجلترا من الضمانات ما يكفل لها سلامة قواتها في مصر ، فأعلنت في ذلك الوقت أن لقواتها في مصر حق الحرب ، وأنها ستأخذ على عاتقها حق الدفاع عن مصر . كما اصدرت أوامرها إلي الحكومة المصرية بالإمتناع عن التعامل مع المانيا . ثم ختمت تلك الأجراءات باعلان الأحكام العرفية على البلاد .

أما المرحلة الثانية فتبدأ بدخول تركيا الحرب ضد انجلترا . وأهم مميزات تلك الفترة ، الغاء السيادة العثمانية على مصر ، ووضع البلاد تحت الحماية الانجليزية وخلع الخديو عباس الثاني الذي كان يميل إلى الدولة العثمانية ، وتعيين حسين كامل بدله سلطانا على مصر .

وما إن استقر السلطان حسين في الحكم حتى أرسل اليه المعتمد البريطاني في مصر تبليغا يعتبره المؤرخون بمثابة دستور أولى لنظام الحماية ، تناول فيه ما يجب أن تكون عليه علاقة مصر ببريطانيا في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها البلاد ، فاعترفت بريطانيا بأن ما كان للسطان وللخديوي السابق من سلطة قد آلت اليها ، وأنها ستكون وديعة تحت

يدها ، وأن انجلترا قد وجدت أن أفضل طريقة تسهل لها القيام بمسئولياتها في البلاد أن تعلن الحماية الانجليزية إعلانا صريحا ، وأن تضع على رأس البلاد أحد أفراد أسرة محمد على إستمراراً لما كان متبعاً من قبل ، وأن زوال السيادة العثمانية عن البلاد سيمنح السلطان حق زيادة عدد قوات الجيش المصري ومنح ما يشاء من الرتب والنياشين على أن تتولي انجلترا الإشراف علي الشئون الخارجية للبلاد ، وتتعهد كذلك بالمحافظة على تقاليد البلاد ، واحترام العقائد الدينية .

فالحماية اذن تضمنت سيطرة تامة على مرافق البلاد وعلى شئونها الخارجية ، أما الشئون الداخلية فقابلة للمد والجزر حسب ما تفرضه الظروف المحيطة بالبلاد . فالحماية تأخذ من مصر أشياء كثيرة وتمنحها النذر اليسير . كما أنها كانت غامضة في نظر المصريين . فما مدى علاقة مصر ببريطانيا ؟ وما هو وضع مصر الدولي بعد إنفصالها عن الدولة العثمانية ؟ لعل هذا الغموض قد عبر عنه شاعر النيل حافظ ابراهيم أصدق تعبير ، حينما أنشد مخاطباً السير هنري مكماهون المعتمد البريطاني في مصر قائلا :

أوضح (لمصر) الفرق ما	بين السيادة والحماية
وأزل شكوكا بالنفو	س تعلقت منذ البداية
ودع الوعود فانها	فيما مضى كانت رواية

فمدلول الحماية اذن كان مجهولا لدي المصريين ، لدرجة أن الوزارة التى شكلت عقب تولي السلطان حسين السلطنة ، وهى وزارة رشدى باشا ، قد قبلت تولي الحكم في هذه الفترة العصيبة من تاريخ مصر في ظل الحماية وفي ظل الاحكام العرفية ، علي أساس أن هذين الأمرين ضرورة لا مفر

منها إقتضتها ظروف الحرب ، وفرضتها قوات الإحتلال . وربما كان الأمل يراودها أن تنجح في تضييق مدلول الحماية بشكل يسمح للحكومة المصرية أن تباشر سلطاتها بشى من الحرية .

ورغم أن قبول الوزارة في ذلك الوقت يعتبر تضحية كبيرة إلا أنه مما يؤخذ عليها ، وهي تعلم بأن انجلترا كانت فى أشد الحاجة إلى قيام حكومة شرعية فى البلاد تباشر عن طريقها سلطاتها الواسعة ، أنها لم تستغل تلك الحاجة فى أن تأخذ على بريطانيا عهدا مكتوبا بأن الحماية إجراء مؤقت اقتضته طبيعة الأمور ، ووجود قوات الاحتلال البريطاني في مصر ، وأنها ستزول بزوال كل الإجراءات الحربية التى اتخذت خلال فترة الحرب . لا سيما وأن انجلترا قد اعترفت في تبليغها للسلطان حسين عند تولية الحكم ، بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا تعتبر حقوق السلطان وحقوق الخديو وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى . كان في مقدور الوزارة أن تطلب من بريطانيا عهدا باعادة تلك الحقوق إلى الشعب المصرى بعد إنتهاء الحرب .

ومما يؤيد هذا الرأى أن السلطان حسين كامل في مفاوضاته مع ممثل انجلترا بشأن تولي حكم مصر قد اشترط عليه ثلاثة شروط : أن يكون لمصر علمها الخاص وأن يكون لشعبها جنسيته الخاصة ، وأن يوضع نظام لوراثة العرش . وقد استجابت انجلترا للمطلبين الأولين وطلبت تأجيل النظر في المطلب الثالث وكان من الممكن ـ لو أراد السلطان حسين ـ أن يصر على إعادة النظر فى الحماية والعلاقة التي تربط البلدين بعد انتهاء الحرب لاستطاع ذلك . ولكنه لم يفعل ، لأن نظام الوراثة وضمان مصلحة الأسرة الحاكمة أهم عنده من أى شئ آخر .

ولو علم رجال مصر في ذلك الوقت ، والمسئولون فيها ما ستنزله انجلترا ببلادهم من خراب ودمار ، ومدي استعداد الشعب المصرى للتضحية فى سبيل حريته وكرامته ، لتمسكوا بمطالبهم ، ولتشددوا في شروطهم .

ويذكر المؤرخ الكبير محمد شفيق غربال في معرض حديثه عما ألم بالمصريين خلال الحرب من سلطات الاحتلال اذ يقول :

« ... استيلاء على المحصولات والدواب ، وتسخير العمال فى الأشغال والحركات العسكرية ، استخدام المرافق العامة كالسكك الحديدية وإستعمالها لدرجة العطل ؛ تحويل مبانى المدارس إلي مستشفيات ، الخسارة القادحة التى نزلت بالمزارعين بسبب التحكم في أسعار أقطانهم ومزاحمة الأهلين فى غذائهم ، وجمع الأموال وهكذا . كل هذا حقيقة أنزلها الانجليز بمصر في أثناء الحرب ، ولكنى لا أضعه فى مقام الجراح التى أصابت الناس فى عزتهم وكرامتهم وأمنهم . رأى المصرى نفسه غريبا حقاً فى بلاده ، ورأى هذه البلاد تتحول إلي معسكر هائل تحشد فيه أخلاط الناس من أحمر وأصفر وأبيض ، ورأى نفسه وما يملك مسخراً لخدمة هذا المعسكر ، ورأى أن بلاده قد أصبحت قاعدة الغزو والتسلط ، وتحركت منها حملة جاليبولي لاقتحام مضيق الدردنيل والاستيلاء علي القاعدة الاسلامية الكبري : القسطنطينية ، اسلامبول . وتحركت منها حملات أقلام المخابرات والدعاة لإثارة العرب على دولتهم الاسلامية الكبرى ، وتحركت منها بعد ذلك الحملات نحو فلسطين والشام شرقا ونحو السنوسي غربا . وانطوي المصريون على أحزانهم وآلامهم ، فالرقابة على النشر شديدة ، اختفت فى ظلها الصحافة الوطنية صحيفة بعد صحيفة ، وحظر الاجتماعات قائم ، والاعتقالات والنفى والتشريد يقع بمجرد الشبهة أو

الوشاية ، وسماسرة الاحتلال القدماء ومأجوروه من الأفاقين يمنون على الشعب المصرى ما ينفقه عساكر الامبراطورية في مواخير الدعارة والخمامير » .

وباعلان الحماية البريطانية على مصر دخلت البلاد فى فترة مظلمة ، أستبيحت فيها البلاد باسم الحرب وباسم الدفاع عن الامبراطورية الانجليزية ، فانتهكت حرمة البلاد وأعتدي على كرامتها . وسخرت سلطات الاحتلال كل إمكانيات مصر لخدمة الأهداف العسكرية ، وأقحمت البلاد في حرب لا مصلحة لها في خوضها .

وفي ذلك الوقت قبضت انجلترا على كل السلطة وألغت نظام الخديوية وأحلت محله نظام السلطنة الذى يستمد وجوده من قوات الاحتلال . وسواء كانت مصر خديوية أو سلطنة فلم يكن والى مصر يعترف بحقوق الشعب المصري أو يشعر بمسئوليته أمام الشعب لأنه كان يعتقد أنه يستمد سلطانه من الدولة العثمانية مباشرة فى حالة الخديوية ، ومن الحكومة الانجليزية فى حالة السلطنة .

لقد إتجه الحزب الوطنى في أول الأمر نحو التأييد الخارجي وتطلع إلى دول أوربا وخصوصا فرنسا ، وكذلك إعتمد على تأييد الخديو لمواجهة قوات الاحتلال ولكن فشلت هذه السياسة في تحقيق المطالب الوطنية ، فمن الناحية الخارجية تم الاتفاق بين انجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤ ، وبينهما وبين روسيا فى عام ١٩٠٧ . أما من الناحية الداخلية فلم يستطيع الحزب الاعتماد على تأييد الخديو نظراً لضعفه من جهة ومن جهة أخرى لعدم إخلاصه للحركة الوطنية في حد ذاتها ، بل كان يريد تسخيرها لخدمة مصالحة الشخصية فى استرداد سلطته الاستبدادية المسلوبة . ولهذا

اتجة الحزب الوطني إلي الشعب نفسه لتحقيق مطالب البلاد ، ولكن هذا الحزب كان يفتقر إلى العنصر الثورى . ولعل ظروف الحرب العالمية الأولى والحماية قد شلت حركته إلى أن توقفت بصفة نهائية بمجئ الحرب العالمية الأولى .

وتوطيدا للسيادة الانجليزية على مصر قامت سلطات الاحتلال بعزل عباس الثاني لتمرده على سلطة انجلترا عينت بدله السلطان حسين كامل الذى قبل التعاون معها ، وتنفيذ سياستها في مصر . وعندما مات حسين كامل جاءت بالسلطان فؤاد خلفاً مع منحه الصلاحيات الضئيلة التى كانت لسلفه من قبل . وفي حقيقة الأمر لم يكن لكلا الرجلين سلطان حقيقي في ظل الحماية البريطانية . فلم يستطع السلطان فؤاد أن يحد من سلطة انجلترا أو أن يطالب الحكومة الانجليزية بالإعتراف بحقوق البلاد ، فقد كان يخشى عزله عن سلطنة مصر ، ولم يكن هذا ببعيد على انجلترا التى عينته سلطانا بالأمس .

وفي ذلك الوقت استغلت انجلترا رغبة العرب في الاستقلال عن الدولة العثمانية ، ودخلت معهم في مفاوضات بشأن الانضمام إلي جانبها في الحرب ضد الاتراك على أن تعترف لهم بقيام الدولة العربية الموحدة المستقلة عقب إنتهاء الحرب مباشرة . وقد تنكرت انجلترا لاتفاقيتها ووعودها للعرب - لا بعد انتهاء الحرب ولكن في أثنائها حيث كان العرب يقفون إلى جانبها شاكين السلاح ، فعقدت مع فرنسا وروسيا اتفاق سايكس - بيكو (١٩١٦) لتقسيم الممتلكات العثمانية بينهم ، بما فيها الولايات العربية التى وافقت بالأمس القريب على إستقلالها .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل منحت اليهود في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ وعدا يجعل فلسطين وطناً قومياً لهم . فعلت انجلترا كل هذا مستهينة بأمر العرب ، طارحة وراء ظهرها أمانى العرب فى تحقيق حلمهم فى الحرية والاستقلال .

تحملت مصر الشئ الكثير خلال فترة الحرب ، فقد خضعت لأحكام عرفيه لا ترحم ، ورقابة على الكتابة والنشر ، كما قضى الانجليز على آخر مظهر من مظاهر الحكم الشورى بتعطيل الجمعية التشريعية ، وزجوا فى السجون كل من توسموا فيه الوطنية أو عدم التعاون مع سلطات الاحتلال وبعد أن استتب لهم كل شئ سخروا كل إمكانيات مصر المادية والبشرية لخدمة أهدافهم العسكرية ، والدفاع عن كيانهم وعن مصالحهم ، فأخذوا بالقوة ما يقرب من مليون ونصف مليون مصري لخدمة الجيوش الانجليزية كما استولوا علي دواب الأهالي وماشيتهم ومحاصيلهم عنوه . فعلوا كل هذا وأكثر من ذلك .

ويذكر الدكتور محمد حسين هيكل في مذكراته عن هذه الفترة قوله : « لذلك إشتد تطبيق الأحكام العرفية فى مصر ، كثر القبض على كل من يشتبه في ميله السياسى إلى مناهضة الانجليز ، وإشتدت السلطات العسكرية البريطانية في مطالبة أهل الريف المصريين بغلاتهم ودوابهم وإشتدت الرقابة على الصحف، وتعطل كل مظهر من مظاهر الحرية وبقى المصريون سجناء فى بلادهم سواء منهم المعتقل وغير المعتقل (١) . »

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج١ ص ٧٤

وقبل المصريون هذا الضيم على أمل أن تنتهي الحرب ويستردوا بعدها حريتهم وإستقلالهم طبقا للمبادئ الأربعة عشر التي نادى بها الرئيس ولسون .

الفصل الحادى عشر

الحركة الوطنية المصرية فى مواجهة الاستعمار الانجليزى (ثورة ١٩١٩)

حدثت تطورات هامة فى مصر فى الفترة ما بين الثورتين العرابية وثورة ١٩١٩ فيما يتعلق بتغيير أوضاع القوى الاجتماعية والسياسية فى مصر . كما حدث تطور آخر بالنسبة للقوى الخارجية فى الوقت نفسه .

فإذا تناولنا الموقف الدولى الخارجى بصفة عامة فى تلك الفترة نجد ما يلى :

أولاً : أن المنافسة الدولية التى كانت بين الدولتين الكبيرتين انجلترا وفرنسا طوال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حول التفوق السياسى فى مصر لم يعد لها وجود بعد عقد الاتفاق الودى بين الدولتين فى عام ١٩٠٤ بعد مساومة استعمارية بينهما ، فقبلت فرنسا الوضع القائم فى مصر ، واعترفت بتفوق النفوذ الانجليزى فيها ، فى مقابل اعتراف انجلترا لفرنسا بمصالحها فى مراكش . حدث هذا فى الوقت نفسه الذى أخذت فيه الدولة العثمانية تزداد ضعفا على ضعف وتقبل الأوضاع القائمة فى مصر كأمر واقع لا مفر من قبوله ولا حيلة لها فى تغييره .

ثانياً : أن احتلال انجلترا لمصر أضفى على المسألة المصرية الصفة الدولية ، فانجلترا منذ أن وطئت أقدامها أرض مصر فى عام ١٨٨٢ أعلنت أن وجودها مؤقت وأنها ستجلو عن البلاد ريثما تستقر الأوضاع الداخلية فيها . ولذلك أبقت على العلاقة الرسمية التى تربط مصر بالدولة العثمانية ، فظل نظام الحكم فى مصر على ما كان عليه . وظل السلطان العثمانى يقوم بتعيين الخديويين طبقاً للفرامانات .

وإلى جانب الخديو يباشر مجلس النظار (الوزراء) سلطاته من الناحية الشكلية . وظل ممثل انجلترا فى مصر يحمل لقب «القنصل العام» أسوة بسائر قناصل الدول الأجنبية . وقد أضيف إلى لقبه بحكم تمثيله للاحتلال الانجليزى لقب المعتمد البريطانى .

وقد أتاح هذا الوضع القائم فى مصر للدولة العثمانية فرصة التدخل من حين لآخر كلما سنحت لها الظروف لتؤكد وجودها وسياستها . مثال ذلك ما حدث عند تعيين الخديو عباس الثانى واليا على مصر أن أصدر السلطان العثمانى فرمان الولاية متضمنا انتزاع شبه جزيرة سيناء من ولاية مصر . وقد ثارت انجلترا لهذا العمل ، وقامت ازمة بين الدولتين أجبرت فيها الدولة العثمانية على سحب الفرمان المذكور وإصدار فرمان آخر يرجع شبه الجزيرة إلى حوزة مصر مرة ثانية.

ثالثاً : كذلك كان للامتيازات الأجنبية فى مصر والديون الأجنبية أثرهما فى فرض الصفة الدولية على مصر ، بصورة حدت من سلطة انجلترا فلم تعد انجلترا أمام هاتين المشكلتين مطلقة اليد فى أن تفعل ما تشاء فى مصر .

القوى الداخلية

واذا انتقلنا إلى القوى الداخلية التى سيطرت على أحداث الثورة ووجهتها على النحو الذى جرت فيه . وقبل أن نخوض فى تفاصيل تلك القوى يجدر بنا أن نلم بسياسة انجلترا الداخلية إزاء مصر ، وكيف كانت تمارس سلطاتها غير الشرعية فيها .

كانت انجلترا تحكم مصر عن طريق غير مباشر ، إذ احتفظت بنظام الخديوية وبالوزراء المصريين فى الحكم ، وفي الوقت نفسه عينت لكل وزارة مستشاراً انجليزياً هو فى حقيقة الأمر صاحب السلطة الفعلية فى الوزارة.

كذلك قامت بتعيين مجموعة من الضباط الانجليز فى خدمة الجيش المصرى للهيمنة عليه ووضعت على رأسه ضابطاً انجليزياً كبيرا اطلق عليه اسم سردار الجيش المصرى .

وإلى جانب ذلك كانت انجلترا تصدر من حين لآخر ما يسمى بالنصائح الملزمة التى أعلنها وزير خارجية بريطانيا السير جرانفل فى سنة ١٨٨٣ . وكان على الخديو والوزراء قبول تلك النصائح دون مناقشة .

وبناء على ذلك وجدت فى مصر سلطات ثلاث :

السلطة الأولى : وهى سلطة انجلترا غير الشرعية وصاحبة الكلمة النافذة والنفوذ الحقيقى.

السلطة الثانية : وهى السلطة الشرعية ويمثلها الخديو والوزارة المصرية.

السلطة الثالثة : وهى سلطة الأمة أو الحركة الوطنية .

وفى إطار هذه القوى الثلاث أخذ التطور السياسى شكله فى الفترة ما بين ١٨٨٢ و ١٩١٩.

تصارعت تلك القوى الثلاث ، وكان تصارعها أمراً طبيعيا لما بينها من تناقضات بعضها رئيسى والبعض الآخر ثانوى . فالتناقض بين الحركة الوطنية وبين الاحتلال تناقضا رئيسيا . أما التناقض بين الخديوية والاحتلال أو بين الخديوية والحركة فكان تناقضا ثانوياً .

وقد حاولت القوى الوطنية أن تستغل هذا التناقض لصالحها فى بعض الأوقات.

مثال ذلك ما حدث فى عهد الاحتلال عندما لجأت الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل ومحمد فريد إلى التحالف مع الخديوية ضد الاحتلال .

وبقيام الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٤ تختفى إحدى القوى الثلاث وهى قوة الخديوية بعزل الخديو عباس الثاني. ولم تخسر الحركة القومية بفقده شيئاً، فمناوأة الخديو عباس لانجلترا لم يكن مرجعه وطنيته أو كرهه للإحتلال ، وإنماكان مرد ذلك إلى مساومة إنجلترا للحصول على أكبر قسط من السلطة لصالحه الشخصي. وباختفاء سلطة الخديوية وقفت الحركة الوطنية وجها لوجه أمام قوة الاحتلال.

قيادة الحركة الوطنية

وإذا تناولنا قيادة الحركة الوطنية بالبحث فى الفترة فيما بين الثورتين (١٨٨٢- ١٩١٩) نجد أن طبقة كبار الملاك الزراعيين المصريين قد لعبت دوراً خطيراً فى هذا المجال . فهذه الطبقة قد أصبح لها فى أواخر القرن التاسع عشر مصالح اقتصادية وسياسية متميزة . وفى ظل الاحتلال تدعمت تلك المصالح وعظمت شأناً ، نظراً لسياسة بريطانيا فى الاهتمام بالزراعة فى مصر لتجعل من مصر بلداً زراعياً متخصصا فى إنتاج القطن اللازم لمصانعها . وفى تلك الفترة نلاحظ إزدياد عدد الملكيات الزراعية الكبيرة على حساب الملكيات الصغيرة ، وذلك بتشجيع من انجلترا التى اتخذت من هذه الطبقة دعامة لنظام حكمها فى مصر. فمنهم تكون مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى عام ١٩١٣، ثم الجمعية التشريعية منذ ١٩١٣. كما سيطر هؤلاء أيضاً على مجالس المديريات .

ولم تلق العناصر الوطنية التى كانت ممثلة فى القطاع التجارى وقطاع المثقفين من البراجوازية (الطبقة الوسطى) الصغيرة ضغطاً من قبل سلطات الاحتلال فحسب ، بل تعرضت أيضا لمقاومة طبقة كبار الملاك الزراعيين بتحريض من إنجلترا . هذه الطبقة التى كان اللورد كرومر المعتمد

١

البريطاني في مصر يطلق عليها إسم (الجيروند) أي المعتدلين تشبيها لها بحزب الجيروند في الثورة الفرنسية. أما العناصر البرجوازية الوطنية الممثلة للتجار والمثقفين فكان يطلق عليها إسم المتطرفين والغلاة في الوطنية .

وقد انضمت كلا الطبقتين في حزبين سياسيين ، فطبقة كبار الملاك الزراعيين قد كونت حزب الأمة المعبر عن آرائها والمدافع عن مصالحها . وضم الحزب الوطني فئات المثقفين في المدن ، وكذلك الطلبة والتجار من الطبقة البرجوازية. وكان هذا الحزب بحكم تكوينه أكثر ثورية من حزب الأمة .

وكان لكل من الحزبين أهدافه وأسلوبه في العمل ، فحزب الأمة كان ينادي بالاستقلال الذاتي في ظل الإحتلال البريطاني . أي أن هدفه الاشتراك في الحكم مع سلطات الاحتلال عن طريق سيطرة أعضائه على المجالس الاستشارية .

أما الحزب الوطني فكانت سياسته مهاجمة الاستعمار والإطاحة به ، ووسيلته في ذلك القيام بحركات ثورية تمثلت في الجمعيات السرية التي قامت بحركات الاغتيال وتأسيس النقابات العمالية التي تصدت لتحقيق الهدف الاجتماعي والهدف السياسي في الوقت نفسه .

وبدأت التيارات الاشتراكية تظهر واضحة في نشاط الحزب في حركة النقابات ، وذلك نتيجة إختلاط قياداته خلال مؤتمرات السلام العالمي ومؤتمرات الشعوب المطالبة باستقلالها بالأحزاب الاشتراكية في أوربا ، فانعكست المبادئ الاشتراكية على نشاطه النقابي متأثراً بفكرة التناقض الطبقي بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال.

وقد اتصل الحزب الوطنى فى ذلك الوقت بتيودر روزشتين مؤلف كتاب (خراب مصر) وكان روزشتين إشتراكيا نفى من روسيا فى عهد القيصرية إلى إنجلترا حيث تعاون مع الحزب الوطنى كمراسل لجريدة اللواء فى لندن . ثم حضر إلى مصر حيث أشرف على إصدار الطبعة الانجليزية من جريدة اللواء. واستمرت علاقاته بالحزب قائمة حتى قامت ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ فى روسيا، فعاد إليها وعمل سكرتيراً للينين.

وقد أصيب الحزب الوطنى بنكسة شديدة خلال سيطرة كتشنر على الأمور فى مصر. وفى خلال الحرب العالمية الأولى نظراً للأحكام العرفية التى فرضتها انجلترا على البلاد، وبخروج محمد فريد من مصر فقد الحزب قيادته، وبذلك خلا الجو لحزب الأمة ، والجمعية التشريعية عقب انتهاء الحرب. وكان على هذا الحزب الممثل لقطاع كبار الملاك الزراعيين أن يتصدى لقيادة ثورة ١٩١٩ ممثلاً فى الوفد المصرى .

ولهذا يمكننا القول بأن العناصر التى شكلت الوفد كانت دون ريب من أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة وممن عرفوا بتحفظهم واعتدالهم وثوريتهم المحدودة . ولهذا خلت قيادة الوفد من رأسمالية وطنية تقدمية نظراً لسيطرة الرأسمال الأجنبى على شركات الاستغلال ، وعدم ظهور الرأسمالية بصورة تجعل منها شريكة ثورية فى المعركة.

. وبالرغم من أن الرأسمالية المصرية التجارية كانت صغيرة الحجم إلا أنها قد أخذت تنشط قبل الحرب العالمية الأولى ، وأخذت تناوئ الغزو الاقتصادى الأجنبى، ولكنها لم تكن تقوى على ذلك إلا بالقيام بعمل جماعى اقتصادى . قام طلعت حرب ، وكان يمثل طلائع الرأسمالية المصرية ينادى بأن تحرير مصر الاقتصادى لن يتسنى لنا إلا بإنشاء بنك برؤوس

أموال وادارة مصرية . ووجدت الفكرة تأييداً من قبل المتحمسين لها . فعرضت على مؤتمر عقد فى سنة ١٩١١ للنظر فى شئون البلاد الاجتماعية ، فقرر الأعضاء موافقتهم على دراسة الفكرة.

واصل طلعت حرب جهوده فأصدر فى عام ١٩١٣ كتابا تحت عنوان «علاج مصر الاقتصادى وإنشاء بنك للمصريين». وفيه تعرض لأوضاع مصر الاقتصادية، وختم كتابه بالتشديد على ضرورة إخراج فكرة إنشاء البنك إلى حيز التنفيذ.وقد أحدث ظهور الكتاب دويا كبيراً فى الأوساط الرأسمالية الوطنية.

وفى خلال فترة الحرب انتعشت الرأسمالية الوطنية ، نظراً للحماية الطبيعية التى فرضتها ظروف الحرب وانقطاع الواردات إلى مصر، وحاجة بريطانيا إلى تزويد قواتها بالغذاء والكساء وبعض الصناعات الخفيفة . وقد استغلت الرأسمالية الوطنية هذه الظروف لتنظيم صفوفها فكونت «لجنة التجارة والصناعة» فى سنة ١٩١٦ من كبار الرأسماليين المصرين وقدمت اللجنة تقريراً اعتبر الأساس الذى قامت عليه الصناعة والتجارة فى مصر زمنا غير قصير.

ورغم ما أصاب قطاع الرأسمالية الوطنية من انتعاش خلال فترة الحرب إلا أنه كان أضعف من أن تكون له الكلمة العليا في قيادة الحركة الوطنية ، وظل زمام المبادرة فى أيدى كبار ملاك الأراضى الزراعية منذ أول الأمر . وسنجد أن هؤلاء سيؤيدون الثورة فى بعض مراحلها ، ولكنهم سيتخلون عنها بعد ذلك. ويجب أن ندرك هذه الحقيقة منذ البداية لنستطيع تفهم الكثير من حقائق ثورة ١٩١٩.

دور الجماهير الشعبية

لا شك أن الوفد حينما ذهب لمقابلة المندوب السامى البريطانى السير ريجنالد ونجت للمطالبة بتغيير الأوضاع فى مصر ، إنما قد بدأ بداية متواضعة لا تتفق مع ما صارت إليه الأمور فى مصر بعد ذلك . وإذا كانت قيادة ثورة ١٩١٩تمثل طبقة كبار الملاك الزراعيين - وهم بحكم تكوينهم الطبقى يفتقرون إلى الثورية. فمن الذى دفع الثورة وحركها بعنف شديد نحو غايتها بحيث اعتبرت من أعنف الثورات التى اجتاحت الشرق بعد الحرب العالمية الأولى ... ؟

الاجابة على هذا التساؤل دون تردد أن جماهير الشعب المصرى هى التى حركت الثورة وليس الوفد، فقد عرفنا أن الوفد بدأ بمطالب متواضعة جداً حينما ذهب سعد زغلول فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ مع زميليه عبد العزيز فهمى ، وعلى شعرواى لمقابلة ريجنالد ونجت المندوب السامى البريطانى ليسمح لهم بالسفر إلى أوربا لمحادثة الحكومة البريطانية فى شأن الحماية .

حتى أن التوكيلات التى حصل عليها الوفد لعرض وجهة نظر البلاد على بريطانيا قد كتبت بصيغة تنم عن منتهى الضعف والتخاذل، إذ جاء بها «لقد فوضنا ... للسعى للاستقلال بالطرق السلمية المشروعة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً».

وحينما ظن المندوب السامى البريطانى أن نفى بعض الزعماء وعلى رأسهم سعد زغلول إلى جزيرة مالطة سيكون علاجاً للقضاء على حركة التذمر ، انفجرت الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ عملاقة أذهلت بعض قادة الثورة الذين خشوا أن تنقلب الثورة السياسية إلى ثورة اجتماعية .

والبعض الآخر خاف من أن تخرج الثورة السياسية عن النطاق الضيق الذى رسم لها . بل إنهم كانوا لا يرضون بالثورة أسلوباً فى معالجة المشكلة السياسية، وكانوا يؤثرون الطرق السلمية المشروعة على ما عداها. وهذا يفسر لنا حرص غالبية الوفد فى سنة ١٩٢٠ على قبول مشروع ملنر لتصفية الثورة . وهو يفسر لنا أيضا الكثير من حقائق الثورة التى أدت إلى اخمادها بسرعة .

ويمكننا أن نقسم الثورة إلى مرحلتين متميزتين

المرحلة الأولى : وتتصف بالشدة والعنف بدأت مع شهر مارس سنة ١٩١٩ . وقد اشتركت جموع الشعب المصرى فيها من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. وتميزت بدور الفلاحين الواضح فيها . وقد واجهتها قوات بريطانيا بكل شدة وعنف لأخمادها والقضاء عليها .

المرحلة الثانية : وتمتد من بعد شهر مارس وتمتاز بطولها وانحصار الحركات الثورية خلالها فى المدن فى شكل مظاهرات قام بها المثقفون والطلبة. وانسحب من معسكر الثورة الفلاحون والعمال كقوة ضاربة .

كان صدى قيام الثورة عنيفاً لدى قيادة الثورة ، فانزعج معظم القادة لذلك ، وبدا ذلك من تشكيل القيادة للبوليس الوطنى للمحافظة على مظهر الثورة حتي لا تتجه نحو العنف والاعتداء على ممتلكات الأجانب . بل أن الحكومات الوطنية التى تكونت فى بعض المدن مثل المنيا وزفتى أو المجالس الوطنية التى أطلق عليها الانجليز اسم «السوفتيات» ما هي فى حقيقة الأمر إلا تنظيمات للمحافظة على ممتلكات الطبقة البرجوازية المصرية من هجمات الجموع الغفيرة من الشعب .

وقد حدث بالفعل فى أسيوط أن هاجمت جموع الفلاحين ممتلكات محمود سليمان باشا رئيس اللجنة المركزية للوفد ووالد محمد محمود عضو الوفد المصرى ، وتصدى لهم المثقفون ليثنوهم عن عزمهم موضحين لهم ما يقوم به إبنه محمد محمود من الدفاع عن استقلال البلاد. فرد الفلاحون عليهم بقولهم« وهل وزع محمود سليمان باشا أرغفة العيش على الجائعين من الفلاحين؟ ».

أثارت هذه الحركات قيادة الثورة وخشيت أن تتحول الثورة السياسية إلى ثورة ذات مضمون إجتماعى تعصف بما لهم من امتيازات . ولكن نظرة الخوف والفزع هذه لم تنعكس على سعد زغلول الذى أيقن بأن قوة الشعب قد استطاعت أن تحميه من بطش الانجليز ، وأنه قد أصبح فى موقف يشده إلى القوة الشعبية أكثر مما يربطه بأعضاء الوفد من الارستقراطية الزراعية . ومن هنا جاء تشدده فى ثوريته واندفاعه فى هذا السبيل . ولذلك عارض مشروع ملنر ضد رغبة معظم زملائه الذين كانوا يريدون تصفية سريعة خشية تطور أحداث الثورة في غير صالحهم . وقد اعتمد سعد زُغلول فى معارضته لقرار الأغلبية على أنه موكل من قبل الأمة وأن أغلبية أعضاء القيادة لا تجب رأي الأغلبية الشعبية ، ولذا نشأ الخلاف داخل الوفد بين سعد زغول وبقية الأعضاء.

ومن ذلك نرى أن ثورة مارس سنة ١٩١٩ ونجاح سعد زغلول فى الإفلات من قبضة انجلترا بفضل مآزرة الشعب وتأييده قد عملت على انفصال سعد زغلول عن بقية زملائه، وعلى إدراك سعد زغلول أن حزب الأمة لم يعد قادراً علي التأثير على جموع الجماهير وتوجيهها وفق ما يهوى. ومن ثم فإن الموقف يتطلب تطوراً فى ثورية القيادات القديمة لترتفع إلى مستوى المسئولية ، ولتلتقى مع آمال الشعب العراض .

ولقد صور سعد زغلول خلافه مع الارستقراطية الزراعية داخل الوفد فى الخطاب الذى ألقاه فى القاهرة فى ٢١ يناير سنة ١٩٢١ إثر عودته من لندن فيقول : «لقد رأيناهم يقابلون بوجوه هشه باسمة كل خبر يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ، ويعبسون للاخبار التى تدل على قوة روحها . إن حزب الأمة عاد إلى بدايته وانتهى إلى غايته ..».

ولقد عبر سعد زغلول عن تقديره الصحيح لقوة الشعب واحساسه بصدق ثوريته فى الخطاب الذى ألقاه فى ٤ يوليو سنة ١٩٢٤ فى حفل نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس حيث يقول. «أفرح كثيراً وأسر كثيراً كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط، بل هى منبعثة أيضاً وعلى الأخص من الطبقة التى سماها حسادنا طبقة الرعاع، وأفتخر بأنى من الرعاع مثلكم - ولو كانت هذه الحركة قاصرة على الطبقة العليا لما قامت لها قائمة، ولما انتشرت هذا الانتشار ، ولما انتصر المبدأ الوطنى . فطبقة الرعاع هى الطبقة الأكثر عدداً فى الأمة والتى ليس لها صالح خاص والتى مبدؤها ثابت على الدوام، مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان - إن الرجل صاحب الأموال، وذلك الموظف فى المنصب العالى إذا قال ، يحيا الوطن فإنما يقول تحيا وظيفتى أو مصلحتى، ولذلك كثير من أرباب تلك المصالح ومن ذوى الوظائف تقبلوا أو تغيروا ، ولكن الرعاع أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم. »

وبالرغم من تلك الأقوال فإن سعد زغلول لم يحاول أن يترجمها إلى شعارات أو مطالب اجتماعية بصورة تحفظ بقاء الجماهير الشعبية داخل الإطار الثورى بحكم وجود مصلحة رئيسية لها فى الثورة . بل الواضح أن سعد زغلول لم يكن يعترف بأن لهذه الطبقة الشعبية مطالب إجتماعية من وراء الاستقلال . ويبدو ذلك من نفس الخطاب السابق فيقول : «لا يطرب

سمعى أكثر من أن رجلاً فقيراً لا قوت عنده ينادى ليحيى الوطن وليس يطمع فى شيء إلا أن يعيش كما هو.»

لم يكن ذلك مجرد كلام وإنما تصرفات سعد زغلول قد أثبتت إنكاره التام للمضمون الاجتماعى كمطلب من مطالب حركة الجماهير الثورية سنة ١٩١٩. ويؤكد ذلك أيضاً سياسته عندما ولى الوزرارة فى سنة ١٩٢٤ ، فلم يعترف بنقابات العمال، ولم يلتق أيضا مع مطالب الفلاحين. والحقيقة التى يجب ألا نغفل عنها هى أن المضمون الاجتماعى لثورة ١٩١٩ كان الضمان الوحيد لاستمرار الطبقات الشعبية فى صفوف الثورة . ولهذا لا نعجب إذا ما أنطفأت جذوة الثورة بعد حادث مصرع السردار مباشرة ، ووقوف سعد زغلول عاجزاً عن مقاومة الاحتلال بعد أن وقفت الجماهير الشعبية جامدة ولم تساعده .

وخلاصة القول فإن قيادة ثورة ١٩١٩ الارستقراطية الزراعية كانت تخاف الثورة. فلم تكن تقر الأسلوب الثورى لمعالجة القضية السياسية . كما أنها كانت تخشى فى نفس الوقت أن تتحول الثورة السياسية إلى ثورة اجتماعية .

ومع توضيحنا لموقف سعد زغلول من الارستقراطية وإختلافه معها وإيمانه بقوة الجماهير الشعبية التى خلقت منه مناضلاً متشدداً ، إلا أن سعد نفسه لم يكن يؤمن بالمضمون الاجتماعى للثورة ويرفضه . وبهذا العمل يفصل بين هذه الجماهير الشعبية وبين الثورة ، بل أنه يحرم الثورة من أهم أسباب وجودها وبقائها.

وبعد أن استعرضنا بصفة عامة القوة الخارجية والداخلية التى أحاطت بقيام الثورة ، يجدر بنا إتماماً للبحث أن نتعرض للقوى الاجتماعية الرئيسية الثلاث التى قامت على أكتافها الثورة ، وهى ، المثقفون والعمال

والفلاحون . وهذه القوى قد تطورت خلال فترة الإحتلال بصورة أدت إلى أن تجعل من تحالفها قوة ضاربة لثورة ١٩١٩ .

القوى الاجتماعية فى معسكر ثورة ١٩١٩

عرفنا كيف قامت الثورة على أكتاف قوى ثلاث هى : المثقفون ، والعمال ، والفلاحون . وكيف استطاعت هذه القوى أن تحرك الثورة بقوة وعنف أفزعت القيادة المتخلفة ، ولم يكن في مقدور تلك القوى أن تلعب هذا الدور الخطير ما لم تكن قد أعدت له من قبل. وهذا يدعونا إلى الحديث عن تطور القوى الثورية خلال فترة الحرب تطوراً جعل من تحالفها وتكافؤها القوة الضاربة فى معسكر الثورة .

أولاً : الفلاحون

لعب الفلاحون دوراً خطيراً فى الدور الأول من الثورة ، فنظراً لانتشارهم فيما بين الاسكندرية وأسوان فقد عمت الثورة كل القطر من أدناه إلى أقصاه .

وتعتبر طبقة الفلاحين من أقدم الطبقات فى المجتمع المصرى الزراعى، فهى الأصل ومنها نشأت طبقة العمال والمثقفين . ولهذا كانت الطبقتان الأخيرتان جديدتين على المجتمع المصرى، نشأتا فى فترة التحول من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى خلال القرنين الناسع عشر والعشرين .

وطبقة الفلاحين قد عانت الكثير من ظلم الاقطاع . وعندما بدأ تحول المجتمع من مجتمع إقطاعى إلى مجتمع تسود فيه العلاقات الرأسمالية طوال القرن التاسع عشر ، لم يطرأ على طبقة الفلاحين أى تغيير ، بل ظل وضعهم كما كان عليه من قبل .

وفى عهد محمد على رغم إلغاء الإقطاع التركى القديم إلا أن نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على كان نكبة على الفلاحين ، فترك عدد كبير منهم الأرض فرارا من وطأة هذا النظام ، وحتى بعد إلغاء هذا النظام خضع الفلاحون لأنواع من السخرة مثل شق الترع والقنوات وحفر قناة السويس . ثم أتت الأزمة المالية التى ترتبت على عجز مصر عن دفع الديون ، فألقت بأثقالها على كاهل صغار الفلاحين. ولهذا لا نعجب إذا التف هؤلاء حول عرابى وأيدوا ثورته ، وتبرعوا لقواته بما يملكون من محاصيل زراعية ومواد تموينية وماشية ، وأخذوا على عاتقهم حفر الخنادق والمعاونة فى إقامة تحصينات الجيش المصرى عند موقع كنج عثمان قرب كفر الدوار .

ولم تكن هذه أولى ثورات الفلاحين فى مصر فى خلال القرن التاسع عشر ، وإنما المتتبع لتاريخ مصر يلاحظ قيام ثورات عديدة تبدأ بثورة الفلاحين ضد الاحتلال الفرنسى ، ثم ثورتهم ضد محمد على وابنه إبراهيم ، ولا سيما فى الوجه القبلى. وأخيراً ثورتهم ضد الانجليز فى عام ١٨٨٢ .

وعندما احتلت انجلترا مصر بدأت تواجه مشكلة الدين كأهم عقبة كان عليها أن تجد لها حلا ، لا سيما بعد أن أصبحت مسئولة أمام الدول الأجنبية عن حل هذه الأزمة ، وإذا كانت انجلترا وفرنسا قد تعاونتا مع بعضهما لإرباك مصر فى الديون قبل الاحتلال ، فبعد أن أصبحت انجلترا مسئولة عن الأوضاع المالية فى مصر ، كان عليها أن تغير من تلك السياسية بما يتفق وقدرة البلاد المالية على سدادالديون . ومن ثم اتجهت إلى الاهتمام بالزراعة لتجعل من مصر مزرعة للقطن اللازم لمصانعهما ، ولانماء الثروة الزراعية لتستطيع مصر القيام بالتزاماتها المالية قبل

الدائنين . ومن أجل ذلك قامت بريطانيا بإنشاء شبكة كبيرة من المصارف والخزانات . كما قامت فى الوقت نفسه بالتخفيف من حدة الضرائب على الفلاحين والغاء نظام السخرة .

كذلك صادف موقف الموظفين الانجليز من مناهضة العناصر التركية الارستقراطية من كبار ملاك الأرض الذين استبدوا بالفلاحين هوى وارتياحاً لدى جمهرة الفلاحين.

كل ذلك أدى دون شك إلى تحسين حالة الفلاح عما كانت عليه خلال أزمة إسماعيل. ومن هنا بدأت انجلترا ورجالها وعلى رأسهم اللورد كرومر يتشدقون بأنهم أصدقاء الفلاح أو أصدقاء «أصحاب الجلاليب الزرقاء» كما كانو يطلقون عليهم.

ومهما يكن من شيء فإن تحسن أحوال الفلاحين لم يكن مقصوداً فى حد ذاته بقدر ما كانت نتيجة غير مباشرة لسياسة انجلترا الزراعية فى مصر، تلك السياسة التى هدفت أولا وقبل كل شيء مصلحة بريطانيا . ولبيان تلك الحقيقة نذكر ما يلى :

أولاً : إنه رغم تحسن أحوال الفلاحين الخادع ، فإن فترة الاحتلال قد تميزت بنمو الملكيات الزراعية الكبيرة على حساب صغار الفلاحين .

ثانياً : إن هذا العطف الزائف من قبل الانجليز على «أصحاب الجلاليب الزرقاء» قد سقط وانكشف عن وجهها القناع فى حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ ، تلك الحادثة التى أوضحت مدى قسوة الانجليز وبشاعة جرمهم وغلظة قلوبهم.

ثالثاً : جاءت الحرب العالمية الأولى لتؤكد هذه الحقيقة فيما فعله الانجليزبالفلاحين ، إذ استولوا على محاصيلهم ودوابهم

ومواشيهم ، ثم ساقوهم سوقاً إلى معسكراتهم كمتطوعين للخدمة في القوات البريطانية .

رابعاً : إن ارتفاع الأسعار في الحرب بصورة كبيرة قد أضر بالطبقة الكادحة ذات الدخول المحدودة ، فاكتوى بنارها الفلاحون . فزاد ذلك من سخطهم وبغضهم للانجليز .

لكل هذه الاسباب مجتمعة تغيرت نظرة الفلاحين إلى الحكم الانجليزى وانقشعت الغشاوة عن عيون بعض الفلاحين ممن كانوا ينخدعون بزيف الانجليز وادعائهم.

ولهذا لا نعجب إذا ماهب الفلاحون للدفاع عن كيانهم ومستقبل بلادهم في ثورة مارس ١٩١٩، وأن يكسب دخولهم الثورة عنفاً وقوة . وكانت خطة الفلاحين تهدف إلى عزل القوات الانجليزية بعضها عن بعض لإمكان تركيز ضرباتهم على كل منها على حده. وذلك عن طريق قطع الخطوط الحديدية والطرق الموصلة اليها. وربما صادفت تلك الخطة نجاحاً ظاهراً لو وجد الفلاحون قيادة عسكرية وسياسة تقود حركتهم . ولكن أنى لهم هذه القيادة وقد أذهلت قوة الثورة وعنفها القيادة التقليدية غير الثورية التى أفزعها هذا الاندفاع الثورى وخشيت أن تتحول الثورة من ثورة سياسية إلى ثورة إجتماعية تعصف بما لها من امتيازات . ولهذا وقفت القيادة في وجه الثورة لتحد من غلوائها ، ولتجمدها . ونجحت في ذلك ، فخرج الفلاحون من معسكر الثورة بعد مارس، وكان لخروجهم أثر واضح فيما تلا ذلك من أحداث اتسمت بالاعتدال والتركيز في المدن بعد خروج الريف.

وإذا كان الفلاحون قد قدموا تضحيات جسيمة وصبغوا الثورة بصبغة دموية، فأنهم - رغم ذلك - خرجوا منها صفر اليدين ، بعكس الحال بالنسبة للعمال الذين أفادوا بعض الشيء من الثورة .

ثانياً : العمال

تعتبر طبقة العمال من القوى الجديدة على المجتمع المصرى ، دخلت فى تركيبه فى فترة التحول الرأسمالى المصرى الذى عرفته مصر طوال القرن التاسع عشر. وهى كجزء من التركيب الرأسمالى تمثل تناقضاً داخلياً فيه . وقبل ذلك كانت الطوائف الحرفية تعتبر من خصائص المجتمع الاقطاعى فى المدن . كما أن هذه الطوائف كانت تعتبر من أكثر طوائف المجتمع الاقطاعى ثورية ، ليس فى مصر فحسب، وإنما فى العالم العربى كله . وكانت هذه الطوائف مصدر نشاط مجتمع المدينة خلال فترة العصور الوسطى . كما أنها لعبت أدواراً خطيرة فى الحركات الثورية والسياسية التى حدثت فى المجتمع الإسلامى .

وقد كان القرن التاسع عشر من أعصب الفترات التى مرت على تلك الطوائف الحرفية ، فنظام الإحتكار الذى أقامه محمد على قد وجه إليها ضربة قاتلة. وبعد انتهاء هذا النظام حل محله تدفق البضائع الأجنبية ورأس المال الأجنبى على مصر، إلى أن وصلنا إلى عام ١٨٩٠ حيث قضى على البقية الباقية من هذه الطائفة عن طريق صدور القانون «المقرر لحرية العمل والصناعة» الذى حل النقابات الحرفية .

غير أن حل تلك النقابات الحرفية لم يكن شراً كله ، وإنما كان فيه خير كذلك ، إذ أن تصفية هذا النظام قد أفسح الطريق امام الاستثمارات الرأسمالية الواسعة التى كانت سبباً فى ظهور الطبقة العاملة المصرية فى العصر الحديث. فتدفق الأموال الأجنبية بعد عام ١٩٠٤ على مصر ، واستثمارها فى صناعات معينة مثل شركات السكر وحلج القطن والسجاير والترام والغاز ، هذا بالاضافة إلى بعض المشروعات الحكومية

الهامة مثل السكك الحديدية وغيرها قد عمل على زيادة عدد العمال شيئاً فشيئاً ، بحيث أصبح هؤلاء يشعرون بأنهم قد أصبحوا قوة لا يستهان بها ، وبأنه كلما اتسعت المشروعات حجماً وانتاجاً كلما زاد عددهم ، وكلما زادت الفوارق الاجتماعية بينهم وبين أصحاب العمل فى الوقت نفسه.

وهكذا هيأت الظروف التى مرت بمصر فى أواخر القرن التاسع عشر وأول القرن العشرين لهذه الطبقة العمالية أن تظهر وأن تصبح إحدى القوى الجديدة فى تركيب المجتمع المصرى الحديث. وفى تلك الفترة السابقة لقيام ثورة ١٩١٩ قام أحد الفرنسيين ويدعى فاليه بدراسة لأوضاع العمال فى مصر دونها تحت عنوان «دراسة فى أحوال العمال المصريين» تعتبر من المراجع الرئيسية فى تاريخ الحركة العمالية فى مصر حتى الحرب العالمية الأولى ، ومن هذه الدراسة نستطيع أن نصل إلى النتائج الآتية :

أولاً : فيما يتعلق بالحركة النقابية فقد تمكنت هذه الحركة أن تتطور تطوراً مشجعاً فى الفترة فيما بين ١٨٩٩، ١٩٠٩ . وكان هذا التطور نتيجة لسوء أحوال العمال بصورة تفوق ما كان عليه العمال فى أوربا عند حدوث الثورة الصناعية فى أوائل القرن التاسع عشر .

بدأت تلك الحركة حينما قام عمال السجاير بالقاهرة فى سنة ١٨٩٩ بإضراب مطالبين بزيادة أجورهم ، فعندما أجيبوا إلى مطالبهم شجعهم ذلك على أن يتجهوا بتفكيرهم إلى تأليف نقابة تدافع عن حقوقهم ضد تسلط صاحب العمل. وظلوا يكافحون من أجل تحقيق هذا الهدف حتى تحقق لهم ذلك فى عام ١٩٠٨. وبعد ذلك أخذ عدد النقابات فى الإزدياد إلى أن وصل عددها تسعا فى سنة ١٩١٠ تضم ثلاثة آلاف عاملاً .

وكان صدور قانون رقم ١٩ فى سنة ١٩٠٩ بتحريم استخدام الأطفال الأقل من تسع سنوات فى محالج القطن كسبا جديداً أضيف إلى مكاسبهم . ومع ذلك نرى أن طبقة العمال قد استطاعت أن تحرز بعض المكاسب فى مرحلتها الأولى .

ثانياً : أن الحركة العمالية فى مصر كان يحركها ويدفعها تياران يعملان فى حدود فكرة التناقض الطبقى بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال. التيار الأول هو تيار الحزب الوطنى ، والتيار الثانى التيار الاشتراكى .

فإذا تناولنا تيار الحزب الوطنى نجد أن نشاطه النقابى قد اتسم بالتعاون ، فالنقابات التى شكلها نقابات تعاونية طبقاً لنصوص لوائحها ، إذا أخذنا «نقابة عمال الصنائع اليدوية» التى كان الحزب الوطنى يباشر نشاطه من خلالها كمثال. ولكن إذا ما دققنا النظر فى نشاط تلك النقابات نجد أن الأغراض التعاونية التى نادت بها كانت ستاراً تخفى خلفه نشاطاً سرياً للدفاع عن مصالح العمال إزاء أصحاب الأعمال . وهناك شواهد على ذلك كثيرة نسوق بعضها على سبيل المثال ، وهو ما ظهر من وجود صلة بين نشاطها وبين حركة الإضراب الكبيرة التى قام بها عمال السكة الحديد بالقاهرة فى أكتوبر سنة ١٩١٠. وكذلك ما بدأ من أقوال الزعيم محمد فريد فى الخطاب الذى ألقاه فى الجمعية العمومية للحزب الوطنى عام ١٩١٠ بشأن سياسة الحزب الوطنى الاجتماعية ، حيث دعا فيه إلى تأليف نقابات زراعية تعمل على «تخفيف الضرائب عن الأطيان وتحسين حال الفلاح والدفاع عن حقوقه أمام الحكومة وأمام الملاك الذين يزيدون عليه الإيجارات بمناسبة وبغير مناسبة وأمام المرابين الذين يأخذون منه ما يبقى لهم من جشع الملاك وظلم الحكومة ».

كذلك دافع محمد فريد عن حقوق العمال ، فطالب بسن «قانون يلزم المقاول بدفع تعويض لمن يموت شهيد عمله أو يفقد أحد أعضائه فيصبح عديم الكسب».

من هذا العرض الموجز لموقف الحزب الوطنى من قضية العمال يتضح لنا أن الحزب قد حاول معالجتها من زاوية الصراع الطبقي الموجود بين طائفة العمال وأرباب المال والصناعة .

أما عن التيار الاشتراكى المحرك للقوى العمالية فى مصر، فلم يكن مصريا صحيحاً بل كان مدفوعاً بعناصر أجنبية دخلت فى التنظيم القيادى للعمال بحكم وجودها كطبقة فنية عاملة . فالحزب الوطنى كان يسيطر على نقابة عمال المصانع اليدوية ، وهى النقابة التى كانت مصرية صرفة . ولكن كان إلى جانب ذلك صناعات أخرى يحتاج العمل فيها إلى مهارة فنية خاصة لم تكن قد توافرت بعد للعامل المصرى . ومن هنا احتكر تلك الصناعات عمال معظمهم من الجاليتين اليونانية والإيطالية اللتين كانتا تمثلان الطبقة العمالة البورجوازية الصغيرة .

ولهذا لم يكن من المستطاع اهمال هؤلاء العمال الأجانب عند تكوين القيادات العمالية فى ذلك الوقت . كما كان دخولهم أيضاً فى الحركة العمالية أثره في صبغها بالصبغة الاشتراكية ، وذلك لتأثر هؤلاء العمال الأجانب بالتيارات الاشتراكية العمالية .

ومما تجدر ملاحظته أن تيار الحزب الوطنى قد صفى في عهد كتشنر وفى ظروف الحرب العالمية الأولى بحيث خلا الجو للتيار الاشتراكى وحده عندما وضعت الحرب العمالية الأولى أوزارها .

ولكن جدت عوامل جعلت للعنصر الوطنى العمالى فاعليته فى ذلك الوقت ، أهمها مغادرة كثيرين من العمال الأجانب مصر خلال فترة الحرب واضطرار أصحاب الأعمال إلى الاعتماد على العمال المصريين ، وبذلك كثر عددهم وأصبحوا أغلبية كبيرة ، وبذلك أختفت قاعدة التيار الاشتراكي وأن بقيت قيادته.

والعامل الثانى جاء من ظروف الحرب العالمية الأولى أيضاً ، فارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والسلع الضرورية قد ألحق الضرر بالطبقة العاملة وبالطبقة الوسطى الصغيرة كذلك . مما دفعها إلى القيام بإضراب عمالى كبير عقب انتهاء الحرب مباشرة ، اشترك فيه كل طوائف العمال بصورة هددت الحياة الاقتصادية فى مصر تهديداً خطيراً ، وكان فى الوقت نفسه تمهيداً لقيام ثورة ١٩١٩. وفى ظل هذا المد الثورى تم للعمال تأليف العديد من النقابات التى يقدرها لاكير فى كتابه «الشيوعية والقومية فى الشرق الأوسط » بنحو ٣٨ نقابة فى القاهرة و ٣٣ فى الاسكندرية و ١٨ فى منطقة القناة ، وذلك فى الفترة فيما بين عامى ١٩١٨ و ١٩٢١.

ومن الواضح أن حركات الاضطرابات المستمرة التى حدثت خلال عام ١٩١٩ كان مبعثها ومحركها تلك العناصر الاشتراكية التى وجدت فى الثورة فرصتها للقيام بمزيد من النشاط . مما حدا بالدوائر الانجليزية إلى اتهام الحركة العمالية فى مصر «بالبلشفية» .

وعندما وصلت الأمور إلى هذا الحد خشى الوفد من تطور الحركة ورأى أن يحتضن الحركة العمالية وأن يدمجها فى حزب الوفد لتقييد تحركاتها داخل الإطار الذى يرسمه الحزب لها. وقد نجح عبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية للوفد فى أن يعبئ العمال فى الحركة الوطنية .

ولكن يبدو أن سيطرة الوفد لم تكن كاملة على نقابات العمال ، وإنما اقتصرت على نقابات القاهرة فحسب. بينما ظل الاشتراكيون الاجانب وعلي رأسهم جوزيف روزنتال يقومون بنشاط واسع في الاسكندرية بعيداً عن سيطرة القاهرة . ونجحوا في تأسيس اتحاد النقابات في سنة ١٩٢١ ومركزه الاسكندرية ، من عدد من العمال لا يتجاوز الثلاثة آلاف عامل .

ولتوسيع قاعدة الحركة اتصل روزنتال ومن على شاكلته من الأجانب ببعض العناصر المصرية المثقفة ممن يميلون الى الاشتراكية للقيام بعمل مشترك لتكوين الحزب الاشتراكي المصرى . وقام الحزب بالفعل ، ولكن عوامل الانقسام بدأت تدب بين صفوفه نظراً لوجود جناحين متعارضين داخل قيادته : جناح المعتدلين ويمثله سلامة موسى وبعض زملائه ، وكانوا ينادون بالاشتراكية الفابية وبتوسيع قاعدة الحزب بحيث يضم الطبقة المتوسطة من الأغنياء ، وألا يقتصر الحزب على الطبقة العاملة وحدها.

وكان يعارض هذا الفريق الجناح المتطرف الذى كان يرى بأن قيادة الحركة الاشتراكية يجب أن تقوم أساساً على العمال . وقد اجتمعت شعبة الحزب باسكندرية وقررت فصل المعتدلين من عضويته .

وعندما انعقد المؤتمر الرابع للدولية الشيوعية (الكومنترن) في موسكو أوفد الحزب من قبله محمود حسن العرابى ليمثله فيه . وأن يدخل في مفاوضات بشأن الانضمام إلى الدولية الثالثة . وقد أسفر إشتراك الحزب الشيوعى المصرى عن اشتراط اللجنة المركزية للدولية الثالثة شروطاً ثلاثة لقبول الحزب وهي :

أولاً : فصل روزنتال من الحزب لاتهامه بالفوضوية.

ثانياً : تغيير اسم الحزب من الحزب الاشتراكي إلى الحزب الشيوعى المصرى.

ثالثاً : أن يقوم الحزب باعداد برنامج للفلاحين المصريين .

قبل الحزب المصرى الاشتراكى شروط الحزب الشيوعى ، ويبدو أن تعجل الحزب فى أن يجد له قاعدة فى أوساط العمال جعلته يتطرف فى يساريته فجرفته بعيداً عن مجرى التحرر الوطنى ، فانعزل بذلك عن المجرى الأساسى فى ثورة١٩١٩. وعدم نجاح الحزب فى الإندماج فى الحركة الوطنية وفي الوفد أبعدته عن قيادة الحركة الوطنية ، وفى الوقت نفسه حرمت تلك القيادة من التيار الاشتراكى الذى كان من الممكن أن يخفف من غلواء العصبيات الريفية ، وأن يميل بقيادة الثورة بعض الشيء نحو الاستجابة لبعض مطالب الجماهير الشعبية فى الاصلاح الاجتماعى.

ويمكننا القول أن اقتصار الحزب الشيوعى المصرى على العمال فحسب دون أن يسهم المثقفون والفلاحون فى نشاطه ، قد أفقده دون شك قوة لا يستهان بها بفاعلبتها ومقدرتها .

ولم يستمر الحزب الشيوعى المصرى فترة طويلة فبعد انشائه سنة ١٩٢٢ بعامين اصطدام بوزارة سعد زغلول ، حيث قدم أعضاؤه إلى المحاكمة وحل اتحاد نقاباته وبذلك قضى عليه : كما أن هذا العمل من جانب الوزارة الوفدية يدل على عدم إيمانها بالمضمون الإجتماعى للحركة الوطنية وعدم ثوريتها الكافية .

ثالثاً : أن وزارة الوفد بعد أن حلت إتحاد نقابات العمال فى الاسكندرية الذى كان يسيطر عليه الحزب الشيوعى قامت بإنشاء اتحاد جديد للعمال فرضت عليه وصاية الطبقة البورجوازية . وحينما ألف الوفد الاتحاد الجديد لم يعترف به قانوناً، وشغلته الأمور السياسية عما عداها. وهذا خطأ واضح يشبه ما وقع فيه الحزب الشيوعى المصرى حين شغل بقضية العمال عن الحركة الوطنية .

ولهذا يمكننا القول بأن الحركة العمالية لم تستفد من حزب الوفد ، بل أن ما حصلت عليه من مكاسب كان في سنة ١٩١٩ بمقتضى قانون (لجنة التوفيق) بين العمال وأصحاب الأعمال ، وإن كانت قرارات اللجنة غير ملزمة للطرفين ، وإنما لها الصفة الاستشارية فقط ، فقد كانت كثيراً ما تميل إلى جانب أصحاب الأعمال في أحيان كثيرة .

وفي الفترة التى تلت الثورة تعرضت الحركة العمالية لكثير من المزايدات والمراهنات بين الأحزاب المختلفة ، لدرجة أن بعض أفراد أسرة محمد على دخل هذا الميدان مضارباً ، فكانت النتيجة تمزيق الحركة العمالية وتمييعها . من هذا العرض يتبين لنا أن الطبقة العاملة التى بدأت مع بداية القرن العشرين قد نمت وقويت خلال فترة الحرب ، حتى إذا ما شب لهيب الثورة أسهمت بجهدها في حركة النضال الوطني، ولكن لم تخرج منها بكسب ذي قيمة . وسرعان ما فرضت القيادة البرجوازية وصايتها عليها فحادت بها عن الطريق القويم .

ثالثاً : المثقفون

كان المثقفون يمثلون الفريق الأكثر تقدما وثورية في قيادة ثورة ١٩١٩، وكانوا إلى جانب الرأسمالية التجارية الصناعية يمثلون الجناح البورجوازى المتقدم الذى يرأسه سعد زغلول ، لا سيما بعد أن انفصل سعد زغلول عن الارستقراطية الزراعية واحتفظ بقيادة الجماهير بعيدا عن الجناح الارستقراطى الزراعى . ومع ذلك لم يتقدم جناح سعد زغلول البورجوازى خطوات أكبر فى الالتقاء بالمضمون الاجتماعى لدى الجماهير ، وظل طابعه الدوران حول نقطة ارتكاز واحدة تعتمد على الطبقة البرجوازية بمختلف مستوياتها . ومن ثم تأثر فكره وأسلوبه السياسى بالطابع البرجوازى .

ومع ذلك فتعتبر طبقة المثقفين من أبرز الطبقات الاجتماعية التى أسهمت فى ثورة ١٩١٩ ، ورغم انتمائها إلى الطبقة البورجوازية فقد كانت أكثر قطاعات البورجوازية ثورية منذ أن ظهرت فى الحياة السياسية فى مصر من أواخر القرن التاسع عشر . وكان يطلق عليها فى ذلك الوقت «طبقة الأفندية». فلا غرابة إذا ما أطلق على ثورة ١٩١٩ ثورة الأفندية لغلبة الدور الذى قامت به على ما عداه من الطبقات الأخرى.

ولهذا يمكننا القول بأن التحالف بين القوى الاجتماعية الساخطة على الاستعمار لا يعنى البته بأن هذه الطبقات قد قامت بنصيب متساو فى الثورة ، بل اختلف دور كل منها عن الأخرى ، وترتب على ذلك أيضاً اختلاف نصيب كل منها من مكاسب الثورة .

ولبيان الدور الخطير الذى أدته تلك الطبقة فى ثورة ١٩١٩ يحسن بنا أن نلم بالعوامل والظروف التاريخية التى أحاطت بنموها منذ ثورة عرابى فى سنة ١٨٨٢ ، والتى جعلتها قوة قادرة على قيادة الثورة فى أدق الفترات التى مرت بتاريخ مصر فى العصر الحديث . ويمكن تركيز تلك العوامل فى النقاط الآتية :

أولاً : أن هذه الطبقة بحكم كونها حديثة عهد بالمجتمع المصرى، إذ أنها ترجع إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر نتيجة البعوث العلمية التى أوفدت إلى دول أوربا حيث تفاعلوا مع الحضارة الغربية والفكر الغربى ، واستطاعوا أن ينقلوا معارف الغرب وعلومه إلى اللغة العربية ، وأن يسهموا بعلمهم فى حركة إنشاء المدارس المختلفة على النمط الأوربى . ونظراً لكون هذه الطبقة جديدة على هذا المجتمع الاقطاعى المتخلف ، فلم يكن لها تراث فكرى سابق أو جذور تتعمق فى تركيب

المجتمع تعوقها عن النمو والتطور . كما أنها لم ترتبط أيضاً بنظام الطوائف الحرفية الذى كان عائقاً لكل تطور ونمو الذى كان يشدها إلى النظم العتيقة البالية التى سادت المجتمع خلال العصور الوسطى حتى مطلع القرن التاسع عشر .

ولكن نمو هذه الطبقة المثقفة الجديدة فى مجتمع كان تسوده أفكار المدرسة القديمة، مدرسة الأزهر ، أحدث تصاماً بين المدرستين ، نشأ عنه مشكلة عرفت باسم «الثقافة الفكرية» .

كان من الطبيعى أن يحدث تصادم بين القديم والحديث ، وأن يثور الجدل والمناقشات بين مؤيدى المدرستين ، وكان لابد أن يخرج من هذا النزاع الفكرى منتصراً أقدر الفريقين على البقاء . وكان ذلك من نصيب طبقة المثقفين التى تمكنت من انتزاع القيادة الفكرية من المفكرين القدامى وهم علماء الدين . واستطاعت بهذا التفوق أن تسهم فى عملية التغيير الاجتماعى التى بدأت تأخذ طريقها إلى المجتمع المصرى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مثل المطالبة بالحياة النيابية ، ومعارضة التدخل الأجنبى فى أواخر عهد اسماعيل، وفى المناداة بتحرير المرأة إلى غير ذلك . أى أن هذه الطبقة ظلت تلعب الدور الرئيسى فى المجتمع وتمثل عمود الفقرى حتى نزلت قوات الاحتلال البريطانى بأرض مصر.

ثانياً : من العوامل التى أدت إلى تذمر الطبقة المثقفة من الاحتلال البريطانى أنه كان يسير على نفس السياسة التى سارت عليها أسرة محمد على من قبل. فبالرغم من انهم قد تلقوا ثقافة مناسبة لشغل الوظائف العامة فى الدولة سواء فى عهد محمد على أو فى عهد خلفائه ، فإن هذه

المناصب وقفت عند حد معين لا تتعداه . أما المناصب الرئيسية الكبرى فكانت حكراً على طبقة الأتراك والشراكسة ، مما أدى إلى حركة التذمر التى بدأت أولا بين صفوف الجيش والتى كانت من العوامل المحركة لقيام الثورة العرابية . وأرادت انجلترا بعد احتلالها لمصر أن تبقى على هذا التنافس بصورة أخرى ، وهى أنها فضلت إسناد مناصب كثيرة إلى الجالية الشامية بمصر ، مما أثارت حفيظة المصريين ولا سيما الطبقة المثقفة ضدها .

لم تكن العناصر الشامية (وكان أغلبها من المسيحين) جديدة على مصر فقد استخدم الخديو اسماعيل عدداً غير قليل منهم عندما وفدوا إلى مصر فى أثر الأزمة الصناعية التى واجهها لبنان فى ذلك الوقت . كما كان للاضطهاد الحميدى (نسبة إلى السلطان عبد الحميد) أثره فى هذه الهجرة . ونظراً لما تتمتع به تلك العناصر من حيوية ونشاط فقد أسند إليها الخديو الكثير من المناصب الحيوية .

عمل الاحتلال الانجليزى على إثارة النزاع بين المثقفين والعناصر الشامية التى زاحمتها فى المناصب الحكومية ، واتخذ هذا النزاع - بتحريض الانجليزى فى الخفاء - شكل هجوم وصل إلى حد الاسفاف على صفحات الجرائد ، فمثل الجانب المصرى صحيفة المؤيد ، وتصدت للدفاع عن الجانب الشامى جريدة وادى النيل.

وقد حاول رياض باشا رئيس الوزراء فى عام ١٨٩٥ أن ينتصر للجانب المصرى، فحاول استصدار قانون يحرم على العناصر الشامية تولى وظائف الحكومة المصرية. ولكن اللورد كرومر تصدى له ، فلم يكتب لهذا المشروع أن يرى النور.

لم ترض هذه المهاترات المخلصين من أبناد الأمة العربية ، ورأوا إصلاح ذات البين حتى لا تجد بريطانيا ثغرة تنفذ منها للفصل بين أبناء الأمة الواحدة . وقد عبر عن هذا الاتجاه شاعر النيل حافظ ابراهيم فقال :

لمصر أم لربوع الشام تنتسب　　　هنا العلا وهناك المجد والحسب

إذا ألمت بوادى النيل نازلة　　　باتت لها راسيات الشام تضطرب

ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل نظراً لتضارب المصالح الاقتصادية بين الطرفين . وأدى ذلك إلى نتيجتين خطيرتين : الأولى وقوف الحركة الوطنية المصرية بمنأى عن القضية العربية . والثانية زيادة سخط الطبقة المثقفة على بريطانيا ، والتعبير عنه فى ثورة ١٩١٩.

على أن تلك المنافسات أخذت صورة أخرى حينما اتخذت سياسة انجلترا فى مصر مظهر نجلزة الادارة المصرية (أى جعلها انجليزية) ، وذلك خلال السنوات الأخيرة من الاحتلال وطوال فترة الحماية . وكان ذلك نتيجة طبيعية لاطمئنان انجلترا على مركزها فى مصر بعد عقد الاتفاق الودى مع فرنسا . ووصل عدد الموظفين الانجليز الكبار فى الحكومة المصرية إلى ١٦٠٠ موظفاً فى عام ١٩١٤. هذا مع ملاحظة أن عدد غير قليل من هؤلاء الموظفين الانجليز لم يكن فوق مستوى الشبهات.

وبعد أن امتلأت الوظائف الكبيرة بالانجليز اتجه زحفهم نحو الوظائف الصغيرة، فأخذوا بذلك يزاحمون الموظفين المصريين الصغار ، والمثقفين المصريين الذى كانوا يجدون لهم متنفسا فى هذه الوظائف . ولذلك برزت هذه المشكلة بشكل حاد فى الشهور التى سبقت قيام الثورة . بل أننا لا نستطيع أن نفصل بين هذه القضية والقضية الوطنية لدى الطبقة المثقفة عند قيام الثورة .

ويعبر الاستاذ فكرى أباظة عن شعور المثقفين إزاء تلك المشكلة فى مقاله الذى نشر فى جريدة الاهرام فى ٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ فقال :

« وفد علينا هذين اليومين جيش جرار من شبان الانجليز زاحمنا فى أصغر وظائف مصرنا العزيزة ، وصارت حكومتنا مع الوافدين على النصف الثانى من المبدأ المشهور أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا ، فألحقتهم بالوظائف الفنية وغير الفنية وترتب على هذا خروج عدد كبير من الموظفين المصريين ، فالتجأوا للمحاكم طالبين العدل والانصاف وكان دفاع الحكومة ولا يزال ملخصاً فى كلمتين رفتناه للاستغناء ، ولو أنصفت لقالت رفتناه للاستبدال . »

وقد اتضح للجنة ملنر عندما وفدت إلى مصر سنة ١٩٢٠ لدراسة الأوضاع التى أدت إلى قيام الثورة أن تطور شغل البريطانيين للوظائف الحكومية المصرية كان يطرد فيما بين سنتى ١٩٠٥ ، ١٩٢٠، فبلغ نصيبهم مع العناصر الأخرى الوافدة ثلث الوظائف الصغيرة ، وثلثى المناصب المتوسطة ، وثلاثة أرباع الوظائف الكبيرة على الأقل .

من هذا يتضح أن الطبقة المثقفة فى مصر قد أسهمت فى ثورة ١٩١٩ ، وكانت تلك المشكلة ماثلة أما أعينهم ومتصلة اتصالاً وثيقاً بالحركة الوطنية .

ثالثاً : لعبت مسألة ثالثة دوراً آخر في دفع المثقفين المصريين إلى الثورة ألا وهى سياسة التعليم البريطانى في مصر . فلقد لجأ الاحتلال إلى التضييق على التعليم فخفض ميزانيته إلى حد كبير بحجة موازنة الميزانية ، حتى بلغت فى عام ١٨٨٨ سبعين ألف جنيه فقط . فأغلق الكثير من المدارس حتى وصل عدد المدارس الثانوية إلى أربع بعد أن كان

عددها خمسا وعشرين قبل الاحتلال . أما فيما يتعلق بالبعوث العلمية فلم يزد عددها عن اثنتين فى عام ١٩٠٥.

ثم أقدمت سلطات الاحتلال على إجراء آخر لتوجه طعنة نجلاء إلى التعليم فى مصر، ولتقضى على حوافز التقدم لدى الطلبة المتفوقين . وذلك بإلغاء مجانية التعليم .

وإذا تركنا مسألة ضغط ميزانية التعليم ، وإلغاء مجانيته ، وتحديد عدد البعوث العلمية إلى الخارج ، واجهتنا مشكلة أخرى لا تقل خطورة عن سابقاتها، إن لم تزد عليها ، ألا وهى مشكلة تعريب التعليم . فانجلترا حرصت على تدريس المواد باللغة الانجليزية ، وجعل اللغة الانجليزية اللغة الأولى على حساب اللغة العربية. وقد قاوم المصريون هذا الاتجاه مقاومة عنيفة ، وتصدى لها الحزب الوطنى بكل جرأة وشجاعة وفخر ، فافتتح العديد من المدارس الأهلية النهارية والمسائية لتعليم أبناء الطبقات الفقيرة على وجه الخصوص .

وإذا كانت بريطانيا قد استطاعت - بحكم سيطرتها على الإدارة - أن تخنق التعليم ، فإن جهود المصريين فى ميدان التعليم الحر قد أفسد تلك السياسة . فإلى جانب المدارس الحكومية القليلة العدد قامت ٧٣٩ مدرسة خاصة استوعبت ٩٩ ألف طالب . هذا بالإضافة إلى مدارس الإرساليات التبشيرية التى بلغ عددها ٣٢٨ مدرسة تشتمل على ٤٨ ألف طالب.

ونخرج من هذه النقطة بنتيجة هامة هى أن معركة المثقفين من أجل مستقبلهم قد ارتبطت بمعارك الحركة الوطنية . وفى ضوء هذه الحقيقة يمكن أن نفسر موقف سعد زغلول عندما كان ناظراً للمعارف من مستشار وزارته البريطانى دنلوب. فالتحدى الذى قام بين الرجلين لم يقم على أساس رئيس ومرؤوس وإنما قام على اعتبار أنها معركة وطنية أولا وقبل كل شىء .

رابعاً - بالإضافة إلى العوامل المادية ، والاقتصادية التى لا يمكن إغفالها فى تأجيج ثورة المثقفين المصريين ، كان هناك عامل فكرى لا يمكن إنكاره . فمنذ مطلع القرن التاسع عشر وجد تياران للفكر السياسى : أحدهما قومى ليبرالى والآخر إسلامى .

أما أنصار الفكر القومى الليبرالى فيجئ على رأسهم رفاعة الطهطاوى ومن جاء بعده من رواد التيار القومى الليبرالي من أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد . وكان الأولان أكثر قرباً للعمل الثورى ولحركة الجماهير، بينما ظل لطفى السيد بعيداً عن ميدان العمل الجماهيرى مكرساً جهوده للعمل الفكرى فحسب .

وفى فترة زعامة محمد فريد للحزب الوطنى حدث تقارب وإحتكاك بين الحزب والتيارات الاشتراكية العمالية ، فأسهم فى مؤتمرات السلام ، وكذلك فى المؤتمرات المناهضة للاستعمار التى قامت بها الأحزاب الاشتراكية فى أوربا . ولو أتيح لمحمد فريد فسحة من الوقت لربما استطاع الحزب الوطنى أن يطور مفهومه للفكر القومى الليبرالى . ولكن مقاومة سلطات الاحتلال للحزب . ثم قيام الحرب العالمية الأولى قد قضت على هذا الأمل . ومن ثم بقى التيار القومى الليبرالى ممثلاً فى لطفى السيد فى صورته التقليدية بعيداً عن المؤثرات الاشتراكية. وظل هذا التيار سائداً إلى قيام ثورة ١٩١٩ .

أما تيار الفكر الاسلامى فقد ظل جامداً داخل أروقة الأزهر إلى أن هبت عليه ريح التجديد على يد جمال الدين الأفغانى وتلامذته من بعده . وإذا كان الشيخ جمال الدين الأفغانى قد اتجه إتجاهاً إسلامياً صميماً ، فقد استطاع تلميذه محمد عبده أن يجمع بين التيارين . ولكن هذا الجمع

لن يستمر فيستقل التيار الإسلامى المتجدد عند محمد رشيد رضا ومريديه عن التيار القومى الليبرالى الذى سيكتب له الغلبة ، والذى سيسطر على قادة ثورة ١٩١٩ .

خامساً : إذا أردنا أن نوضح الدور النضالى الذى قامت به طبقة المثقفين ينبغى أن نقسم هذه الطبقة إلى أجنحتها الثلاثة التى تكونت منها والتى مارست نشاطها الثورى داخل معسكرات الثورة فى سنة ١٩١٩ كل بقدر إمكانياته وبحكم الظروف التى أحاطت به . وهذه الأجنحة هى : أصحاب المهن الحرة ، والطلبة ، والموظفون . ومن أخطر هذه الأجنحة على الاطلاق هم الطلبة.

أجنحة الثورة الثلاثية

فإذا تناولنا أصحاب المهن الحرة نجد أن أبرز هؤلاء المحامون . وهؤلاء بحكم عدم خضوعهم للحكومة كموظفين كانوا يتمتعون بحرية أكبر من الموظفين فكانت مكاتبهم مراكز تجمعات ثورية لبعث الوعى الثوري وتهيئة الأذهان للكفاح .

أما عن الجناح الثانى وهم الطلبة فكانوا كما ذكرت من أخطر الأجنحة شأناً. ومن أكثرها قوة وثورية . ومن هنا جاء قول المؤرخين بأن الطلبة المصريين قد لعبوا فى الحياة السياسية المصرية دوراً أخطر وأكبر مما لعبه الطلبة فى سوريا والصين خلال فترة الكفاح الوطنى الديمقراطى . فالمدارس كانت تعتبر مراكز تجمعات ثورية للطبقة الوسطى التى ينتمى إليها هؤلاء الطلبة في ذلك الوقت .

وقد اشتد عودهم وقويت شوكتهم منذ أن استطاعوا فى سنة ١٩٠٥ تأسيس نادى المدارس العليا الذى أصبح فيما بعد الجهاز التنظيمى الشعبى المحرك لقوى الأمة فى ثورة ١٩١٩ .

وعندما خرج الفلاحون والعمال من معسكر الثورة أخذت الثورة تترنح نتيجة لذلك تصدى للعمل في ميدان الكفاح السياسي الطلبة وحدهم ، فعلى أكتافهم قامت عملية الاستمرار الثوري بعد ثورة مارس ١٩١٩.

أما جناح الموظفين فكان على وجه التقريب آخر من دخل من الطوائف المختلفة فى الثورة .وهذا راجع دون شك إلى طبيعة وضعهم الاقتصادي وارتباطهم بالحكومة. ومع ذلك فإن اشتراكهم في الثورة وقيامهم بالاضرابات التي شلت الجهاز الحكومي كان مثار خوف شديد من قبل السلطات البريطانية الحاكمة التي أفزعها دخول هؤلاء في معسكر الثورة . ولكن سرعان ما انسحب الموظفون منه بعد انسحاب العمال والفلاحين وبعد التهديد والفصل والتشريد الذي لقيه بعضهم على يد البريطانيين.

وإذا كان كل فريق قد ترك معسكر الثورة وبدأ يهتم بمعاشه اليومي ومستقبله السياسي مثل أصحاب المهن الحرة الذين تحولوا إلى السعي وراء مناصب الوزارة ومقاعد البرلمان. بينما ظل الطلبة وحدهم في الميدان لا يتحولون عن أهدافهم.

لم تحقق الثورة أي كسب مباشر للعمال والفلاحين . وإذا كانت بريطانيا قد منحت مصر بعض الامتيازات الزائفة التي تمثلت في استقلال مبتور بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، إلا أن ظروف مصر في ظل الأوضاع الجديدة قد أتاحت للوزارت المصرية أن تقوم بعملية تمصير الادارة الحكومية بالتدريج. وكانت وزارة سعد زغلول سنة ١٩٢٤ بداية هذه المرحلة . وقد أفادت تلك العملية الطبقة المثقفة في مصر إذ تمكنت الحكومات المتعاقبة أن تمنح التعليم شيئاً من اهتمامها فزاد عدد الطلبة تبعاً لذلك من ٢٢٤ ألف سنة ١٩٢٤ إلى حوالي ٩٠٠ ألف في سنة ١٩٣٣ ، وأن تقفز نسبة ميزانية التعليم من ٤٪ في سنة ١٩١٩ إلى ٢٠٪ قبل الحرب العالمية الثانية .

أسباب فشل ثورة ١٩١٩

يمكن إجمال الأسباب التى أدت إلى هذا الفشل فى النقاط التالية :

أولاً : أهملت قيادة الثورة الاستجابة إلى مطالب فئات الشعب المختلفة المطالبة بالاصلاح الاجتماعى . ولم يكن هذا بمستبعد إذا ما أدركنا أن هذه القيادة كانت من كبار ملاك الأرض الرأسماليين.

وتفسير ذلك أن ثورة ١٩١٩ قد عجزت عن تحقيق ما قامت من أجله الجماهير الشعبية . وليس من المعقول أن نطالب قيادة الثورة المكونة من تحالف الرأسمالية المصرية والمثقفين والعمال والفلاحين تحت إشراف الرأسمالية المصرية بأن تقوم بما ليس فى طبيعتها . فالثورة لم تكن ثورة إشتراكية على الاطلاق ، كما أن المضمون الاجتماعى لم يكن معترفا به من قبل قيادتها الرأسمالية. وقد ساعد خروج الفلاحين والعمال من معسكر الثورة من أول الأمر قيادتها على الاتجاه بها وجهة تبعد بها عن مجال الثورة الاجتماعية. وكانت النتيجة المنطقية لذلك حرمان الطبقات الكادحة من أى إصلاح اجتماعى .

وترتب على ذلك تحول جذرى فى مجرى الثورة فتحولت من ثورة إلى حركة سياسية تتخذ أسلوب المساومة السياسية طريقاً لتحقيق الاستقلال.

ثانياً : لم تدرك قيادة الثورة مدى الترابط بينها وبين الدول العربية الأخرى التى تعانى من نفس الأوضاع الاستعمارية ، وأن المصالح والجوار والتاريخ يحتم عليها أن تكون نظرتها أبعد من حدود مصر الجغرافية . حقيقة أن قيادة الثورة الرأسمالية قد فصلت بين الثورة المصرية والثورات العربية التى قامت فى العراق وفى الشام ضد القوى الاستعمارية ممثلة فى إنجلترا وفرنسا دون أن تقدر أن العدو الذى تحاربه عدو واحد للأمة العربية

كلها . وهذا القصور في النظرة إلى تلك الثورات قد حرم الثورة المصرية قوى عربية أخرى كان من الممكن لو وحدت خطتها لمحاربة هذا العدو كما فعل هو لكان للثورة المصرية شأن آخر، ولربما تغيرت النتائج التي ترتبت عليها .

بل على العكس من ذلك نرى أن اعتماد الثورة المصرية لم يكن على الثورات العربية بقدر ما كان على الولايات المتحدة الامريكية وحدها . ولذلك ركز الوفد كل نشاطه عليها ، فأخذ يتصل بالجهات الامريكية الرسمية وغير الرسمية للوصول إلى أهدافه ، فأرسل محمد محمود في بعثة خاصة للاتصال بالمسئولين الامريكيين وبأعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي . وبعد فشل تلك المحاولات باعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر ، أدار الوفد ظهره للعالم الخارجي وحصر نشاطه في السعي لدى انجلترا لحل النزاع بطريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين . وظل يسير داخل هذا الاطار إلى عقد معاهدة ١٩٣٦ التي تعتبر النتيجة الطبيعية لتلك السياسة.

ثالثاً : أن استمرار الثورة سيؤدى إلى عدم الاكتفاء بالمطالب السياسية ، بل من الطبيعي أن تطالب بتحقيق المضمون الاجتماعي الذي تخشاه قيادة الثورة ، لأننا كما سبق أن ذكرنا أن القوى الاجتماعية التي آزرت الثورة ، وقدمت من التضحيات الشيء الكثير ، كانت تتطلع أن تحقق لها الثورة المضمونين السياسي والاجتماعي .

وتفسير ذلك أن قيادة الثورة الرأسمالية المصرية هالها ما رأته من عنف ثورة الفلاحين والعمال، وخشيت أن تتحول الثورة من المضمون السياسي إلى المضمون الاجتماعي وفي هذا خطر عليها . فلجأت إلى تصفية الثورة وقبول التنازلات الزائفة التي تضمنها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي

أعطى من الاستقلال اسمه حينما اعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وسلبها مضمونه باشتراط التحفظات الأربعة التى أفقدت ما لهذا الاستقلال من قيمة ومعنى .

ونظراً لرغبة القيادة الرأسمالية غيرالثورية فى إنهاء الثورة لصالحها قبلت هذه التنازلات الوهمية التى ستتيح لها فرصة التنفس السياسى والمشاركة فى الحكم مع سلطات الاحتلال .

رابعاً - أن الموقف الدولى لم يكن بصفة عامة مواتياً للثورة أو عاملاً على خدمتها لافى مصر وحدها وانما فى غيرها من المستعمرات الأسيوية والافريقية، فالدول الاستعمارية كانت وقتئذ فى عنفوان قوتها وضراوتها . وكان من الممكن أن تكون ثورة روسيا فى عام ١٩١٧ عاملاً مشجعا للحركات الوطنية المصرية.ولكن مساعدات الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت لم تتعد الدول القريبة منه مثل تركيا وإيران والصين ، حتى لو استطاع الاتحاد السوفيتى أن يمد يد العون لمصر، فهل كانت قيادة الثورة المصرية الرأسمالية تتقبل تلك المساعدة..؟ فالواضح أن اتجاه الوفد فى ذلك الوقت كان يمينا صرفا بدليل تركيزه كل قواه على الولايات المتحدة الأمريكية ، فلما فشل مسعاه لم يتجه صوب اليسار وإنما سعى لحل القضية المصرية عن طريق التفاهم مع بريطانيا .

خامساً - إن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ رغم ما به من عيوب إلا أنه قد أتاح الفرصة للرأسمالية المصرية أن تتنفس سياسياً وأن تقوم ببعض الأعمال التى أدت إلى سيطرتها على السلطتين التشريعية والتنفيذية والمشاركة فى الحكم. وترتب على ذلك أن اتسمت علاقة هذه الطبقة بسلطات الاحتلال بطابع المهادنة والمساومة.

سادساً : إن نجاح الرأسمالية المصرية فى الوصول إلى مركز القوة

السياسى أتاح لها فرصة تجميع ثرواتها فى مواجهة الاحتكارات الأجنبية، وساعد ذلك على تطور الرأسمالية المصرية فيما بين الحربين العالميتين إلى الرأسمالية الاحتكارية التى أبعدت بينها وبين معسكر الثورة الوطنية الديمقراطية .

سابعاً : كانت مشاركة المرأة فى الثورة عام ١٩١٩ عاملاً جوهرياً فى تطور قضية تحرير المرأة المصرية . ولكن هذا التطور لم يسر فى طريقه الصحيح ، فانحرفت الحركة النسائية عن طريق الثورة وأصبحت فى خدمة القصر والأحزاب الرجعية ، فابتعدت بذلك عن مجال العمل الوطنى السياسى، وانحصر نشاطها فى ميدان الخدمة الاجتماعية. ولهذا لم يكن للحركة النسائية فى مصر أى أثر فى تطور النضال الثورى .

ثامناً : إن دستور ١٩٢٣ قد لعب دوراً أساسياً فى تحول حركة النضال الثورى عن الانجليز إلى نزاع شديد بين قيادة الحركة الوطنية ممثلة فى الوفد من جهة والسراى من جهة أخرى، وقد استنفذ هذا العمل كل طاقة الوفد بحيث لم يصبح لديه وقت كافى لتخصيصه للقضية الوطنية .

ومما أضعف مركز الوفد أمام الجماهير الشعبية جموده وعدم ثوريته ، وحصر نشاطه داخل إطار الدستور دون أن يطالب بتطويره أو تعديله ، ودون أن يرفع شعار إسقاط السراى .

وترتب على توقيع الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ التى لقيت معارضة من قبل عدد غير قليل من المصريين أن بدأت سيطرته علي الحركة الوطنية فى التدهور، وبالتالى الى ضعف الاتجاه الليبرالى البرجوازى الذى يمثله ، وإلى ظهور اتجاهات أخرى بعضها يمينى والبعض الآخر يسارى . ومنذ الحرب العالمية الثانية والحركة الوطنية المصرية تواجه تيارات ثلاثة :

التيار الليبرالى البرجوازى التقليدى التى يمثله الوفد وهو من أحزاب

الوسط، والتيار الديني الممثل في حركة الأخوان المسلمين ، والتيار اليساري الذي يمثل الجماعات الماركسية . وسيؤدى تصارع التيارات الثلاثة الى التمهيد لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

الفصل الثاني عشر

التناقضات الأساسية في المجتمع المصري قبيل قيام ثورة ١٩٥٢

كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ضرورة حتمية لحسم التناقضات بين قوى الشعب وبين القوى المعادية له والتى تقف في طريق تقدمه وانطلاقه بحكم ما كان لها من مصالح طبقية تحرص كل الحرص على التمسك بها وعدم التفريط فيها . وقد أدى استقطاب كل من المعسكرين : معسكر الثورة من ناحية ومعسكر اعدائها من ناحية أخرى إلى دخول الثورة فى مرحلة التنفيذ .

ولكي نفهم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على حقيقتها يجب أن ندرس تلك القوى المتعددة التى أسهمت في خلق الثورة .

القوى المؤيدة للثورة

فإذا تناولنا معسكر الثورة نجد أنه يتكون من عناصر مختلفة تضم الرأسمالية الوطنية والمثقفين ، والعمال ، والفلاحين ، وقد اتحدت قواها جميعاً بدرجات متفاوتة ونجحوا فى القيام بالثورة كما أوضحنا فى الفصل السابق .

(أ) الرأسمالية الوطنية

عرفنا من قبل كيف استطاعت الرأسمالية التجارية والصناعية وكبار الملاك الزراعيين أن يحرموا العناصر الكادحة من طبقتي للعمال والفلاحين من أى كسب فى ثورة ١٩١٩ ، وأن يستأثروا هم بكل المكاسب التى أتاحها لهم تصريح ٢٨فبراير سنة ١٩٢٢ رغم ما به من تحفظات . فتمكنوا من مشاركة قوات الاحتلال والملكية في الحكم ، وأن يستغلوا تلك المشاركة لتدعيم مصالحهم كطبقة متميزة فى مصر .

وقد حقق تصريح ٢٨ فبراير نوعا من المهادنة بين هذه الطبقة وبين سلطات الاحتلال على حساب المصلحة العامة للشعب . ثم لم تلبث تلك الطبقة أن انشقت على نفسها بحكم تضارب المصالح الشخصية . فانفصل كبار الملاك الزراعيين عن حزب الوفد الذى اقتصر على الرأسمالية المصرية ، وكونوا حزب الاحرار الدستوريين ، وعليه اعتمدت انجلترا والسراى فى مواجهة حزب الوفد ، ولايجاد توازن بينهما فى القوى .

ولم يكن خروج كبار الملاك الزراعيين من حزب الوفد إضعافاً له بقدر ما كان تخليصا له ولقيادته من قوة كانت تعمل على تعويقه وتجميده ، فانفصال هؤلاء قد أتاح للطبقة الوسطى أن تسيطر على قيادته وأن تقربه إلى الجماهير. وأصبح حزب الوفد بقيادته الرأسمالية الجديدة قادراً على توجيه القوى الجماهيرية من أجل الاستقلال والحياة النيابية فى ثورة عام ١٩٥٢.

لم يحتفظ حزب الوفد بقوته رغم تأييد الغالبية العظمى من القوى الشعبية له، ووجدنا أنه كلما اقترينا من منتصف القرن الحالى كلما فقد الوفد شيئاً من قوته. ويرجع ذلك إلى أسباب متعددة : منها أن الوفد فى بداية تكوينه لم يكن حزباً بالمعنى المفهوم ، وإنما كان هيئة موكلة من قبل الأمة لاستخلاص حقوق البلاد من أيدى مغتصبيها ، ولذا فقد خلا برنامجه خلوا تاماً من المضمون الاجتماعى. وبناء عليه فإن توقيع الوفد على معاهدة ١٩٣٦ واعتباره إياها محققة للاستقلال قد أنهى بذلك برنامجه السياسى الذى ينتهى عند تحقيق الاستقلال . وكان عليه إذا أراد البقاء أن يعدل من برنامجه بحيث يشتمل على الإصلاح الاجتماعى فى المقام الأول. ولكن تخاذل الوفد عن القيام بهذا التعديل قد أفقده أهم مقومات وجوده كحزب سياسى تقدمى .

وليس معنى هذا أنه لم تقم محاولات فى هذا السبيل، بل عقدت عدة مؤتمرات لمناقشة هذا الموضوع لم تسفر عن أى نتائج إيجابية . واستمر حزب الوفد يتخبط فى سياسته بين مطالب الجماهير الشعبية الملحة فى الاصلاح الاجتماعى الجذرى وبين مصلحة الطبقة الاقطاعية الرأسمالية التى سيطرت على قيادته إلى أن اضطرته الظروف فى عام ١٩٥١ الى انتهاج الأسلوب الثورى فى تحقيق الاستقلال .

وسبب آخر أضعف قوة الوفد هو أنه قد شغل نفسه بالصراع فى ميادين جانبية عن الميدان الأساسى ، عندما سخر جزءاً كبيراً من نشاطه لمواجهة الأحزاب الخارجة عليه ، وفى مواجهة القصر الملكى دفاعاً عن الدستور . وكان الأجدى له أن يوجه طاقاته للميدان الأصلى وهو مكافحة الاحتلال .

كذلك من أسباب ضعفه أيضاً أن الوفد لم ينتهج الأسلوب الثورى فى معالجة القضية المصرية ، وإنما اتخذ الأسلوب السلمى سبيله الى تحقيق الاستقلال . ولم يكن بهذا الأسلوب قادراً على إحراز أى نصر إزاء بريطانيا . فقبل أن يفاوض انجلترا عقب اعتلائه الحكم ، حتى إذا فشل فى إحراز أى تقدم استقال أو أقيل، فينتقل بعد ذلك إلى مقاعد المعارضة انتظارا لفرصة أخرى وهكذا.

كما أن عجز الوفد أو عدم رغبته فى الالتحام بالحركات الوطنية التى عاصرت كفاحه فى المجال العربى ، أو الارتباط بالحركات التحررية فى آسيا وأفريقية قد حرمه من طاقات كان من الممكن استغلالها لتوحيد جهود القوى التحررية المناضلة فى مواجهة المخطط الاستعمارى الموحد لهذه البلاد.

زد على ذلك أن توقيع الوفد على معاهدة ١٩٣٦ بالاشتراك مع الأحزاب الأخرى قد أفقده الكثير من التأييد على المستوى الوطنى . فمعاهدة ١٩٣٦ لم تكن فى حقيقة الأمر سوى حماية مقنعة ، أعطت للوجود البريطانى صفة الشرعية فى مصر ، فتمجيد الوفد للمعاهدة وإطلاقه عليها اسم "معاهدة الشرف والفخار ، قد أغضبت عليه الطبقة المثقفة التى كانت على وعى تام بما تضمنته تلك المعاهدة من قيود ثقيلة.هذا بالاضافة الى أن حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ قد أثار موجة من السخط على الوفد لخضوعه لرغبة بريطانيا ، ولتكالبه على الحكم حتى ولو كان ذلك على حساب كرامة البلاد وسمعتها.

وأخيراً وليس آخرا فإن تسلل العناصر الرجعية إلى قيادة الوفد فى الوقت نفسه الذى ارتفعت فيه الأصوات مطالبة بفتح المجال أمام العناصر الشابة المتطورة للوصول الى مراكز القيادة ، إن دل على شئ فإنما يدل على أن الوفد لا يساير التقدم الفكرى والثورى فى مصر. بل على العكس فإنه يبتعد عن الجماهير ويقترب من الصف الرجعى.

(ب) المثقفون

ينتمى المثقفون الى الطبقة الوسطى التى ضمت الرأسمالية الوطنية والمثقفين وقد بدأ المثقفون ينفضون رويداً رويداً من حول الوفد بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ وبعد حادثة ٤ فبراير الشهيرة ١٩٤٢. وقد استطاعت تلك الفئة أن تتمتع بنوع من الحماية فيما بعد الثلاثينات من القرن الحالى ، فتخلص مصر من الامتيازات قد أطلق يدها فى التشريع، وفى فرض الضرائب على الممولين الأجانب، مكنها من جمع أموال جديدة خصصت جزءاً منها للاصلاحات الاجتماعية ، مثل فتح المدارس وزيادة عدد قوات الجيش المصرى، مما أتاح لهذه الفئة أن تلعب دوراً هاماً فى الحياة السياسية

والفكرية في مصر. لا سيما بعد أن فتحت جامعة القاهرة سنة ١٩٢٥. ثم تبعتها أثناء الحرب العالمية الثانية قيام جامعة الاسكندرية في عام ١٩٤٢ مما أدى الى تخريج طائفة كبيرة من أبناء مصر تغلغت فى صفوف الجيش وفي مختلف نواحي النشاط في الدولة. ويجب أن نشير بشئ من الاهتمام إلى أن دخول الطبقة الوسطى فى الجيش بعد أن كان قاصراً على أبناء الطبقة الارستقراطية فقط أتاح للطبقة الوسطى المثقفة المتطورة أن تجد طريقها إلى الجهاز العسكرى للدولة. زد على ذلك أن المثقفين كانوا أكثر فئات الشعب إستجابة للتيارات الفكرية ، ولا سيما التيارات الاشتراكية التى سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية. وتأثر هؤلاء بتلك الآراء والأفكار الحديثة قد أقنعهم بضرورة إعادة بناء التركيب الاجتماعى للدولة من جديد، وكانوا موقنين بأن هذا العمل الذى لا يستهدف تغييراً جزرياً فى أساس المجتمع لن تقدر القيادات القديمة على القيام به،وبدأوا يتطلعون إلى قيادات جديدة. على أن هؤلاء كانوا غير قادرين على التغيير الثورى للمجتمع، فلم يكن لديهم خطة عمل ثورية أو أسلوب عمل ثورى. كما أنهم كانوا غير قادرين على تكتيل قوى الفلاحين والعمال فى صفوف الثورة . ولذا نستطيع القول بأن مهمة هؤلاء كانت قاصرة فى تلك الفترة على إيقاظ الوعى السياسى والاجتماعى فى مصر.على إننا إذا أردنا أن نحدد الفئات التى وجدت داخل الطبقة الوسطى فى ذلك الوقت نجد أن هؤلاء قد وجدوا فى جهاز الدولة ، لا سيما فى صغار ومتوسطى الموظفين. وكذلك الحال بالنسبة للشركات وأصحاب المهن المختلفة مثل الأطباء والمحامين والمهندسين والكتاب . ونضم إلى هؤلاء طلبة الجامعات والمعاهد العليا ، وكذلك صغار الملاك الزراعيين وصغار التجار أيضاً. هذا بالاضافة إلى صغار صباط الجيش.

(جـ) العمال

أوضحنا فيما سبق كيف أن طبقة العمال قد خرجت من ثورة ١٩١٩ صفر اليدين . كما أنها ايضاً خرجت مغضوباً عليها من قبل الحكومة لما قامت به من دور عنيف فى الثورة، وقد تجلت خشية الحكومات المتعاقبة من قوة هؤلاء أنها لم تعطهم الحق فى تكوين أحزاب أو جمعيات عمالية حتى أن الوفد نفسه قد فرض وصاية على الحركة العمالية فى مصر عن طريق تعيينه عبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية للوفد وعضو مجلس النواب فى عام ١٩٢٤ رئيساً لاتحاد نقابات عمال وادى النيل . وفى الثلاثينات من القرن الحالى بدأت الحركة العمالية تدخل دوامة المساومات الحزبية وحاول بعض افراد الأسرة المالكة مثل عباس حليم أن يكون اتحادا للعمال تحت زعامته لينحرف بالحركة العمالية عن الطريق الصحيح وليحدث انشقاقا بين صفوف العمال.

وكان طبيعيا أن تسوء حال العمال فى ظل سيطرة الرأسمالية . وكان طبيعيا أيضاً أن يزداد عددها نظراً للتوسع فى المنشآت الصناعية والتجارية. وسنلاحظ أنه كلما زاد عدد العمال كلما زاد التناقض وضوحاً بين الطبقة الرأسمالية المسيطرة وبين الطبقة العمالية الكادحة المنتجة.

ومما تجدر الأشارة اليه أن رؤوس الأموال الأجنبية كانت المسيطرة على وسائل الانتاج الصناعي والتجارى فى مصر . فكانت مطالبة العمال بتحسين أحوالهم ترتبط إلى حد كبير بالقضية الوطنية وبالكفاح الوطنى فى مواجهة هؤلاء الأجانب، بحيث أننا لا نستطيع أن نفصم المطالب العمالية الخاصة عن المطالب القومية الوطنية .

ورغم مقاومة الرأسمالية الأجنبية والمصرية للحركات العمالية فى مصر

فقد استطاع هؤلاء أن يستخلصوا بعض حقوقهم عن طريق بعض القوانين التى نظمت تشغيل الأحداث وإصابات العمل وحق كل أصحاب مهنة أو صناعة فى تأليف نقابة لهم.

ومع ذلك فرغم تلك المكاسب التى حصل عليها العمال بكدهم وكفاحهم كانت قاصرة عن أن تفى بمطالبهم . وبهذا استمر كفاح هؤلاء العمال لاستخلاص كامل حقوقهم، بحيث أننا إذا حاولنا أن نؤرخ لتاريخ الحركة العمالية فى مصر نجد إننا نؤرخ فى الوقت نفسه للحركة الوطنية فيها فالقضيتان تسيران فى خطين متوازيين.

وكان من الممكن أن تصل الطبقة العاملة سواء أكانت من الصناع أم الفلاحين إلى أكثر مما وصلت إليه لو كانت لها قيادة واعية تعبر تعبيراً صادقاً عن مطالب تلك الطبقة وآمالها . على إننا يجب ألا ننسى أن هذه الطبقة قد لعبت دوراً هاماً فى الحركة الوطنية فى مصر عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى عام ١٩٥١ عندما انسحب العمال المصريون ، وكان عددهم يربوا على المائة ألف عامل من القاعدة الانجليزية فى القناة ، فأحدث هذا العمل شللاً فى معسكرات الانجليز وكان عاملاً قوياً في إضعاف مركزهم وبقائهم فى مصر .

(د) الفلاحون

عرفنا من قبل كيف خرج الفلاحون من ثورة ١٩١٩ دون أن يحققوا أى كسب اجتماعى مع أنهم كانوا أول من قام بالثورة . ورغم اشتراك العمال معهم فى الثورة إلا أن هؤلاء قد خرجوا بكسب ضئيل، بينما ظل الفلاحون على حالهم يعانون من تسلط كبار الملاك الزراعيين عليهم وتحكمهم فى أرزاقهم.

ولما كانت مشكلة طبقة الفلاحين هى مشكلة الأرض أولا وقبل كل

شيء، ولما كانت الفترة فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية تتسم بصراع طبقة كبار الملاك الزراعيين من أجل تجميع الملكيات الكبيرة وتركيزها ، وتتسم في الوقت نفسه بتشتت الملكيات الصغيرة وتمزقها . فكانت القضية إذن هي قضية إعادة توزيع الأرض بصورة تقضي على تحكم ٢٠١٥ من كبار الملاك في ١٫٢٥٤٫٤٩٣ فداناً أي أكثر من ٢١٪ من مجموع الأراضي الزراعية ، بينما ما يقرب من ٧٢٫٦٪ من مجموع الملاك الزراعيين لا يملك سوى ١٣٪ فقط من مجموع الأرض.

وبالإضافة إلى أن زيادة الإيجارات وارتفاع أسعار الحاجيات خلال فترة الحرب العالمية الثانية قد أضرت بالفلاحين ضرراً كبيراً.

وقد صاحب سوء الحالة انتشار التعليم في الريف عن طريق المدارس الإلزامية، فأدى ذلك إلى مطالبة المثقفين بتحسين حال الفلاحين وزيادة الوعي في الريف، وإلى مطالبة الفلاحين بتغيير الأوضاع الاجتماعية بما يحقق لهم حياة كريمة.وبدأت آراء القيادات الثورية الجديدة المؤمنة بالاصلاح الاجتماعي تجد صداها لدى هؤلاء الفلاحين، بشكل أدى إلى حدوث ثورات مثل ما حدث بقرية بهوت قبيل قيام ثورة ١٩٥٢ . وسنجد أن الحركة الوطنية في مصر بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت تؤمن بضرورة التغيير الاجتماعي الجذري، وكانت ترى في الثورة الوطنية ثورة تشتمل على مضمونين أحدهما سياسي والآخر اجتماعي ، ولا غنى لأحدهما عن الآخر، وأن ثورة ١٩١٩ التي خلت من المضمون الاجتماعي - وكان ذلك من أكبر عيوبها - يجب أن تستكمل هذا النقص بثورة أخرى.

من هذا العرض الموجز للقوى المؤيدة للثورة أو بمعنى آخر للقوى التي

تقف في معسكر الثورة ، نرى أنها جميعاً كانت تؤمن بالثورة كضرورة، وتؤمن بها كحتمية لإحداث التغيير الجذرى المطلوب. ولكى نستكمل صورة العمل الوطنى يجب أن نلم في عرض سريع للقوى المضادة للثورة ، أو للقوى التى تقف فى المعسكر المعادى.

القوى المعادية للثورة

يأتى فى قمة القوى المعادية للثورة طبقة كبار الملاك الزراعيين ، وهى كما عرفنا قد استطاعت أن تجنى ثمرة ثورة عام ١٩١٩ عن طريق المساهمة فى الحكم وقبول التعاون مع بريطانيا فى تسيير أمور مصر ، كما أنهم استطاعوا أن يسيطروا على النظام الحزبى فى مصر ، فمعظم قيادات الأحزاب السياسية كانت منهم ، كما انهم استطاعوا ايضاً أن يسيطروا على المجالس التشريعية وأن يسنوا من القوانين ما يتفق مع مصلحتهم الطبقية. وفى الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بدأت تلك الطبقة تعمل على تجميع أكبر قدر من الأراضى الزراعية فى أيديها ، كما أنهم استغلوا سيطرتهم على الأداة التنفيذية فى الاستيلاء على أراضى الدولة المستصلحة بأثمان زهيدة ليضموها إلى ممتلكاتهم بدلا من أن توزع تلك الأرض على صغار الملاك الزراعيين أو على المعدمين.

وكانت الحرب العالمية الثانية فى صالح هذه الطبقة ، فظروف الحرب قد مكنتهم من زيادة أثمان الحاصلات الزراعية وكذلك الايجارات ، فارتفع دخلهم وأثروا بذلك ثراء فاحشاً. وكان ذلك بطبيعة الحال على حساب الطبقات الفقيرة من الفلاحين وعلى حساب المؤجرين الفلاحين ، وبذلك تزداد الفروق الطبقية بين هؤلاء كطبقة تمتلك الأرض والثراء وبين عامة الفلاحين الفقراء أو المعدمين.

كما أن كبار الملاك الزراعيين قد هجروا الأرض إلي المدن الرئيسية ، ولا سيما القاهرة حيث كانوا يعيشون معيشة ترف وبزخ غير مبالين بما يعانيه الفلاحون فى ظل نظامهم الاقطاعى الرأسمالى من معيشة سيئة. وبذلك نستطيع القول أن هذه الطبقة قد تكالبت على إمتلاك الأرض على حساب الفلاحين . كما أن عائد تلك الأرض لم ينفق على مشروعات انتاجية يمكن أن تعود بالخير على الدولة، بل على العكس من ذلك كانوا يبددون هذه الثروة القومية على لذاتهم فهم بذلك لم يستطيعوا أن يسهموا بشكل إيجابى فى التطور الاقتصادى القومى إلا فى أضيق الحدود.

ومن القوى المضادة للثورة أيضاً الرأسمالية الاحتكارية. فقد ساعدت ظروف الحرب العالمية الأولى على فرض نوع من الحماية الجمركية الجبرية على الصناعات المحلية نتيجة انقطاع الواردات من الخارج . وما ترتب على ذلك من انتعاش تلك الصناعات ولا سيما صناعة المنسوجات ، إذ استطاع الرنتاج المحلى أن يفى بحاجيات السكان ، بالإضافة إلى تزويد قوات الحلفاء فى منطقة الشرق الأوسط بما تحتاج اليه . وبذلك يمكننا القول بأن الصناعة المصرية قد خرجت من الحرب العالمية الأولى وقد خطت خطوات نحو الأمام . كما استطاعت الرأسمالية الوطنية أن تجنى ثمرات تلك الحرب بصورة جعلتها تقدم على تأسيس بنك مصر فى عام ١٩٢٠ برأسمال قدره ٨٠,٠٠٠ جنيه لمواجهة رأس المال الأجنبى ، وتمكن بنك مصر فى فترة قصيرة أن ينشئ عديداً من الشركات بلغ عددها ١٩ شركة فى سنة ١٩٤٧ ، وأن يصبح له أثره الفعال فى الحياة الاقتصادية في مصر.

على أن هذه الصناعة الوليدة كادت تصاب بنكسة خلال الأزمة العالمية التى اجتاحت العالم فى سنة ١٩٣٠ لولا يقظة الحكومة ومساعداتها التى

تمثلت فى منح تلك الصناعات إعانات مالية وسلف قليلة ، هذا فضلا عن الحماية الجمركية التى فرضتها عليها بفضل التعديل الجمركى فى سنة ١٩٣٠.

وقد مرت البلاد فى الحرب العالمية الثانية بظروف مشابهة لتلك التى عرفتها خلال الحرب العالمية الاولى فإمتناع الواردات من المصنوعات المختلفة قد عاون الصناعات المحلية على أن تنمو وتزدهر ، وأن تطور أساليب انتاجها ، وتنوع من منتجاتها وقد ساعدها على ذلك عدة عوامل أهمها : الحماية الجمركية فى سنة ١٩٣٠ ، وإلغاء الامتيازات الاجنبية في سنة ١٩٣٧ التى أتاحت لرأس المال المصرى فرصا متكافئة مع رأس المال الأجنبى.

وقد أصبح لرأس المال الوطنى خطورته حينما إتجه منذ الثلاثينات من هذا القرن نحو الاحتكار. ولما كانت الطبقة الرأسمالية قد سيطرت على الحكم بالتعاون مع الاقطاعيين بعد ثورة ١٩١٩ ، فقد أصبحت بذلك تهيمن علي الناحيتين السياسية والاقتصادية ، ووجدت من مصلحتها في ذلك الوقت أن تتعاون مع الرأسمالية الاحتكارية الاجنبية فى مواجهة الثورة الجماهيرية بعد الحرب العالمية الثانية التى أخذت تطالب بضرورة تنفيذ المضمون الاجتماعى للثورة الذى أغفلته ثورة ١٩١٩.

ولا ننسى - بطبيعة الحال - الاستعمار البريطانى كقوة مضادة للثورة ، فانجلترا رغم عقد معاهدة ١٩٣٦ كانت لا تزال المسيطرة على شئون مصر ، وكانت تعمل جاهدة على القضاء على قوى الشعب وإعاقة قيام حياة ديمقراطية سليمة ، وكذلك عرقلت التقدم الصناعى لتظل مصر دولة منتجة للقطن اللازم لمصانعها ، وسوقا مستهلكة للسلع الانجليزية وفى

الوقت نفسه حرصت بريطانيا على أن تعزل مصر عن شقيقاتها العربيات ، حتى لا تتحد القوى التحررية المعادية للاستعمار ضدها. وان كان البعض قد يقول كيف تعمل بريطانيا على عزل مصر عن الدول العربية ؟ فردنا على ذلك أن انجلترا أنشأت الجامعة العربية كجامعة حكومات وليست جامعة شعوب ، وكان الهدف من ذلك توحيد سياستها فى المنطقة العربية عن طريق إشرافها على الحكومات العربية. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى طرد فرنسا من منطقة الشرق الأدنى ، والعمل على إحلال نفوذها محله.

ولكن انجلترا لم تستطع أن تسيطر على تلك المنطقة كما كانت تشتهى بعد الحرب العالمية الثانية ، نظراً لدخول الولايات المتحدة الأمريكية فيها بحكم مصالحها البترولية . ولظهور الحركات التحررية فى كل دول افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، وما منى به الاستعمار من هزائم متكررة. هذا فضلا عن ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة لها خطرها ، واتساع نطاق الدول الاشتراكية بانضمام الصين ودول شرق أوربا إلى المعسكر الاشتراكى ، ومناصرتها للحركات التحررية المضادة للاستعمار .

من هذا العرض الموجز لقوى الطرفين : الثورى والمعادى للثورة نجد أن كلا منهما لم يستطع أن يكسب نصراً حاسماً على الآخر . فلا معسكر الثورة بقيادته التقليدية وبأسلوبه غير الثورى بقادر على طرد القوى المضادة . كما أن هذه الأخيرة – رغم تكتلها – لم تتمكن من ضرب الثورة الشعبية.

وقد أدى عجز حزب الوفد بقيادته التقليدية عن مسايرة أهداف الجماهير ، إلى ظهور قيادات جديدة، اتجه بعضها نحو اليمين ، ومنها

جماعة الاخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة الذى عرف بعد الحرب العالمية الثانية باسم الحزب الاشتراكى. والبعض الآخر إتجه نحو اليسار وهى الجماعات الماركسية. ومن هذه القوى الثلاث الوفد ممثلاً للقوى الوطنية ، والاخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى) يمثلان القوى اليمنية ، والجماعات الماركسية وتمثل اليسار، تكونت المسيره الوطنية فيما بين ١٩٤٥ ، ١٩٥٢.

ولكن تلك القوى بتحالفها وتنافرها كانت عاجزة عن أن توجه ضربة قاسمة لتحالف الاستعمار والرجعية . ولهذا نجد أن انتشار الوعى لدى طبقة العمال والطلبة دعا إلى تفكيرهم فى تألف اتحاد بينهم اطلق عليه اسم « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » لتنظيم حركة الكفاح من أجل خدمة البلاد . ولكن هذه الحركة المشتركه وقعت فى أخطاء عملت على إضعافها والحد من فاعليتها ، منها عدم ضم الفلاحين آفتقد الحركة الجديدة قوه ضخمة هى قوة الفلاحين الذين يمثلون أغلبية الشعب المصرى، وانحصارها على المدن دون التغلغل فى الريف. هذا فضلاً عن وجود خلافات داخلية بين صفوفها.

ولنبدأ الآن بسرد الأحداث التاريخية التى أدت إلى قيام ثورة ١٩٥٢ منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦.

عرفت مصر فى عهد الملك السابق الحياة الحزبية بكل ما فيها من مساوئ. فقد وضح أن الأحزاب فى مصر قد اطمأنت إلى العيش فى كنف معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وركنت إليها ، ووجهت نشاطها - بعد أن فرغت من مواجهة انجلترا - إلى مهاجمة بعضها البعض ، والتكالب على الحكم والسيطرة والنفوذ، بشكل صبغ الحياة السياسية فى مصر بالصبغة الحزبية

البحتة، فالوظائف والترقيات والتعيينات أصبحت وقفاً على أنصار الحزب المتربع على كرسى الحكم دون نظر للكفاءات أو المؤهلات. فالانتماء إلى حزب معين هو جواز المرور لقضاء المصالح وتنفيذ الرغبات.

وتوالت على حكم مصر فى الفترة من سنة ١٩٣٦ إلى قيام الثورة فى منتصف عام ١٩٥٢ وزارات متعددة ، إن دل هذا على شيء فإنما يدل على اضطراب الأمور فى البلاد، وفساد الحياة الدستورية فيها. وترتب على قصر فترة حكم تلك الوزارات إلى حرصها على خدمة مصالح أنصارها بأسرع وقت مستطاع، ولو على حساب المصلحة العامة ، لأنها كانت تخشى من السقوط قبل أن تتمكن من إرضاء أنصارها ومحاسيبها وهم الذين تعتمد على تأييدهم خارج الحكم .

وفى ذلك الوقت بدأت العلاقات تسوء بين الوفد والملك ، وأخذت المعارضة لحكم الوزارة الوفدية تشتد وتقوى ، حتي أقيلت من الحكم فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧. وجاءت بعدها وزارة محمد محمود لتحل البرلمان الوفدى ، ولتجرى انتخابات تسفر عن مولد برلمان جديد أغلبيته من أنصارها ومؤيديها .

ومرت البلاد فى حلقة مفرغة من قيام الوزارات وسقوطها ، وانتخابات البرلمانات وحلها دون ما هدف سوى خلق حالة من الاضطراب تجد السراى فيها المنفذ لضرب حزب بآخر أو تقريب حزب وإبعاد آخر ، للقضاء على الحياة الدستورية فى البلاد ، سعيا وراء تركيز السلطة فى يديها، وحكم البلاد حكما مطلقاً بمساعدة البرلمان والحكومات .

وفى حقيقة الأمر لم يكن من الصعب على أية وزارة من وزارات السراى التى لا تتمتع بثقة المواطنين أن تجد طريقها إلى الحكم ، وأن تحرز الأغلبية

البرلمانية التى تريدها عن طريق التدخل فى الانتخابات واستخدام وسائل العنف والتزييف للوصول إلى هذا الهدف .

ولم يعد فى ذلك الوقت للبرلمانات أية سلطة على قيام الوزارات أو سقوطها ، وإنما يرجع ذلك إلى تدخل السراى من ناحية والأنجليز من ناحية أخرى حتى بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ . بل أستطيع أن أقول بأن تدخلهم بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ كان أشد وأقوى فى بعض الأحيان من تدخلهم قبلها.

وفى أواخر عام ١٩٣٩ تقوم الحرب العالمية الثانية ، وتعلن الأحكام العرفية في مصر . ويطالب حزب الوفد أن تصرح الحكومة البريطانية من الآن بأنه عندما تنتهى الحرب ، ويعقد الصلح ، تنسحب القوات البريطانية من مصر سواء المعسكرة قبل الحرب أو بعدها ، وأن تحل محلها القوات الحربية المصرية ، على أن تبقى المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها، وأنه عند التسوية النهائية للحرب يجب أن تكون مصر طرفاً فيها . كما أنه عند انتهاء مفاوضات الصلح تدخل إنجلترا ومصر فى مفاوضات تعترف فيها انجلترا بحقوق مصر كاملة فى السودان.

ثارت الحكومة الانجليزية لهذا الطلب ولم تقر وجهة نظر الوفد ، وغضبت عليه ، وأدى ذلك إلى سقوط وزارة على ماهر ، وخلفتها وزارة حسن صبرى الائتلافية ، ولكنها لم تتمتع بشىء من الاستقرار شأنها فى ذلك شأن سابقتها من الوزارات . وفى عهد هذه الوزارة عرض على البرلمان موضوع إشتراك مصر فى الحرب . وبعد مناقشات طويلة استقر الرأى على أن تعلن مصر بأنها لا تضمر شراً لأحد ، أو عداء لأية دولة من الدول ، ولكنها ستبذل كل ما تستطيع من قوة وجهد إذا اعتدى على سلامة أراضيها .

جاءت وزارة حسين سرى الائتلافية (نوفمبر ١٩٤٠ - فبراير ١٩٤٢) عقب موت حسن صبرى ، ولكن سرعان ما ساءت العلاقات بينها وبين الملك ، زد على ذلك سوء الحياة الاقتصادية، واضطراب الأمور فى البلاد . ولما كانت إنجلترا تخشى على مصالحها فى مصر خلال تلك الحرب الضروس بسبب حالة عدم الاستقرار التى سادت البلاد ، وعندما وجدت أن مرد ذلك يرجع إلى حكم وزارات الأقلية التى لا تستند على أغلبية شعبية . طالبت بمجئ حكومة الوفد ، أو على أقل تقدير قيام حكومة إئتلافية يشترك فيها الوفد .

تدخل الانجليز وامتهان كرامة البلاد

رفض الوفد الاشتراك فى حكومة ائتلافية لأن تجربته مع الأحزاب جعلته قليل الثقة بإمكان التعاون معها. ولما وجدت الحكومة البريطانية إصرار الملك على عدم تكليف الوفد بتشكيل الوزارة ، تدخل ممثلها فى مصر اللورد كيلرن بالقوة وقدم للملك إنذار ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ المشهور بعد أن حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين ومضمونه « إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة ، فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج».

قبل الملك فى نهاية الأمر الإنذار ، فقد كان يعلم أن إنجلترا لن تردد فى عزله لا سيما فى ظروف الحرب الحرجة التى تمر بها. جاء الوفد إلى الحكم على أسنة رماح الانجليز لخدمة أغراضهم ولتقديم التسهيلات اللازمة لقواتهم فى الحرب ، ولم تحاول حكومة الوفد أن تضع العراقيل أمام بريطانيا في مصر، بل على العكس من ذلك ، قامت بتسخير طاقات البلاد كلها لخدمة قضية الحرب. وانتهز الوفد هذه الفرصة للعمل على

خدمة أنصاره وأعوانه ، وتعويضهم عما لحق بهم من أضرار في العهود السابقة. واستند على تأييد الانجليز له في مغالاته في عدم الاهتمام بمعارضيه.

وقد تعرضت مصر فى ظل حكم هذه الوزارة إلى خطر محقق من جانب قوات المحور فغزيت أراضيها ، ووصلت إلى العلمين غربى الاسكندرية ، وكادت مصر أن تكون مسرحاً كبيراً لعمليات الفريقين العسكرية لولا عناية الله فانحسرت موجة العدوان وزال خطر الحرب عنها بصفة نهائية.

وحدث في ذلك الوقت أن اجتمع زعماء الحلفاء في القاهرة للنظر فى شئون الحرب، فانتهزت المعارضة هذه الفرصة وقدمت اليهم مذكرة بوجهة نظر مصر تبين فيها ما قدمته من جهود وتضحيات لنصرة الحلفاء ، فلم تدخر وسعا فى تقدم موانيها ومرافقها لخدمة أهداف الحرب . بل لقد أسهمت مساهمة فعلية فى الدفاع عن البلاد . وهى لهذا تطالب باستقلال مصر التام ، وجلاء القوات الأجنبية عن البلاد ، والسيطرة على قناة السويس ، وقبول وحدة مصر والسودان، وباشتراك مصر فى مؤتمر السلام بعد نهاية الحرب .

وما أن وضعت الحرب أوزارها وانتصر الحلفاء ، إلا وأخذ الانجليز يغمضون أعينهم عن حكومة الوفد بعد أن زالت الأسباب التى دعت إلى بقائها. واستغل الملك غضب الشعب على تلك الوزارة ، وتذمره من تصرفاتها المشينة فى أقواله وأقالها شر إقالة .

وجاءت على أثرهم وزارة السعديين التى أخذت على عاتقها الدخول فى مفاوضات لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد أن زاد سخط المصريين عليها ، وأخذت البلاد تتنفس الصعداء بعد رفع الأحكام العرفية فى أكتوبر سنة

١٩٤٥ ، فقامت المظاهرات الشعبية فى مختلف المدن المصرية مطالبة الحكومة بالعمل على تحقيق الجلاء ووحدة وادى النيل .

سقطت وزارة السعديين ، وشكل صدقى وزارته الثانية فى ١٧ فبراير سنة ١٩٤٦ وكانت الظروف مواتية بعض الشيء للدخول فى مفاوضات مع انجلترا، فالحكومة البريطانية فى ذلك الوقت كانت تميل إلى تعديل سياستها بعض الشيء بما يحقق المطالب المصرية تحقيقا جزئياً . ومهدت بنقل اللورد كيلرن وتعيين السير رونالد كامبل بدلا منه . وكان ذلك إيذانا بتغيير سياسة انجلترا إزاء مصر.

وعندئذ دارت مفاوضات بين الحكومتين المصرية والانجليزية أسفرت عن التوصل إلى مشروع معاهدة، أطلق عليها اسم معاهدة صدقى - بيفن ، وقعت بالحروف الأولى من الطرفين فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦، وفيما يلى أهم ما تضمنه المشروع من نصوص :

أولاً : إنهاء العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦.

ثانياً : فى حالة الاعتداء على مصر أو دخول انجلترا فى حرب نتيجة وقوع إعتداء مسلح على البلاد المجاورة لمصر ، أن تتخذ الدولتان متعاونتان التدابير الفعالة لصد هذا العدوان .

ثالثاً : لتنسيق الجهود الحربية بين الطرفين تشكل لجنة دفاع مشترك من الفريقين للقيام بمهام التعاون الحربى .

رابعاً : يتعهد الطرفان بألا يدخلا فى محالفات تتعارض مع مصالح أحدهما .

خامساً : إذا حدث خلاف بين الدولتين فيحل طبقاً لنصوص الأمم المتحدة.

سادساً : مدة المعاهدة عشرون عاما.

وألحق بالمعاهدة بروتوكول خاص بالسودان وآخر خاص بجلاء القوات الانجليزية عن أرض الوطن قبل أول سبتمبر سنة١٩٤٩ ، وأن تنسحب من مدينتي القاهرة والاسكندرية قبل ٣١مارس سنة ١٩٤٧.

فشل عرض القضية على مجلس الامن

سقط مشروع المعاهدة لمعارضة الأمة فكرة الدفاع المشترك التي تربط مصر بانجلترا عسكرياً . وبفشل المعاهدة تسقط وزارة صدقي ويعود النقراشي إلى الحكم مرة ثانية في ٩ديسمبر سنة ١٩٤٦. وعندما وجد أن الحكومة الانجليزية لا تعير المطالب القومية للبلادأذنا صاغية، يقوم بعرض النزاع المصري الانجليزي على مجلس الأمن .

ولم تكن الظروف في صالح مصر عند عرض القضية على المجلس ، لعدة أسباب ، منها أن مصر قد تأخرت في عرضها بعض الوقت . ثانياً للخلافات الحزبية في مصر وانقسام الاحزاب على نفسها أثناء عرض القضية ، وثالثا لإرسال الوفد رسالة إلى مجلس الأمن يوضح فيها بأن الحكومة المصرية التي تقدمت بالشكوى لا تمثل الأمة المصرية .

فشلت القضية المصرية ، وأوصى مجلس الأمن بضرورة العودة مرة أخرى إلى المفاوضات لحل النزاع بشئ من الأناة والصبر . رفض النقراشي أن يعود لمفاوضة انجلترا من جديد ، .لكن مركز الوزارة كان ضعيفا سواء في الداخل أو الخارج . ففي الداخل وجدت الحكومة معارضة قوية من حزب الوفد . وفي الخارج كان موقف الدول الكبرى من القضية المصرية غير مشجع لمصر، فهي وإن كانت قد وافقت على مبدأ الجلاء عن مصر إلا أنها لم تقبل وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، بحجة أن الموافقة على ذلك معناه تجاهل حق السودانين في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

نكبة فلسطين

كانت حرب فلسطين من أهم المشكلات التى واجهتها الحكومة ، ومن أولى أسباب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فحرب فلسطين قد فرضت على الحكومة المصرية فرضاً فى وقت لم تكن فيه البلاد على استعداد لخوض حرب حقيقية ضد العصابات الصهيونية ، نظراً لضعفها الخارجى . فلم يكن لها أصدقاء تعتمد على تأييدهم ، كما لم يكن لديها الاستعداد العسكرى والسياسى لخوض غمار تلك الحرب . كانت مصر تفتقر إلى السلاح افتقار شديداً ، وحاولت الحصول عليه بأى ثمن من الأثمان ومن أية جهة من الجهات . وظنت أنها بهذه الأسلحة الفاسدة تستطيع أن تحصل على نصر رخيص على الصهيونين . ومما زاد من سوء الموقف أن الدول العربية التى دخلت الحرب إلى جانب مصر لم تتضامن التضامن الكامل معها بشكل يضمن النصر لها. دخلوا متحدى الصف ولكنهم متخلفو الهدف، وانتهى هذا التدخل الحربى فى فلسطين بالهزيمة وفرض هدنة رودس على العرب فرضا.

واجهت وزارة النقراشى مشكلة داخلية جديدة ممثلة فى نمو قوة الاخوان المسلمين وتهديدها لسلطة الحكومة بشكل يدعو إلى القلق . فرأت الحكومة أن تبادر بحل هذه الجمعية قبل أن يستفحل خطرها، وتم ذلك فى ديسمبر ١٩٤٨ ودفع النقراشى حياته ثمنا لهذا الخطوة الجريئة .

تولى بعده رئاسة الوزارة السعدية ابراهيم عبد الهادى ، وكان جهده كله منصرفاً الى إقرار الأوضاع الداخلية والانتقام من خصومه . ولكن سرعان ما سقطت هذه الوزارة وخلفتها وزارة ائتلافية تحت رياسة حسين سرى (يوليو - نوفمبر ١٩٤٩) . وأعقبتها وزارة محايدة تحت رياسته أيضاً

(٣نوفمبر ١٩٤٩ - ١٢ يناير ١٩٥٠) . وفى حقيقة الأمر لم تكن الانتخابات التى أجريت فى هذا العهد لمساندة تلك الحكومات تدل على إتجاه الرأى العام المصرى . كما أن النواب لم يكونوا يمثلون الشعب تمثيلاً حقيقيا .

الوفد يهادن القصر

دفعت أحداث مصر بحزب الوفد إلى كراسى الحكم مرة ثانية فى يناير سنة ١٩٥٠ بعد غيبة طويلة، عانى من خصومه الشىء الكثير ، وضاعت مصالح أنصاره فى خضم هذا الصراع الحزبى الأعمى. ورأى الوفد فى هذه المرة أن يستفيد من تجاربه الماضية وأن يحاول البقاء أطول مدة ممكنة فى الحكم لتعويض أنصاره ومحاسيبه عما فاتهم وعما لحق بهم من أضرار . ولهذا آثر الوفد مهادنة القصر الملكى ، بل وممالأته على حساب الشعب لتثبيت دعائم حكمه للبلاد . وقد خسر الوفد بهذا العمل خسارة كبيرة ، فهو لم يصل إلى ما وصل إليه من شعبية إلا لموقفه التقليدى القوى من السراى. فتغيير هذه السياسة قد أفادت حكومة الوفد فائدة وقتية، ولكنها فى نفس الوقت أفقدتها جانباً كبيراً من حب الشعب .

بدأت الحكومة الوفدية تواجه صعوبات داخلية كبيرة ، منها ضغط الشعب عليها لتحقيق الجلاء عن مصر، ولو أدى ذلك إلى استخدام الشدة والعنف ضد القوات الانجليزية فى مصر، والمعارضة الشديدة من قبل خصوم الوفد ومن الشعب لسياسته القائمة على إرضاء أنصاره ومحاسيبه والسير فى ركاب الملك ، ثم تعنت بريطانيا وتشبثها بالبقاء فى مصر وعدم الاستجابة إلى رغبة المصريين فى الجلاء.

الغاء معاهدة سنة١٩٣٦

أمام كل تلك الصعاب التى أحاطت بالوزارة ، أصبح لزاماً عليها أن تقوم بعمل ما للرد على موقف الانجليز المتصلب ، ولإرضاء الناحية القومية لدى المصريين . فأقدمت على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩ الخاصتين بنظام الحكم فى السودان.

وكان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ من العوامل الهامة التى ساعدت على قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . كما أنها نقطة تحول حاسم فى تاريخ النضال المصرى من أجل تحرير البلاد تحريراً كاملاً غير منقوص، وإطلاق العنان للقوى الثورية الكامنة لدى الشعب .

وفى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ أبلغ وزير خارجية مصر السفير البريطانى بأن إلغاء المعاهدة يترتب عليه حرمان القوات البريطانية من كل الامتيازات والحصانات التى كانت تتمتع بها من قبل، واعتبار وجود القوات الانجليزية على ضفاف القناة ضد إرادة الشعب المصرى .

كان إلغاء المعاهدة فرصة سانحة كى يوحد الساسة المصريون جهودهم لمواجهة كل احتمالات الموقف الخطير الذي تجتازه البلاد ، ولكن رفض حزب الوفد الدخول في وزارة إئتلافية تضم كل العناصر القوية فى البلاد ، استنادا على تجربته السابقة فى فشل الوزارات الائتلافية جعله يتحمل المسئولية وحده فى هذه الظروف العصيبة التى تقتضى التكاتف والتآزر.

كان الموقف أخطر من أن يتحمله حزب واحد ، لا سيما وأن الوفد قد أقدم على إلغاء المعاهدة فى حالة يأس من انجلترا ، دون أن يتخذ للأمر عدته ودون أن يقدر التصادم المسلح المحتمل حدوثه بين قوى الشعب الأعزل من السلاح والقوات الانجليزية المعدة أحسن إعداد.

حرمت الحكومة الوفد نفسها من تعاون ساسة مصر معها في الخروج من هذا المأزق الذى يتطلب جهود أبناء مصر أجمعين ، وأخذت على عاتقها وحدها تحمل مسئولية الموقف. وكل ما فعلته أن سمحت للشعب المصرى أن يخوض كفاحا غير متكافئ مع القوات الانجليزية فى القناة . وبدأت حركة الفدائيين تهاجم معسكرات الانجليز لنسف مخازنهم ومستودعات المياه ، وقطع طرق المواصلات . ونشبت بين الفدائيين والانجليز معارك عنيفة ، وكلما زادت خبرة الفدائيين فى مقاومة الانجليز كلما زادت المعارك شدة وعنفا.

وقام على تدريب الفدائيين نفر من ضباط الجيش الأحرار ، وكذلك عملوا فى صفوفهم لمحاربة الانجليز. ثم أقدمت الحكومة على عمل أغضب الانجليز وشل حركتهم بالقناة. ألا وهو سحب العمال المصريين الذين يعملون في قاعدة القناة والذين يقدر عددهم بعشرات الآلاف .

فرض الانجليز الحكم العسكري على منطقة القناة وحددوا الانتقال منها واليها ، وعجزت الحكومة عن القيام بأى عمل لحماية الأهالى هناك .

واجهت الحكومة عدة معسكرات في آن واحد : معسكر السراى ، ومعسكر الأحزاب ، ومعسكر الشعب الثائر. أما معسكر السراى - وقد ظل يهادن الحكومة- لم يعجبه تطور الأمور الداخلية وما وصلت إليه الحالة من سوء . كما أنه لم يكن راض عن السير فى سياسة إغضاب الإنجليز إلى نهاية الشوط ، ووجد من صالحه التخلص من الوزارة والتضحية بها إرضاء لانجلترا .

أما معسكر الأحزاب الأخرى فكان يرى أن الموقف أكبر من أن تتحمله وزارة الوفد ، وأن تشبث الحكومة بمقاعد الحكم سيجر على البلاد الكثير

من الويلات ، وسيحرمهم فى الوقت نفسه من المساهمة فى تحمل تبعات الموقف والبحث عن أفضل الحلول للخروج من هذا الموقف ، بما يحفظ للبلاد كرامتها وأمنها .

أما فيما يتعلق بمعسكر الشعب الثائر فقد لمس عجز الحكومة عن مواجهة الموقف وتخبطها فى سياستها، وفشلها فى إيقاف القوات الانجليزية عند حدها ، وإكتفائها بالاحتجاج لدى الحكومة الانجليزية وهيئة الأمم المتحدة دون جدوى، ثم سحبها لسفيرها في لندن إحتجاجا على الأعمال الوحشية التى ارتكبها الجنود الانجليز فى القناة .

بدأ الملك يتحرك لضرب الوزارة من الخلف ، وضرب حركات المقاومة الشعبية فى الوقت نفسه، فعين حافظ عفيفى رئيساً للديوان الملكى ، وعمرو سفير مصر السابق بلندن مستشاراً للديون الملكى لشئون الخارجية . وكلاهما معروف بصداقته للانجليز . فكان هذا إيذانا برغبة الملكية في مصالحة إنجلترا على حساب ما قدمه الشعب من تضحيات .

مذبحة الاسماعيلية

استمرت بريطانيا على عنادها وتمسكها بمعاهدة سنة ١٩٣٦ وعدم اعترافها بالالغاء وصممت علي حفظ حقوقها في مصر بقوة السلاح . وكلما زادت انجلترا تعنتا ازداد كفاح الشعب المصرى شدة وبأساً ، وحدثت معارك بين الطرفين فى أبو صوير والتل الكبير والسويس والاسماعيلية حيث وقعت مذبحة الاسماعيلية فى ٢٥يناير سنة ١٩٥٢ ، حينما هددت القوات الانجليزية المدينة بالضرب ، وتصدت لها قوات البوليس بناء على أوامر صدرت إليها من الحكومة ، فدكت القوات الانجليزية مبنى المحافظة على رؤوس رجال الشرطة وهم يقاومون بما لديهم من أسلحة قليلة العدد

عدوا بفوقهم عدداً وعدة . فقتل فى هذه المعركة خمسون من رجال البوليس وعدد كبير من الأهالى .

اقالة الوزارة الوفدية

كشفت هذه المذبحة عن ضعف الحكومة البالغ وسوء تدبيرها وتخبطها فى معالجتها للأمور ، وأصبح سقوطها أمراً لا ريب فيه ، وتعاقبت الحوادث سراعاً كرد فعل لمذبحة الاسماعيلية ، فدبر حريق القاهرة للإطاحة بالحكومة ، وانطلقت عوامل الهدم والتخريب من عقالها ، ولم تستطع الحكومة أن توقف هذه الموجة الارهابية العاتية إلا بتدخل الجيش وإعلان الأحكام العرفية . واستغلت السراى هذه الفرصة لإقالة الوزارة والتخلص منها.

تعاقب الوزارات

توالت الأحداث سراعاً فى مصر ، تعاقب على الحكم أربع وزارات فى ظرف ستة شهور، وهذا يدل على مدى ما تعانيه البلاد من حالة عدم استقرار سياسى واقتصادى وعجزت هذه الحكومات الضعيفة التى كانت تستند فى وجودها على تأييد الملك فحسب ، عن أن تواجه الأحداث الجسام التى تمر بالبلاد، ولا سيما أمام إصرار إنجلترا التام فى البقاء فى مصر والتمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦.

جاءت وزارة نجيب الهلالى الأولى إلى الحكم لتبدأ عملها بتعطيل الحياة النيابية فى مصر، وإنهاء العمل بدستور سنة ١٩٢٣ بصفة مؤقتة ، وإن كان هذا الدستور قد سقط من الناحية الفعلية .

ظهرت الأحزابَ عارية أمام الشعب وظهر عجزها جميعاً في مواجهة الموقف بما يتطلبه من حكمة وحزم، وحتى حزب الوفد الذى كسب شعبيته وحب الجماهيرله نتيجة مواقفه الحازمة أمام السراى، قد فقد هذه الميزة وأصبح شأنه في ذلك شأن وزارات الأقلية ، تستعطف الملك وتسترضيه للبقاء فى مقاعد الحكم أطول فترة ممكنة .

تحرر الشعب من سيطرة الاحزاب

كفر الشعب بزعمائه وبأحزابه جميعاً ، وظهر عجزهم واضحا فى مواجهة تلك الأحداث الجسام. ولم تستطع الظروف الدقيقة التي تحيط بالبلاد أن تطهرهم من أحقادهم وأطماعهم، وأن ترتفع بهم فوق مستوى الأحداث. ولهذا فقد عول الشعب على تحمل المسئولية وحده ، وأن يعتمد على نفسه فى مواجهة عدوان الانجليز وتدخل الملكية السافر فى شئون الحكم واستئثارها بالسلطة والنفوذ . ولم تكن هذه الحكومات فى حقيقة الأمر سوى أشباحاً تتتابع صورها أمام أنظار الجماهير ، تحركها السراى من وراء ستار كيفما شاءت طبقاً لمصالحها وأهوائها .

ومن سوء حظ الملكية أنها لم تجد فيمن يحيط بها رجالاً مخلصين يسدون لها النصح ، ويوجهونها إلى الطريق القويم . بل على العكس من ذلك فقد زينوا لها أعمالها ، وامتدحوا أخطاءها ، فكانوا عاملاً قوياً على هدمها وتقويضها.

ومهما يكن من شئ ، فإن تحرر الشعب من سيطرة الأحزاب بعد أن كفر بها جميعاً، جعلته يرسم طريقه بنفسه ويخطط لمستقبله ، ويضع شعارات جديدة له بعيدة عن الشعارات الزائفة التى نادت بها الأحزاب من قبل . وتتمثل فى المطالبة بتحقيق حياة أفضل تقوم على أسس من العدالة

الاجتماعية ، وبالجلاء الناجز غير المشروط، ونبذ سياسة الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك ، والعمل على تقوية أواصر القربى بين الشعوب العربية .

كان الشعب إذن على استعداد لتقديم التضحيات مهما عظمت إذا ما وجد قيادة واعية . توجهه وتقوده إلى النصر . لقد تخلص الشعب من تبعيته للأحزاب ، ومن ولائه الأعمى لها بعد أن ظهر عجزها عن مواجهة مشاكله ، فكلها لم ترتفع إلى مستوى الأحداث ، وظلت تتمسك بخلافاتها وأحقادها الشخصية ، حتى فى أشد الظروف التى تمر بالبلاد حرجاً .

هذا التطلع من قبل الشعب للقيادة الواعية الحكيمة قد مهد لقيام الثورة ، وعبد الطريق أمامها لتحمل مسئولياتها كاملة مستندة على وعى هذا الشعب وإدراكه لحقيقة الأمور.

لم يكن الجيش بعيداً عن تلك الأحداث الجسام التى مرت بمصر ؛ بل كان فى بعض الأحيان وقودها ونارها كما حدث فى حرب فلسطين . وإذا كانت حرب فلسطين قد وجهت انظار قادة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ إلى مدى الفساد الذى استشرى فى البلاد ، فإن الأيام قد أثبتت عجز الحكومات المتعاقبة عن مواجهة المواقف والاستجابة لمطالب الشعب الحقيقية فى عدالة إجتماعية، تقوم على أساس توزيع الثروة توزيعاً عادلاً ، وتعديل نظام هذا المجتمع تعديلاً جذرياً ، حتى أن حزب الوفد الذى كانت تنعقد عليه آمال الأمة أصبح أكثر تحفظاً ورجعية ، نظراً لتسلط كبار الاقطاعيين على المراكز الرئيسية فيه .

فى ظل هذا الجو القاتم تألفت جماعة الضباط الأحرار لانقاذ البلاد مما تردت فيه . بدأت سرية بين صفوف الجيش لنشر الوعي القومي والعمل علي نمو روح الثورة بين صفوفه . وكانت الملكية مطمئنة إلى ولاء الجيش لها ، وحمايته لطغيانها وسيطرتها ، ونسيت أو تناست أن ضباط هذا الجيش وجنوده هم أبناء مصر ، يشعرون بشعورها ، ويتجاوبون مع مطالبها .

حركة الضباط الاحرار

أما عن قصة تكوين جماعة الضباط الأحرار فقد أشار اليها الرئيس جمال عبد الناصر في كلمته التي نشرت في يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ بعنوان « قصة الثورة » نقتطف منها ما يوضح لنا تطور حركة هذه الجماعة حتى قيام الثورة :

« ولقد مرت على حركتنا ثلاث مراحل : الأولى كانت خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٥ وهى فترة صعبة قمنا خلالها بنشر مبادئنا وإشعال الروح الوطنية وتقوية الجيش عن طريق رفع مستوي ضباطه . وكان أول مشكل لذلك هو حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الذي أهدرت فيه كرامة الوطن .

« والمرحلة الثانية كانت خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٩٤٥ وشهر مايو سنة ١٩٤٨ وقد بدأت الحركة تأخذ خلالها شكلا منظما ، وأصبحنا مجموعة كبيرة ، وكنا مترددين فى أول الأمر فى الخطة التى كنا نسلكها لتحرير الوطن ، هل نبدأ بالاستعمار أولا أو نبدأها بأعوانه .

« ولكن ترددنا لم يطل إذ رأينا الاستعمار لا يستطيع أن يثبت أقدامه إلا باعتماده الكامل على أعوانه من الخونة أو الأشخاص الذين تتفق

مصالحهم مع سياسة المستعمر المتقلبة المتغيرة ، حسب ظروفه وأهوائه في تقريب الأشخاص أو الأحزاب » .

« ولقد اعترضت طريق المرحلة الثانية عقبات . كان أهمها عدم وجود الثقة بين النفوس ، فالفرد ، لا يثق بنفسه ولا بزميله ، وكانت هذه أصعب فترة مرت بنا ، لذلك بذلنا جهدنا في بث الثقة ، وعدم إفشاء الأسرار الشخصية للأفراد ثم أسرار حركتنا » .

« واستطعنا بذلك ضم أحرار إلى صفوفنا في الوقت الذى كانت المخابرات والبوليس السري والبوليس السياسي ينشط في تعقب أية حركة ، ولكننا نجحنا بفضل ايماننا بالله والايمان بالوطن والصبر والعزيمة ».

« وكانت المرحلة الثالثة للحركة وهى التي بدأت عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٢ هى المرحلة الفاصلة التى بدأت الحركة فيها تتطور وتتخذ لاتجاهها شكلا محدداً لتحقيق خطتها في القضاء على أعوان الاستعمار ».

ظهرت مقاومة الجيش لرغبات الملك لأول مرة خلال الانتخابات التي جرت لاختيار مجلس إدارة نادي الضباط ، حيث سقط في هذه الانتخابات صنائع الملك ، ونجح الضباط الأحرار فى السيطرة على إدارة النادي ، ثم أعلنت الجمعية العمومية « أن الجيش المصرى جزء من مصر يشعر بشعور مصر نحو المحتل ، وأنه دائما في خدمة البلاد » .

لقد تقدم الغيورون على مصلحة هذا البلد بطلبات لاصلاح شئون الجيش وإعادة النظر في قيادته الفاسدة ليصبح هذا الجيش قوة فعالة لحماية الوطن ، وليضع التدخل البريطاني عند حده . ولكن الملكية صمت آذانها عن سماع تلك الأصوات .

-٧-

ولهذا كان لا بد لهذه الطليعة من الضباط الأحرار أن تتحرك لتضع حداً لهذا الاضطراب والقلق ، واتفق رأيها على القيام بالثورة في صبيحة يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وتم لهم ما أرادوا بنجاح لم يسبق له مثيل .

الفصل الثالث عشر

العهد الجديد

قامت الثورة وقضت على الملكية الفاسدة لتمهد السبيل للبناء الجديد ، ولكن كيف يقام صرح هذا النظام الجديد دون أن يوضع منهاج عمل ثورى ودون وجود تخطيط شامل له؟

كانت المبادئ الستة الشهيرة والرائدة لحركة الكفاح الثورى فى بدء الثورة وهى الراية التى انضوت تحت لوائها مطالب الشعب الرئيسية.

"ولقد كان مجرد اعلانها فى حد ذاته فى جو المصاعب والخطر والظلام دليلاً على صلابة إرادة التغيير الثورى وعنادها الذى لا يلين :

أولاً - فى مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة قناة السويس كان المبدأ الأول هو القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين.

ثانياً - فى مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها ، كان المبدأ الثانى هو القضاء على الاقطاع.

ثالثاً - فى مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين ، كان المبدأ الثالث هو القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.

رابعاً - فى مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله ، كان المبدأ الرابع هو إقامة عدالة اجتماعية.

خامساً - فى مواجهة المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهه الداخلية المتحفزة للثورة ، كان الهدف الخامس هو إقامة جيش وطنى قوى.

سادساً - فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية ، كان الهدف السادس هو إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

لم تكن هذه المبادئ نظرية عمل ثورى ، وإنما كانت دليل عمل يسترشد به القائمون على أمر الثورة فى تحقيق أهدافها.

ورغم تزاحم المشكلات وتراكمها ، فقد قسمتها الثورة الى قسمين رئيسين ، وحاولت السير فى تنفيذهما فى وقت واحد :

مشاكل داخلية : وتنحصر فى القضاء على الاقطاع وفى تحقيق قيام مجتمع ديمقراطى اشتراكى تعاونى .

مشاكل خارجية : وتتركز فى حل مشكلة السودان بما يتفق وإرادة السودانيين ، وتحقيق مشكلة جلاء القوات الانجليزية عن مصر.

وكانت أولى المشاكل الداخلية التى تصدت لها الثورة بكل جرأة وشجاعة هى القضاء على الاقطاع بإصدار قانون الاصلاح الزراعى فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ويحدد ملكية الأراضى الزراعية بما لا يزيد عن مائتى فدان.

وكان هدف الثورة من إصدار هذا القانون تحرير الفلاحين من سيطرة الاقطاعيين واستغلالهم لأصوات هؤلاء الفلاحين فى الوصول الى مقاعد البرلمان وكراسى الحكم. فالاقطاع لم يكن سيطرة اقتصادية فحسب وإنما سيطرة سياسية أيضاً.

حل المسألة السودانية

وفى الوقت نفسه بدأت حكومة الثورة تدخل فى مفاوضات مع الانجليز بشأن إيجاد حل للمشكلة السودانية ، تلك المشكلة التى كانت عقبة كأداء فى سبيل الوصول الى اتفاق بين البلدين.

إن جميع المباحثات التى جرت بين مصر وانجلترا بشأن الوصول الى

اتفاق بين الطرفين تمسكت فيها بريطانيا باتفاقية الحكم الثنائى المشترك ، وطبقت هذه الاتفاقية بما يتفق مع مصلحتها هى . أى أن تنفرد بحكمة من الناحية الفعلية ، بينما لا يكون لمصر من مظاهر السيادة سوى الاسم فقط.

ولم تكتف بريطانيا بذلك ، بل استغلت مقتل السير لى ستاك سردار عام الجيش المصرى ، وطردت القوات المصرية من السودان عام ١٩٢٤. وظل السودان خاضعا للحكم الانجليزى المطلق دون أن يكون لمصر من الأمر شئ ، حتى عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، التى نصت على العودة مرة ثانية الى اتفاقية الحكم الثنائى سنة ١٨٩٩ ، وسمحت انجلترا لمصر بارسال قوات مصرية رمزية الى السودان إرضا ءا لها من الناحية الشكلية، بينما ظلت انجلترا تباشر حكمها المطلق فى السودان .

وحينما انتهت الحرب العالمية الثانية ، طالبت مصر بإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد أن استنفذت أغراضها ، وتمسكت بوجهة نظرها في المسألة السودانية ، ألا وهى اعتراف انجلترا بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى، ولكن انجلترا تشبثت بعدم الأخذ بهذه النظرية لأنها تتنافى مع حق السودانيين فى تقرير مصيرهم.

ولما وجدت مصر ألا فائدة ترجى من الوصول الى تفاهم مع إنجلترا بطريق المفاوضات لجأت الى مجلس الأمن لعرض شكواها بشأن موقف انجلترا من المسألة السودانية ، ولكن مجلس الأمن لم يفعل أكثر من إبداء النصح للطرفين بضرورة العودة إلى المفاوضات مرة اخرى . وفى حقية الأمر لم تكن نظرية ضم السودان إلى مصر فى وحدة واحدة تحت التاج المصرى تلقى ترحيباً فى الأوساط الدولية ، فهى تخالف ما اتفق عليه فى ميثاق الهيئة من أن يكون لكل بلد الحق فى تقرير مصيره بنفسه. فمحاولة مصر فرض نظريتها على السودانيين دون أن يكون لهم حق تقرير مصيرهم بأنفسهم كانت محاولة فاشلة لا تقرها الهيئة الدولية أو تشجع عليها.

وفى سنة ١٩٥٠ تتوقف المفاوضات بصفة نهائية ، ووجدت الحكومة المصرية وقتئذ نفسها مضطرة أمام فشلها فى حل قضية البلاد إلى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكذلك إتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وذلك فى عام ١٩٥١.

وتمهد الحالة السيئة التى وصلت اليها مصر فى ذلك الوقت من انهيار إقتصادى وإفلاس سياسى إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

وكان قيام النظام الجديد فى مصر إيذانا بحل المشكلة السودانية. فلم تعد مصر تتمسك بالوحدة فى ظل التاج بعد زواله ، وخصوصا بعد أن ولى أمرها نفر من أبنائها المخلصين. فمصر التى ثارت ضد الطغيان السياسى ، وضد الاستعمار لتحرير الشعب المصرى ورفع شأنه ، لم تكن تضن على الشعب السودانى الشقيق فى أن ينال حقه فى الحياة أسوة بأشقائه فى مصر.

فنظرة مصر الواقعية للمشكلة السودانية أدت الي سرعة حلها ، ففى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ يوقع الطرفان المصرى والانجليزى إتفاقية السودان التى تهدف إلى تمكين السودانيين من الوصول الى الحكم الذاتى ، وتوفير الجو المحايد الحر لتقرير مصيرهم بأنفسهم ، على ألا تتجاوز فترة الانتقال ثلاث سنوات. وفى خلال تلك الفترة يقوم الحاكم العام الانجليزى بإدارة أمور السودان بعد تحديد سلطاته ، ويعاونه مجلس من خمسة أعضاء اثنين من السودانيين وعضو مصرى وآخر إنجليزى وعضو خامس هندى أو باكستانى ، وأن تشكل لجنة مختلطة للتمهيد لإجراء الانتخابات.

ولقد اختار السودان الاستقلال التام وأصبح في عداد الدول المستقلة الأعضاء فى الأمم المتحدة ، وأعلن اتباعه لسياسة مستقرة حرة مستوحاه من مصلحته الخاصة . وتأكيدا لتلك السياسة اشترك فى مؤتمر باندونج فى أول يناير سنة ١٩٥٦ وأصبحت مصر من الدول الداعية لتحرير أفريقيا.

وهنا يجب أن نشير إلى نقطة هامة ، وهى أن الثورة المصرية عندما نادت بالحرية لها ولغيرها من الشعوب كانت تعنى ما تقول ، وأكبر دليل

على ذلك أنها آثرت حل المشكلة السودانية على حل مشكلة الجلاء ، وفضلت السودان على نفسها ، وعندما اختار السودان الاستقلال ، وقفت إلى جانبه ، واعتبرت ذلك كسباً لقضية التحرر العربى ، وهذا يخالف ما نادت به بعض الثورات من مبادئ وشعارات لا تؤمن بها ، وحتى لو آمنت ما كانت تلك الثورات على إستعداد لتطبيقها على غيرها من الشعوب التى خضعت لحكمها . فالحرية فى نظر هؤلاء وقف عليهم دون سواهم.

الجلاء عن مصر

نجحت الثورة فى أن تذلل أكبر عقبة وقفت فى سبيل حل قضيتها طالما تذرعت بها إنجلترا للتسويف والمماطلة ، ألا وهى مشكلة السودان ، فبعد أن وفق الطرفان المصرى والانجليزى فى إيجاد حل لتلك المشكلة لم يصبح هناك عائق يحول دون تسوية القضية المصرية . وكان موقف الجانب المصرى واضحاً من أول الأمر ، فقد أصر على الجلاء غير المشروط ، وكذلك على عدم الدخول فى أحلاف أو منظمات دفاعية غير منبثقة من داخل المنطقة.

ولقد تعثرت المفاوضات أكثر من مرة ، ولكنها لم تنقطع لإدراك الطرفين لأهمية تغيير الوضع الراهن بما يحقق خير البلدين. ووجدت انجلترا نفسها مدفوعة للاستجابة لمطالب المصريين ، وخصوصاً بعد تغيير الأوضاع القديمة فى مصر ، ونمو الوعى القومى نمواً كبيراً فى مصر وفى البلاد العربية الأخرى التى وجدت فى معاونتها لمصر فى موقفها هذا من إصرار بريطانيا تحقيقاً للتضامن العربى.

وحينما وجدت إنجلترا تصميما أكيداً من جانب المصريين لنيل إستقلالهم مهما كانت التضحيات رضخت للأمر الواقع ووقعت إتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ وأهم ما جاء بها من بنود :

١- إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦.

٢- تحديد فترة الجلاء بمدة لا تزيد عن عشرين شهراً يتم فى خلالها خروج جميع القوات البريطانية من مصر.

٣- الاعتراف بقناة السويس كجزء لا يتجزأ من مصر ، وحرية الملاحة فيها مكفولة لجميع الدول على السواء طبقاً لاتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨.

٤- الاتفاق على الاحتفاظ بالقواعد والمنشآت العسكرية بمنطقة القناة فى حالة صالحة مع إبقاء بعض الخبراء المدنيين الانجليز لإدارتها وصيانتها.

٥- فى حالة حدوث هجوم مسلح على مصر أو على إحدى الدول العربية المشتركة فى ميثاق الضمان الجماعى أو على تركيا ، تقوم مصر بتقديم التسهيلات اللازمة لبريطانيا لعودة جنودها الى القاعدة للدفاع عنها. وفى حالة انتهاء الحرب تسحب انجلترا قواتها فورا من مصر.

٦- حدد للعمل بهذه الاتفاقية سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليها.

وبعد أن انتهت مصر من أهم مشكلة تعرضت لها فى تاريخها الحديث ألا وهى مشكلة إنهاء الاحتلال الانجليزى الذى استمر أكثر من سبعين عاماً ، بدأت تتفرغ للبناء الداخلى ولإيجاد مجتمع ديمقراطى اشتراكى تعاونى ، فأعلن دستور الجمهورية العربية في ١ يناير سنة ١٩٥٩.

تأميم شركة قناة السويس

كان جلاء القوات البريطانية عن مصر دون انضمامها لأية أحلاف عسكرية قد مهد الطريق أمامها لتخطو الخطوة الأخيرة فى تخليص البلاد من آخر مظهر من مظاهر الاستغلال القائم على التسلط الأجنبى ، ألا وهى تأميم شركة قناة السويس.

وقد جاءت تلك الخطوة نتيجة مقدمات جعلت التأميم أمرا لا مفر منه ، فالعلاقات السياسية بين مصر ودول الغرب قد تعرضت فى الفترة التي سبقت التأميم إلى هزات قوية ، وذلك لموقف مصر من القضايا العربية والدولية الذى لم يحظ بقبول الغرب. فمصر أخذت على عاتقها نصرة قضية الجزائر ، وتقديم العون المادى والسياسي والأدبى للمجاهدين الجزائريين ، مما أوغر صدر فرنسا ضدها. كذلك كان موقفها من القضية الفلسطينية ومعارضتها تصفية تلك القضية لصالح إسرائيل علي حساب العرب أثره فى إغضاب الولايات المتحدة الأمريكية.

ولما وجدت الجمهورية المصرية أن خطر إسرائيل بدأ يستفحل ، وأنها تتلقى العون المادى والعسكرى والسياسى من دول الغرب ، وأن استمرار هذا العون يهدد مصر تهديدا خطيرا ، لجأت إلى هذه الدول تطلب معونتها لإيجاد نوع من التوازن فى القوى بينها وبين اسرائيل . ولم تكن مصر تطلب العون العسكرى إستجداء ، وإنما كانت تريد أن تشترى بأموالها ما تحتاج اليه من سلاح. رفضت دول الغرب الاستجابة لمطالب مصر وخشيت أن تستخدم هذه الأسلحة ضد ربيبتها إسرائيل. وفى الوقت نفسه كانت الدول الغربية تريد أن تبقى مصر ضعيفة إذا ما قيست بقوة إسرائيل حتى لا تفكر فى الانتقام منها ، ولتشعر مصر باستمرار بأنها فى حاجة الى حماية الغرب لها من إعتداء اسرائيل ، وبذلك يضعف مركز مصر فى العالم العربى بصفة خاصة ، وفى العالم أجمع بصفة عامة.

صفقة الأسلحة التشيكية

لم تقف مصر مكتوفة الأيدى أمام تعنت الغرب ، ولم تضيع وقتها فى استجداء دوله ولجأت إلى تشيكوسلوفاكيا ، وعقدت معها صفقة الأسلحة الشهيرة فجن جنون الغرب ، وعد هذا التصرف من جانب مصر تحدياً له ، وإخلالا بتوازن القوى فى البحر المتوسط ، هذا التوازن الذى أقرته الدول الغربية الكبرى فى صيف عام ١٩٥٠.

اعتبرت دول الغرب صفقة الأسلحة صفعة قوية وجهت اليها ، وخيل لها أنها تستطيع أن ترد الصفعة بمثلها ، فسحبت وعدها بتمويل مشروع السد العالى فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٦ بحجة أنها تشك فى مقدرة مصر الاقتصادية . ولما كانت مصر تنظر إلى هذا المشروع على أنه من أهم المشروعات الحيوية بالنسبة لها ، وأن تنفيذه لا يحتمل التأخير مهما كانت التضحيات ، أجابت على هذا التحدى بإصدار قانون ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس ، ليتسنى لها بناء مشروعاتها الاقتصادية بمواردها الخاصة.

ثارت ثائرة دول الغرب وخصوصا إنجلترا وفرنسا ، وهما الدولتان اللتان كان يعنيهما التأميم أكثر من غيرهما ، وإحتجتا على تصرف مصر ، وأنكرتا حقها فى التأميم ، وهددتا باستخدام القوة إذا لم تقبل مصر الإشراف الدولى على القناة باعتبار أن القناة لها الصفة الدولية ، وأن تأميم مصر لها يهدد حرية الملاحة فيها. وعززت كل من إنجلترا وفرنسا والولايات الأمريكية موقفها بتجميد أرصدة مصر لديها ، وفرض الحصار عليها.

استغلت روسيا تلك الفرصة للتنكيل بدول الغرب وإذلالها ، فوقفت إلي جانب مصر ، لا سيما وأن سياستها تقوم على تشجيع الدول الناشئة التى تعمل على التخلص من الاستعماريين الانجليزى والفرنسى.

دعت إنجلترا الى عقد مؤتمر فى لندن للنظر فى أمر تدويل القناة فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ ، ووجهت الدعوة الى مصر لحضور جلساته ، ولكنها رفضت ذلك . وفى نفس الوقت دعت من جانبها الدول المنتفعة بالقناة للتشاور فيما بينها ، للوصول الى اتفاق بشأن ضمان حرية الملاحة فيها .

أسفر مؤتمر لندن عن ظهور مشروع دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، وهو يرمى الى تدويل القناة وفرضه على مصر. وفى الوقت نفسه تقدمت الهند بمشروع آخر لا يخالف المشروع الأول كثيراً ، ورغم ذلك

لم يحز الأغلبية اللازمة لإقراره في المؤتمر. ومن حسن حظ مصر أن هذا المشروع لم ينجح.

حاولت الدول الغربية أن تتقدم بمقترحات أخرى إلى مصر لا تبعد كثيراً عن المقترحات السابقة ، على يد منزيس رئيس وزراء استراليا ، فرفضتها مصر رفضاً باتاً . واتضح لها أن دول الغرب مصرة على حرمان مصر من حقها في الإشراف على القناة ، وأن جميع المقترحات تدور حول هذه النقطة وإن اختلفت الألفاظ والعبارات.

ورأت انجلترا وفرنسا أن تضغطا على مصر عن طريق حرمانها من ايرادات القناة ، فشكلتا هيئة تتولي تحصيل رسوم المرور بالقناة نيابة عن مصر ، وتسمى «هيئة المنتفعين» . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل بدأت الدولتان تهددان باستخدام القوة .

وفى ذلك الوقت كانت تحاك خيوط المؤامرة العدوانية بين الأطراف الثلاثة انجلترا وفرنسا واسرائيل لتبرير عدوانهم على مصر . وإزاء هذا التهديد باستعمال القوة تقدمت مصر بشكواها الى مجلس الأمن . وفي الوقت نفسه تقدمت الدولتان الكبيرتان بشكوى أخرى مماثلة .

تدخل مجلس الأمن

وعند نظر القضية أمام المجلس وقفت روسيا إلى جانب مصر تؤيد حقها فى التأميم ، وخصوصاً وأن مصر قد أبدت رغبة مخلصة فى تسوية النزاع بالطرق الودية ، وتعويض المساهمين عن حقوقهم تعويضا عادلاً . وإزاء رغبة مصر هذه ، استطاع مجلس الأمن أن يصل إلى اتفاق يشتمل على ست نقط هامة:

أولاً - الاعتراف بحرية الملاحة فى القناة.

ثانياً - أن تكون القناة فى إدارتها بعيدة عن الأمور السياسية لأية دولة من الدول.

ثالثاً - احترام سيادة مصر على أراضيها.

رابعاً - أن تدخل مصر في مفاوضات مع الدول المتنفعة بالقناة بشأن تحديد رسوم المرور تحديداً عادلاً يراعى فيه مصلحة الطرفين.

خامساً - يستقطع جزء من إيراد القناة لتحسينها طبقاً لتقدم وسائل الملاحة في العصر الحديث.

سادساً - اذا اختلفت الحكومة المصرية مع الشركة السابقة للقناة وجب الالتجاء للتحكيم لفض الخلاف بينهما

كان من الممكن لو خلصت النية أن ينتهى النزاع عند هذا الحد ، خصوصا وأن انجلترا قد وافقت على تلك النقاط الست . وهى دون ريب تحقق مصلحة الطرفين وتضمن حرية الملاحة فى القناة.

ايدن وجلادستون

لم تكن انجلترا مخلصة في اتفاقها ، بل كانت تهدف من ورائه الى تغطية ما كانت تدبره في الخفاء ، ولإيهام مصر بحسن نواياها حتى لا تتخذ للأمر عدته . وخيل لايدن رئيس وزراء انجلترا وقتئذ أنه يستطيع تمثيل نفس الدور الذى قام به جلادستون من قبل ، حدث ذلك فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، عندما قامت الثورة العرابية ، وخشيت الدول الأوربية على مصالحها فى مصر ، واجتمعت فى مؤتمر الآستانة فى سنة ١٨٨٢ للنظر فى المسألة المصرية . ورغم موافقة انجلترا على قرارات المؤتمر - مثلما وافقت بعد ذلك على قرارات مجلس الأمن - بعدم السماح لدولة منفردة بالتدخل لإخماد الثورة العرابية ، فإنها كانت تضمر فى قرارة نفسها شيئاً آخر ، وهو أن تضرب بقرارات المؤتمر عرض الحائط ، وأن تحتل مصر تحت سمع العالم وبصره ، وقبل أن يجف المداد الذى كتب به تلك القرارت .

خيل لإيدان أنه يستطيع إعادة التاريخ مرة ثانية ، وما عليه إلا أن يحذو حذو جلادستون من قبل ، وأن يترسم خطاه . فليس لديه مانع من أن يشترك فى جلسات مجلس الأمن ، وأن يقبل النقاط الست التى تبناها المجلس ، وفى الوقت نفسه ينقض على مصر كما فعل جلادستون فى عام ١٨٨٢. وما درى إيدن أنه لن يستطيع إعادة عجلة الزمن إلى الوراء أو أن يعيد إلى انجلترا شبابها الذى انزوى بانقضاء النصف الأول من القرن العشرين . فانجلترا لم تعد سيدة أوربا كما كانت فى الماضى ، وأن الشعب المصرى لم يعد الشعب الذى عرفته - رغم بطولاته وأمجاده الماضية - فى سنة ١٨٨٢. فقد أصبح بفضل قوة إرادته ، وإصراره على أن يعيش حراً فى داره ، وبفضل قيادته الحكمية أن ينهى الاحتلال البريطانى الذى دام أكثر من سبعين عاما.

نسيت انجلترا أو تناست أن الأوضاع التى سادت القرن التاسع عشر قد انقضت إلى غير رجعة ، وأن الحربين العالميتين قد غيرتا الكثير منها ، وعملت على تصفية الاستعمار بمختلف صوره وأشكاله . وأن منطق القوة الذى كان من سمات القرن الماضى ، أصبح لا يتمشى مع تطور النظم الدولية ، كما لم يعد الرأى العام العالمى يقبله أو يستسيغه كوسيلة لحل النزاع بين الدول.

وفى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وجهت انجلترا وفرنسا أنذارهما إلى مصر بوقف القتال الذى نشب بين قوات مصر واسرائيل نتيجة هجوم الأخيرة على شبه جزيرة سيناء ، وسحب جميع قوات الجيش إلى مسافة خمسة عشر كيلو متراً من القناة ، وقبول مصر احتلال المواقع الرئيسية من القناة بقوات إنجليزية وفرنسية.

رفضت مصر الانذار وصممت على القتال حتى آخر جندى ، فليس من المعقول أن تتخلص من الاستعمار الانجليزى من شهور معدودات بعد الكثير من التضحيات ليعود مرة أخرى فى صورة احتلال مزدوج من دولتين كبيرتين.

زد على ذلك أن الانذار فيه امتهان لكرامة البلاد ، واعتداء على حقوقها وسيادتها، واستخفاف بالأمم المتحدة وبالرأى العام العالمى.

انقضت قوات الدولتين على المدن المصرية وضربتها بالقنابل ، وحظيت بورسعيد بالنصيب الأوفى من وحشية القوات الانجليزية والفرنسية ، وقاتلت المدينة قتالا مجيداً خلدها على مر السنين والأيام ، وأصبح مصدر إلهام لكفاح الأمة المصرية دفاعا عن عزتها وكرامتها.

الموقف الدولى

لم يكن الموقف الدولى فى جانب العدوان بأى حال من الأحوال ، فالرأى العالم العالمى الحر كان ضد العدوان ، لا سيما وأن دولتى انجلترا وفرنسا قبلتا مبادئ مجلس الأمن الستة.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالقوتان العالميتان الكبيرتان كانتا ضد العدوان أيضاً ، فالويالات المتحدة الأمريكية - رغم تحالفها مع انجلترا وفرنسا - لم تكن تحبذ العدوان كوسيلة لحل هذا النزاع ، وكانت ترى حله بالطرق الودية ، أو عن طريق الضغط الاقتصادى ، وكلاهما لا يؤدى الى حرب قد تهدد السلام العالمى . ومع ذلك فلو نجح العدوان ، فربما باركته الولايا المتحدة وأيدته . ولكن مقاومة الأمة المصرية الباسلة ، قد فوتت على المعتدين فرصة كسب نصر سريع ، ووضع الرأى العام العالمى أمام الأمر الواقع.

وفى تلك المحنة التى مرت بالبلاد تجلى اتحاد الشعب مع الجيش فى أروع صوره ، فلم يصبح عبء الدفاع يقع على عاتق القوات العسكرية وحدها ، وإنما على كاهل المواطنين جميعاً ، فكلنا أبناء لهذا البلد المجيد ، وفي أعناقنا دين له.

أما عن موقف القوة العالمية الثانية وهى روسيا ، فكان موقف التأييد والمساندة الى حد إنذار انجلترا وفرنسا بالحرب إذا لم يوقفا عدوانهما فورا . وقد ساعد هذا الانذار الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تخطو خطوات إيجابية لحل النزاع ، فأوصت بوقف اطلاق النار ، وانسحاب المعتدين.

وقد كان لموف مصر الحازم واستبسالها فى الدفاع عن أراضيها ، أثره فى وضع المعتدين فى موقف حرج ، فقد كانوا يظنون أن هجومهم على مصر لن يستمر أكثر من عشية أو ضحاها ، ويواجهون بعدها العالم بالأمر الواقع، باحتلال القناة. وكان من المحتمل أن تؤيدهم الدول الكثيرة المنتفعة بالقناة. ولكن جهاد مصر فوت على المعتدين تحقيق مآربهم فى كسب عاجل وسريع.

وتضطر الدول المعتدية أمام إجماع الدول إلى الانسحاب بعد أن تعرضتا للإذلال ، ولضياع ما كان لهما من سيطرة ونفوذ فى المشرق العربى بصفة خاصة.

وبفضل ما قدمت مصر من جهد تعود الملاحة فى القناة مرة ثانية بعد أن تعطلت فترة من الزمن بسبب العدوان : وقاست دول غرب أوربا على وجه الخصوص من ذلك الشئ الكثير ، فامتناع تدفق البترول عبر القناة قد حرمها من القوة المحركة بل وحرمها من الدفء فى شتاء قارس ، فعرفت فضل القناة، وقدرت لمصر جهودها فى تطهير القناة.

نتائج العدوان

خرجت مصر من هذا الامتحان العسير - وهى حديثة عهد بالاستقلال، ولم تكن قد استعدت بعد لخوض مثل تلك الحرب - وقد اكتسبت أشياء كثيرة ، يمكن الإشارة إلى أهمها في النقاط الآتية :

أولاً : أن مصر بتأميمها القناة قضت على اخر مظهر من مظاهر الإستغلال البغيض الذى تعرضت له البلاد في القرن الماضى ، فاستردت بذلك

سيطرتها الكاملة على أراضيها ، وخلص كل شبر من أرض الوطن لأبنائه لأول مرة فى تاريخها الحديث . فبدون القناة كان استقلال مصر ناقصاً.

ثانياً : إن مصر قد استطاعت أن تتخلص من اتفاقية الجلاء التى أبرمت فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤، بكل يسر وسهولة . ففى أول يناير سنة ١٩٥٧ أعلنت مصر إلغاءها منذ وقوع العدوان فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦. وبهذا تحررت مصر من آخر قيد كان يربطها بانجلترا ، وطوت بذلك آخر صفحة من صفحات المفاوضات.

ثالثاً : ارتفاع شأن مصر فى المجال الدولى بعد خروجها من هذا النضال مرفوعة الرأس ، وازدياد نفوذها في المنطقة العربية نتيجة لضياع نفوذ الدولتين الاستعماريتين انجلترا وفرنسا.

رابعاً : كان لهذا الانتصار صداه الكبير فى افريقيا ، وأثره الحاسم فى ثورتها وفى مطالبة شعوبها بالتحرر والاستقلال من الحكم الأجنبى . واتخذوا من مصر ، وهى دولة افريقية النموذج والمثل الذى يجب أن يحتذى . فلا عجب إذا ما رأينا الدول الأفريقية تستقل الواحدة بعد الأخرى ، مستغلة ترنح دولتى الاستعمار تحت ضربات حرب السويس.

خامساً : انتهزت مصر فرصة قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع انجلترا وفرنسا ، وصادرت أموال وممتلكات رعايا الدولتين ، وفرضت الحراسة عليها. وقد شمل هذا القرار كل المؤسسات التجارية والمالية وكذلك البنوك. وبذلك استطاعت مصر أن تسيطر على الناحية الاقتصادية فى البلاد ، وأن تتحرر اقتصادياً كما تحررت سياسياً . وأن التحرر الاقتصادى لا غنى عنه بالتحرر السياسى . وبهذا استطاعت البلاد أن توجه إقتصاديتها لخدمة أهدافها ، ولبناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى.

وخلاصة القول فإن نتائج العدوان الثلاثى على مصر كانت بعيدة المدى وتمثل نقطة تحول وانطلاق فى سياسة مصر التحررية وفى انتهاجها سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، وتعميق مفهوم تلك السياسة على الصعيد الدولى.

الفصل الرابع عشر

قيام الجمهورية العربية المتحدة

إن قيام الجمهورية العربية المتحدة عود إلى الوحدة بين مصر وسوريا وفق إرادتيهما ، في إستفتاء حر محايد فالوحده بين البلدين قد إنبثقت من إرادة الشعب العربي في البلدين ، عبر عنها في حرية تامة ، وإجماع لم يسبق له مثيل. ومن هنا كانت قيمة الوحدة كتجربة رائدة في تاريخ الأمة العربية في العصر الحديث.

واذا كان قيام الجمهورية العربية المتحدة قد تم مع مطلع ١٩٥٨ ، فإن أصول هذه التجربة وجذورها التاريخية تمتد عبر التاريخ عشرات السنين إلى الوراء ، حيث تعاقب على هذه المنطقة من العالم العربي بصفة عامة ، ومصر وسوريا بصفة خاصة ، أحداث هامة منذ الثلاثينات للقرن التاسع عشر. فكل من الدولتين قد خضعتا للحكم العثماني كولايتين تابعتين. وقد ظلت هاتان الولايتان ـ رغم خضوعهما للحكم العثماني عدة قرون ـ تحتفظان بتراثهما العربي وبلغتهما العربية. فحملت كل من القاهرة ودمشق مشعل الحضارة العربية ، وقاومتا السيطرة العثمانية إلى أن توحدتا في وحدة واحده وأصبحتا جزءا من الإمبراطورية المصرية في الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، وخضعتا لنظام سياسي وإقتصادي واحد في ظل الدولة المصرية الجديدة.

ونتيجة تدخل الدول الأوربية في النزاع بين مصر والدولة العثمانية وخصوصا من قبل انجلترا التي وقفت ضد توسع محمد علي على حساب ممتلكات السلطان ، تنفيذا لسياستها في المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، أن أضطرت مصر إلى سحب قواتها من كل الأجزاء

العربية في ماعدا مصر والسودان، بما في ذلك الشام . وترتب على ذلك إنفصال سوريا مرة ثانية عن مصر، وعودتها إلى الحكم العثماني المباشر.

وتطورت الأمور في مصر بعد ذلك بشكل ملحوظ، وبدأ التدخل الأجنبي في شئونها الداخلية كنتيجة لتراكم الديون، وعجز مصر عن الوفاء بإلتزاماتها قبل الدائنين. وقامت حركة الجامعة الإسلامية لترد التدخل الأجنبي في مختلف صورة ولتقضي على النظام الإستبدادي الفردي. زد على ذلك ضعف الخديو في مواجهة التدخل الأوربي، وفساد الإدارة في مصر، وتسلط العنصر الجركسي.

لكل هذه الأسباب مجتمعه قامت الثورة العرابية، ووقعت مصر فريسة الإحتلال البريطاني. وبدخول مصر تحت السيطرة البريطانية أنفصلت عن شقيقاتها العربيات إلى حد ما. ولكنها مع ذلك ظلت الملجأ والملاذ للمجاهدين العرب، الفارين من بطش السلطان عبد الحميد. وفي رحابها وجدوا كل تشجيع على مواصلة جهادهم ضد العثمانيين، لا سيما وأن سلطات الإحتلال في مصر قد رحبت بهؤلاء اللاجئين والخارجين عن طاعة الدولة، وذلك لسوء العلاقات بينها وبين الدولة العثمانية وقتئذ.

ومن هؤلاء اللاجئين الساسين عبد الرحمن الكواكبي، المجاهد السوري الكبير، وهو أول من عمل على رفع لواء القومية العربية، والمناداه بالإنفصال عن الدولة العثمانية، وإنشاء الدولة العربية الكبرى.

وفي بداية القرن العشرين تمكن العثمانيون بمساعدة العرب القضاء على حكم السلطان عبد الحميد الإستبدادي، وأستبشر العرب خيرا بالنظام الجديد، ولكن سرعان ما تبدد هذا التفاؤل أمام السياسية الإستبدادية الجديدة التي اتبعتها حكومة الإتحاديين إزاء العرب. وكانت أشد وطأة، وأبعد ما تكون عن تحقيق الأماني العربية في الإستقلال الذاتي. وما إن لاحت نذر الحرب العالمية الأولى ، إلا وتنفس العرب الصعداء، ووجدوا فيها فرصة ذهبية للتخلص من نير الحكم العثماني إذا ما قدر للحلفاء الإنتصار في تلك الحرب على الدولة العثمانية.

قام العرب بدورهم في الحرب إلى جانب حلفائهم بكل قوة وإخلاص أملا في تحقيق حلمهم في إقامة الدولة العربية الكبرى. ولكن ما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها إلا ووقعت الدول العربية فريسة الأطماع الإستعمارية - في ما عدا دول شبه الجزيرة العربية - وكان من بينها سوريا ومصر، فوقعت الأولى في قبضة فرنسا، وثبتت أقدام الإحتلال الإنجليزي في الثانية.

ولم تفتر همة الشعب العربي في كلا البلدين، ولم يرضخ للإستعمار الغربي، بل ظل يكافح من أجل حريته بمختلف السبل، بالمفاوضات حينا وبالكفاح المسلح حينا آخر. وتمكنت كل من سوريا ومصر من الحصول على بعض الإمتيازات المتعلقة بالحكم الذاتي قبيل قيام الحرب العالمية الثانية.

وبإنتهاء الحرب هب الشعب العربي في سوريا يطالب بإستقلاله وتنفيذ الوعود التي قطعتها فرنسا على نفسها خلال فترة الحرب. وقد

ساعدت الظروف الداخلية والخارجية سوريا على الإستقلال بعد أن بذلت أرواح أبنائها رخيصة في سبيل الحصول عليه. وكان إستقلال سوريا ولبنان مقدمة لإستقلال غيرهما من الدول العربية، وخصوصا مصر التي سلكت نفس الطريق.

وبقيام الثورة المصرية في مصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية يزداد التقارب بين الجمهوريتين الناشئتين سوريا ومصر، وتزداد حاجتهما للتعاون الوثيق فيما بينهما دفعا لخطر إسرائيل من ناحية، وللوقوف ضد محاولات الغرب للضغط على الدول العربية في هذه المنطقة لضمها لعجلة الأحلاف من جهه أخرى.

ساعدت الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بالجمهورية المصرية على التخلص من الإحتلال البريطاني بمقتضي معاهدة الجلاء عام ١٩٥٤. وشعرت مصر بأن الإستقلال لن يصبح حقيقة واقعة ما لم تعمل البلاد بكل طاقتها لتكوين جيش قوي يستطيع الزود عن كيانها ضد أطماع إسرائيل. ولم تكن دول الغرب تنظر بعين الإرتياح إلى محاولة مصر هذه، وخصوصا بعد أن رفضت رفضا باتاً الدخول في أحلاف عسكرية غربية. ووجدت أن هذا العمل من جانب مصر إنما يخل بالتريح الثلاثي الذي أصدرته الدول الثلاث انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في ٢٥ مايو ١٩٥٠ بشأن تعهدها بضمان توازن القوة في شرقي البحر المتوسط. ولم يكن توازن القوة هذا من وجهة نظر تلك الدول إلا تفوق قوة إسرائيل العسكرية على قوة الدول العربية مجتمعة، أو مساواتها بها على أقل تقدير.

حلف بغداد

حاولت دول المعسكر الغربي بمختلف السبل جر مصر إلى عجلة الأحلاف العسكرية أو الدفاع المشترك، وكانت تلوح لها بخطر الغزو الشيوعي المتوقع للمنطقة. ولكن مصر لم تكن تأبه بهذا الخطر المزعوم بقدر إهتمامها بالخطر الإسرائيلي الجاثم على صدر الأمة العربية، والذي لا ينفك عن التهديد والوعيد. وعندما يئس هذا المعسكر من ضم مصر إلى جانبه نتيجة تمسكها بساسة الحياد، يمم وجهه شطر دولة عربية أخرى، كانت الأوضاع السياسية القائة فيها تساعده على إتمام تلك الصفقة.

وفي بغداد تم توقيع ميثاق الحلف من وزيرى خارجية العراق والدولة العثمانية في ٢٤ فبراير ١٩٥٥ بصفة مبدئية حتى لا تظهر الولايات المتحدة الأمريكية وأنجلترا بوجهيهما منذ أول الأمر. ونص ميثاق الحلف على تعاون الدولتين فيما بينهما للدفاع عن كيانهما ضد أي عدوان والعمل على سلامة أرضيهما. كما فتح الميثاق باب الإنضمام إلى عضويته أما كل دول الجامعة العربية التي يهمها الأمر. ولم تلبث إنجلترا أن ظهرت على مسرح الأحداث بانضمامها إليه فى ابريل ١٩٥٥ وتبعها إيران وباكستان . وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو الحلف بإستحياء، فإنضمت إلى بعض لجانه في عضوية غير تامة. وبإنضمامها إلى لجنته العسكرية في يونيو ١٩٥٧ تتكتمل عضويتها.

ووقفت الجمهورية العربية لهذا الحلف بالمرصاد، وعارضته معارضه شديدة، وناشدت شقيقاتها العربيات بعدم الإنضمام إليه، وبألا

تتورط في الإنضمام إلى أحلا لا تخدم سوى مصلحة المعسكر الغربي فحسب. وأعلنت رأيها بصراحة في الأحلاف العسكرية، وبتمسكها بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز، وإيمانها العميق بعدم جدوى الأحلاف التي لا تبثق من صميم المنطقة دون تدخل أو اشتراك من قبل أية دولة أجنبية عنها. ووجدت في ميثاق الضمان الجماعي العربي نواه صالحة للدفاع عن مصالح المنطقة العربية. وأوضحت بما لا يدع مجالا للشكل بأن الهدف من إنشاء حلف بغداد هو ضرب الحركات الثو،رية في المنطقة وعزل مصر سياسيا عن بقية الدول العربية بوصفها القاعدة الثورية في المنطقة، والمتزعمة لسياسة الحياد.

تعرضت سوريا لنفس الضغوط السياسية والإقتصادية والحربية التي تعرضت لها مصر. وشعرت الدولتان أكمثر من أى وقت مضى بحاجتهما إلى الترابط والتساند ضد العدو المشترك.

الميثاق العسكري بين مصر وسوريا

دعت الظروف الدولية المحيطة بمصر وسوريا إلى تضافر جهودهما العسكرية، وذلك عن طريق عقد إتفاق عسكري فيما بينهما، يكون نواه لحلف عسكري أكبر يضم جميع الدول العربية الراغبة فيه، للدفاع عن كيان المنطقة العربية وليقف أمام محاولات دول حلف بغداد.

كان توقيع الإتفاق العسكري بين الدولتين في ٢١ أكتوبر ١٩٥٥ أبلغ رد على حلف بغداد، وصفعة قوية للدول الداعية إليه. وقد نص هذا الإتفاق على أن أي إعتداء على أحدهما إعتداء على الطرف الآخر، يجب دفعه والقضاء عليه بكل ما لديهما من وسائل،

ولتحقيق هذا الإتفاق، إتفقت مصر وسوريا على إنشاء مجلس أعلى، ومجلس للحرب وقيادة مشتركة. ويتكون المجلس الأعلى من وزراء الخارجية ، ووزراء الدفاع ، كما يتكون مجلس الحرب من رؤساء أركان الحرب في جيش الدولتين.

سارت إجراءات الوحدة بين البلدين سيرها الطبيعي، وكان من الممكن أن تتم قبل إعلانها في أول فبراير ١٩٥٨، لولا العدوان الثلاثي وما صحبه من أزمات وما ترتب عليه من نتائج.

مشروع ايزنهاور

كان العدوان الثلاثي على مصر، ووقوف الشعب المصري هذا الموقفغ الصلب وراء قيادته الحكيمة، وتدخل روسيا في النزاع وإنذارها الدولتين المعتديتين انجلترا وفرنسا، أثره الواضح على الساسية الأمريكية إزاء المشرق العربي. ورأت أن تنتهج سياسة أكثر إيجابية وفاعلية لوقف تغلغل النفوذ الروسى في المنطقة، وخصوصا بعد أن نجح الإتحاد السوفيتي في كسب صداقة العرب نتيجة لموقفه إزاء حرب السويس. وكذلك للحد من نفوذ مصر في المنطقة بعد أن أرتفعت منزلتها في العالم أجمع، لبلاتها وأستبسالها في الحرب، ولعدم خضوعها للقوة الغاشمة، ولإيمانها بمبادئها.

لكل هذه الأسباب تقدم الرئيس الأمريكي ايزنهاور بمشروع إلى الكونجرس في ٥ يناير ١٩٥٧ يطلب فيه تخويله « سلطة التعاون مع أية أمة أو مجموعة من الأمم في منطقة الشرق الأوسط عامة

ومساعدتها على تنمية إقتصاد قوي يهدف إلى صيانة الإستقلال القومي ... وسوف يخول الحكومة في المقام الثاني سلطة الإضطلاع فى نفس تلك المنطقة ببرامج مساعدات عسكرية وتعاونية مع أية أمة أو مجموعة من الأمم ترغب في ذلك.وسوف ينطوى في المقام الثالث على التفويض بأن تشمل هذه المساعدة وهذا التعاون إستخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لضمان وحماية السلامة الإقليمية والإستقلال السياسي للأمم التي تطلب مثل هذه المساعدة ضد العدوان المكشوف من أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية ... ».

ويركز المشروع بصفة خاصة على خطر الشيوعية على هذه المنطقة التى تحوى «نحو ثلثى مصادر البترول المعروفة في العالم الآن، وهو يسد عادة حاجات دول عديدة في أوربا وآسيا وافريقية من البترول، ودول أوربا تعتمد بصورة خاصة على هذا المورد ، وهذا الأعتماد يتصل بالمواصلات كما يتصل بالانتاج، وقد ظهر هذا بشكل واضح منذ إغلاق قناة السويس وبعض أنابيب البترول. »

فوجود البترول بوفرة فى المنطقة وإتخاذه كسلاح لتهديد دول أوربا ، كما حدث في حرب السويس عندما انقطع وروده إلى تلك الدول بسبب غلق قناة السويس، قد يغرى روسيا من وجهة نظر الولايات المتحدة على السيطرة على المنطقة.

ويذكر المشروع بأن حاجة دول المنطقة إلى معاونة الولايات المتحدة لصد أى اعتداء خارجى عليها ، كحاجة دول غرب أوربا إليها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. فلولا وجود مشروع مارشال، وانشاء

منظمة حلف شمال الأطلنطي لتداعب دول غرب أوربا أمام ضربات الروس.

فالرئيس الأمريكي ايزنهاور يرى في مشروعه هذا نموذجا آخر على غرار مشروع مارشال، يمكن تطبيقه على دول الشرق الأوسط. وفي نفس الوقت الذى حذر فيه الرئيس الأمريكي دول المنطقة من قبول مساعدات المعسكر الشرقي، حيث يقول: «وتسعى الشيوعية الدولية بطبيعة الحال إلى إخفاء أهدافها في السيطرة بالأعراب عن حسن النية بالعروض السطحية المغرية، كمساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية» نجده يعرض نفس الشئ على دول المنطقة دون أن يعتبر ذلك تدخلا أو سيطرة من قبله.

وخلاصة المشروع فإن ايزنهاور قد أعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة فراغ من الناحية العسكرية نتيجة انسحاب القوتين التقليديتين إنجلترا وفرنسا منها، وخصوصا بعد أن أصيبت الدولتان بضربة شديدة أطاحت بمالهما من سيطرة ونفوذ بسبب حرب السويس. ولهذا لم تشأ الولايات المتحدة أن ترى المنطقة العربية وقد تحررت من النفوذ الغربى خوفا على سلامة إسرائيل. كذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى في نفسها الوريث الشرعى للدولتين الغربيتين إنجلترا وفرنسا، فإذا ما أنسحبت إحداهما من منطقة تسللت إليها الولايات المتحدة تحت ستار المساعدات الأقتصادية والعسكرية. فسياسة «ملء الفراغ» ماهى في حقيقة الأمر - إلا عودة للنفوذ الغربى بصورة أخرى غير صورته السابقة، القائمة على الأحتلال العسكرى البغيض.

هذا من ناحيـة، ومن ناحية أخرى، فإن هذا المشروع يحاول أن يصل إلى مـاعـجـزت عن الوصـول إليـه إنجلتـرا وفرنسـا بطريق الحرب، وأن تجنى ثمار الهزيمة كسبالها ولحلفائها.

وإذا نظرنا إلى الخطر الذى يتـهـدد المنطقـة نجد أنه لايقـتـصـر على الشيوعية فحسب كما ذكر المشروع - وإنما يتعداه إلى خطر إسرائيل، وهو الأهم من وجـهـة النظر العربيـة. وأن تجـاهل السيـاسـة الأمـريكيـة لهذا الخطر إنما يعد تهاونا في حقوق العرب، وتحيزا لجانب إسرائيل.

زد على ذلك أن قـبـول هذا المشـروع من جـانب الدول العـربيـة، سيفرض عليها التزامات وقيودا ، تجعل مناهضة إسرائيل أمرا غيـر ميـسـور، وتقـاومـه الولايات المتحـدة بحكم مـاسيكون لهـا من سيطرة ونفوذ في المنطقة. أى بمعنى آخر تجميد قضية فلسطين، وتمييع النضال العربى.

لكل هذه الأسـبـاب رفـضـتـه مـصـر، وقـاومـتـه بكل قـوة، وبمخـتلف الوسـائل. وأوضـحت بأن هذا المشروع مـاهو إلا صورة مقنعـة لمشـروع الدفـاع المشتـرك الذى رفـضـتـه من قبـل. وأنه إذا كـان هناك فـراغ في المنطقة فلايجب، بأى حال من الأحوال، أن تقوم دولة أخرى خارجة عن المنطقـة بسـده، وأن الحكمـة تقـتـضى ألا تتـرك دول المنطقة هذا الأمـر الخطير في أيد أجنبـيـة، بل عليـهـا وحدها يقع عبء الدفـاع. وأن دول الغـرب إذا كـانت جـادة ومـخلصـة في الدفـاع عن المنطقـة، فـيـجب أن تيـسـر لدولهـا الحـصـول على السـلاح اللازم للدفـاع عنهـا والذود عن كـيـانهـا. فـمـصـر لاتؤمن إلا بدفـاع عـربي مشـتـرك يضـمـن سـلامـتـهـا ، ويكفل لها الأمن والطمأنينة، بعيدا عن تدخل الدول الأخرى.

وعندما وجدت الولايات المتحدة معارضة شديدة من قبل مصر، قامت بالأنضمام إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد في يونية سنة ١٩٥٧، تدعيما لهذا الحلف، وللضغط على الدول العربية بشكل أو بآخر للأنضواء تحت لوائه. وكانت سوريا من أولى الدول التى تعرضت لهذا الضغط، فبدأت الحشود التركية على حدودها، تقوم بمناوشات حربية من حين لآخر، يؤازرها الأسطول السادس الأمريكى في مياه البحر المتوسط.

هذا في الوقت نفسه الذى بدأت فيه المشروعات الأستعمارية القديمة، كمشروع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب تبعث إلى الوجود من جديد. وكلا المشروعين يهدف إلى إبتلاع سوريا وضمنها في إطار استعمارى واحد مع العراق والأردن.

وجدت مصر لزاما عليها أن تهب لنجدة سوريا تنفيذا للميثاق العسكرى المعقود بين البلدين في أكتوبر سنة ١٩٥٥، ولتثبت لأنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية أن هذا الأتفاق ليس مجرد حبر على ورق، وإنما عمل وتنفيذ فقامت بعض القوات المصرية بالنزول في سوريا لتعزز دفاعها ولتقضي على محاولات تركيا الأستفزازية. ونجحت في توفير الأمن والطمأنينة لشعب سوريا الذى أزعجته الدسائس والمؤامرات.

وفي ذلك الوقت بدت الوحدة بين القطرين الشقيقين كضرورة حتمية لامحيص عنها، وكرد عملى على دول حلف بغداد، ونتيجة للمشاورات بين الجانبين أن أعلن ممثلو برلمان البلدين في اجتماع مشترك بمقر مجلس النواب السورى، إرادة الأمة العربية في تحقيق الوحدة العربية.

ثم تتاعبت الخطوات سراعا لتحقيق هذا الهدف، فأعلن شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٨ عن سروره لتحقيق رسالة العرب القومية، وتسليمه «الأمانة الغالية يدا بيد إلى الرئيس جمال عبد النصار الشاب الممتلئ عروبة وحماسة وإخلاصا للأمة العربية».

إعلان الجمهورية العربية المتحدة

وفي أول فبراير سنة ١٩٥٨ أعلن الرئيس شكرى القوتلى على الأمة العربية مولد هذه الدولة الفتية بقوله. «هذا يوم مشهور من أيام العمر، هذا يوم عظيم في تاريخ أمة العرب، وتحول كبير في مجرى الأحداث العالمية في هذا العصر. ففى هذا المكان من المدينة العربية العظيمة نعلن على الملأ بأسم الشعب العربى في كل الجزئين العربيين الغاليين، مولد الجمهورية العربية المتحدة.»

وعقب عليه الرئيس جمال عبد الناصر، فأعلن بأن الشعب في البلدين العربيين «يقرر ويعلن مشيئته بقيام دولة جديدة، دولة عظمى، دولة قوية تنبع إرادتها من شعبها، وتنبع إرادتها من نفسها، وتنبع إرادتها من ضميرها. اليوم يقرر الشعب العربى في سورية، والشعب العربى في مصر قيام هذه الدولة التى تثق في قوتها، وتثق في حقها في الحرية، وتثق فى حقها في الحياة. هذه الدولة التى تعمل من أجل إرساء قواعد العدالة وإرساء قواعد السلام.»

وفي ٢١ فبراير أسفر الأستفتاء الشعبى الذى أجرى فى البلدين عن الموافقة على الوحدة وآنتخاب الرئيس جمال عبد الناصر أول رئيس للجمهورية العربية المتحدة بإجماع الأصوات.

ولم يلبث الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة أن أعلن في ٥ مارس سنة ١٩٥٨، ويتكون من ثلاث وسبعين مادة. وينص على مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات، وعدم التمييز بينهم بسبب الأصل والجنس والدين أو العقيدة. وفيما يتعلق بالسلطة التشريعية فقد وضعت في يد مجلس الأمة. أما السلطة التنفيذية فقد وضعت في يد رئيس الجمهورية، ويعاونه نواب له، ومجلس للوزراء له حق تعيينه وإعفائه ويعتبر رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.

الاتحاد الفدرالى

وجدت أسرة حميد الدين الحاكمة في اليمن أن من مصلحتها الأنضمام إلى الدولة الجديدة في إتحاد فدرالى، على أن يكون الباب مفتوحاً أمام الدول العربية الأخرى الراغبة في الإنضمام إليه.

ونص الأتفاق بين الدولتين على أن تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية ونظام الحكم الذى تسير عليه، مع إتباع سياسة خارجية موحدة، وتمثيل سياسى موحد.

أما الهيئة العليا المشرفة على الإتحاد فهى المجلس الأعلى، ويتكون من رؤساء الدول المشتركة فيه. ومهمته وضع السياسة العليا للاتحاد فيما يتعلق بالشئون السياسية والأقتصادية والدفاعية، ووضع الميزانية، وتصدر قراراته بإجماع الآراء.

وإلى جانب المجلس الأعلى، مجلس آخر، يسمى مجلس الاتحاد، ويتكون من عدد مساو من ممثلى الدول المشتركة، ورئاسته بالتناوب

بين الأعضاء، ويختص بالشئون السياسية. ويتبعه مجالس أخرى مثل مجلس الدفاع والمجلس الأقتصادى والمجلس الثقافى.

ومن أهداف الاتحاد العمل على تنظيم استغلال موارد الدول المشتركة فيه، وتنمية اقتصادياتها، وتنسيق التبادل التجارى فيما بينها. وكان من الضرورى إقامة اتحاد جمركى لتوحيد الاجراءات الجمركية بين تلك الدول. ونظرا لأن التنظيم يحتاج إلى وقت غير قصير، فقد اتفق على إستمرار الاجراءات السارية الآن في كل بلد إلى حين.

ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق

كان تداعى الملكية في مصر إيذانا بانهيار الملكية في العراق، فكل من الملكيتين تدين بوجودها إلى الاحتلال الانجليزى لكل من البلدين. كما كانت الظروف الداخلية في العراق شبيهة إلى حد كبير بالظروف التى من أجلها قامت الثورة في مصر. زد على ذلك أن سقوط الملكية في مصر جعل إنجلترا تعتمد إعتماداً كبيراً في تنفيذ سياستها في المنطقة على الدور الذى تقوم به الملكية في العراق. وكان سقوط الملكية العراقية على هذا النحو مفاجأة للدوائر الأستعمارية في لندن وواشنطن. ولهذا جن جنون الدولتين، فأنزلت الولايات المتحدة بقواتها العسكرية في لبنان، ووقف أسطولها في مياه البحر المتوسط على أهبة الأستعداد. وشاركتها إنجلترا في هذا الإجراء، فأنزلت بقواتها في الأردن، وعززت قواتها البحرية في الخليج العربى وعدن.

احتج الاتحاد السوفيتى على هذا العمل من جانب الدولتين، وقام باجراء مضاد فحشد قواته الحربية على حدود إيران وتركيا. وتقدمت

الولايات المتحدة بطلب عقد مجلس الأمن للنظر في الموقف المتدهور في منطقة الشرق الأوسط.

كان هذا التدخل السافر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في شئون المنطقة العربية على هذا النحو فيه تهديد خطير للثورة العراقية. ولكل الدول العربية بالمنطقة. ولم يكن لهذا التدخل مايبرره، فلكل شعب الحق في اختيار نوع الحكم الذى يرتضيه، وأن ثورة العراق مسألة داخلية لاتهم سوى الشعب العراقى وحده.

لم تقف الجمهورية العربية المتحدة مكتوفة الأيدى أمام تدخل الدولتين الغربيتين، فأعلنت تأييدها الكامل لثورة العراق، وأعتبرت أى عدوان على الثورة الجديدة عدوانا عليها.

أخذت الأمور تتطور بسرعة كبيرة، منذرة بشر مستطير، فالولايات المتحدة ترى في موقف الجمهورية العربية المتحدة تحريضا ضد القوات الأمريكية في لبنان وتحملها مسئولية حدوث أية اضرار تصيب تلك القوات من العناصر الموالية للجمهورية العربية. رفضت الجمهورية العربية هذا الآنذار وأوضحت بأن تدخل الدولتين السافر أدى إلى سخط الرأى العام العربى والعالمى، وأدى إلى تعقيد الموقف. ولم يكن هناك ضرورة لهذا العمل فاستقلال لبنان لم يكن في خطر كما أن ثورة العراق لاتهدد الأوضاع في المنطقة، وأن وجود القوات الأجنبية، متجاهلة قرارات مجلس الأمن، هو مصدر التهديد الحقيقى لكل دول المنطقة.

واستطاعت الجمهورية العربية المتحدة أن تلعب دوراً إيجابياً في إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عند نظر تلك المشكلة.

ويتضافر جهودها مع جهود الدول المحبة للسلام أن انتهت الأزمة طبقا لميثاق الأمم المتحدة، فانسحبت القوات الانجليزية والأمريكية، وعاد السلام يرفرف بجناحيه على المطنقة مرة أخرى.

النكسة

كانت الوحدة بين مصر وسوريا عمل اقتضته الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بسوريا أكثر من أى شئ آخر. فمن الناحية الداخلية كانت الحالة سيئة وكانت الأهواء تقسم الجيش السورى إلى شيع وطوائف لخدمة حزب بعينه. وهذا الأنقسام في صفوف الجيش قد أضعف الجبهة الداخلية وجعل سوريا عاجزة عن صد أى عدوان خارجي يراد بها خصوصا وأن الأسرة المالكة في العراق كانت بتعضيد إنجلترا ترنو إلى إخراج مشروع الهلال الخصيب إلى حيز الوجود، مستغلة حالة عدم الأستقرار التى تعانيها سوريا داخليا. هذا بالإضافة إلى الخطر المحدق بها من قبل دول حلف بغداد وعلى رأسها تركيا والعراق.

فالموقف الحرج الذى كانت تمر به سوريا قد أملى على مصر ضرورة قبول الوحدة بكل مايحف بها من أخطار وقبل أن تتهيأ سوريا داخليا لتقبل الوحدة، فإما قبول سوريا على هذا النحو وإلا ضاعت إلى الأبد، فلم يكن اذن أمام المسئولين المصريين حرية الأختيار فمصلحة سوريا ومصلحة العرب فوق كل إعتبار، ولهذا دخلت مصر فى تجربة الوحدة مع وجود الأقطاع وسيطرة رأس المال واشتراكه اشتراكا فعليا في الحكم. فلم يكن إذن من المتسطاع أن تسير الأمور على هذا النحو، فمصر قد تمكنت من القضاء على الإقطاع فأصدرت قانون

الاصـــلاح الزراعى الذى حـــرم الأقطاعـــيين من ســـيطرتهم الماليـــة والسياسية على الفلاح. وترتب عليه كذلك حرمانهم من التأثير في المعركة الأنتخابية والوصول إلى مقاعد البرلمان وكراسى الحكم وكذلك تخلصت من سيطرة رأس المال.

حدث هذا في مصر في الوقت نفسه الذى بقيت فيه الأوضاع السياسية والآجتماعية في سوريا كما كانت عليه قبل الوحدة. فلابد إذن من حدوث تصادم بين النظم القديمة الموجودة بسوريا وبين النظم الثورية التقدمية المطبقة في مصر. أى كان من الضروري أن تختلف وجهات النظر بين القائمين على الحكم في سوريا ، وهم ليسوا رجال ثورة، وإنما هم من رجـــال الأحـــزاب القـــديمة التى تؤمن بالمناورات السياسية وتكفر بالقوانين والنظم الثورية لتعارضها مع مصالحها الخاصة كطبقة إقطاعية مارست الحكم وسيطرت على مقاعد البرلمان اعتمادا على ثروتها ونفوذها.

هذا بالاضافة إلى أن الملكيات في المنطقة قد حاربت الوحدة بكل الأسلحة، حتى سلاح الاعتماد على الدول الأستعمارية في تحقيق مآربها. وقد استطاعت بعض الحكومات العربية أن تتصل ببعض الحكام السوريين وأن تستميلهم إليها بالوعود تارة والأموال تارة أخرى للأنقاض على الوحدة.

ثم جاءت قوانين يوليو الأشتراكية في سنة ١٩٦١، تلك القوانين التى أممت معظم المؤسسات وأدوات الأنتاج في الدولة لمصلحة الشعب. فكانت هذه هى القشة التى قسمت ظهر البعير كما يقول المثل العربى ، فسرعان ماتكتل أصحاب المصالح المؤممة في سوريا من

رجال الأحزب القديمة، من ناحية تساندهم بعض الحكومات الغربية من ناحية أخرى، ويؤازرهم بعض المغامرين من ضباط الجيش وقاموا بحركة الأنفصال ولم يمض على صدور القوانين إلا فترة قصيرة. ثم أخذ مؤيدو الوحدة بالأمس يتنكرون لها اليوم ويسوقون في وصفها العبارات الجارحة وكانوا بالأمس القريب يدبجون في وصفها المديح والأشعار.

أصيبت الجمهورية العربية المتحدة في ذلك الوقت بخيبة أمل كبيرة، فالوحدة قد فرضت عليها فرضا، وقد تحملت أعباءها وأوزار غيرها في سبيل إنقاذ سوريا وتحقيق الوحدة العربية التى تصبوا إليها أفئدة العرب أجمعين. ولكنها لم تلبث أن أفاقت من الصدمة وهى أشد قوة وأمضى عزيمة لتواصل كفاحها الداخلى في البناء والتعمير ودفع البلاد قدما نحو التصنيع، لتحقيق العدالة الأجتماعية والكفاية في الإنتاج.

وقد صممت الجمهورية العربية المتحدة على أن تتخلص من كل القيود والعوائق التى تحول دون وصولها إلى الهدف في أسرع وقت مستطاع، فوجدت أن الاتحاد الفدرالى الذى يربطها باليمن مجرد حبر على ورق. ولم يخرج إلى حيز التنفيذ بصفة فعلية لمعارضة الأمام أحمد لأى تغيير. فدخوله الاتحاد الفدرالى لم يكن في حقيقة الأمر سوى حركة تعمية لستر أهدافه الحقيقية عن الجمهورية العربية المتحدة.

فانضمامه إلى الاتحاد سيشد من أزره في مقاومة مشروعات انجلترا الاستعمارية في الجنوب العربى، أى أنه أراد أن يتخذ من

الاتحاد مخلب قط لتحقيق أغراضه هو دون أن يكون للأتحاد أى أثر في تغيير النظم السياسية والاجتماعية في اليمن.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد آتخذ الأمام أحمد من دخوله الاتحاد فرصة للتنكيل بأحرار اليمن، دون أن تستطيع الجمهورية العربية المتحدة بوصفها قاعدة النضال الثورى في العالم العربى أن تمديد العون لهؤلاء المجاهدين الأحرار، أو مجرد الدفاع عنهم ضد طغيان الملكية الرجعية في اليمن خوفا على الأتحاد من أن يتصدع بنياته.

وجدت الجمهورية العربية المتحدة إذن أن بقاء الآتحاد هو في مصلحة الملكية اليمنية وفي غير صالح المجاهدين الأحرار. ولم تكن مرتاحة الضمير في أن تقف مكتوفة اليدين، وأن تتنكر لمبادئها الثورية إرضاء للملكية الرجعية في اليمن. ولهذا فقد أعلنت فض الأتحاد حتى تستطيع التصرف بحرية مطلقة إزاء الملكية في اليمن التى ساءها إصدار مصر للقوانين الإشتراكية. وأخذ الإمام أحمد يهاجمها شعرا دون أن يراعى نصوص الأتحاد التى تربطه بالجمهورية العربية المتحدة.

كان إنهاء الاتحاد ضربة قاضية للملكية الرجعية في اليمن حيث وجدت نفسها وجها لوجه أمام أحرار اليمن ومجاهديه، وليس لها من معين. فكان القضاء على الاتحاد بمثابة إشارة لهؤلاء الأحرار بالانطلاق، وإيذانا بزوال هذا النظام المتخلف وانبثاق فجر جديد. وسرعان ماترنحت الملكية تحت ضربات الثوار، وهبت الجمهورية العربية المتحدة لنجدة الثورة في اليمن، والدفاع عن مبادئ الحرية في

الجنوب العربى، وفي هذا القطر الذى كان مهدا لحضارة عريقة والذى أصبح الآن مضرب الأمثال في التخلف والتأخر.

أسرعت الجمهورية العربية المتحدة بإرسال قوات كبيرة العدد قطعت البحر الأحمر من شماله إلى جنوبه، ونزلت بأرض اليمن مقدرة خطورة المهمة التى جاءت من أجلها. فاليمن محاطة من الجنوب بانجلترا التى تبسط سيطرتها على المحميات، وتحرض مشايخها على مهاجمة حدود اليمن، وتهريب الرجال والأسلحة إلى أعداء الثورة وأنصار الإمام البدر.

وقد خاضت مصر معارك عديدة وعصيبة لتأمين الثورة في اليمن ولتثبيت دعائم الثورة. فالمسألة بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة مسألة مبادئ قبل كل شئ. فإن انتصار الثورة في اليمن انتصار العرب في كل مكان وتقوية للوحدة العربية.

الباب الثاني

مصر و السودان

في القرنين التاسع عشر والعشرين

الفصل الخامس عشر

من فتح السودان عام ١٨٢٠ إلى صدور فرمان ١٨٤١

إن دراسة تاريخ العالم العربي في العصر الحديث لعلى درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للباحث الذي يريد أن يتفهم مشكلات تلك المنطقة من النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية .

وتتناول دراستنا للعلاقات المصرية السودانية في القرن التاسع عشر والعشرين موضوعات عن الأسس الجوهرية التي قامت عليها تلك العلاقات بعيدة عن التفصيلات الكثيرة التي قد تخرج الموضوع عن الهدف الذي رمينا اليه من دراستنا لتاريخ هذا القرن .

بعد أن استقر الحكم لمحمد على في مصر ، وبعد نجاحة في القضاء على الثورة الوهابية وسيطرته على شبة الجزيرة العربية ، بدأ التفكير في فتح السودان وكان الدافع لهذا التفكير أسباب متعددة ، منها : حاجة مصر إلي المال اللازم لتنفيذ المشروعات الواسعة ، وخصوصا بعد أن تكبدت مصر أموالا طائلة فى الحرب الوهابية ، إرضاء للباب العالي وتأمينا لمركزه . فالسودان بموارده الوفيرة ، وثرواته الكثيرة يستطيع أن يساهم مساهمة فعالة في تكوين دولة قوية تحقق لمحمد علي ما يصبو من سلطة ونفوذ .

زد على ذلك تفكير محمد على في تكوين جيش مصر الحديث ، والسودان ـ كما كان يعتقد ـ موردا صالحا للرجال الأشداء الذين يمكن الإعتماد عليهم في تكوين هذا الجيش الجديد .

كذلك اذا نظرنا إلى الأوضاع التى كانت سائدة في السودان في ذلك الوقت نجد أنها كانت مشجعة على القيام بحركة الضم ، فالسودان كان نهبا بين قبائل العربان التي انتزعت السلطة من أيدى حكامه الشرعيين ، فمحمد على وجد أن مصر أحق بتوحيد هذه البلاد تحت سيطرتها من هذه القبائل الغاصبة . فقيامه اذن بهذا العمل لا يعد اغتصابا لتلك البلاد ، بل يعتبر بالنسبة لها عملا ينطوي على صيانة لأمنها وسلامتها ، وتخليصا لها من أيدى تلك الفئة الباغية من العربان .

هذا فضلا عن ان السودان كان موئلا ومأوى للماليك الذين فروا من وجه محمد على بعد مذبحة القلعة . فوجودهم على حدود مصر الجنوبية يمثل خطرا على مصر . فالحكمة في المبادرة بالتخلص من هؤلاء المماليك قبل أن يشتد عودهم وقبل أن يتمكنوا من ضم العناصر المناوئة لمصر في السودان الى صفوفهم .

وإلى جانب هذا فهناك سبب آخر دعا محمد على إلى التفكير الجدى في غزو السودان ألا وهو ضمان مياه النيل ، فمصر كبلد زراعى تقع على مصب النيل يهمها أن تضمن وصول مياهه اليها بالقدر الكافي لحاجتها المتزايدة إلى هذه المياه ، وهذا الضمان لا يتأتى في نظر محمد على إلا بالاستيلاء على منابع النيل ، وتكوين دولة موحدة تسيطر على الجزء الاكبر من مجرى النيل ، وتخضع للسيادة المصرية . ولم يكن خوف مصر على مياه النيل قائما على غير سند من الواقع ، بل أن الحبشة قد هددت مرارا كثيرة سواء كان ذلك في الأزمة الحديثة أو القديمة بقطع مياه النيل عن مصر كلما تأزمت الأمور بين الدولتين .

إذن كانت الظروف التي أحاطت بمصر في ذلك الوقت قد دفعتها إلى القيام بحركة الفتح هذه تأمينا لسلامتها ، وبسطا لنفوذها على هذه البلاد الواسعة ذات الموارد الغنية .

ولما استكمل محمد علي استعداداته العسكرية استأذن من الباب العالي في السماح له بفتح السودان تحت السيادة العثمانية ، فلم يمانع السلطان محمود الثانى فى أجابة هذا الطلب .

وفي حوالى منتصف عام ١٩٢٠ تحركت الحملة صوب الجنوب عن طريق النيل وكانت تتألف من جيشين أحدهما يقرب من الستة آلاف جندى تحت قيادة اسماعيل باشا بن محمد على ، والاخر يتكون من حوالي أربعة آلاف جندى ويقوده محمد بك الدفتر دار صهر محمد علي . وقد تعاون الجيشان في فتح السودان والقضاء على المقاومة التى واجهتهما .

ويمكننا القول بأن قوات محمد على لم تلق في حقيقة الأمر - أثناء زحفها - عدوا أشد ضراوة وفتكا من أمراض الحمي المنتشرة في تلك المناطق ، إذا تقدر الخسائر التي منيت بها هذه القوات نتيجة لتلك الأمراض بأضعاف ما فقدته في ميادين القتال .

وقد استطاعت القوات المصرية فتح دنقلة وبربر وكردفان وكسله وسنار وفازوغلى ، وأن تقيم فيها حكما مستتب الأركان ، فقسمت البلاد بعد فترة من الزمن الى سبع مديريات هي : دنقلة وبربر والخرطوم (بعد إنشائها لتكون عاصمة للسودان) وكردفان وكسله وسنار وفازوغلي . على أن يتولى الحكم في السودان حاكم يدعى بحكمدار السودان ويتولى السلطتين العسكرية والمدنية ويخضع لديوان (وزارة) الداخلية بالقاهرة .

ويهمنا في هذا المقام أن نشير إلى نقطة هامة توضح لنا مدى نفوذ مصر في السودان . وقد أشرنا من قبل إلى موافقة السلطان محمود الثاني على فتح السودان على أن يتم ذلك في ظل السيادة العثمانية . وتوكيدا لتلك السيادة نجد ان الباب العالي يصدر أمرا فى سنة ١٨٢٢ بتعيين اسماعيل باشا نجل محمد على وقائد الحملة حكمدارا للسودان . ولكن محمد على كان يرى عدم إخضاع السودان للحكم العثمانى المباشر ، بل يجب أن يكون لمصر السلطة المباشرة في إدارته ، وأن هذا الإجراء لن يتعارض مع مبدأ السيادة العثمانية ، لأن مصر ولاية عثمانية تابعة للباب العالي ، وأن ملحقات مصر في السودان تخضع أيضا بالتبعية للسيادة العثمانية ، فتنفيذاً لتلك السياسية وجد محمد على أن من مصلحته عدم تنفيذ هذا الأمر السلطاني مباشرة ، وفضل أن يصدر أمرا آخر من جانبه بتولية ابنه اسماعيل حكمدارية السودان ، أى أنه قد حرص على أن يكون تعيين حكمدار السودان بأمر من لدن والى مصر مباشرة وأن يصبح هذا تقليدا في المستقبل في تعيين الحكمدارين .

ويبدو أن الدولة العثمانية قد اكتفت في توكيد سيادتها على السودان على إصدار هذا الفرمان الخاص بتعيين اسماعيل باشا نجل محمد على أول حكمدار للسودان عام ١٨٢٢ ، تاركة هذا الأمر بعد ذلك لمحمد على وخلفائه من بعد ، وبذلك أصبحت مصر صاحبة النفوذ المباشر على السودان . بينما ظلت السيادة العليا على مصر والسودان في يد الدولة العثمانية في حدود الفرمانات التي حصلت عليها مصر في عهدي محمد على والخديوى اسماعيل .

وقد اهتم محمد على أثناء ولايته على مصر أن يكون من مصر والسودان ولاية واحدة خاضعة لحكمه ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية بذلت مصر الكثير من التضحيات لتعمير السودان ورفع مستواه واقرار الامن والسلام في بلاد لم تكن تعرف الأمن أو الاستقرار .

وترتب على حركة الفتح هذه أن بدأت أنظار أوروبا تتجه إلى هذه المنطقة من أفريقيا التي لم تكن تعرف عنها شيئا من قبل . وشجع استقرار الأمن العلماء والباحثين على القيام بكشوفهم الجغرافية في تلك البقاع . هذا بالضافة إلى ما كانوا يلقونه من تعضيد محمد على ومن مساعدته وحمايته لمواصلة أعمالهم الكشفية .

ولم يقتصر اهتمام محمد على على مجرد تشجيع الحركات الكشفية فحسب ، بل لقد بعث بثلاث حملات كشفية مصرية للوصول إلى منابع النيل : الاولى في أواخر سنة ١٨٣٩ تحت قيادة البكباشي سليم بك قبطان وكانت تتكون من ٤٠٠ جندي وثمانى سفن حربية ، وقد وصلت هذه الحملة إلى منطقة جنوبى الخرطوم ، ثم صعدت فى نهر السوباط إلى مسافة طويلة ، وعادت بعد ذلك إلى الخرطوم ، وقدمت تقريرا عن أعمالها إلى والى مصر .

أما الحملة الثانية فقد غادرت الخرطوم فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٤٠ تحت قيادة البكباشي سليم قبطان أيضا ، وصعدت في النيل إلى أن وصلت إلى جزيرة جونكر على النيل الأبيض وتقع على خط عرض خمسة شمالا ، وتبعد عن الخرطوم بحوالي ١٠٨٠ ميلا جنوباً . وتعتبر هذه النقطة أقصى ما وصلت إليه حركة الكشوف الجغرافية في عهد محمد على .

وقام بالحملة الثالثة أيضا البكباشي سليم قبطان في أواخر سبتمبر سنة ١٨٤١ ولكن جهوده لم تتجاوز الحد الذى وصل اليه في حملته السابقة .

ومما يجدر الاشارة اليه أن هذه الحملات الكشفية تعتبر من الاعمال المجيدة التي قام بها الجنود المصريون في جنوب الوادي ، فهم بهذه الاعمال الخالدة قد فتحوا الطريق أمام الحركات الكشفية الاوربية التى تمت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، والتى كان لها الفضل في كشف مجاهل أفريقية والوصول إلى منابع النيل . فالمصريون من هذه الناحية يعتبرون الرواد الاوائل لحركة الكشف الجغرافي لأواسط أفريقيا .

وعندما قام النزاع بين محمد على والباب العالى في عامى ٣١ ـ ١٨٣٢ وتمكنت قوات محمد على من انتزاع الشام من قبضة العثمانيين أصبحت مصر تسيطر على كل المناطق العربية تقريبا التى كانت خاضعة للحكم العثماني وهي شبة الجزيرة العربية والشام والسودان . وأصبح السودان في ذلك الوقت يكون جزءا هاما من الامبراطورية العربية .

وفي الفترة التي أعقبت حرب الشام الاولى (٣١ ـ ١٨٣٢) إلى قيام حرب الشام الثانية سنة ١٨٣٩ أخذ محمد على يدعم النفوذ المصري بالسودان بكل الوسائل ، فزار السودان سنة ٣٨ ـ ١٨٣٩ ليقف بنفسه على سير الأمور فيه ولمحاولة تذليل ما يعترض حكامه من عقاب .

وكان قيام حرب الشام الثانية بداية النهاية لأطماع محمد على في ممتلكات الدولة العثمانية . فنحن نعرف أن ساسة انجلترا في ذلك الوقت كانوا يعتنقون سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، لما في ذلك

من تحقيق لمصلحة بلادهم ، ولبقاء التوازن الدولي على ما هو عليه فإثارة المسألة الشرقيه من جديد لن يكون في صالح انجلترا وفرنسا على وجه الخصوص .. فمحمد على في نظر انجلترا لا يخرج عن كونه وال ثائر يعمل على تقويض سياستها في المحافظة على كيان الدولة العثمانية فلا بد من قهره ووضع حد لأطماعه . ولهذا تتفق إرادة الدول الاوروبية المعنية بالأمر وهي انجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا وتركيا في أتفاقية لندن التي عقدت في ١٥ مايو سنة ١٨٤٠ على تسوية المسألة المصرية بما يتفق مع مصلحتها أولا ومصلحة الباب العالى ثانيا .

وقد اضطر محمد على مرغما إلى قبول هذه التسوية التى منحته ولاية مصر وراثية فى أفراد أسرته من بعده ، بناء على توصية الدول الاربع الكبري انجلترا والروسيا وبروسيا والنمسا ، وذلك بعد أن تخلت فرنسا عن مساندهته فى اللحظة الأخيرة .

الوضع الدولى لمصر

كانت مصر منذ الفتح العثماني لها عام ١٥١٧ تعتبر ولاية عثمانية شأنها في ذلك شأن الولايات العثمانية الاخرى ويمثل سلطة السلطان العثماني فيها وال تعينه الدولة العثمانية وتعزله كما تشاء وأني شاءت ، وعلى أى حال فمدة الوالى العثمانى لم تكن تتجاوز الثلاث سنوات إلا نادراً .

واستمر هذا الوضع قائما في مصر إلى وليها محمد على فأدرك حرج موقفه ، وعلم بأن بقاءه فى حكم مصر يتوقف إلى حد كبير على رضاء

الباب العالى عنه وأن هذا الرضاء ثمنه غال . فإذا أراد لنفسه البقاء فعليه أن يقدم مافي استطاعته من تضحيات لكسب ثقة السلطان العثماني حتى ولو كانت هذه التضحيات على حساب مصلحة مصر .

ولكن هذه التضحيات ليست وحدها بكافية لتأمين مخاوف محمد على ، فعليه أن يكون لنفسه قوة حربية كبيرة يخشى بأسها ، وترغم الباب العالى على التفكير عدة مرات قبل أن يقدم على عزله ، وقد منحت الحرب الوهابية وحرب المورة محمد على فرصة ذهبية مكنته من زيادة قوته الحربية زيادة كبيرة دون أن يثير بذلك مخاوف الباب العالى .

وعندما تأزمت الأمور بين محمد على والسلطان وأنتصرت قوات مصر على قوات الدولة العثمانية في حرب الشام الاولى والثانية بدأ التدخل الاوربى تحت ستار إعادة السلم في الشرق . وأخذت الدول الاربع الكبرى انجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا ، بالإضافة إلى الدولة العثمانية تضع خطوط التسوية في اتفاقية لندن في ١٥ يوليو ١٩٤٠ ، تلك الاتفاقية التي ستكون الأساس في تنظيم العلاقات المصرية العثمانية والتى سيتضمنها فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ (٢١ ذي القعدة سنة ١٢٥٦) .

ونظراً لأهمية هذا الفرمان رأينا نقلة بنصه ليسهل علينا نقده وتحليله : {انظر ملحق (١)}

وإذا ما حاولنا أن نحلل مضمون هذا الفرمان نلاحظ أولا أن الدول الاروبية المعينة بالأمر قد نجحت إلى حد بعيد في تنفيذ سياستها تجاه منطقة الشرق الأدنى بالشكل الذى ترتضيه والذى يحقق لها أهدافها

ومصالحها . فقد رأت تلك الدول وعلى رأسها انجلترا أن تحول بين محمد على وبين الاستقلال عن الدول العثمانية تجنبا لإثارة المسألة الشرقية وفتح باب تقسيم الممتلكات العثمانية على مصراعية .

وفي الوقت نفسه يجب ألا تخضع مصر للحكم العثماني المباشر، فمحمد على قد استطاع إيجاد نظام حكم مستقر، وأن يدخل الحضارة الغربية في مصر، وأن يستعين بالفنيين الغربيين في مختلف مرافق الدولة. كما أن وجود محمد على في مصر فيه تأمين لمصالح الرعايا الغربيين ، وتشجيع لهم على ممارسة نشاطهم في يسر وسهولة . ولكن يجب ألا يمنح محمد على من السلطة ما تمكنه من الخروج عن طاعة الباب العالي ومحاولة إثارة المسألة الشرقية من جديد . ولهذا وضعت القيود الجديدة أمامه ، تلك القيود التي تتمثل فى النقط الاتية :

أ - رغم أن ولاية مصر ظلت وراثية في أسرة محمد على إلا أن الباب العالي قد أحتفظ لنفسه طبقاً لما جاء بالفرمان السابق بحق اختيار من يخلف محمد على من ذريته . وهذا الشرط قد منح الباب العالي فرصة التدخل لاختيار من يشاء تبعا لأهوائه ورغباته .

ب - حرص الباب العالى على ألا يكون لهذا الامتياز الذى منحه لمحمد على بشأن وراثة حكم مصر أثر فى رفع شأن محمد على أو تلقيبه بلقب يميزه عن سائر وزراء الدولة العثمانية .

جـ - أما عن الضرائب فقد طلب الباب العالى أن يكون من حق الدولة العثمانية ربع إيراد ولاية مصر من الضرائب المختلفة . وهذه النسبة

كبيرة بطبيعة الحال ، وتحول بين محمد على وبين التفكير في استخدام القوة مرة ثانية ضد الباب العالى .

د - كما اشترط الباب العالي ان تكون العملة المضروبة في مصر باسمه ، وأن تتفق مع عملة الدولة العثمانية في العيار والحجم والشكل ، وفي هذا العمل احتفاظ للدولة العثمانية بمظهر السيادة التى كانت تحرص على تركيده في ذلك الوقت بمختلف السبل .

هـ - كذلك نص هذا الفرمان على أن قوات مصر العسكرية تعتبر جزءا من القوات العثمانية فليست لها شخصية مميزة تميزها عن سائر قوات الدولة . كما نص أيضا على أن تكون ملابس الجنود وعلامات الرتب العسكرية والأعلام واحدة ، وبألا تتعد هذه القوات ١٨ ألف جندي في وقت السلم بأي حال من الأحوال . كذلك حد الفرمان من سلطة محمد على في منح الرتب العسكرية الكبيرة أو في بناء سفن حربية إلا باذن السلطان .

و - اشترط الباب العالي على والي مصر تنفيذ كل ما جاء بهذا الفرمان من قيود كشرط أساسي في جعل مصر وراثية في أسرته .

ز - إن هذه الشروط الواردة بالفرمان قد وافقت عليها الدول الاوروبية المعنية بالأمر ، فأى محاولة اذن من جانب محمد على لتعديل تلك الشروط أو التخلص منها يجب أن يرجع فيها إلى تلك الدول ، وأن تؤخذ موافقتها مقدما قبل اتخاذ أي قرار من الباب العالي . وهذا الوضع بالذات هو ما رمت اليه الدول وعلى رأسها انجلترا ، وهو

اشعار محمد علي وذريته من بعده بأنهم في حاجة لرضاء تلك الدولة عليهم لضمان مصالحهم قبل الباب العالى ، ولن يستطيع محمد علي أو خلفاؤه درء خطر التدخل العثماني إلا بالإعتماد على تلك الدول الاوربية ، ورعاية مصالحها في مصر ، وقبول مشورتها في الوقت المناسب .

ولهذا نجد أن محمد علي عندما تظلم من شروط فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ لجأ إلى الدول الاوربية صاحبة التسوية وناشدها مساعدته في تعديل الشروط الخاصة بمسألة الوراثة والضريبة السنوية ومنح الرتب العسكرية بما يحقق مصلحة البلاد . وبناء عليه فقد اجتمع مندوبو تلك الدول في لندن وأصدروا اللآئحة المسماة (بلائحة مؤتمر لندن لندرة رقم ١٠ مايو سنة ١٨٤١) وتتضمن توصياتهم الاستجابة إلى مطالب محمد علي في جعل ولاية مصر وراثية في أكبر أفراد أسرة محمد علي ، وتخصص مبلغ معين يدفع للباب العالي كضريبة سنوية بلا من نسبة الربع. وكذلك حض الباب العالي على أن يوسع من سلطة والي مصر في منح الرتب العسكرية الكبيرة بما يتمشى مع خضوعه وطاعته للسلطان العثماني .

ولم يشأ الباب العالي إلا الإذعان لمشورة الدول المعنية بالأمر والإستجابة لمطالب محمد علي ، فأصدر في أول يونية سنة ١٨٤١ الفرمان المعدل الذي اتخذ أساسا في تنظيم العلاقات بين مصر والباب العالي حتي قيام الحرب العالمية الاولي عام ١٩١٤ .

أما عن السودان الذي لم يرد ذكره في صلب فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ فقد افرد له السلطان فرمانا آخر صدر في نفس التاريخ واليك بعض ما جاء به :

« فرمان سلطاني ... لوزيرى محمد علي باشا والي مصر المعهودة اليه مجددا ولاية مقاطعات نوبيا والدار فور وكردفان وسنار . ان سدتنا الملكية كما توضح في فرماننا السلطاني السابق قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة . وقد قلدتكم فضلا عن ولاية مصر مقاطعات النوبا والدار فور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة إلى حدود مصر ، ولكن بغير حق التوارث فبقوة الاختبار والحكمة التى امتزتم بها تقومون بادارة هذه المقاطعات وترتيب شئونها بما يوافق عدالتنا ، وتوفير الاسباب الآيله لسعادة الاهلين ، وترسلون في كل سنة قائمة إلى بابنا العالى حاوية ببيان الإيرادات السنوية جميعها. »

ومما يجدر ملاحظته على هذا الفرمان أن محمد على قد استطاع الاحتفاظ بالسودان بعد أن خرج من يده حكم شبه الجزيرة العربية والشام وكريت ، ولكن لايسرى عليه نظام الوراثة الذى يسرى على مصر ، بل أنه منح لمحمد على فقط مدى حياته مكافأة له على ماقام به من جهود في تلك البلاد.

وسيظل هذا التقليد ساريا من بعده فالفرمانات التى ستصدر بتولية خلفائه من بعده ستشير إلى تنصيبهم ولاية مصر وتوابعها (أى السودان) بنفس الشروط التى منحت لمحمد على من قبل. أى أن يظل حكم مصر

وراثيا في أكبر أفراد أسرة محمد على، على أن يبقى السودان تابعا لحكم هذا الوالى الجديد مدى الحياة فقط. فالسودان بمقتضى هذا الوضع لايورث ولكن توكل إدارته إلى والى مصر.

ومع ذلك فلم يكن السلطان العثمانى مطلق اليد في انتزاع السودان من يد محمد على في أى وقت يشاء ، بل إن هذا العمل يتوقف إلى حد بعيد على موافقة الدول الأوروبية المهتمة بالأمر. فمنح السودان لمحمد على هو جزء من تسوية المسألة المصرية يخضع لنفس الاعتبارات التى تخضع لها سائر بنود التسوية. فمحمد على - لو أنه لم ينجح في الأستقلال بالسودان - إلا أنه قد وفق إلى حد كبير في الأحتفاظ به على الأقل مدى حياته.

كذلك من النقط الهامة التى تثير أنتباهنا في هذا الفرمان، أن الباب العالى قد ذكر في تعداد المناطق التى ستخضع لحكم مصر في السودان، أقليم دارفور مع أن هذا الأقليم لم يصبح في حوزة مصر إلا بعد فتحه في عهد الخديو إسماعيل سنة ١٨٧٤، والسبب في ذلك أن محمد على كان قد طلب من الباب العالى بعد فتح السودان أن يسمح له بضم دار فور إليه، ولكن الأحداث التى أعقبت هذه الفترة قد شغلت محمد على عن التفكير في القيام بهذا العمل تفكيرا جديا، ولهذا يعتبر ضم أقليم دارفور إلى قائمة المقاطعات السودانية الأخرى كتجديد لموافقة الباب العالى وإبداء لرغبته في فتح هذه البلاد.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فصدور الفرمان على هذا الوضع يبيح لمصر التوسع جنوبا وضم ماتراه لازما لصون مصالحها فى مياه النيل. وهذا ما سنشاهده واضحا في النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

وبمقتضى هذا الفرمان تصبح مصر صاحبة السيادة الفعلية على السودان، تدير شئونه بما يتفق مع مصلحة المصريين والسودانيين في ظل السيادة العثمانية غير المباشرة. وفي حدود مانصت عليه الفرمانات من خضوع السودان لنفس الالتزامات التى خضعت لها مصر مثل تنفيذ المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين الباب العالي والدول الأخرى ، وكذلك مايمكن ابرامه منها في المستقبل.

ولم تكن تلك المناطق السودانية التى ورد ذكرها في الفرمان هى وحدها التى خضعت للسيادة العثمانية، بل لقد خضعت مناطق أخرى في السودان الشرقي وتمتد من سواكن شمالا إلى باب المندب جنوبا، بما في ذلك ميناء مصوع. ولكنها كانت خاضعة لوالى جدة في ذلك الوقت. وكان محمد على يتوق إلى وضع تلك المناطق تحت حكمه ، وقد أفلح في أخريات أيام حياته في ضم سواكن ومصوع إليه ، ولكن سرعان ماخرجت هذه المناطق من قبضة مصر بعد وفاته.

نتائج تسوية عام ١٨٤١

مما لاشك فيه أن هذه التسوية قد حفظت للباب العالى حقوقه في مصر، ومكنته من استعادة سيطرته غير المباشرة على ولاة مصر، وحرمت محمد على من ثمرة انتصاراته. ولكن هذا كله لم يتم إلا بمساعدة الدول الأوروبية المعنية بالأمر. فالسلطان العثمانى إذن قبل مبدأ تدخل تلك الدول في شئونه الداخلية بصفة عامة وفي المسألة المصرية بصفة خاصة. وظهر هذا القبول بشكل واضح وجلى في تنفيذه لوجهة نظر تلك الدول خاصا بتلك التسوية.

فهذا الإذعان لرغبات تلك الدول قيد الباب العالى بقيود ثقيلة ليس في استطاعته التخلص منها دون التعرض لغضب تلك الدول عليه، فتصرفاته إزاء مصر أصبحت مقيدة بما جاء بالفرمانات الصادرة والمعتمدة من الدول المشار إليها. فمصر ولو أنها مجرد ولاية عثمانية لم تستقل عن الدولة العثمانية إلا أنها تتمتع بشئ من الاستقلال الذاتى في إدارة شئونها الداخلية. وأن أى أعتداء على هذا الاستقلال الذاتى يوجب تدخل الدول الأوروبية لوضع حد له.

فهذه التسوية أذن قد فرضت نوعا من الرقابة على تصرفات الباب العالى إزاء مصر، وفي الوقت نفسه خلقت نوعا من الوصاية أو الحماية على ولاة مصر لحمايتهم من تدخل السلاطين غير المشروع أو الوقوف في وجوه هؤلاء الولاة إذا ماحاولوا خرق نصوص الفرمانات والاستقلال بمصر.

فالنتيجة المباشرة لهذه التسوية اذن شعور كل من الطرفين المصرى والعثمانى بأنه في حاجة إلى رضاء الدول الأوروبية وعلى رأسهم انجلترا ليأمن عدم الاعتداء عليه من الجانب الأخر، وسيبدو هذا واضحا جليا في عهد خلفاء محمد على. فالتسوية على هذا الوضع قد منحت الدول الأوروبية الكبرى فرصة التدخل، فالباب العالى لن يسكت على تقييد سلطاته فى مصر ، وسيحاول استرداد مامنحه من امتيازات لها.

كذلك لن تقف مصر مكتوفة الأيدى أمام تلك المحاولات، ولكن ستدافع عن حقوقها، وستحاول التخلص من السيادة العثمانية بمختلف السبل لتضع حدا لهذا التدخل البغيض ، مستعينه في ذلك بنفوذ بعض

الدول الأوروبية، وبتقديم الأموال للسلطان العثمانى وحاشيته للحصول على المزيد من الأستقلال الذاتى. وسيكون النصف الثانى من القرن التاسع عشر مسرحا لكل تلك المحاولات.

الفصل السادس عشر

السودان من فرمان ١٨٤١ إلى الفرمان الشامل ١٨٧٣

أنتهى النزاع بين محمد على والسلطان بوضع تسوية ١٨٤١ موضع التنفيذ، وكان على مصر أن تفتح صفحة جديدة في علاقاتها مع الباب العالى متمسكة بما حصلت عليه من امتيازات بمقتضى تلك التسوية. وأصبح والى مصر محمد على وخلفاؤه من بعده يحاولون التعبير عن نشاطهم الزائد في السودان. فالتوسع في غير هذه المناطق مقيد بنصوص الفرمانات، فهذه التسوية اذن قد رسمت لمصر الطريق الذى تسلكه والذى لا يتعارض مع مصالح الباب العالى أو الدول الأوروبية.

وستجد أن هذه السياسة تتمثل في رغبة محمد على في أواخر أيام حياته فى الأستحواز على منطقتى سواكن ومصوع التابعتين لوالى جدة وموافقة الدولة العثمانية على ذلك في سبتمبر عام ١٨٤٦ . وكان هدف محمد على من الاستيلاء على هذين الميناثين ومايحيط بهما من أراض أن يتخذهما كنقطة أرتكاز لعملياته التوسعية على سواحل البحر الأحمر الغربية وشرق أفريقيا. ويبدو ذلك من اهتمام محمد على بوضع حاكم خاص لإدارة هاتين المنطقتين وإرسال تجريدة حربية صغيرة لكشف المناطق الساحلبة الممتدة على طول الساحل الغربى للبحر الأحمر حتى باب المندب. كما وضعت دراسات خاصة عن المناطق الساحلية لشرقى أفريقيا والممتدة من سواكن جنوبا إلى بربرة توطئة للقيام بحملة عسكرية لاستعادة ضم تلك المناطق التى خضعت للدولة العثمانية أيام السلطان سليم الأول.

أى أن محمد على قد حاول في ذلك الوقت القيام بحملة عسكرية هدفها إحياء الفتوحات العثمانية القديمة في ظل السيادة المصرية المباشرة. وكانت هذه الحملة ستكتسح الحبشة بطبيعة الحال - في طريق تقدمها نحو الجنوب. ولكن هذا المشروع قد أثار غضب الحكومة الانجليزية على محمد على، فهى لن تسلم بأى حال من الأحوال بوقوع الحبشة في قبضة والى مصر، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالحبشة دولة مسيحية وانجلترا تتبع فى سياستها الخارجبة سياسة مناصرة الدول المسحية. ولذا لفتت نظر والى مصر إلى خطورة ماهو مقدم عليه من أعمال وحذرته من الأقتراب من الحبشة. ولم يمض على هذا التحذير فترة قصيرة حتى مرض محمد على ومات فلم يجد هذا المشروع له نصيرا فى عهد خليفته عباس الأول.

أزمة التنظيمات الخيرية وأثرها على سياسة مصر في السودان

أصيبت مصر بنكسة شديدة على أثر وضع تسوية ١٨٤١، فالبلاد قد عانت الشئ الكثير من جراء تلك الحروب المستمرة التى أنهكت قواها وأستنفدت ماأدخرته من جهود. فهى اذن في حاجة إلى فترة طويلة من الإستجمام تسترد فيها انفاسها لمواصلة الجهاد من جديد. ولذا اتسمت الفترة الأخيرة من حكم محمد على، وكذلك فترة حكم عباس الأول - إذا ما أستثنينا ماقدمته مصر من تضحيات في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) بالهدؤ وعدم القيام بمغامرات حربية كالتى شاهدناها في عصر محمد على.

فوالي مصر الجديد عباس الأول (١٨٤٨ـ١٨٥٤) قد آثر الإخلاد إلى الهدوء وعدم القيام بما يعكر صفو العلاقات المصرية العثمانية، أو مايغضب منه الدول الأوروبية الكبرى. ولهذا لم يتمسك بسواكن ومصوع فأعادهما إلى الدولة العثمانية فى أوائل حكمه تجنبا لإساءة العلاقات بينه وبين الحبشة، وكذلك بينه وبين الحكومة الانجليزية. وخصوصا وأنه كان في أشد الحاجة إلى مؤازرة انجلترا له في الأزمة الحادة التى نشبت بينه وبين الدولة العثمانية بشأن إصرارها على تنفيذ التنظيمات الخيرية العثمانية التى أصدرتها في مصر ، ضاربة عرض الحائط بما حصلت عليه من امتيازات تخول لها الإستقلال في إدارة شئونها الداخلية طبقا لمصلحتها هى دون نظر لنوع الإدارة السارى في الدولة العثمانية نفسها.

فالموقف اذن بالنسبة لعباس يتطلب منه عدم القيام بمغامرات حربية خارج حدود مصر فى وقت ساءت فيه العلاقات مع الباب العالى. وستملى هذه الاعتبارات على عباس سياسته إزاء السودان . وتتلخص تلك السياسة في التخلى عن مينائى سواكن ومصوع كما أسلفنا ، والأهتمام بمحاولة توطيد الأمن وتدعيم الأدارة فيما بقى في يد مصر من الأراضى السودانية.

ولايتبادر إلى الذهن بأن مصر لم تقم في ذلك الوقت بأى مجهود حربى نتيجة لضعفها من الناحية الحربية، بل على العكس من ذلك فقد أستطاعت مصر في ذلك الوقت أن تمد الدولة العثمانية في حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) بعشرين ألف مقاتل وأن تقوم هذه القوة المصرية بصد هجمات الروس في عام ١٨٥٣ عند مدينة سلسترة.

ويبدو أن إنهماك عباس في مقاومة التدخل العثمانى في الشئون الداخلية لمصر قد شغله عن التفرغ لمراقبة الإدارة في السودان. فإحتكار التجارة في السودان كان من أهم المسائل التى دفعت السودانيين إلى المجاهرة بالشكوي. فالملاحة في النيل الأبيض كانت محتكرة في يد الإدارة المصرية بالسودان، وكذلك معظم السلع الهامة كالصمغ والعاج. وقد حاول عباس أن يضع حدا لتلك الشكاوى ، فالغى إحتكار التجارة في النيل الأبيض ، وأعلن حرية الملاحة فيه عام ١٨٥٢ . وترتب على هذا الإلغاء نشاط حركة التجارة فى تلك المناطق وأهمها تجارة الصمغ والعاج والرقيق.

على أن هذا النشاط التجارى لم يكن في صالح السودان فانحصرت التجارة في الرقيق، نظرا لما تدره من أرباح طائلة ، وبدأت الغزوات التى تشن على القرى الآمنة لاقتناص أهلها تحت ستار التجارة. وكان يقوم بهذا العمل التجار الأوروبيون والعرب على السواء.

ولم يكن هذا الأمر وحده مثار شكوى السودانيين، فكثرة الضرائب أيضا كان لها دخل كبير في تذمرهم وغضبهم. ولهذا يمكننا القول بأن فترة حكم عباس لم يكن مرضيا عنها في السودان، رغم مابذل من جهود.

ومن العوامل الجوهرية التى وقفت في طريق حركة الإصلاح في السودان الامتيازات الأجنبية التى ألزمت مصر على الإعتراف بها تطبيقا لما نصت عليه الفرمانات، فوالى مصر ملزم بتنفيذ المعاهدات والإتفاقات التى عقدتها الدولة العثمانية وماقد يعقد منها في المستقبل. وبما أن الامتيازات الأجنبية التى منحتها الدولة العثمانية لرعايا الدول الأوروبية

المقيمين فيها تدخل تحت هذه الإتفاقات والمعاهدات فقد نفذت في مصر وفى السودان أيضا. ولهذا نجد أن الإدارة المصرية في السودان لم تستطع الوقوف أمام الأعمال الوحشية التى كان يرتكبها تجار الرقيق من الأجانب أو الحد من نشاطهم غير المشروع. وهذه السياسة المخزية التى سار عليها الأجانب في السودان هى التى أدت في نهاية الأمر إلى تورة السودان ، وإلى خروجه على الحكم المصرى وضياعه في نهاية الأمر.

دعت الحالة في السودان إلى التفكير السريع لإيجاد حل شامل لتلك المشكلات العديدة التى يعانيها السكان. وقد برزت تلك الصعوبات أمام والى مصر الجديد محمد سعيد (١٨٥٤ـ١٨٦٣) منذ توليه الحكم بعد وفاة عباس. وتبلورت هذه المشكلات في ذهن سعيد في نقط ثلاث هى:

أولاً:- إعادة التنظيم الإدارى للسودان.

ثانياً:- القضاء على شكوى السوادنيين من فداحة الضرائب.

ثالثا:- دفع الخطر الذى تعرضت له الحدود المتاخمة للحبشة وتأمين سلامتها.

ولما كانت الظروف التى تولى فيها سعيد الحكم أكثر استقرارا وأطمئنانا من ظروف سلفه عباس فقد شجعته على زيارة السودان بنفسه للوقوف على أحواله وإدخال مايراه من وجوه الأصلاح.

بدأت الرحلة في أواخر نوفمبر سنة ١٨٥٦ وأستغرقت مايقرب من الثلاثة شهور ، طاف خلالها سعيد بمعظم المدن الهامة ، وأجتمع برؤسائها

ومشايخها للتباحث معهم فيما يجب عليهم القيام به للقضاء على الفساد والأرتفاع بمستوى الإدارة في السودان، ويتخلص في النقاط التالية:

أولاً: فيما يتعلق بالتنظيم الإدارى فقد وجد سعيد أن علة ضعف الحكم والإدارة في السودان هو النظام المركزى الذى تسير عليه البلاد ، من وجود حكمدار يتمتع بسلطة كبيرة تكاد تكون سلطة مطلقة، ويعاونه ستة مديرين يمثلون المديريات الست التى يتكون منها السودان وهى: دنقلة والخرطوم وسناروكردفان وبربروالتاكه. نظرا لاتساع رقعة السودان وبعد بعض مديرياته عن السلطة المركزية في الخرطوم، بالإضافة إلى صعوبة المواصلات وقلة طرق المواصلات أن أصبحت بعض تلك المديريات في شبه عزلة عن العاصمة الخرطوم، فشجع هذا حكام النواحى والموظفين على العبث بالقوانين وإرهاق الأهالى بالضرائب المشروعة وغير المشروعة دون أن يخشوا السلطة المركزية البعيدة في الخرطوم، وتطورت الأمور وأصبح كل واحد من هؤلاء الحكام يعتبر نفسه مديرا في ناحيته بعيدا عن رقابة السلطة المركزية.

لهذا رأى سعيد أن خير وسيلة للقضاء على هذا النظام المركزى تقسيم السودان إلى خمس مديريات بدلا من ست وأن يعين على كل منها مدير يخضع مباشرة للسلطة المركزية في القاهرة وأن يكون مسئولا أمام الوالى مباشرة. وعين لمديرية الخرطوم مديرا جديدا أسوة بسائر المديريات الأخرى.

كما زود الأداة الإدارية في السودان بعناصر وطنية للأشتراك في الأدارة مع اخوانهم المصريين.

ثانياً: أما عن الضرائب فقد تطلب علاجها إعادة النظر بشكل عام في تقديراتها، فاحتكم سعيد إلى أهالى السودان وطلب منهم تحدبد مايرونه مناسبا منها ومافى مقدورهم أن يؤدوه دون إرهاق وعناء. وأسفرت المناقشة بين الطرفين إلى تخفيض الضريبة إلى أدنى حد ممكن. كما جعل جبايتها من اختصاص مشايخ البلاد وحدهم. وكذلك منح المشايخ والمكوك (جمع مك) حق الفصل في المنازعات المحلية. وقد تضمنت مراسيمه الأربعة التى أصدرها فى الخرطوم في ٢٦ يناير سنة ١٨٥٧ أسس الإصلاح الإدارى والضرائبى للسودان. وكان الهدف من تخفيف الأعباء المالية عن كاهل السودانيين أولا إيقاف حركة الهجرة أو الهروب من زراعة الأرض تخلصا من دفع الضرائب، وثانيا إغراء من هجروا أرضهم بالعودة إليها لتعمر بذلك الأرض ويعم الرخاء.

ثالثا: أما عن الأخطار التى تعرضت لها البلاد نتيجة لتهديد الأحباش فلم تكن جديدة على السودان ، فطالما هدد ملوك الحبشة وأباطرتها مصر وأنذروها بتحويل مياه النيل إلى البحر الأحمر. وقد رأينا من قبل كيف كان محمد على يحاول الاستيلاء على الحبشة لوضع حد لتلك التهديدات لولا وقوف انجلترا ضد محاولاته.

وفي سنة ١٨٥٥ بدأ خطر الأحباش يظهر من جديد بتولى الأمبراطور ثيودور الثانى الحكم وكانت له اطماع توسعية في السودان. وأخذ هذا الأمبراطور يوالى هجماته على الحدود الشرقية للسودان، بغية إثارة الرعب فى نفوس السودانيين ، وللوصول إلى أهدافه في ضم مناطق الحدود هذه

إلى مملكته ، وخصوصا وأن هذه المناطق كانت مثار نزاع بين الطرفين ، ولم يكن بينهما حدود معترف بها. وإزاء هذا التهديد المستمر من جانب الحبشة أخذت الإدارة في السودان في تدعيم قواتها على الحدود الحبشية لصد أي هجوم قد يفكر فيه الامبراطور.

على أن الخطر الأكبر على السودان كان يتمثل في تجارة الرقيق وأنتشارها بشكل خطير في ربوع السودان، وخصوصا منطقة أعالى النيل حيث استطاع تجار الرقيق من بسط سيطرتهم على مساحات واسعة من الأرض أقاموا فيها زرائبهم لإقتناص الرقيق، ثم العمل على تصديره خارج حدود السودان. ولم يكن لدى الإدارة المصرية في السودان في الجنوب مايكفى لتتبع هولاء النخاسين والقضاء على تجارتهم الشائنة. وقد حاول سعيد أن يقضى على تلك التجارة بإصدار أوامره المشهورة بالغاء الرق في أوائل يناير سنة ١٨٥٧ . وسيظل هذا الأمر حبرا على ورق طالما لم تؤيده القوات الضخمة اللازمة للقيام بمثل هذا العمل الخطير. ولهذا استمرت تجارة الرقيق قائمة في السودان دون أن تستطع المجهودات المحدودة لحكومة السودان من القضاء عليها أو عرقلتها.

وإذا كان والى مصر قد أعتقد بأن مجرد إصدار هذا الأمر كاف لإلغاء الرق والقضاء على تجارته ، فانه واهم لا محالة لأن الرق في ذلك الوقت كان نظاما اجتماعيا واقتصاديا يقره المجتمع، بل ان الزراعة والتجارة في السودان كانت قائمة على اكتاف هؤلاء الرقيق، فالغاء الرق طفرة واحدة معناه انهيار النظام الأجتماعى والأقتصادى فى السودان. ومعنى هذا أن

مصر اذا كانت عازمة على إلغاء الرق فيجب أن يكون ذلك بالتدريج وأن يمنح السودان فترة من الوقت للتخلص منه.

وإذا ألقينا نظرة على تلك الإصلاحات الجديدة التى حاول سعيد إدخالها في السودان نجد أنها لم تحقق الهدف الذى وضعت من أجله. فالتنظيم الإدارى القائم على اللامركزية قد فشل في إقرار الأوضاع في السودان، بل كان من أسباب تفكك السودان وتفرق مديرياته بعضها عن بعض، تعمل كل منها في واد بعيدة عن الأخرى. وترتب على هذا الفشل عودة النظام المركزى القديم بمساوئه إلى ماكان عليه من قبل، وكان هذا عاملا هاما من العوامل التى ساعدت على انتشار تجارة الرقيق.

ومما ساعدا أيضا على عدم نجاح تلك النظم الجديدة أن سعيد لم يوليها بعد عودته من السودان الرعاية التى تتطلبها، نظرا لأنشغاله بشئون الحكم في مصر ، ومحاولته تعديل بعض نصوص فرمان سنة ١٨٤١، وخصوصا مايتعلق بنظام الوراثة. حيث كان يرغب سعيد في جعلها في أكبر أبنائه هو. لكل هذه الأسباب لم يجد السودان من العناية ماكان يستحقها، وخصوصا في أواخر عهده. إذ بلغت الحال درجة كبيرة من السوء، فأستطاع تجار الرقيق من توطيد مراكزهم في السودان بالأكثار من الأتباع المسلحين بأحدث الأسلحة لحراسة تجارتهم ومقاومة قوات الحكومة إذا ماأعترضت طريقهم. وأخذت الأحوال تنتقل من سئ إلى أسوأ إلى الحد الذى خرجت فيه أجزاء واسعة من السودان عن قبضة الحكومة ، وأصبحت خاضعة خضوعا مباشرا لسلطة تجار الرقيق ، فهم - في حقيقة الأمر -

كانوا يقيمون شبه حكومات عسكرية مستقلة في إدارة شئونها عن الحكومة المركزية في السودان.

فأى أصلاح اذن لايقوم على أساس القضاء على تجارة الرقيق بشكل لايضر بمصالح السودان، لن يكتب له النجاح. ويجب أن نعترف أن محاولة فصل تجارة الرقيق عن تجارة السودان بصفة عامة ليست هينة بالدرجة التى يظنها الكثيرون. فتجارة السودان الأصلية وهى العاج وريش النعام لم تكن منفصلة عن تجارة الرقيق، فتجار الرقيق كانوا يبدون في الظاهرة تجارا الهذين النوعين من التجارة المشروعة ، بينما هم في حقيقة الأمر من النخاسين الذين يتخذون من التجارة ستاراً يخفون وراءه أعمالهم الدنيئة. فالقضاء على تجارة الرقيق - دون روية أو تدبر - سيلحق بتجارة السودان أبلغ الأضرار. ومن هنا تبرز صعوبة حل تلك المشكلة دون تقديم المزيد من التضحيات الأمر الذى قد يثبط من همة القائمين على الأصلاح.

تطور العلاقات المصرية السودانية في عهد اسماعيل

كان على والى مصر الجديد اسماعيل باشا (١٨٦٣ - ١٨٧٩) إذا أراد للنفوذ المصرى البقاء في السودان أن يواجه مشكلة الرق بحزم وبما تتطلبه من عناية وأهتمام، وخصوصا بعد مابلغته الحال في السودان في أواخر أيام سعيد. ولم تكن مشكلة الرق وحدها التى تحتاج إلى علاج حاسم وسريع، بل إن ضعف السلطة المركزية بالخرطوم وعجزها عن صد هجمات الأحباش والقبائل المنتشرة على حدود السودان سواء من ناحية الغرب (من ناحية دارفور) أو من ناحية الشرق كان أدعى إلى جذب اهتمام حكومة مصر لإنقاذ الموقف في السودان.

لم تكن اذن المهمة التى ألقيت على عاتق اسماعيل عند ما ولى الحكم فى مصر هينة، فقد كانت البلاد في أشد الحاجة إلى الإصلاح الداخلى من جهة والى تنظيم علاقتها بالباب العالى على أساس التخلص من قيود فرمان عام ١٨٤١ من جهة أخرى. فوضع اسماعيل برنامجا اصلاحيا يتفق ونزعته إلى الاستقلال ويتلخص هذا البرنامج في ثلاث نقط أساسية:

الأولى: العمل على إصلاح الحالة الداخلية عن طريق الاقتباس من النظم الغربية الحديثة.

الثانية: تخليص البلاد من قيود التبعية التى فرضها فرمان ١٨٤١ . وقد اعترضت طريقة عقبات ثلاث تتمثل في الإمتيازات التى منحت لشركة قناة السويس وتبعية مصر للباب العالى والإمتيازات الأجنبية.

الثالثة: تدعيم النفوذ المصرى في السودان وبسط السيادة المصرية على منابع النيل، وجعل مصر أقوى دولة في القارة الأفريقية، ويتوقف تحقيق هذه النقطة على تحقيق النقطتين السابقتين.

أما علاقة مصر بالباب العالى في تلك الفترة فيمكن تقسيمها إلى أربع مراحل هى:

المرحلة الأولى: مرحلة العلاقات الودية مع الباب العالى وفيها حصلت مصر على فرمانى ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ .

المرحلة الثانية: وتتميز بعلاقات متوترة في خلال عامى ١٨٦٩و١٨٧٠.

المرحلة الثالثة: وهى المرحلة التى عادت فيها العلاقات الطيبة إلى مجراها الطبيعى مرة ثانية . وحصل فيها الخديو على الفرمان الشامل سنة ١٨٧٣ .

المرحلة الرابعة : تميزت بالتدخل الأوروبى في شئون مصر ، وخصوصا من قبل انجلترا وفرنسا ، فلم يكن الخديو اسماعيل حرا فى علاقاته مع الباب العالى بسبب هذا التدخل. وليس معنى هذا أن المراحل السابقة قد خلت من تدخلهما ، بل كانت كلتا الدولتين تتدخل من حين لآخر لدى الباب العالى للزيادة من حقوق مصر أو الأنتقاص منها حسبما تسمح مصالحها. ولكن سياسة فرنسا وانجلترا في ذلك الوقت كانت ترمى إلى عدم تمكين مصر من الأستقلال استقلالا تاما عن الدولة العثمانية. ولكنهما لاتوافقان في الوقت نفسه على خضوعها خضوعا كليا للسيادة العثمانية.

بدأ الخديو اسماعيل بتوجيه جهوده نحو تغيير نظام الوراثة الوارد بفرمان سنة ١٨٤١ ، وذلك بحصرها في ذريته، لأنه وجد أن استقلال مصر واستقرار الأمور فيها لن يتحقق إلا إذا تولت الحكم أسرة تسير على نظام الوراثة السائد في الملكيات الأوربية. وكان يقاوم هذه الفكرة الأمير مصطفى فاضل أخوه من غير أمه الذى كان وليا للعهد بمقتضى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١، وكذلك عارض الفكرة عمه الأمير حليم باشا الذى كان يطمع في الولاية.

أراد اسماعيل اذن أن يكمل سياسة جده محمد على بعد سنة ١٨٤١، ولكنه لم يعمد إلى طريق الحرب كوسيلة للوصول إلى أغراضه ، لأن التجربة

القاسية التى مرت بمحمد على كانت لاتزال ماثلة أمامه. ولذا فضل أن يشترى - إن صح هذا التعبير - من الباب العالى الاستقلال الذى فشل محمد على في الحصول عليه بحد السيف ، مستغلا في ذلك رضاء السلطان عبد العزيز عليه، وسوء الحالة المالية في الامبراطورية العثمانية، واشتباك المصالح الأوروبية وقتئذ.

وقد استدعى القيام بهذه المحاولة سفر اسماعيل إل الآستانة للتمهيد لمشروعه بين رجال الحاشية وللترويج له على صفحات الجرائد التركية التى استطاع اسماعيل أن يشترى أقلامها وتسخيرها لتحقيق أغراضه، كجريدة تركية والجوائب وتصوير أفكار وفار دى بوسفور وجريدة استانبول وكورييه دوريان وغيرها.

ولم يكن هذا العمل وحده كافيا للحصول على مايريد فلابد لكسب رضاء الباب العالي وحاشيته أن ينفق المال الوفير وأن يقوم اسماعيل بتقديم المساعدات الحربية اللازمة للدولة العثمانية اظهاراً لولائه وحسن نواياه نحو السلطان. ولهذا قام بتعزيز القوات العثمانية بالروملى بآلايين (فرقتين) من الجنود المصرية للقضاء على الاضطرابات السائدة في تلك المنطقة.

كذلك عندما ثار حاكم عسير محمد بن عائض سنة ١٨٦٥ على الحكم العثمانى آرسل اسماعيل بقوة حربية مصرية للقضاء على حركته. وقد أعرب السلطان عن ارتياحه لتلك المساعدات الحربية. وفي عام ١٨٦٦ تأزمت الحالة في جزيرة كريت وعجزت قوات الدولة العثمانية عن إخماد

الثورة. فاستعان الباب العالى باسماعيل الذى رحب بهذا الطلب ، لأنه كان يعلم بأن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أغراضه في الحصول على فرمان تعديل الوراثة الذى كان على وشك الصدور.

على أن ماقام به اسماعيل من تقديم المساعدات الحربية للسلطان ومن إظهار طاعته واخلاصه له في مختلف المناسبات لتغنية عن السعى لدى انجلترا وفرنسا للحصول على موافقتهما وتأييدهما له في تعديل نظام الوراثة، لأننى كما سبق أن ذكرت أن اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠، قد فرضت نوعا من الوصاية على مصر ، وأقرت نظاما معينا تسير عليه داخل السيادة العثمانية، فأى تغيير اذن في هذا النظام لن تصبح له قيمة مالم تعترف به الدول الأوروبية المعنية بالأمر وعلى رأسها أنجلترا وفرنسا.

وقد وجدت انجلترا وفرنسا أن قبولهما نظام الوراثة الصليبية في الأبن الأكبر فالأكبر لن يغير من الوضع شيئا، فستظل مصر كما هى تحت السيادة العثمانية ، فالمسألة بالنسبة لهاتين الدولتين ثانوية وتعتبر مسألة داخلية يمكن للسلطان العثمانى أن ينظمها ، على ألا يغير هذا من الوضع الذي فرضه فرمان سنة ١٨٤١ . أى ألا يحاول السلطان العثمانى أن ينتقص من حقوق مصر في نظير استجابته لطلب اسماعيل.

وفي ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ (٢ المحرم سنة ١٢٨٣) صدر فرمان تعديل الوراثة (ملحق ٢) ومما نلاحظه على هذا الفرمان وخصوصا مايتعلق بالوضع في السودان أنه قد صحح الوضع القديم الذى استثنى السودان من نظام الوراثة، فقد نص صراحة في هذا الفرمان «بانتقال ولاية مصر مع

ماهو تابع إليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائمقامتى سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك الذكور بطريق الإرث بالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك».

فالسودان اذن بمقتضى الوضع الجديد قد اصبح جزءا من مصر ويكون معها وحدة إدارية، ويخضع لنفس النظام الذى تخضع له مصر. أما الوضع بالنسبة لقائمقامتى سواكن ومصوع اللتين حصل عليهما اسماعيل من الباب العالى فقد صحح الوضع فيهما وأصبحتا من ملحقات مصر، وهذا خلاف ماجاء بفرمان ١١ مايو سنة ١٨٦٥ الذى منح اسماعيل حكم هاتين المنطقتين مع استثنائهما من نظام الوراثة.

كذلك نلاحظ على هذا الفرمان أنه رغم أن لوالى مصر حق توريث ابنه حكم مصر وإقرار الأوضاع في السودان بما يتفق مع مصلحة مصر ، فان الباب العالى قد حرص على أن يوضح بأن ماحصلت عليه مصر من امتيازات ماهو إلا منحة من قبل جنابه العالى ، وأن بقاء هذه المنحة مرهون بتنفيذ ماورد ذكره من قيود في فرمان سنة ١٨٤١ .

ومن الامتيازات الهامة التى حصلت عليها مصر بمقتضى الفرمان الجديد السماح لوالى مصر بزيادة قواتها الحربية الى ٣٠ ألف جندى في وقت السلم. وبذلك تحطم القيد الوارد بفرمان سنة ١٨٤١ والذى نص على ألا تتعدى القوات المصرية ثمانية عشر ألف جندى فى وقت السلم بأى حال من الأحوال. ومع أن هذا القيد لم يهتم به اسماعيل ولم يحاول وضعه موضع التنفيذ، بدليل أن عدد قوات الجيش المصرى قد بلغت مايزيد عن ٣٥ ألف جندى فى عام ١٨٦٥، وهو العام السابق لصدور هذا الفرمان.

وبالرغم من ذلك فقد كانت زيادة الجيش المصرى إلى هذا الحد في وقت السلم قد ساعد اسماعيل على القيام بحركات الكشوف الجغرافية الواسعة في السودان وضم اقاليمه المترامية إلى ملحقات مصر في افريقيا.

ومن النقط الهامة التى أشار إليها فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ هو الاعتراف بأن مصر تعتبر من أهم الولايات الخاضعة لحكم الدولة العثمانية. وقد اتخذ اسماعيل من هذا الإعتراف مبررا للمطالبة بمنحه لقبا يميزه عن سائر حكام الولايات العثمانية الأخرى، ويمنحه مزيدا من الحرية في الأستقلال الداخلى في حكم مصر، فصدر فرمان ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ بمنح اسماعيل لقب خديو وهذا نصه: (ملحق ٣)

ومما يلاحظ على هذا الفرمان الجديد أنه قد منح الخديو اسماعيل لقبا يميزه عن سائر ولاة الدولة العثمانية الأخرين. ولو أن السلطان العثمانى لم يعلق أهمية كبيرة على هذا اللقب ، بل إنه قد اعتبر بأن هذا اللقب لايمنح الخديو اسماعيل حقوقا جديدة تغير من وضعه كوال عثمانى شأنه في ذلك شأن الولاة العثمانيين. وفي حقيقة الأمر فهذا اللقب الممنوح لاسماعيل لم يكن سوى ترضية له بعد ما أنفق في الأستانة من الأموال الشئ الكثير فهو من هذه الناحية لايعد عن كونه لقبا قد اشترى بالمال لو صح هذا التعبير.

المرحلة الثانية

كان هذا هو شعور السلطان العثمانى بالنسبة لهذا اللقب الجديد، أما اسماعيل فقد اعتبره خطوة إلى الأمام لتحقيق أطماعه الواسعة في

الاستقلال عن الدولة العثمانية. فهو اذن في حاجة إلى هذا اللقب الذى سيميزه عن سائر الولاة العثمانيين والذى سيجعل منه رأسا للدولة رغم خضوعه للسبادة العثمانية. ومما ساعد على هذا الاعتقاد أن الفرمان الجديد قد أطلق يده في الإدارة الداخلية ومنحه الحق في عقد الاتفاقات الجمركية والبريدية وماله الصبغة التجارية أو الإدارية، فلم يبق اذن في نظر اسماعيل سوى خطوة واحدة على الاستقلال ، بأن يصبح له الحق في عقد المعاهدات والاتفاقات السياسية وهى أهم مظاهر السيادة في الدولة.

وقد سيطر هذا التفكير على عقلية الخديو اسماعيل ودفعه إلى القيام ببعض التصرفات التى تصوره في نظر السلطان العثمانى بمظهر الحاكم الذى يتصرف من وحى تفكيره ، دون الاكتراث بمظاهر السيادة العثمانية في أمور يجب ألا يتصرف فيها إلا بالرجوع إلى الدولة صاحبة السيادة الفعلية. فكان طبيعيا أن تسوء العلاقة بين الطرفين في الفترة التى أعقبت صدور الفرمان الأخير، وبلغت هذه العلاقة الذروة في السوء في عام ١٨٦٩ حيث كان الخديو اسماعيل يستعد لافتتاح قناة السويس واقامة حفل كبير لأباطرة أوربا وملوكها.

ومن هذه التصرفات التى اثارت غضب السلطان العثمانى اشتراك مصر كحكومة مستقلة عن الحكومة العثمانية فى مؤتمر النقد الذى انعقد في باريس عام ١٨٦٧ ، كذلك الدخول في مفاوضات مباشرة مع الدول الأجنبية بشأن إقامة المحاكم المختلطة مع أن هذا الموضوع كان يتعلق بالأمتيازات الأجنبية ، تلك الأمتيازات التى دخلت مصر باعتبارها من

ممتلكات الباب العالى الذى منح تلك الأمتيازات. فالموضوع في أصله يرجع الى امتيازات منحتها الدولة العثمانية بمقتضى قوانين أصدرتها بهذا الخصوص. فتعديل هذه الامتيازات أو التعرض لها هو من صميم اختصاصات الدولة العثمانية. هذا بالإضافة إلى سفره إلى أوربا لدعوة ملوكها وأباطرتها لحضور حفل افتتاح القناة دون استئذان الباب العالى.

كذلك من الأسباب التى أدت إلى توتر العلاقات بين الطرفين أن الخديو اسماعيل ما أن حصل على فرمان سنة ١٨٦٧ حتى أظهر رغبته في سحب قواته من جزيرة كريت قبل انتهاء الثورة، وفى الوقت نفسه أصدر أمره بأيفاد افلاطون باشا إلى أوربا لشراء بنادق حديثة على وجه السرعة. كذلك القيام بإجراء استعدادات ضخمة على طول ساحل مصر الشمالى، وترميم مختلف الطوابى والتحصينات الساحلية وتزويدها بالبطاريات الحديثة ، واستخدام حوالى خمسين ضابطا امريكيا لتنظيم الجيش المصرى وتدريبه. وقد تعاقد الخديو اسماعيل مع هؤلاء الضباط عقودا فردية ، وذلك على أثر تسريح عدد كبير منهم بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية عام ١٨٦٥ . وتتشابه الظروف التى التحق بها هؤلاء الضباط بالجيش المصرى مع الظروف التى التحق فيها الضباط الفرنسيون بجيش مصر في عهد محمد على بعد تسريح عدد كبير منهم بعد هزيمة نابليون وعقد تسوية فينا في عام ١٨١٥ .

وقد طالبه الباب العالى بتسليم مالديه من أسلحة تزيد عن حاجة الجيش المصرى ، على أعتبار أن عدد قوات الجيش لاتزيد على الثلاثين

ألف جندي ، وتسليم السفن الحربية التى حصل عليها أخيرا من أوربا. وكذلك عرض الميزانية المصرية عليه للوقوف على أحوال البلاد المالية.

فأبدى الخديو اسماعيل استعداده لتسليم الأسلحة والسفن ، ولكنه عارض في عرض الميزانية على الباب العالى لما في ذلك من إفتئات على حقوقه التى كفلتها الفرمانات. وفي حقيقة الأمر كان الخديو اسماعيل ينوى اعلان استقلاله بمصر اثناء حفلات افتتاح قناة السويس لو وجد استجابة أو تشجيعا من قبل كل من انجلترا وفرنسا. ولكن نظرا لأن هدف الخديو اسماعيل يتعارض مع سياسة انجلترا وفرنسا في الحفاظ على ممتلكات الدولة العثمانية وعدم السماح لوالى مصر بالأستقلال عنها ، فقد عارضت الدولتان هذه الفكرة ونصحت الخديو اسماعيل بالاعتدال والتمسك بحقوقه الواردة بالفرمانات وعدم اللعب بالنار.

وكانت كل القرائن من تسليح للجيش واستخدام الضباط الأمريكيين وتحصين السواحل تثير شكوك الباب العالى ، وتدفعه إلى محاولة سحب ماسبق أن منحه لمصر من امتيازات. ولكن الدول الأوروبية - جريا على سياستها في ألا تخضع مصر خضوعا كليا للسيادة العثمانية - نصحوا الباب العالى بألا يقدم على أى عمل قد يسئ إلى مركز الخديو في مصر، فكتب اللورد كلارندن Clarendon وزير خارجية انجلترا إلى سفيرها بالآستانة يقول «إن حكومة صاحبة الجلالة الملكة تنصح السلطان بألا يفكر في إلغاء فرمان سنة ١٨٦٧ لأن مثل هذا العمل الجرئ سيعرضه لغضب الدول وعدائها ».

ومن الطبيعي أن يمنح السلطان العثماني لهذا النصح مايستحقه من تقدير ، وأن يحاول النظر إلى تلك الازمة بشئ من الاعتدال. ولهذا لم يتعد غضب السلطان الحدود التي رسمتها له النصيحة الانجليزية. وقد ظهر غضب السلطان على الخديو اسماعيل في عدم حضوره حفل افتتاح القناة ، وفي اصداره لفرمان جديد في نوفمبر سنة ١٨٦٩ يحذر فيه والي مصر من استمراره في شراء الأسلحة وتقوية الطوابي والاستحكامات. وأمره بتخفيض قوات الجيش المصري إلى ثلاثين ألف جندي كما نصت الفرمانات . وأن يكف عن شراء المدرعات الحربية التي أوصى بصنعها في أوربا.

وذكر الخديو من مغبة عدم الاستجابة لما ورد بهذا الفرمان، ولكن سفراء كل من انجلترا وفرنسا والنمسا أشاروا عليه بالخضوع والأمتثال مؤقتا لإرادة السلطان. فأذعن الخديو اسماعيل لمشورتهم وارسل نوبار باشا إلى الآستانة لإزالة أسباب الخلاف الناشب بينه وبين الباب العالي. وتمكن نوبار من تصفية جو العلاقات بينهما.

ولكن الخديو اسماعيل - رغم تحسن الموقف - لم يكن يأمن جانب السلطان. فأخذ يوالي استعدادته الحربية على أمل أن تواتيه الظروف فيتحقق حلمه في الاستقلال عن الدولة العثمانية. وكتمهيد لهذا الاستقلال أصدر أوامره في ٩ يناير سنة ١٨٧٠ بجعل اللغة العربية لغة المكاتبات المتداولة بين مختلف مصالح ودواوين الحكومة المصرية. كما كثرت اتصالاته بالمسئولين اليونانيين ، هذا فضلا عن قبوله زيارة زعيم الثورة الكريتية أرض مصر.

وقد أثارت هذه الاتصالات وتلك الزيارة مخاوف السلطان العثمانى ، فأخذ يربط بين تلك الأحداث المتتابعة خشية وجود اتفاقات سرية بين الخديو اسماعيل والمسئولين اليونانيين ، ودفعه هذا الخوف إلى الاستفسار من والى مصر عن الحكمة في قيامه بتلك الاستعدادات ومقابلته لليونانيين ، فأبلغه الخديو بأن ما اتخذه من استعدادات انما قصد به خدمة مصالح الدولة العثمانية وتقويتها ولم يقصد بها أى شئ آخر.

المرحلة الثالثة

كان لانتهاء الحرب الفرنسية البروسية في عام ١٨٧١ بهزيمة فرنسا أعمق الأثر في نفس اسماعيل. فبدأ يتراجع عن سياسته العدائية ويحسن علاقته بالباب العالى ، ويميل إلى جانب انجلترا فخص شركاتها بمشروع توسيع ميناء الاسكندرية ، وأوقف جميع التحصينات الجارية وبعث بمدافعها إلى الآستانة.

وتم هذا التراجع من جانب اسماعيل بسرعة كبيرة لأن الحكومة الفرنسية قد أوضحت له بعد هزيمتها في تلك الحرب بأن سياستها إزاء مصر ترمى إلى إقرار الأوضاع الداخلية فيها مع إبداء النصح له بالتعقل والاعتدال ، وعدم إثارة مشاكل بينه وبين الباب العالى ، لأنها لن تستطيع تأييده إلا في حدود الفرمانات الممنوحه له. كما أنها ستتحاشى تشجيع كل حركة ترمى إلى التسلح غير المفيد والذى يسبب قلق الباب العالى.

فسياسة فرنسا اذن بعد سنة ١٨٧١ كانت ترمى إلى المحافظة على حقوق الخديو مع اقناعه بالتزام حدود الفرمانات الممنوحة له دون اثارة منازعات جديدة. فلم يجد الخديو اسماعيل مناصا من الخضوع للسلطان والعودة إلى سياسته الأولى بعد أن تخلت فرنسا عن مناصرته. وقد بدأ الموقف الأوروبى واضحا لاسماعيل ، فقبل سنة ١٨٧٠ كانت العلاقة وطيدة بين نابليون الثالث والامبراطورة فيكتوريا ، وتعاونت حكومتيهما في حماية الدولة العثمانية، ولم تسمحا لاسماعيل بالاستقلال عن الدولة العثمانية. أما بعد عام ١٨٧٠ فلم يصبح لفرنسا من النفوذ مايستطيع اسماعيل الاعتماد عليه. ولهذا الجأ اسماعيل مرة ثانية إلى سياسة اللين واستخدام الأموال والهدايا للوصول إلى مآربه التى عجز عن الحصول عليها بطريق التلويح باستخدام القوة والاستعانة بالنفوذ الأجنبي.

كان لا بد اذن من العودة الى السياسة الودية مع الباب العالي ، وخصوصا وان الخديو اسماعيل قد عرف طريق تلك السياسة من قبل ، فلن يكلفه هذا سوى دفع المزيد من الأموال للباب العالي وحاشية . وقد وجد الخديو اسماعيل انه أصبح مقيدا بقيود فرمان ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩، التى تحتم عليه قبول إشراف الدولة العثمانية على الشئون المالية المصرية، والامتناع عن عقد القروض الخارجية إلا باذن سابق من الباب العالى، وذلك بعد التحقق من حاجة البلاد إلى مثل هذه القروض.

وفي حقيقة الأمر كان لطلب الباب العالي هذا ما يبرره، فقد بلغت القروض المالية التى عقدتها مصر منذ اعتلاء الخديو اسماعيل ولاية مصر في عام ١٨٦٣ وحتى صدور هذا الفرمان ما يزيد عن ٢٦ مليون جنيه بفائدة مرتفعة تتراوح بين ٧٪ و٩٪، فخشى الباب العالى أن يؤدى انسياق الخديو فى تيارالاستدانة إلى فقدان مصر أستقلالها والى وقوعها في قبضة الدول الاوربية صاحبة الديون . وكانت الدولة العثمانية - قبل غيرها من الدول - تعرف العواقب الوخيمة لسياسة القروض فهي نفسها قد عانت من تلك السياسة الشئ الكثير .

هذا من وجهة نظر الدولة العثمانية، أما من وجهة نظر الخديو اسماعيل فقد وجد في اشراف الدولة العثمانية المالي على شئون مصر انتقاصا لحقوق مصر التي خولتها لها الفرمانات السابقة . بالإضافة إلى ما سيؤدية هذا الاشراف من تقيد حرية الخديو اسماعيل في تنفيذ مشروعاته فى مصر والسودان، وفي اتصالاته المباشرة مع الدول الاوروبية بشأن الاتفاقات التجارية .

ولما كانت كل من انجلترا وفرنسا تريان في تدخل الباب العالي فى شئون مصر الداخلية ما يتعارض مع الأسس التي وضعتها هاتان الدولتان للعلاقات المصرية العثمانية، فقد اتفقت نظرتهما إزاء الأزمة المصرية العثمانية مع نظرة الخديو اسماعيل ، لأن من مصلحة الطرفين في ألا تخضع مصر للحكم العثماني المباشر . وقد ساعد شعور الباب العالى

بعجزه عن تقييد حرية الخديو في الشئون الداخلية ، وذلك لمعارضة الدول الاوربية وعلى رأسها انجلترا وفرنسا لهذا الاتجاه، على الاستجابة إلى السياسة الودية سعى اليها الخديو اسماعيل ، فصدر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٢ فرمان جدبد بالغاء القيود التى وردت بالفرمان السابق الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

ثم أعقب هذا صدورفرمان اخر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٢ يخول للخديو اسماعيل الحق في عقد قروض من الدول الأجنبية دون موافقة سابقة من السلطان العثماني. وقد أضر هذا العمل من قبل السلطان بمصر ضررا بليغا ، وسيؤدى بالخديو اسماعيل إلى الاندفاع في تيار الاستدانة تنفيذا للمسئوليات الضخمة التى القيت على عاتقه في شطرى الوادى ، وماسيترتب على ذلك من عجز الميزانية المصرية على الوفاء بالتزاماتها قبل الدائنين ، والتدخل الاوروبي وعزل الخديو، وفقدان مصر ما حصلت عليه من امتيازات .

بعد أن انتهت الازمة المصرية العثمانية في صالح الخديو اسماعيل بصدور الفرمانين السابقين وجد والى مصر أن من مصلحته جمع ما حصلت عليه مصر من امتيازات بمقتضى الفرمانات المتعددة التى صدرت منذ ولايته على مصر في عام ١٨٦٣ إلى عام ١٨٧٢ فى فرمان واحد شامل تعترف به الدول الاوربية وخصوصا انجلترا وفرنسا ، ويتخذ أساسا للعلاقات المصرية العثمانية في المستقبل وليحل محل فرمان سنة ١٨٤١ .

وفي مايو عام ١٨٧٣ سافر الخديو اسماعيل إلى الآستانه بعد جمع ما يقرب من أربعة ملايين من الجنيهات كانت عدته وسلاحه في الحصول على ما يريد . وكان من الميسور على الخديو اسماعيل ان ينتزع الفرمان الشامل فى ٨ يونيو سنة ١٨٧٣ (غرة جمادي الاول ستة ١٢٩٠ هـ) وقد رأينا نقلة بنصه ليسهل علينا مقارنته بفرمان ١٨٤١ واليك النص (ملحق ٤)

واذا وضعنا فرمان يونيو سنة ١٨٧٣ موضع النقد والتحليل نجد :

أولا : أن هذا الفرمان الجديد يمثل سجلا فاصلا للعلاقات المصرية العثمانية منذ عام ١٨٤١ إلى عام ١٨٧٣، أى انه يوضح التطور الذى طرأ على تلك العلاقات في مدى ثلث قرن من الزمان . ويمكننا ان نلحظ بسهولة الميزات التى حصلت عليها مصر خلال تلك الفترة اذا ما قارنا بين نصوص هذا الفرمان ونصوص فرمان ١٨٤١ .

ثانيا : إن هذا التطور سار في طريقه فى طريقه الذى رسمته له من قبل الدول الأوربية في مؤتمر لندن عان ١٨٤٠، أى أن هذا التطور والتعديل لم يتناول الأسس الجوهرية التى وضعتها التسوية في عهد محمد على ، فظلت مصر تابعة للسيادة العثمانية وتعتبر جزءا لا يتجزأ من كيان الامبراطورية العثمانية . ونصت على ذلك بجلاء ووضوح جميع الفرمانات الصادره في عهد اسماعيل . وكان هذا من أهم الأهداف التى رمت اليها الدول الاوربية في وضعها للتسوية الاولى .

ثالثا : كان طبيعيا ان يكون فرمان ١٨٧٣ وليد السياسة التي تبنتها كل من انجلترا وفرنسا منذ تسوية ١٨٤١، فالخديو اسماعيل لم يحصل على تلك الامتيازات الجديدة إلا بموافقة الدول الاوروبية خصوصا انجلترا وفرنسا عليها . وما كانت هذه الدول لتوافق عليها ما لم

تتفق مع مصلحتها أولا، ومع الأسس التي وضعتها في مؤتمر لندن ثانيا . ولهذا حرصت تلك الدول على ان يبقى التطور محصورا فى نطاق ضيق لا يتجاوز الشئون الداخلية الخاصة بمصر . فليس لدى انجلترا وفرنسا مانع من ان يمنح الخديو من السلطات ما تمكنه من إدارة شئون البلاد طبقا لظروفها الخاصة . وفي الوقت نفسه تستطيع هاتان الدولتان تحقيق مصالحهما في مصر بالاتفاق المباشر مع الخديو اسماعيل . ولكن يجب ألا تتجاوز هذه السلطات الحدود التي تكفل بقاء الخديو اسماعيل الخادم المطيع للباب العالي صاحب السيادة في البلاد ،

رابعا : إن هذه التسوية الجديدة (الفرمان الشامل سنة ١٩٧٣) تمثل نجاح السياسة التى تبنتها انجلترا طوال الثلاثة الأرباع الأولى من القرن التاسع عشر وهى سياسة المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية . فالسياسة الغربية اذن قد نجحت في وضع تسوية للمسألة المصرية تتفق مع مصالحها مرتين خلال القرن التاسع عشر الاولى فى عام ١٨٤١/٤٠ . والثانية في عام ١٨٧٣ . وهذا يدلنا على مدى سيطرة السياسة الغربية على الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر .

خامسا : كان لهذا الفرمان الشامل أثره العميق على الوضع بالنسبة للسودان ، وهذا الأثر قد شمل الناحيتين الداخلية والخارجية . فمن الناحية الداخلية اعترف هذا الفرمان صراحة باندماج مصر والسودان في ولاية واحدة، وشمول حق الوراثة الصلبية هذه الولاية كوحدة واحدة . وهذا الوضع الجديد للسودان داخل نطاق الولاية قد شجع الخديو اسماعيل على بذل أقصى ما يمكن بذله في السودان للارتفاع بمستوى المعيشة فيه وفتح أعالي النيل للتجارة العالمية والقضاء على تجارة الرقيق .

أما فيما يتعلق بالناحية الخارجية فموافقة الدول الاوربية على الفرمان الشامل يعتبر اعترافا ضمنيا بهذا الاندماج بين شطرى الوادى وبحق والى مصر فى ادارته طبقا لما تقتضيه المصلحه العامة . فهذه الموافقة قد منحت ولاية مصر بشطريها الشمالي والجنوبى وضعا دوليا خاصا معترفا به، ولم تعد شئون السودان مسألة داخلية تخص مصر والباب العالي وحدهما ، بل أن أى تغيير في هذا الوضع لا بد ان يحظى مقدما بموافقة الدول الاوروبية عليه . وسيؤدى هذا الاعتراف الضمنى من قبل انجلترا بالوضع الجديد للسودان إلى الاعتراف بعد ذلك ببضع سنوات في معاهدة رسمية عقدت بينها وبين الحكومة المصرية في ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ بنفوذ مصر وبسيطرتها على الساحل الصومالى حتى رأس حافون، كما سنشير إلى ذلك فيما بعد .

المرحلة الرابعة

فى هذه المرحلة الأخيرة من تطور العلاقات المصرية العثمانية فى عهد الخديو اسماعيل يبرز التدخل الاوربى في شئون مصر بشكل واضح ، ونكاد لا نلحظ اثرا للسيادة العثمانية إزاء هذا التدخل السافر اللهم إلا في قرار عزل الخديو اسماعيل من ولاية مصر تحت ضغط الدول الاوروبية . فالصراع في هذه المرحلة لم يكن بين والى مصر والسلطان العثمانى ، بل كان بين الخديو اسماعيل والتدخل الاوربي في الشئون الداخلية لمصر . فارتباك مصر المالى نتيجة لتراكم الديون، وخوف الخديوى اسماعيل من أن يؤدى هذا الارتباك إلى التدخل الاوربي والى ضياع ماله من نفوذ جعله

يتقرب من انجلترا ليضمن بقاءها إلى جانبه في حالة ما اذا رأت الدول الاوربية التدخل حماية لمصالحها ومصالح رعاياها في مصر . ولهذا طلب الخديو من الحكومة الانجليزية ارسال بعثة من المختصين بالشئون المالية لدراسة الاوضاع المالية في مصر وبيان مركزها المالي . فرحبت انجلترا بهذا الطلب واعتبرته بداية عهد تفوقها السياسي في مصر على النفوذ الفرنسي، وأرسلت فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ بعثة كيف .

وقدمت البعثة تقريرا مفصلا لأحوال مصر المالية موضحة فيه الأسباب الرئيسية للارتباك المالى واقترحت وضع إشراف دقيق على مالية البلاد لضمان حسن سير الأمور فيها وسداد الديون وفوائدها لمستحقيها . فأصدر الخديو اسماعيل أمرا في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بانشاء « صندوق الدين العمومي » ويتكون في أول الأمر من أربعة ممثلين لكل من انجلترا وفرنسا والنمسا وايطاليا . ووضعت تحت إشراف هذا الصندوق إيرادات بعض المصالح والادارات الحكومية .

ثم استتبع هذه الخطوة حركة ضغط على الخديو من قبل فرنسا وانجلترا بقبول انشاء ما يسمى « بالمراقبة الثنائية »، وتتكون من عضوين أحدهما انجليزى والاخر فرنسي ومهمتهما الإشراف التام على مالية البلاد . ومعنى هذا ان الخديو اسماعيل قد خرجت من يده المسائل المالية وقيدت تصرفاته لمصلحة الدول الدائنة .

وفي ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أرغم الخديو اسماعيل علي إصدار أمر بانشاء وزارة مسئولة تتولى الحكم بناء على اقتراحات « لجنة التحقيق » التى شكلت في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٧ لبحث الأسباب التى أدت الي هذا الارتباك المالي . وتشكلت أول وزارة مصرية برئاسة نوبار باشا ، واشترط وجود وزيرين أوروبين فيها أحدهما انجليزي ويدعي ريفرز ويلسون -RIV ERS WLLSON وعين وزيرا للمالية والآخر فرنسي ويسمي دي بلنيير De BLIGNIERES وعين وزيرا للأشغال العمومية . واستطاع هذا الثالوث أن يسيطر على الوزارة وان يسيرها طبقا لأهواء ومصالح الاوربيين دون مراعاة لمصالح مصر أو الرجوع إلى الخديو اسماعيل في أى أمر من الأمور.

لم يكن اذن التدخل الاوربي مرضيا عنه من الخديو ولا بد من قبل الشعب ممثلا في مجلس شوري النواب الذي انشئ في نوفمبر من عام ١٨٦٦ . وفي حقيقة الأمر لم يكن لهذا المجلس سلطة فعليه بل كانت مهمته استشارية بحته ، ولهذا لم يظهر له أى أثر فى مجرى الأحداث في مصر قبل التدخل الاوربي الأخير . ولكن اشتراك الخديو والشعب في السخط على التدخل الاوربي قد دفع والى مصر إلى تشجيع اعضاء المجلس على معارضة التدخل الاوربى وعرقلة السيطرة الاجنبية على شئون البلاد ليحتمي وراءها في مقاومة هذا التدخل البغيض .

وقد ساعد على نمو روح العداء نحو التدخل الاوربي في ذلك الوقت وجود جمال الدين الأفغاني ومناوأته بتكتيل العالم الاسلامي ضد خطر التوسع الغربي والسيطرة الغربية، فدعوة جمال الدين إلى انشاء حركة الجامعة الاسلامية قد وجدت صداها في مصر . وحاول الخديو اسماعيل ان يدفع الضغط الواقع عليه من الدول الاوربية بضغط آخر مماثل يرتكز على المقاومة الشعبية التى يتزعمها جمال الدين الأفغاني وعلى معارضة أعضاء مجلس شورى النواب .

لم تكن الوزارة التى تشكلت برئاسة نوبار باشا والتى أطلق عليها اسم الوزارة الاوربية الأولى موفقة في عملها، فالى جانب انحيازها لمصلحة الدائنين اقدمت على اخطاء كبيرة كتسريح عدد كبير من ضباط الجيش المصري بحجة ضغط الميزانية، وكذلك التجاؤها إلى اعمال السخرة لتنفيذ المشروعات المختلفة . كل هذه الأسباب مجتمعة قد شجعت الخديو اسماعيل على إسقاط وزارة نوبار باشا في ١٩ فبراير سنة ١٨٧٩ .

وبسقوط تلك الوزارة حاول الخديو أن يتخلص من الأمر الذى أصدره في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ بانشاء الوزارة المسئولة، وأن يشترط في تكوين الوزارة الجديدة أن يكون له نصيب في الأشتراك والمساهمة الفعالة في الحكم. ولكن الوزارة الجديدة التى رأسها الأمير محمد توفيق ولى العهد في ٢٢ مارس سنة ١٨٧٩ والتى كانت تسمى بالوزارة الأوربية الثانية قد أشترك فيها وزيران أوربيان أحدهما انجليزى والأخر فرنسى،

ومنحا حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء وإسقاط أى مشروع لا يتفق مع مصلحتهما.

وفي ذلك الوقت طالب الشعب المصرى ممثلا في نوابه وعلمائه وتجاره فيما سمي باللائحة الوطنية في ٢ أبريل سنة ١٨٧٩ بتكون وزارة مصرية صميمة لايشترك فيها الأجانب وتكون مسئولة أمام مجلس شورى النواب. وأن يستعاض عن اشتراك الوزراء الأجانب بالرجوع إلى نظام المراقبة الثنائية مرة أخرى.

وبعد أن تم الأتفاق بين الخديو اسماعيل والقوى الشعبية قام بضربته المفاجئة بإقالة وزارة محمد توفيق في ٧ أبريل سنة ١٨٧٩، وتشكيل الوزارة الوطنية تحت رئاسة محمد شريف باشا، ومعنى هذا أن الخديو اسماعيل قد تحدى إرادة الدول الأوربية وعلى رأسها انجلترا وفرنسا، وأنه عازم على مواصلة هذا التحدى وعرقلة السيطرة الأجنبية على شئون مصر.

ثم أنه فوق هذا قد شرع في وضع دستور جديد لعرضه على مجلس شورى النواب لاعتماده، فإذا ماترك إسماعيل ليقوم بدوره حتى النهاية أعتمادا على الوزارة الوطنية وتأييد اعضاء مجلس شورى النواب أصيب النفوذ الغربى بنكسة شديدة. ولهذا قررت الدولتان انجلترا وفرنسا التدخل لدى الباب العالى لعزل الخديو اسماعيل بعد أن تحققت كل منهما أنه لايمكن التوفيق بين بقاء الخديو اسماعيل في الحكم وبين ضمان مصالحها في مصر. وقد وجد هذا التدخل استجابة من السلطان العثمانى، فعزل

الخديو اسماعيل سيتيح له الفرصة للتخلص مما حصلت عليه مصر من امتيازات. وفي الوقت نفسه فطالما حاول الباب العالى عزل والى مصر كلما تأزمت الأمور بين الطرفين، وحال بينه وبين ذلك تدخل الدول الأوربية. فالوقت قد حان كي يستعيد السلطان العثمانى نفوذه فأصدر في ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ فرمانا بعزل الخديو اسماعيل من ولاية مصر.

نزل الباب العالى على رغبة الدول الأوربية فى عزل الخديو وتولية أبنه محمد توفيق من بعده على أمل أن يهيئ له هذا العمل فرصة التدخل في شئون مصر وسحب ما حصلت عليه من امتيازات، ولكن الدول الأوربية وعلى رأسها انجلترا وفرنسا والمانيا بدأت تأخذ بفكرة تقسيم ممتلكات الباب العالى فمن مصلحتها اذن عدم اخضاع مصر للنفوذ العثمانى المباشر توطئة لوضع يدها عليها. ولهذا وقفت كل من انجلترا وفرنسا في وجه الباب العالى ومنعته من إحداث أى تغيير في الأسس التى وضعتها الدول الأوربية في مؤتمر لندن عام ١٨٤٠. فلما حيل بين الباب العالى وبين ما أراد لجأ إلى انتقاص بعض الامتيازات التى منحت لمصر من قبل والتى لاتؤثر على جوهر التسوية. فصدر فرمان تعيين الخديو محمد توفيق واليا على مصر متضمنا بعض التحفظات فقد نص على «ألا يجوز جمع عساكر زيادة عن ١٨ ألف لأن هذا القدر كاف لمحافظة أمنية إيالة مصر الداخلية في وقت الصلح، وانما حيث أن قوة مصر البرية والبحرية هى مرتبة من أجل دولتنا العلية يجوز أن يزاد مقدار العساكر بالصورة التى تستتب حالة كون دولتنا العلية محاربة. وتكون رايات العساكر البحرية والبرية

والعلامة المميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم. ويباح لخديو مصر أن يعطى الضباط البرية والبحرية إلى غاية رتبة اميرالاى. ولا يرخص لخديو مصر أن ينشئ سفنا مدرعتة إلا بعد الإذن وحصوله على رخصة صريحة قطعية إليه من دولتنا العلية».

وبصدور هذا الفرمان ضاعت الجهود الكبيرة التى بذلها الخديو اسماعيل في الارتقاء بقوة مصر الحربية وزيادة عدد الجنود إلى الحد الذى يريده، سواء أكان ذلك في وقت السلم أو الحرب، وأصبحت لمصر قوة محدودة لاتتجاوز الثمانية عشر ألف جندى كما نص عليها فرمان ١٨٤١ من قبل. ولن تستطيع تلك القوة بأى حال من الأحوال أن تقوم بالتزاماتها الضخمة، وأستمر هذا الوضع إلى قيام الثورة العرابية في مصر والثورة المهدية فى السودان.

الفصل السابع عشر
الفتوحات المصرية وحركة الكشوف الجغرافية

سار الخديو اسماعيل اثناء ولايته لمصر على سياسة تدعيم النفوذ المصرى في السودان وتكوين امبراطورية افريقية تضم مصر والسودان كوحدة سياسية وإدارية واحدة. وتكوين هذه الوحدة لن يتم بصفة رسمية مالم يصحح الباب العالى وضع السودان باعتباره من ملحقات مصر ويتبع والى مصر مدى حياته فقط، كما نص بذلك فرمان سنة ١٨٤١ وفرمان سنة ١٨٦٣ (فرمان تولية اسماعيل الحكم).

ولهذا حرص اسماعيل على أن يتضمن فرمان الوراثة الصلبية الصادر في عام ١٨٦٦ - تعديل وضع السودان السياسى بحيث تؤول ولاية مصر والسودان كوحدة واحدة للأبن الأكبر لوالى مصر. فنص هذا الفرمان صراحة بأن «تنتقل ولاية مصر مع ماهو تابع إليها من الأراضى وكامل ملحقاتها، وقائمقامتى سواكن ومصوع إلى اكبر أولادك الذكور بطريق الأرث بالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك».

وفي الفرمان الشامل الصادر في يونيو سنة ١٨٧٣ أعاد الباب العالى تثبيت ماسبق أن ذكره بشأن السودان في فرمان الوراثة الصلبية سنة ١٨٦٦ . إذ نص هذا الفرمان:

«أن خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ماصار إلحاقها بها أخيرا من قائمقاميتى سواكن ومصوع

وملحقاتهما يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديويا على الأقطار المصرية من أولادكم. وإذا انحلت الخديوية المصرية بأن لايكون للخديو ولد ذكر تصير توجيهها إلى أكبر أخوته الذكور، وإذا لم يوجد له أخ بقيد الحياة فالى أكبر أولاد الآخر الأكبر، وهكذا تتخذ هذه الأصول قانونا مستمرا وقاعدة مرعية أبدية في توارث الخديوية المصرية».

وفي حقيقة الأمر فإن اهتمام اسماعيل بأمر السودان قد زاد منذ حصوله على فرمان الوراثة الصلبية الذى أدمج السودان في مصر سنة ١٨٦٦ . فهذا الوضع المستقر للسودان قد شجع الخديو على بذلك قصارى جهده لتنظيم الإدارة في السودان، وضم مناطق جديدة إليه، والقضاء على تجارة الرقيق. ويمكننا أن نلخص سياسة الخديو اسماعيل إزاء السودان في النقط الأتية:

أولاً: تدعيم نظام الحكم والإدارة الداخلية بالسودان.

ثانياً: وضع سياسة خاصة للسيطرة على سواحل البحر الأحمر الغربية وسواحل شرق أفريقيا.

ثالثا: التوسع في ضم أقاليم جديدة، ففى الغرب ضم اقليم دار فور، وفي الشرق استولت مصر على سواكن ومصوع وزيلع وسلطنة هرر، وفي الجنوب الوصول بحدود السودان إلى منطقة منابع النيل.

رابعاً: القضاء على تجارة الرقيق وارتباط هذا العمل بحركة التوسع في السودان.

خامسا: حركة الكشوف الجغرافية وماتهدف إليه من استغلال موارد البلاد وفتحها أمام التجارة المشروعة.

أما فيما يتعلق بالنقطة الأولى الخاصة بالتنظيم الإدارى للسودان فقد حدث في سنة ١٨٦٥ في أوائل حكم اسماعيل ان ثارت بعض فرق الجيش باقليم التاكه نتيجة سوء الإدارة وتأخر صرف مرتباتهم حوالي ثمانية شهور، وهاجموا القرى المحيطة بهم ونهبوا سكانها، وعجزت الإدارة المحلية في السودان عن قمع هذه الثورة، فاهتم الخديو بالأمر وبعث بحكمدار جديد لقمع الفتنة. واستطاع جعفر مظهر باشا بعد أن آلت إليه حكمدارية السودان بعد فترة وجيزة من وصوله إلى الخرطوم من إخماد الثورة والتفرغ للتنظيم الإدارى الجديد المزمع إقامته، وينقسم هذا التنظيم الجديد إلى ثلاثة اقسام:

الأول: ويتكون من دنقلة وبربر في الشمال وقد تبعا من الناحية الإدارية نظارة الداخلية بالقاهرة مباشرة، نظرا لقربها من الحدود الجنوبية لمصر.

والثاني: ويشمل مديريات الخرطوم وكردفان وسنار فازوغلي والنيل الأبيض وفاشودة وجميعها خاضع من الناحية الإدارية للسلطة المركزية في الحكمدارية بالخرطوم.

والثالث: ويشمل السودان الشرقي ويضم مديريات سواكن ومصموع والتاكه ومايحيط بها، وهي ايضا تابعة لحكمدار السودان بالخرطوم.

ومما يدل على يقظة هذا الحكمدار أن ظهر في أيام حكمه رجل من أهل سنار يسمى بالشيخ الجعلى اشتهر بين الناس بالتقوى والصلاح فأمه خلق

كثير والتف حوله جمع غفير من الدراويش بقصد التبرك كما هى العادة بين أهل السودان، فخشى حكمدار السودان من أن يؤدى التهاون في أمر هذا الرجل إلى خلق المتاعب للإدارة في السودان، ووجد أن الحكمة تقتضى القيام بعمل سريع وحاسم لتخليص البلاد من خطرتلك التجمعات فقام على رأس قوة حربية وقابل هذا الشيخ وطلب منه أن يرافقه إلى الخرطوم معززا مكرما، فقبل أما أتباعه من الدراويش فقد بعث إليهم بفرقة من الجنود تحت قيادة آدم باشا السودانى فشتت شملهم وقضت على حركتهم في مهدها.

فهذه اليقظة من حكمدار عام السودان جنبت البلاد شر الانقسام وماقد تؤدى إليه تلك الحركة من قيام ثورة على الحكم القائم في السودان. بعكس ماحدث في الحركة التى قام بها المهدى بعد ذلك بسنوات إذ استخفت الإدارة السودانية بأمره في أول الأمر. ولم تحاول القضاء على الحركة إلا بعد أن كثر اتباعه ومريدوه. كما لم تكن تلك المحاولات جادة في القضاء على الحركة فمكنت له بذلك من كسب نصر رخيص على حساب سمعة الإدارة المحلية. وبهذا استفحل خطره، وعجزت الحكومة المصرية لظروفها المالية والسياسية في ذلك من القضاء على الحركة.

أما فيما يتعلق بالتوسع وبسط السيادة المصرية على ساحل البحر الأحمر الغربى، فيمكننا القول بأن الخديو اسماعيل قد اهتم اهتماما كبيرا بشئون البحر الأحمر منذ بداية الأمر، وقبل أن تخرج مشروعاته للتوسع في

افريقيا إلى حيز التنفيذ. ومما يدل على هذا الاهتمام الأمر الذى أصدره الخديو إلى ناظر البحرية في ٢٨ شعبان سنة ١٢٨٦ (ديسمبر سنة ١٨٦٩)، اذ يقول «حيث أن البحر الأحمر في نظر الحكومة المصرية أكثر إكبارا وأهمية من سائر البحار، وأن الوقوف على أحواله ومواقعة واكتساب المعلومات للسير والسفر فيه أمر واجب على ضباطنا البحريين. فبناء عليه اقتضت إرادتى أن يعين بعد الآن الناشئين من المدرسة البحرية فيتمرنوا على السير والسفر في البحر المذكور مدة سنتين أو سنة ونصف، ليكتسبوا المعلومات اللازمة في أحواله ومواقعه، وأن تتخذ هذه الأصول قاعدة مستمرة ومرعية الإجراء إلى ماشاء الله لجميع الناشيين من المدرسة المذكورة».

فمصر قد اهتمت بالبحر الأحمر وقدرت أهميته بالنسبة لها، وحاولت أن تكون لها سياسة ثابته في تدريب ضباط البحرية الجدد على العمل به لتنشئ بذلك قوة بحرية مدربة، وعلى درجة كبيرة من الفهم لأصول الملاحة في هذا البحر. ومحاولة مصر ايجاد تقاليد بحرية في سياستها إزاء البحر الأحمر انما كان بداية وتمهيدا لحركة التوسع والفتح على طول الساحل الغربى لهذا البحر وامتداد هذا الساحل فى شرق افريقيا.

التوسع في افريقيا كان أمرا مقررا منذ ولاية اسماعيل، ولكن حال بينه وبين تنفيذها اشتراكه في إخماد ثورة كريت بعدد يتراوح بين ١٢ و ١٥ ألف جندى، وما أن نفض يده من مشاكل تلك الجزيرة حتى وجه اهتمامه

نحو السودان ولم تكن سياسة اسماعيل إزاء السودان بخافية على الدول الأوربية، بل إنه قد حرص على توضيح تلك السياسة للدول الأوربية، وخصوصا انجلترا وفرنسا حتى تطمئن هذه الدول وتتأكد بأن ليس لاسماعيل نوايا عدوانية إزاء السلطان ونوايا توسعية في مناطق أخرى باستثناء السودان.

ونستدل على ذلك بما صرح به المسيوبارو BARROT سكرتير الخديو اسماعيل الخاص لوزير خارجية فرنسا المسيو ديكاز « أن موقع مصر يحتم عليها العمل على ادخال المدنية والحضارة إلى القارة الأفريقية، وان هذا العمل الضخم سيستنفذ كل قوتها وحيويتها وجميع مواردها مما لايجعل لديها بقية من جهد تستطيع توجيهه إلى قارة أخرى».

كما بعث قنصل انجلترا الجنرال بمصر إلى وزير خارجيته اللورد دربى في ١٢ فبراير سنة ١٨٧٦ . يقول بأن الخديوى اسماعيل ينظر إلى مصر كدولة افريقية ويحلم بالتوسع في تلك القارة، وليست لديه أطماع خارج حدودها لأنه يعتقد أن التوسع في أفريقيا ذا فائدة كبرى للمدنية والإنسانية بصفة عامة.

فاسماعيل اذن قد أعلن عن نواياه لانجلترا وفرنسا وافهمهما بأنه لن يتوسع على حساب ممتلكات الباب العالى كما حدث في عهد جده محمد على. فهو حريص على عدم إثارة المسألة الشرقية كحرص كل من الدولتين. ولما كانت الدولتان الكبيرتان لا تريان في توسع اسماعيل نحو

الجنوب مايهدد مصالحهما للخطر، لاسيما وأن اهتمامهما بالشئون الافريقية لم يكن قد تبلور بعد لم تمانعا في هذا الأمر.

أما عن التوسع في حد ذاته فلا يمكن فصله عن السياسة العامة التى رسمها الخديو اسماعيل في القضاء على تجارة الرقيق، فحركة التوسع والفتح قد أملتها اعتبارات خاصة تتعلق بالقضاء على تلك التجارة الشائنة. ولهذا سأعالج مشكلة إلغاء الرق والتوسع في افريقيا على أنها موضوع واحد ذو شقين كل منهما يكمل الأخر ويتممه.

لم تكن مشكلة الرق وليدة عصر اسماعيل بل بدأت قبل عصر محمد على بأمد طويل، في الوقت الذى تمكن فيه العرب من تأسيس ملكهم في النوبة وسنار ودارفور وكردفان. وقد ساعد على انتشار هذه التجارة في عصر محمد على نظام الاحتكار الذى فرضه على التجارة فيما عدا تجارة الرقيق. وهذا الإجراء من قبل حكومة محمد على قد شجع الطامعين في الربح على ممارسة تلك التجارة التى ظلت حتى ذلك الوقت بعيدة عن يد الحكومة. كما أن إلغاء نظام الإحتكار كان له نفس الأثر على هذه التجارة، اذ شجع الالغاء المغامرين على تكوين قوات مسلحة من الزنوج المعروفين باسم «البازنجر» لمباشرة نشاطها الهدام في بلاد الدنكة والشلوك بمديرية فاشودة. واتخذ هؤلاء لهم مشارع (أحواش) لجمع الرقيق وإيداعه الزرائب التى أقيمت لهذا الغرض توطئه لنقلهم على سفن إلى الخرطوم.

وفي أواخر القرن الثامن عشر فى انجلترا اخذت جماعة الكويكرز تجاهد في سبيل إبطال الرق حتى استطاعت اصدار قانون من البرلمان الانجليزى بتحديد يوم أول أغسطس سنة ١٨٣٤ لتحرير جميع الأرقاء في كل الممتلكات البريطانية، مع دفع تعويض لمواليها، وحذت حذوها الدول الأوربية الأخرى مثل فرنسا والدنمرك والسويد وهولنده. ثم اتجهت بريطانيا بعد ذلك شطر العالم الإسلامى محاولة إبطال تجارة الرقيق، فأملت على السلطان عبد المجيد أن ينص في فرمان سنة ١٨٤١ على إبطال هذه التجارة التى تتنافى مع المبادئ الإنسانية. ولكن محمد على ظن بأن المقصود من هذا النص لايعنى حقيقة إلغاء تلك التجارة، وإنما الهدف من ذلك منعه من تجنيد الأرقام عن طريق الغزوات التى كانت تقوم بها حكومة السودان.

وقد أحدثت هذه الضجة القائمة حول الرق أثرا في نفس محمد على قبل صدور فرمان ١٨٤١، فسار على سياسة تقييد هذه التجارة لا إلغاءها، وذلك لاعتقاده باستحالة الإلغاء دفعة واحد، فأعلن في عام ١٨٣٨ إلغاء الرق في السودان وإبطال الغزوات. ولكن رغم ذلك ظلت حكومة الخرطوم ترسل الغزوات لصيد الرقيق لما تجنيه من وراء ذلك من أرباح طائلة.

نشطت هذه التجارة نشاطا كبيرا في عصر عباس وسعيد نتيجة لضعف الحكمداريين بالسودان في الفترة مابين ١٨٤٨ و ١٨٦٣ فأسس بعض المغامرين في ذلك الوقت شركات لهذا الغرض أهمها شركة العقاد وعلى

أبو عموري والزبير رحمت وكوتشك على وغطاس باسيلي وحسب الله وسركيس وخليل وسامي وبارثلميو وديبونو وجون باتريك وغيرها. وعند زيارة سعيد باشا للسودان في يناير سنة ١٨٥٧ أمر ببناء محطة عسكرية على نهر السوباط لمنع تجارة الرقيق ومطاردة المشتغلين بها.

ولما تولى اسماعيل ولاية مصر في أوائل عام ١٨٦٣ . كانت تجارة الرقيق مزدهرة ازدهارا عظيما. «حتى أصبح الرق في أوائل القرن التاسع عشر متغلغلا في كيان السودان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لدرجة يتعذر معها منعه أو محاولة تحريم النخاسة من غير حدوث انقلاب أو قيام ثورة خطيرة». وزيادة على ذلك فان حكومة السودان كانت تساعد شركات الرقيق على المضي في تجارتها، بدليل أن أحد مؤسسي هذه الشركات ويدعى العقاد قد استطاع الحصول من حكمدار عام السودان في عام (١٨٦٨) على حق احتكار هذه التجارة في مساحات واسعة بأعالي النيل تبلغ ٩٠,٠٠٠ ميلا مربعا على طول ضفاف النيل المرتفعة لمدة أربع سنوات في مقابل مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيهاً سنوياً.

ونظرا لتغلغل الرق في مختلف نواحي الحياة بالسودان كان من الصعب على الخديو اسماعيل إلغاءه طفرة واحدة، وكان غردون باشا يرى هذا الرأى أيضا. ويعتقد بأن قيام مصر بفتح اعالى النيل وتوطيد الأمن فيه هو كفيل بزاول تلك التجارة من تلقاء نفسها، وهو نفس الاعتقاد الذى أخذ به الخديو اسماعيل. ولهذا سنجد - كما سبق أن ذكرت - أن التوسع في

السودان أملته اعتبارات خاصة تتعلق بالتضييق على تجارة الرقيق واستيلاء الحكومة على المنافذ التى كان يستخدمها الجلابون (تجار الرقيق) في تهريب تجارتهم غير المشروعة.

وعقب تولية اسماعيل الحكم مباشرة أصدر أوامر مشددة إلى موسى حمدى حكمدار السودان وقتئذ بمطاردة تجار الرقيق والقبض عليهم وعتق من يضبط لديهم من أرقاء. كما أمره بمراقبة مرور التجارة في النيل الأبيض مراقبة دقيقة، وذلك بتوزيع قوات عسكرية على طول النيل الأبيض في شكل نقطة عسكرية للقبض على كل من تسول له نفسه نقل تلك التجارة عبر النيل.

وقد ضيقت الحاميات القائمة على ضفاف النيل الخناق على الجلابين، فاتجه هؤلاء صوب موانى البحر الأحمر لتصريف تجارتهم. وهذا ماشجع الخديو اسماعيل على طلب إلحاق مينائى سواكن ومصوع بمديرية التاكه. وبعد مفاوضات طويلة وافق الباب العالى على إلحاقهما سنة ١٨٦٥، وتم تسليمهما للخديو في عام ١٨٦٦ . وكذلك ضم اسماعيل إليه مديرية كسلا فى مقابل ٧٥٠٠ كيسة (٥٠٠ ٣٧ جنيهاً مصريا) سنوياً.

ولكى يغلق موانئ البحر الأحمر كلية في وجه تلك التجارة ولاتمام بسط السيطرة المصرية على هذا الساحل العام دخل في مفاوضات اخرى مع الباب العالى لضم ميناء زيلغ إليه، وأجيب الى طلبه هذا بمقتضى الخط الشريف الصادر له في غرة يناير سنة ١٨٧٥ فى مقابل دفع جزية سنوية تقدر بنحو خمس عشرة ألف ليرة عثمانية.

وامتلاك الخديو لميناء زيلع دفعه الى الاستيلاء على بربرة والاندفاع منها نحو الجنوب في محازاة الساحل الشرقى لافريقيا حتى ميناء قسمايو، ليتمكن بذلك من إتمام ضرب الحصار على تجار الرقيق، ولغلق جميع المنافذ التى كانت تتسرب منها التجارة إلى خارج السودان.

ويمكننا القول بأن مصر منذ سنة ١٨٦٩ بدأت تنظر إلى النخاسة والنخاسين كخطر سياسى تخشاه، ولكنها لاتريد استعمال العنف لمحاربة النخاسة إلا عند الضرورة القصوى. وكان للوسائل الحربية التى اتخذتها الحكومة في تضييق الخناق على تجارة الرقيق في جهات السودان الشمالية أن نزح هؤلاء التجار إلى أقاليم النيل الأعلى حول غندكرو وبحر الغزال، وهما من أهم مواطن الرقيق في ذلك الوقت. فاضطر الخديو اسماعيل إلى تسيير حملتين إلى هذه الجهات، الأولى على رأسها السير صمويل بيكر إلى أعالى النيل، والثانية بقيادة الحاج محمد البلالى إلى بحر الغزال للقضاء على هذه التجارة في مواطنها الأصلية.

التوسع في أعالى النيل

قام السير صمويل بيكر الرحالة الانجليزى في أواخر ديسمبر سنة ١٩٦٢ برحلة على حسابه الخاص لكشف منابع النيل أسفرت عن كشف بحيرة البرت نيانزا. وبعد عودته من الرحلة أخذ يصور للشعب الانجليزى مايرتكبه الجلابون في أواسط افريقية من فظائع تقشعر منها الأبدان. فثارت جمعية مكافحة الرق ANTI SLAVERY SOCIETY وأثارت بدورها

الرأي العام الانجليزى، فاضطرت الحكومة الانجليزية تحت ضغط الثورة التدخل لدى الخديو اسماعيل لتشجيعه على المضى في طريقه الذى رسمه لمكافحة هذه التجارة الشائنة.

وفضلا عن ذلك فقد ألح ولى عهد انجلترا (الملك ادوارد السابع فيما بعد) على تعيين السير صمويل بيكر حاكما عاما على مديرية خط الاستواء ومنحه السلطات اللازمة للقضاء على الرق. والواقع أن السير صمويل بيكر قد فرضته الحكومة الانجليزية على الخديوى فاضطر إرضاء لانجلترا إلى قبوله، وأبرم معه عقدا لمدة أربع سنوات بمرتب سنوى قدره عشرة الاف جنيها انجليزيا نظير قيادته للحملة العسكرية المزمع ارسالها إلى اعالى النيل. وفيما يلى نص الخطاب الذى أصدره الخديوى بتعيينه.

بعد المقدمة «تؤلف حملة لإخضاع النواحى الواقعة في جنوب غندكرو لسلطتنا ولإبطال النخاسة وايجاد تجارة منظمة، ولفتح طرق الملاحة مع البحيرات الكبرى الواقعة فى خط الأستواء، ولإقامة خط من النقط العسكرية ومستودعا للتجارة يبعد بعهضا عن بعض مسافة ثلاثة أيام للماشى فى انحاء افريقيا الوسطى ابتداء من اول ابريل سنة ١٨٦٩، وقلدناه حقوق السلطة المطلقة حتى السلطة المتعلقة بحياة وإعدام كل من له علاقة بالحملة، وقلدناه كذلك نفس هذه السلطة على كل النواحى التابعة لحوض النيل جنوب غندكرو».

ويبدو من كتاب التعيين هذا أن الخديو اسماعيل قد حرص على أن يضع مسألة اخضاع منطقة اعالى النيل ومنطقة البحيرات في المقام الأول من أهداف الحملة، بينما يضع موضوع إلغاء الرق في المرتبة الثانية لأنه سيتحقق من تلقاء نفسه نتيجة لانتشار النفوذ المصري في تلك الجهات أى أن الخديو اسماعيل أراد أن تكون الحملة بعثة عسكرية لنشر المدنية والحضارة في أواسط افريقية بعكس الحال بالنسبة للسير صمويل بيكر الذي أعتقد خطأ بأن البعثة مجرد حملة حربية أرسلت للحرب، وترتب على هذا الاعتقاد إستخدام الشدة والعنف لإبطال الرق بالقوة.

وتكونت الحملة من حوالى ١٦٤٥ جنديا من خيرة الجنود السودانيين والمصريين تحت قيادة السير صمويل بيكر، واقلعت من ميناء السويس في ٥ ديسمبر سنة ١٨٦٩ متجهة صوب ميناء سواكن، ومنه إلى بربر على النيل ثم التقدم نحو الخرطوم.

وقد آثار إرسال تلك الحملة إلى أعالى النيل اهتمام دول أوربا، وكذلك اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ايضا التى كانت تهتم بشئون مصر في تلك الفترة، نظرا لأستخدام عدد كبير من ضباطها في الجيش المصرى، ولازدياد الصلات التجارية بين الدولتين في ذلك الوقت، ولذا نجد أن قنصل امريكا الجنرال بمصر المستر بيروزلى BEARDSLY يكتب إلى حكومته بشأن تلك الحملة ويقول : «مما لا جدال فيه أن الغرض الرئيسى لتلك الحملة هو ادخال تلك المناطق المحيطة بالنيل الأبيض والبحيرات

الكبرى تحت الحكم المصرى والتبعية المصرية، وإيجاد مواصلات منتظمة وآمنه بين تلك المناطق ومصر لتشجيع الزراعة والتجارة والقضاء على تجارة الرقيق».

كما اشار الخديو اسماعيل في مقابلات متعددة مع القنصل الأمريكى الجنرال بمصر بأنه يأمل ان ينظر السير صمويل بيكر إلى التعليمات الخاصة بالقضاء على تجارة الرقيق نظرة ثانوية، لأنها ستكون النتيجة الطبيعية لفتح تلك البلاد ، فبعثتة العسكرية هدفها استرضاء القبائل التى تقطن تلك المناطق وضمها إلى حكم مصر. ولهذا فمهمة السير صمويل بيكر تتطلب منه أن يكون حذرا وسياسيا في معالجته لتلك الأمور، وان يضع نصب عينيه أن الهدف الرئيسى من بعثته هوتنمية المصالح المصرية في أواسط افريقية، وألا يأتى بعمل قد بترتب عليه إعاقة العلم (الراية) المصرى في تقدمه نحو الجنوب.

غير أن السير صمويل بيكر لم يعر تعليمات الخديو اسماعيل ماتستحقه من عناية، وكانت تصرفاته مثار شكوى الخديو بصفة مستمرة. وقد عبر عن هذا الضيق في حديث له مع القنصل الأمريكى الجنرال بمصر حيث يبدى آمتعاضه من مسلك السير صمويل بيكر وعدم ادراكه لخطورة تصرفاته وما تجره على البلاد من خراب ودمار، والتى تخالف ماسبق أن أصدره إليه من أوامر لضم تلك البلاد إلى حكم مصر بطريق الترغيب بالوسائل الودية، وألا يلجأ إلى استخدام القوة إلا عند الضرورة القصوى،

وأن يترك مكافحة تجارة الرقيق إلى مابعد استقرار الحكم المصرى في البلاد، وألا يكون إلغاء تلك التجارة سببا في اعلان الحرب على السكان الآمنين بأى حال من الأحوال.

من هذا ندرك أن السير صمويل بيكر لم يعمل طبقا للسياسة المرسومة له من قبل، كما أن تصرفاته لم تكن في صالح مصر أو في صالح الحكم المصرى، ورغم ذلك لم يستطع الخديو اسماعيل ان يتخذ موقفا حازما إزاء تلك الأعمال، فتعيين السير صمويل بيكر لهذه المهمة تم بناء على مشورة انجلترا. وفي وقت قيام أزمة سنة ١٨٦٩ بين الخديو والباب العالى. فكان اسماعيل في حاجة إلى رضاء الحكومة الانجليزية عليه لحل تلك الأزمة.

وبعد انتهاء الخلاف بين مصر والباب العالى لم يجرؤ الخديو اسماعيل عل سحب السير صمويل بيكر من مديرية خط الاستواء بعد ماعلم بتصرفاته الخاطئة، فحدث في عام ١٨٧٠ تغيير ظاهر في موازين القوى الأوربية فهزيمة فرنسا أمام المانيا في تلك السنة قد خيبت آمال اسماعيل في الاعتماد على معونة فرنسا. ولهذا فقد شعر بأنه في حاجة إلى رضاء انجلترا فلم يسعه في ذلك الوقت إلا السكوت علي مايرتكبه السير صمويل بيكر حتى لايغضب الحكومة الانجليزية عليه.

نتائج الحملة

لحملة السير صمويل بيكر نتائج عديدة فمن ناحية الهدف الذى أرسلت الحملة ن أجله، نلاحظ انه فيما عدا انشاء المحطات العسكرية في غندكرو

وفاتيكو وفويرا، والتوفيقية فقد فشلت في تحقيق غرضها الرئيسى في فتح البلاد وايجاد حكومة مستقرة، ومنع تجارة الرقيق، وفتح طريق للمواصلات بين السودان وبحيرة البرت نيانزا.

أما فيما يتعلق بنتائجها بالنسبة لأهل السودان انفسهم فقد اعتقد هؤلاء بأن في تعيين الخديو اسماعيل لرجل نصرانى لإدارة شئون المسلمين وإبطال الرق «قد اصاب الدين في الصميم وزلزل قواعده».

هذا فضلا عن أن سياسة احتكار تجارة الأبنوس والعاج قد قضت على تجارة السودانيين وأضاعت ثرواتهم. فأصبح الأهالى ينقمون على الحكم المصرى نقمة شديدة، ودفعهم هذا العداء إلى التحالف مع تجار الرقيق لمقاومة نفوذ الحكومة. وهكذا فلم يمضى سوى عام واحد على عودة السير صمويل بيكر من مأمورية خط الاستواء حتى ضاع كل نفوذ للحكومة في هذه الجهات، وصار لايجرؤ انسان عل مغادرة غندكرو دون التعرض لموت محقق بسبب عداء القبائل الضاربة حولها.

أما عن نتائج الحملة بالنسبة لمصر نفسها فتعيينها للسير صمويل بيكر الانجليزى حاكما عاما على منطقة خط الأستواء يعتبر بمثابة فتح ثغرة جديدة أمام النفوذ الانجليزى للتخدل في شئون السودان وشئون مصر في الوقت نفسه. كما كان للخطة التى سار عليها بيكر أثناء خدمته بالسودان، آثرها الفعال في تدخل انجلترا وضغطها على الخديو من جديد لترشيح غوردون خلفا له لتنفيذ أغراضها الاستعمارية البعيدة. فلم تجن

مصر من وراء تلك الصفقة الخاسرة سوى كراهية أهل السودان وتكبيدها ٨٠٠ ألف جنيه مصرى تكاليف الحملة.

غوردون ومديرية خط الاستواء

انتهت مهمة السير صموبل بيكر بعودته إلى القاهرة في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٣، فأقترح ولى عهد انجلترا على الخديو اسماعيل اثناء مروره بمصرفي طريقه إلى الهند تعيين غوردون خلفا لصموبل بيكر، فأصدر الخديو اسماعيل - جريا على سياسته في مصادقة انجلترا في ذلك الوقت - أمرا في ١٩ فبراير سنة ١٨٧٤ . بتعيين الأميرالاى غوردون حكمدارا لمديرية خط الاستواء، على أن يكون مستقلا في حكمها وغير خاضع لحكمدارية عموم السودان. ولم يكن مع ذلك مرتاحا لتعيين غوردون في مأمورية بالسودان خيفة أن يكون من ورائه تنفيذ مقاصد انجلترا التى لاتخفى عليه، فعينه وهو كاره».

وفي واقع الأمر فان بيكر وغوردون وملكولم (اللذى خدم في البحرية المصرية لإلغاء تجارة الرقيق في البحر الأحمر) قد فرضتهم انجلترا على اسماعيل.

اما حدود مديرية خط الاستواء فتشمل الأراضى الخاضعة لسلطة الحكومة المصرية جنوبى فاشودة، وما يلحق بها من أقاليم منابع النيل. وقد حرص الخديوى اسماعيل ان يوضح لغوردون مهتمه في مديدية خط الاستواء بكل وضوح وجلاء ، وذلك في الخطاب الذى بعثه اليه في ١٦

فبراير سنة ١٨٧٤ ، ويبين له بان هذه المهمة تتلخص في العمل على تنظيم الإدارة المصرية في هذه البقعة النائية ، ومراقبة تجار العاج والرقيق وعدم التعرض لحاصلات الأهالي هناك « إذ أن مثل هذا العمل يدعو تلك القبائل إلى سؤ الظن بالحكومة ، فضلا عن انه مناف لإدارة الخديو في كسب ثقة الأهالى وحسن ظنهم » .

كذلك لفت اسماعيل نظر غوردون إلى ضرورة الاهتمام بتأمين سلامة المواصلات بين جنوبي السودان وشماله، وذلك بانشاء نقط عسكرية على طول النيل نحو الجنوب، بحيث يمكن لهذه النقط المتتابعة ان تتصل بالخرطوم مباشرة .

وعين الخديو اسماعيل الاميرالاى محمد رؤف بك قومندانا عاما لعساكر مديرية خط الاستواء ، وكذلك القائمقام شاييه لونج الامريكى رئيسا لهيئة أركان حرب الحملة .

وفي المدة التي أقامها غوردن بتلك المديرية (١٨٧٤ - ١٨٧٦) أخذ في تعزيز النقط والمحطات العسكرية التى أنشأها بيكر من قبل، وأنشأ أخرى جديدة على طول مجرى النيل مثل السوباط، وشمبي، ونصر، ومكاراكه، وبور، ولاتوكا، ولادو، والريجاف، ودوفيليه، ولابوريه، وماجنجو، ومرولي، ورورباجه (عاصمة أوغندا وتقع على الشاطئ الشمالى لبحيرة فيكتوريا).

وفكر غردون ايضا في انشاء طريق مباشر بين منطقة البحيرات وساحل افريقيا الشرقى، ليتمكن بذلك من فتح تلك الأقاليم للتجارة المشروعة مع العالم الخارجى، وللقضاء على تجارة الرقيق. وطلب من الخديو اسماعيل أن يأذن له بتنفيذ هذا المشروع في يناير سنة ١٨٧٥ . واستقر الرأى على ان تنزل الحملة التى ستكلف بفتح هذا الطريق عند مصب نهر جوبا (الجب) وتتجه غربا الى الداخل. وكلف الخديو اسماعيل ميكلوب باشا القيام بهذه المهمة بمعاونة الضابط الأمريكى شاييه لونج، وغادرت الحملة ميناء السويس على رأس قوة حربية مكونة من أورطة واحدة.

تكتم الخديو اسماعيل أمر الحملة حتى أن شاييه لونج نفسه لم يكن يعلم بهدفها إلا بعد أن قطع مسافة خمسمائة ميلا جنوب السويس. ووصل شاييه لونج إلى بربره حيث سلم ميكلوب تعليمات الخديو. وبعد أن زودت الحملة ببعض الجنود أبحرت جنوبا في محاذاة ساحل افريقيا الشرقى إلى أن وصلت إلى رأس جوردفوى في ٤ أكتوبر سنة ١٨٧٥ . ورفعت العلم المصرى عليه إيذانا بوضع تلك المنطقة تحت سلطة الحكومة المصرية. واحتلت الحملة في طريقها بلدة براوة دون مقاومة وكانت تابعة لسلطان زنجبار.

ثم حاولت الحملة بعد ذلك التوغل في مجرى نهر جوبا ، ولكن الرياح حالت بينها وبين تحقيق هذا الهدف، فارتدوا الى الجنوب حيث توجد قسمايو ·التى سميت باسم بورت اسماعيل) وكانت مركزا هاما لتجارة

الرقيق في شرق افريقيا ، فاستولوا عليها وأطلقوا سراح من وجدوهم بها من الأرقاء. وأقام ميكلوب على بعد ١٦ ميلا من تلك المدينة في انتظار تعليمات الخديو اسماعيل لمواصلة التقدم في النهر والوصول إلى منطقة البحيرات، ولم يقدم غوردون للحملة أية معونة حربية أو مادية رغم وضعها تحت إشرافه. ويعزو شاييه لونج هذا الإهمال من جانب غودون الى احتمال وصول تعليمات من قبل الحكومة الانجليزية بهذا الخصوص.

ولكن لم تلبث الحملة أن تقدمت في نهر جوبا مسافة ١٥٠ ميلا، وقام الضابط المصرى حسن واصف برسم خريطة لهذا النهر. وعندما وصلت الحملة الى هذا الحد تلقى ميكلوب من الخديو أمرا بالانسحاب والعودة الى مصر دون آن يذكر الأسباب. ولم تكن الأسباب خافية على أحد، فهى ترجع دون شك لتدخل انجلترا وتحذيرها للخديو بألا تتقدم قواته أكثر من ذلك، بل عليها أن تنسحب الى مواقعها الأصلية.

وبذلك أخفقت الحملة في تحقيق أغراضها رغم الجهود التى بذلتها مصر، ولم تجن الحكومة المصرية من ورائها سوى تدخل بريطانيا وعداوة الحبشة.

التوسع في غرب السودان (فتح دارفور)

أشرنا من قبل في عرضنا لحملة السير صمويل بيكر أن الحكومة المصرية ارسلت في الوقت نفسه حملة أخرى تحت قيادة شخص يدعى الحاج محمد البلالي، وكانت تتكون من حوالى ١٢٠٠ جندى، وهدفها مطاردة

تجار الرقيق في مديرية بحر الغزال، ولم يكتب لهذه الحملة النجاح لانعدام التعاون بين البلالي ومعاونيه، بالإضافة إلى قلة عدد جنود الحملة إذا قيس بما يمتلكه الجلابون من قوة حربية، وسلوكه مسلك التعسف مع تجار الرقيق، وتوغله داخل منطقة بحر الغزال بعيدا عن مراكز الإمدادات، كل هذه الأسباب تكاتفت على هزيمته أمام قوات الزبير رحمت، وبانهزام حملة البلالي تفشل الحكومة المصرية في الإستيلاء على منطقة بحرالغزال. وبالتالي لم تستطع فتح دارفور، وهو الهدف الثاني للحملة.

ولقد ساعدت تلك الهزيمة على زيادة نفوذ الجلابين وانتشار تجارتهم انتشارا كبيرا. ولكن الزبير خشي مغبة عمله، فبادر بتقديم فروض الطاعة والولاء للحكومة المصرية، ووضع كل البلاد التي فتحها في مديرية بحر الغزال تحت سيطرتها. وقد كافأته الحكومة على ذلك بمنحه رتبة البكوية وتعيينه حاكما على مديرية بحر الغزال.

وبخضوع منطقة بحر الغزال وشكا للحكومة المصرية بدأت مصر تتطلع إلى فتح دار فور، خصوصا وأن معظم تجار الرقيق الذين كانوا يمارسون نشاطهم غير المشروع قد انتقلوا اليها بعد خضوع بحر الغزال للحكم المصرى.

وقد طلب الزبير رحمت مدير بحر الغزال من اسماعيل ايوب حكمدار السودان أن يسمح له بغزو دارفور لضمها للحكم المصرى، وللانتقام من ملكها نظرا لما بينهما من عداء، ولكثرة إغارات أهل دارفور على مديرية

بحر الغزال. وكان الخديو اسماعيل يرى إسناد هذه المهمة الى الزبير رحمت بمفرده، على أن يقوم حاكم السودان بإمداده بالقوات اللازمة، وأن تزوده الحكومة المصرية بأربعمائة فارس غير نظامى من مصر، وأن يكون غزو دارفور عن طريق بحر الغزال.

وبناء على ذلك عززت القوات العسكرية في بحر الغزال فبلغ مجموعها ٧ آلاف مقاتل بين مشاه ومدفعية وباشبوزق (قوات غير نظامية) تحت قيادة الزبير مدير بحر الغزال. ثم رأت الحكومة المصرية بعد ذلك أن يقوم اسماعيل ايوب حكمدار السودان بغزو دارفور من ناحية الشرق بقوة عسكرية قوامها ٣ آلاف جندى.

وبهذين الجيشين استطاعت مصر غزو دارفور فتقابلت قوات الزبير مع قوات سلطان دارفور البالغة ٢٠,٠٠٠ مقاتل تحت قيادة الوزير أحمد شتا وتشتت شملها، ثم تقابل الزبير مع جيش ثان وآخر ثالث تراوحت قواته بين ٦٠ ، ٧٠ ألف مقاتل وانتصر عليهما كذلك، ولم تكن قواته تزيد عن ١٢ ألف مقاتل بمن انضم إليها أثناء الغزو.

وتمكن الزبير من دخول الفاشر عاصمة دارفور في ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٤ وتبعه اسماعيل ايوب حكمدار السودان بعد ذلك بثلاثة أيام، حيث اتخذ الحكمدار التدابير اللآزمة لإقرار الأوضاع بتلك البلاد ونشر لواء السلام والطمأنينة في ارض كانت مرتعا لتجارة الرقيق. ثم يقسم دارفور من الناحية الإدارية إلى أربع مديريات هى: الفاشر ، وداره ، وكلكل ،

وكبكبيه. ثم تبع هذا الغزو الحربى، عزو علمى قام به ضباط أركان حرب الجيش المصرى وسنشير إليه فيما بعد.

التوسع في السودان الشرقى

بعد أن قضت الحكومة المصرية على تجارة الرقيق في مواطنها الأصلية بأعالى النيل ودارفور وجهت اهتماما نحو شرق السودان للاستيلاء على الموانى الواقعة على ساحل البحر الأحمر والمحيط الهندى مثل تاجوره وزيلع وبربره التى كان يتخذها تجار الرقيق منافذ لهم لتصدير تجارتهم البغيضة الى العالم الخارجي.

وقد ضمت مصر في عام ١٨٦٦ مينائى بيواكن ومصوع الى حكمها نظير جزية يدفعها الخديو للباب العالى. وكانت ميناء مصوع قبل دخولها في حوزة مصر تعتبر من أهم الأسواق لتجارة الرقيق في البحر الأحمر.

وفى أبريل من عام ١٨٧١ عين الخديو اسماعيل رجلا سويسرياً يدعى منزنجر محافظا لميناء مصوع، وكان هذا الرجل يشغل وظيفة قنصل فرنسا بهذا الميناء منذ عام ١٨٦٢ . فاتخذ منزنجر مصوعا كنقطة ارتكاز للتوسع فيما حولها من كل الجهات طبقا لرغبة الخديو، وللقضاء على تجارة الرقيق. وقد وجد منزنجر أنه من المتعذر القضاء على تلك التجارة، طالما كان اقليم بوغوص أوسنهيت خارجا عن سلطان الحكومة المصرية. ولذا وطد العزم على فتحه وضمه لتبعية مصر. فخرج من مصوع في يونيه سنة ١٨٧٢ على رأس قوة حربية واحتل عاصمة هذا الأقليم وتسمى (قرن)

دون مقاومة تذكر ثم أخذ في انشاء حكومة قادرة على حفظ الأمن والنظام في تلك الجهات النائية.

وتلى تلك الخطوه ضم زيلع الى ممتلكات مصر في يوليه سنة ١٨٧٥ كما ذكرنا من قبل، وارسال قوة حربية تحت قيادة اللواء بحرى رضوان باشا لاحتلال ميناء بربرة وتعيينه محافظا عليه. وبضم زيلع وبربرة الى الحكم المصرى أصبح ساحل البحر الأحمر الغربى كله يقع في قبضة مصر.

وبعد استيلاء مصر على ميناء زيلع سارت فرقة من الجنود في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥ تحت قيادة رؤف باشا للاستيلاء على اقليم هرر، ولقد لقيت القوات المصرية القليلة العدد مقاومة كبيرة من قبائل الجالا الضارية حول عاصمة الأقليم المسماة هرر فتغلبت عليها ودخلت المدينة في ١١ اكتوبر سنة ١٨٧٥ . واعتبرت الحبشة ان استيلاء مصر على اقليم هرر تحرش بها إذ أصبحت الممتلكات المصرية تطوقها من كل جانب.

وفي هذا المعنى بعت قنصل امريكا الجنرال بمصر تقريرا الى حكومته فى ١٧ يوليه سنة ١٨٧٥ حيت يقول «تعتبر زيلع آخر موطئ لقدم الدولة العثمانية في افريقيا. وأن امتلاك مصر لهذا الميناء له أهمية كبرى بالنسبة لها من الناحيتين السياسية والتجارية فمن الناحية الأولى أصبح ساحل افريقيا كله المطل على البحر الأحمر تحت السيادة المصرية. ومن الناحية الثانية فزيلع ميناء يقع تجاه عدن تقريبا ويعادلها في الأهمية، ويعتبر الميناء الوحيد في هذه المنطقة من الساحل، وعن طريقه يتم تبادل

السلع مع الموانئ العربية الأخرى. كما أنه يعتبر مخرجا للأقاليم الواسعة في قلب افريقيا.

وقد ادعت الحبشة في ذلك الوقت بحقها في ملكية بوغوص وآيليت وأوسه وهي المناطق التى ضمت أخيرا الى مصر. وبدأت تشن الغارات المتكررة على الحدود المصرية بقصد الخروج من هذا النطاق الحديدى الذى فرض حولها. وسيؤدى هذا الاحتكاك في نهاية الأمر الى نشوب الحرب المصرية الحبشية

وتمت سلسلة التوسع المصرى على ساحل افريقيا الشرقى بوصول النفوذ المصرى حتى مصب نهر الجب كما سبق أن أوضحت في حديثى عن حملة ميكلوب.

الحرب المصرية الحبشية

ساءت العلاقات بين مصر والحبشة منذ أن بدأت مصر تتوسع في المناطق المحيطة بالحبشة، وخصوصا بعد أن ضمت مصر اليها ميناء مصوع على البحر الأحمر في عام ١٨٦٥ الذى كانت تدعى الحبشة ملكيته، نظرا لكونه المنفذ الوحيد للحبشة على البحر. وازدادت هذه العلاقة سوءا عندما سمحت الحكومة المصرية للحملة الانجليزية على الحبشة من عبور أراضيها في عام ١٨٦٨، وتقديم المساعدات اللازمة لها في نضالها ضد الحبشة. ولهذا أخذ الملك يوحنا يشجع اتباعه من الرؤوس على مهاجمة الحدود المصرية ونهب القرى وقتل النساء والأطفال. فاضطرت مصر الى تعزيز

قواتها على الحدود الحبشية لرد أي اعتداء، فحدثت ثورة في ذلك الوقت في مجلس العموم البريطاني وصورت أن قيام مصر بهذا العمل ينطوي على محاولة جريئة من قبل مصر المسلمة لاحتلال الحبشة المسيحية.

ومما أدى إلى زيادة الحالة سوءا رغبة الخديو اسماعيل في ربط ميناء مصوع على البحر الأحمر بخط حديدي بالنيل، وكان لابد لهذا الخط أن يمر باقليم بوغوص الذى ادعت الحبشة ملكيته. وإزاء التهديد المستمر من قبل الحبشة، رأى الخديو ارسال حملتين تأديبيتين إحداهما من الشمال تحت قيادة الكولونيل ارندروب Arendrup السويدى، والأخرى لمهاجمة الحبشة من ناحية الجنوب عن طريق اقليم العسى ووضعه تحت قيادة منسنجر باشا Munzinger مدير عموم شرق السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر.

تقدمت قوات مصر القليلة العدد من مصوع تحت قيادة أندروب في اتجاه مدينة عدوة، فوصلت الى موقع جندت في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٧٥، فعسكر بعضها في هذا الموقع وتقدم البعض الأخر نحو عدوة. وقد لقى الجنود متاعب جمة في تقدمهم في تلك المناطق الوعرة، حتى حفيت أقدامهم من إرتقاء المرتفعات، وجمدت أطرافهم من شدة البرودة ليلا فوق قمم الجبال، ولم يكن لديهم مايستطيعون به مقاومة البرد.

ولم تلق القوات المصرية أية مقاومة في تقدمها نحو أهدافها، وذلك لخطة الأحباش في استدراج عدوهم داخل البلاد لتبعد بذلك مراكز تموينه وتطول خطوط مواصلاته فتضعف قوته ويسهل الانقضاض عليه. وهذا

ماحدث بالفعل فقد انقضت القوات الحبشية على قوات أرندروب وهزمته في موقعة جندت في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥ .

أما عن الحملة الثانية فقد طلب الخديو اسماعيل من منسنجر باشا ان يحاول الوصول إلى اتفاق مع الملك يوحنا بالطرق الودية بما يكفل المصالح المصرية دون الألتجاء الى استخدام القوة. واذا ماعجز عن تحقيق ذلك فعلا فلا مفر من الحرب. وقد وجد منسنجر أن الملك يوحنا راغبٌ عن المفاوضات وان طريق القوة هو الوسيلة الوحيدة لإرغامه على قبول الأمر الواقع.

وعندما علمت انجلترا بنبأ الحشود المصرية على حدود الحبشة بعثت تستفسر من الحكومة المصرية عن الهدف من القيام بمثل تلك التحركات العسكرية، فأبلغتها الحكومة بأن مصر لاترمى من وراء ذلك إلا المحافظة على حدودها وحماية أرواح وممتلكات الأهالى التابعين لها، وأن ليست لديها أطماع في الأستيلاء على الحبشة.

وكانت الحكومة الانجليزية تميل الى مساعدة الحبشة لاعتبارات دينية لأنها دولة مسيحية، وأن الحكومة الانجليزية تتبع سياسة خاصة في العطف على الشعوب المسيحية. وخصوصا وأن الجرائد الأوربية قد صورت هذا النزاع على صورة صراع بين دولتين أحدهما اسلامية معتدية والأخرى مسيحية يجب المحافظة عليها.

عزم الخديو اسماعيل على ارسال حملة منسنجر لتأديب الملك يوحنا ووضع حد لاعتداءاته المتكررة على الحدود المصرية. وقد صور رجال

الحاشية للخديو في شئ كثير من التملق مدى قوة الجنود المصريين، وزعموا له بأن الأورطة المصرية الواحدة توازى في القوة عشرين ألفا من الأحباش، كما أشاد منسنجر بقوته وبأنه يستطيع غزو الحبشة جميعها بأورطتين مصريتين. وبهذا الأسلوب المنمق المعسول غرر بالخديو اسماعيل فلم يتخذ للأمر عدته، وخصوصا وأن الحرب التى شنتها انجلترا على الحبشة لم تكن بعيدة عن الأذهان ويمكن بشئ من التروى والحكمة أن يرى المسئولون المصريون مدى الاستعداد الحربى الكبير الذى قامت به انجلترا. اذ بلغ عدد رجال الحملة ما يزيد عن أربعين الف جندى انجليزى الى جانب مايزيد عن ستة وثلاثين ألفا من الدواب للنقل، وبلغت نفقاتها تسعة ملايين من الجنيهات، بينما بلغ عدد رجال حملة ارندوب أربعة آلاف جندى فقط.

ومما زاد في توتر الحالة بين مصر والحبشة استيلاء مصر على ميناء زيلع في عام ١٨٧٥ ذلك الميناء الذى اتخذه العرب والاتراك من قبل كقاعدة للهجوم على الحبشة قرون طويلة دون أن يصلوا الى تحقيق أهدافهم.

وكان في نية الخديو اسماعيل أن تحتل القوات المصرية منطقة الحماسين الحبشية كرهينة لإرغام الملك يوحنا على تقديم الضمانات الكافية لعدم تكرار الاعتداء على الحدود المصرية مرة أخرى. وقد أكد الخديو اسماعيل هذه الرغبة لمنسنجر في أوائل سبتمبر سنة ١٨٧٥، وأوضح له بأنه لم يهدف من وراء إرسال تلك الحملة الدخول في حرب مع الحبشة لأن الظروف السياسية غير مواتية بالنسبة لمصر.

وقد استطاع الأحباش استدراج منسنجر داخل أراض العيسى وقتلوه خيانة وغدرا، كما أبيدت القوة المصرية ولم ينج منها إلا نفر قليل.

وكان لإخفاق الحملتين أثرهما السئ على نفس اسماعيل، فأخفى خبر الهزيمة عن المصريين حتى لايحدث ذلك اضطرابا وقلقا في النفوس، وفي الوقت نفسه أخذ يعد العدة لحملة انتقامية تمحو العار الذى لحق بسمعة مصر الحربية أمام قوات غير نظامية وليست على درجة من التسليح أو التدريب توازى مالدى الجيش المصرى.

وكانت الحكومة الفرنسية تنظر إلى تلك الاستعدادات الحربية نظرة قلق وعدم ارتياح، وترى في التوسع المصرى خطرا هدد كيان الحبشة وأحاط بأراضيها من جميع الجهات، وأنها لاترى فيما يقدم عليه اسماعيل من أعمال عداونية إلا محاولة جديدة للاستيلاء على الحبشة.

أما عن موقف الحكومة الانجليزية إزاء الاستعدادات الحربية التى يقوم بها الخديو اسماعيل على حدود الحبشة فكانت ترى وجوب سيادة السلام والأستقرار في تلك المنطقة من العالم بطريقة تضمن مصالح الطرفين. ولذا نصحت الخديو اسماعيل بالتروى والعدول عن الأعمال العدوانية. كما أن الرأى العام الأنجليزى كان يعارض بشدة في ضم الحبشة الى مصر، وينظر إلى تلك المسألة من زاويتها الدينية.

وقامت الحكومة الانجليزية بإبلاغ وجهة نظرها في هذا الموضوع الى سفيرها في الآستانة، موضحة له بأن المضى في تنفيذ هذا المشروع (ضم

الحبشة) الى نهايته سيجر الخراب والدمار على الميزانية المصرية، كما أن نجاح الحملة سيخلق للحكومة المصرية مصاعب جمة ومشاكل سياسية خطيرة، لأنه سيلحق بها عناصر جديدة مختلفة في الجنس والدين.

ولكن الخديو اسماعيل أوضح بجلاء أن الهدف الذى يرمى اليه من وراء تلك الحملة هو الانتقام لشرف مصر العسكرى، ولتأكيد هيبة الحكومة المصرية في تلك المناطق المجاورة لها، وعقد صلح مشرف بينه وبين يوحنا.

حملة راتب باشا

أسندت رياسة الحملة الجديدة الى راتب باشا ويعاونه هيئة من ضباط أركان حرب يشرف عليها الجنرال لورنج Loring الأمريكى كرئيس لهيئة أركان حرب الحملة وتتكون من ١٢,٠٠٠ جندى، أرسلت عن طريق البحر الأحمر الى ميناء مصوع فوصلتها في ١١ من ديسمبر سنة ١٨٧٥ واتخذت من هذا الميناء مركزا للعمليات الحربية ضد الحبشة.

وقد واجهت الحملة مشاكل عديدة أهمها قلة دواب الحمل وتعذر الحصول عليها في تلك المناطق الجبلية الوعرة، وافتقار قوات الجيش الى المهمات اللازمة لمد الخطوط التلغرافية اللازمة لتسهيل اتصال وحداته بعضها ببعض.

تقدمت القوات المصرية داخل أراضى الحبشة في اتجاه عدوة محاولة أن تقيم نقطا عسكرية على طول خط سيرها لتضمن بذلك عدم قيام العدو بقطع خط الرجعة عليها والحيلولة بينها وبين الأتصال بمركز العمليات

بمصوع. وقد انقسمت القوات المصرية إلى ثلاثة أقسام متباعدة ومنفصلة بعضها عن بعض. واختارت تلك القوات المصرية سهل قرع كميدان للمعركة التي ستنشب مع القوات الحبشية.

ولم يكن مكان المعركة مناسبا لمثل هذا الغرض بالنسبة للقوات المصرية، هذا بالاضافة الى عدم التعاون بين لورنج رئيس هيئة أركان حرب الحملة وقائدها راتب باشا وانعدام الثقة بينهما، زد على ذلك كثرة عدد الأحباش واستماتتهم في الدفاع عن أرضهم. فتعرض الجانبات لخسارة فادحة حتى معركة قرع في ٩ مارس سنة ١٨٧٦.

وهذه الخسارة الكبيرة التي منى بها الطرفان لم تشجع كليهما على الدخول في حرب مرة ثانية، وطلب الملك يوحنا الصلح في ١٣ مارس سنة ١٨٧٦، فعقدت الهدنة بين الطرفين انسحبت على اثرها القوات المصرية عائدة الى مصوع. وقامت بين الطرفين مفاوضات طويلة في عامي ١٨٧٦ و ١٨٧٧ . وحاول غردون وضع حل لمشكلة الحدود بين الدولتين اثناء تقلده منصب حكمدار عام السودان ولكنه لم يفلح.

توالت الأحداث بعد ذلك سراعا فقامت الثورة العرابية في مصر والثورة المهدية في السودان، وظل الوضع كما هو عليه الى أن رأت الحكومة الانجليزية في سنة ١٨٨٤ وبعد احتلالها مصر أن تخلى السودان، فانسحبت القوات المصرية من كل الأقاليم السودانية بما في ذلك السودان الشرقي، فينتهي بذلك النزاع بين مصر والحبشة، ويوقع الأطراف الثلاثة

مصر والحبشة وانجلترا معاهدة عدوة فى ٣ يونيه سنة ١٨٨٤ والتى بمقتضاها تعود منطقة بوغوص الى الحبشة.

وهكذا تنتهى مشكلة الحدود بين مصر والحبشة، تلك المشكلة التى أدت الى قيام الحرب بين البلدين والتى ضحت فيها مصر بالكثير من الرجال والعتاد، دون أن تجنى من وراء ذلك سوى عداء الحبشة وتدخل انجلترا وتدهور سمعتها العسكرية في السودان، في الوقت نفسه الذى كان يعم السودان موجة من السخط نتيجة لسياسة الحكومة التعسفية في القضاء على تجارة الرقيق، ولتدهور حالة السودان الاقتصادية والمالية بسبب تلك السياسة، مما أدى إلى التفاف السودانيين حول المهدى ومناوأتهم الحكومة وقيام الثورة المهدية.

حركة الكشوف الجغرافية بالسودان

لم يقتصر نشاط الجيش المصرى عند حد الفتوحات فحسب، بل تعدى نشاطه هذا الميدان الحربى الى ميدان آخر له الصفة العلمية ألا وهو ميدان الكشف الجغرافى. فالغزو الحربى لأقاليم السودان قد أعقبه غزو علمي لايقل أهمية وخطورة عن الغزو الأول.

ففى عام ١٨٧٥ قامت بعثة تحت قيادة الأميرالاى بيردى Purdy ويعاونه بعض ضباط الجيش المصرى، وذلك لكشف الطرق المؤدية الى دارفور وحفر الآبار اللازمة لتموين قوافل التجارة بين دارفور ومختلف جهات السودان.

وفي الوقت نفسه قامت رحلة أخرى تحت قيادة الأميرالاى كولستون Colston للوصول إلى دارفور من طريق آخر لدراسة طبقات الأرض والنباتات. وقد أحرزت هذه البعثة نجاحا كبيرا وقدمت تقريرا شاملا لرئاسة أركان حرب الجيش المصرى عما توصلت إليه من نتائج. وفي الفترة من ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٤ - ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٥ قام شاييه لونج Caille Long برحلة الى اقليم أوغندة، الغرض منها عقد محالفة عسكرية مع ملك أوغندة قبل أن تتمكن الحكومة الانجليزية من الوصول الى اتفاق مماثل لهذا الأفاق عن طريق مبعوثها استانلى. هذا بالإضافة الى كشف هذه المناطق ورسم خريطة لها. وقد استطاعت تلك البعثة الوصول إلى أوغندة وتقديم الهدايا لملكها ويدعى (امتيزة) وعقد معاهدة معه أقر فيها بوضع مملكته تحت حماية مصر. وابلغت نصوص هذه المعاهدة الى الخديو اسماعيل واتخذت أساسا لصدور تبليغ رسمى قررت مصر بموجبه ضم جميع الأراضى الواقعة حول بحيرة فيكتوريا والبرت نيانزا. ولكن هذه المعاهدة قد اختفت كلية من دار المحفوظات القومية بالقاهرة. ومهما يكن من أمر هذه المعاهدة فكان من نتيجتها أن وضعت الحكومة المصرية قوة عسكرية قوامها ١٦٠ جنديا في عاصمة أوغندة المسماه روباجا، ثم زيد هذا العدد بعد ذلك لتعزيز الحامية.

وقد وصل شاييه لونج في تجواله الى بحيرة فيكتوريا، وأبحر فوقها مسافات طويلة ثم رجع ثانية الى غندكرو عاصمة مديرية خط الاستواء. وقد وفقت هذه البعثة أيما توفيق فنجحت في عقد محالفة عسكرية مع

أوغندة، كما نجحت أيضا في حل بعض المشاكل الجغرافية التى تتعلق بمنابع النيل والتى كانت مجهولة للعالم في ذلك الوقت.

وبعد أن تم لمصر فتح اقليم هرر، قام البكباشي محمد مختار فى سنة ١٨٧٥ بالشكف عن مجاهل هذه المنطقة ورسم خريطة لها مع بيان عدد سكان البلاد وأوجه النشاط المختلفة من تجارية وزراعية. ولهذه الخريطة أهمية كبرى إذ أنها الأولى من نوعها لهذا الأقليم الذى لم تكن الدولة الأوربية تعلم عنه سوى الاسم فقط.

وقامت بعثة أخرى بقيادة الأميرالاى جريفز Graves في سنة ١٨٧٨ وذلك لتفقد الساحل الصومالى واختيار أنسب المواقع لإقامة منار لهداية السفن الأتية من المحيط الهندى أو الخارجة إليه. وقد أختير فعلا موقع المنار، ولكن لم يتم تنفيذه لعزل الخديو اسماعيل.

من هذا العرض الموجز لنشاط البعوث الكشفية - ولم يكن ماذكرناه على سبيل الحصر وانما على سبيل المثال فقط - يمكننا أن نقدر الدور الكبير الذى قام به ضباط الجيش المصرى وجنوده فى هذا المضمار، ولو أن أغلب البعوث الكشفية كان يرأسها ضباط غير مصريين، إلا أن العبء الأكبر كان يقع على عاتق هؤلاء الضباط المصريين الذين تحت إمرتهم، وكان لرؤساء البعوث فضل المعاونة والتوجيه الصحيح فأمتدت الحركة من شمال الوادى الى جنوبه حتى جنوب خط الاستواء.

ففي شمال الوادى قام الضباط المصريون تحت اشراف بيردى بمسح الصحراء الشرقية بين القاهرة والسويس شمالا، وقنا والقصير جنوبا. كذلك اشتركوا مع الأميرالاى كولستون في كشف الطريق بين قنا ورأس بناس على البحر الأحمر. وقام الضابط المصرى عبد الفتاح حلمى مع المستر ميتشل الجيولوجي بالكشف عن مناجم الذهب في شمال شرق قنا وسواحل البحر الأحمر.

وفي شرق الوادى قامت بعثة ميتشل في سنة ١٨٧٥ ويعاونه الضباط عبد الفتاح حلمى للبحث في الصحراء الشرقية عن مناجم الذهب بين النيل والبحر الأحمر ثم مرت بثغور البحر الأحمر وخليج عدن وزيلع ومصوع وشرق الحبشة.

وفي اقليم هرر قام محمد مختار باشا بارتياد مجاهله ووضع تقريرا مفصلا تناول فيه جغرافيته وسكانه وتجارته ودرجات الحرارة اليومية المختلفة. واشترك أيضا مع الضابط عبد الله فوزى في رسم خريطة للمنطقة الواقعة بين خليج عدن وبلاد الحبشة نشرت سنة ١٨٧٦ بمجلة اركان حرب الجيش المصرى، وهى أول خريطة صحيحة لحكمدارية هرر وما جاورها. كما رسم هذان الضابطان خريطة تخيطيطة لمدينة هرر طبعت سنة ١٨٧٧، والخريطة موضح بها حدود المدينة وطرقها وبساتينها. وأشتهر غيرهم من ضباط أركان حرب بأعمالهم في هذه المنطقة أمثال رؤف ومهدى وعبد الرازق نظمى.

كذلك قام القائمقام محمد مختار في سنة ١٨٧٧ بارتياد اقليم الجاد يبورسى، ويمتد الى الجنوب الغربي مع زيلع ومعه الملازم محمود خير الله وقد وضع محمد مختار تقريرا جغرافيا هاما عن هذه المنطقة من ناحية السكان والطرق والغلات وموارد المياه.

ومن الأعمال التى قام بها ضباط مصر في هذه المنطقة ما قام به مرافقو الأميرالاى جريفز بخصوص اختيار احسن المواقع لبناء منار لهداية السفن على الساحل الصومالى، إذ قام محمد مختار بتحديد موقع المنار على بعد ثمانية أميال جنوبى رأس جورد فوى ثم رسم خريطة مفصلة لرأس جوردفورى بمقياس ١ : ٤٠٠,٠٠٠ وتمتاز بدقتها وتفاصيلها.

وفي غرب الوادى: قام ضباط أركان حرب الجيش المصرى بأعمال جليلة فى اقليمى دارفور وكردفان فلمعت اسماء محمود صبرى ومحمد سامى وسعيد نصر، وخليل حلمي ومحمد ماهر، وخليل فوزى وغيرهم. وقد رسمت خرائط عديدة لهاتين المنطقتين فقام بروت Brut والملازمان ماهر وفوزى برسم خريطة لمديرية كردفان بمقياس ١ : ١٠٠,٠٠٠ . ورسم الميجوز روبرت والملازم محمد ماهر خريطة للطريق من سواكن الى بربر بمقياس ١ : ٨٠٠,٠٠٠ .، كذلك رسم الضباط خليل فوزى وعمر رشدى ويوسف حلمى خريطة لمدينة الأبيض بمقياس ١ : ١٠٠,٠٠٠ . ووضع الضابط صبرى خريطة لشمال دارفور.

وفي جنود الوادى: قام اليوز باشي أركان حرب مصطفى صدقى برسم خريطة للطريق الذى سلكه الأميرالاى شاييه لونج فيما بين غندكرو وأوغندة وذلك في شهر مارس سنة ١٨٧٥ . وفي هذه الخريطة تبدو بحيرة ابراهيم وبحيرة البرت اللتين كان لمصر فخر الكشف عنهما وعن صلتهما ببحيرة فيكتوريا نيانزا.

وقد وضع الضباط المصريون ايضا خريطة عامة لمصر والسودان في عهد الخديو اسماعيل سنة ١٨٦٨ - ١٨٧٨ مقياس ١ : ٨٠٠,٠٠٠ كما وضع هؤلاء خريطة مفصلة لافريقيا اشترك في وضعها الأميرالاى لوكت Loukt والقائمقام محمد مختار والصاغ عبد الله فوزى وغيرهم وتعتبر أدق خريطة عرضت للقارة الأفريقية حتى ذلك الحين.

الفصل الثامن عشر

مكافحة تجارة الرقيق

بعد أن لمس ساسة انجلترا مدى النجاح الذى أحرزه غردون اثناء خدمته كحاكم لمديرية خط الاستواء في مقاومة تجارة الرقيق، سعى هؤلاء الساسة لدى الخديو اسماعيل لتعيين غردون حاكما عاما للسودان لتطبيق تلك السياسة الحكيمة (في نظرهم) التى بدأها في مديرية خط الأستواء. ولم يكن الخديو اسماعيل راضيا عن تعيين رجل انجليزى في هذا المنصب الخطير في السودان، وخصوصا بعدما تكشفت له نوايا انجلترا الاستعمارية وتدخلها السافر في الشئون الداخلية لمصر، واستغلالها لتلك الأزمة المالية التى تمر بها البلاد في السيطرة على شئونها المالية والأقتصادية، والضغط عليها بمختلف السبل لتوجيه سياستها بما يتفق مع مصلحتها الخاصة.

ولكن موقف الخديو اسماعيل كان ضعيفا، فهو في حاجة الى دولة قوية تسانده في مقاومته للتدخل الأوروبى في شئون بلاده، ولم يعد يعتمد على نفوذ فرنسا منذ هزيمتها أمام المانيا في عام ١٨٧٠ . ولذا وجد اسماعيل نفسه مضطرا لمجاملة انجلترا ولارضائها الى أبعد الحدود حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة مصر. فأصدر في ١٤ فبراير سنة ١٨٧٧ أمرا بتعيين غردون باشا حكمدارا عاما للسودان بما في ذلك مديرية دارفور ومديرية خط الأستواء وسواحل البحر الأحمر وهرر، مع منحه السلطة المطلقة في إصدار مايراه من أحكام ومنع تجارة الرقيق وتسوية مشكلة الحدود مع الحبشة.

وكانت انجلترا ترمى من وراء تعيين غردون باشا في هذا المنصب الخطير تحقيق هدفين جوهريين : الأول أن تضع على رأس حكومة السودان رجلا انجليزيا يعمل على تحقيق أهدافها بكل أمانة وإخلاص، لتضمن بذلك تنفيذ مايصدره الخديو من أوامر تلبية لرغبتها.

أما الهدف الثاني: فان الحكومة الانجليزية كانت تسعى منذ عام ١٨٧٣ الى الفوز من الخديو اسماعيل بقرار يمنع تجارة الرقيق وإبطالها بصفة نهائية من مصر والسودان في مدة محددة. وكانت تريد في حالة نجاحها في الحصول على هذا القرار أن تعهد بتنفيذه الى أحد رجالها ممن تطمئن الى كفايتهم والى خبرتهم ودرايتهم بشئون السودان، ولم يكن لدى انجلترا من الرجال مايتمتع بتلك الصفات مثل الجنرال غردون.

ولما كانت الحكومة الانجليزية تعاني الشئ الكثير من ضغط الرأى العام الآنجليزى عليها للتدخل لدى الخديو اسماعيل لإلغاء تلك التجارة، ولما كانت تلك الحكومة ترى أن هذا العمل ينطوى على خطر شديد، وأن الخديو اسماعيل متردد في إصدار قرار نهائي يتعهد بمقتضاه بإبطال الرق في فترة محددة، رأت الدخول معه في مساومة طويلة، وأبدت استعدادها للاعتراف بصفة رسمية بامتداد النفوذ المصرى على ساحل الصومال والاعتراف بتبعية تلك المناطق للسيادة المصرية المباشرة والسيادة العثمانية غير المباشرة.

وقد وجد الخديو اسماعيل انه مضطر لقبول هذا الاتفاق إرضاء لانجلترا وكسبا لودها وصداقتها، وفي الوقت نفسه فهذا الأتفاق سيضمن له اعتراف الحكومة الانجليزية بحق مصر في تلك البقاع.

وقد انتهزت الحكومة الانجليزية فرصة انشغال الدولة العثمانية في حربها مع روسيا في عام ١٨٧٧ وعقدت مع الخديو اسماعيل معاهدة في ٤ اغسطس من نفس السنة بشأن تعاون الدولتين المصرية والانجليزية في إلغاء الرق، وفيما يلى نص المعاهدة؟ (ملحق ٥).

وإذا نظرنا الى نصوص تلك المعاهدة والملحق المرفق بهما بشئ من التعمق والبحث نجد:

أولاً: أن الخديو اسماعيل قد تورط في عقد هذه المعاهدة وفي تحديد مدة معينة لإلغاء الرق بصفة نهائية من مصر والسودان. فان المؤرخين المعاصرين قد أجمعوا على أن القضاء على تجارة الرقيق وتحرير الأرقاء في تلك المدة القصيرة أمر يتعذر تنفيذه. وإن إصرار الحكومة على تنفيذ ما ارتبطت به سيؤدى بطبيعة الحال إلى أن تلجأ الحكومة إلى القيام باجراءات تعسفية وبعيدة عن الحكمة، وفي هذا اغضاب للأهالى وقضاء على مصالحهم التجارية.

ثانيا: إن هذه المعاهدة قد كلفت الحكومة المصرية جهدا عظيما وأموالا وفيرة، فحتمت على المسئولين المصريين انشاء نقط للضبط في كل المدن الهامة، وفي الأقاليم للأشراف على عملية تحرير الأرقاء، وكذلك انشاء محاكم خاصة في أماكن مختلفة لمحاكمة المخالفين.

ثالثا: أن هذا القانون قد ألزم الحكومة المصرية بتحرير الأرقاء وكذلك ايجاد العمل اللازم لهم في حالة تعذر عودتهم الى بلادهم الأصلية، وكذلك تتولى الحكومة أمر تعليم الأطفال الأرقاء والصرف عليهم.

رابعاً: ألزمت المعاهدة إقامة محاكم عسكرية في السودان لمحاكمة تجار الرقيق ومعاقبتهم معاقبة القتلة. فهذه الأحكام الصادرة ضدهم قد أثارت هؤلاء التجار وحركت الحقد في قلوبهم فأخذوا ينفثون سمومهم بين أهالي السودان ويثيرونهم ضدها.

خامسا: أباحت هذه المعاهدة للحكومة الانجليزية حرية تفتيش السفن المصرية المارة بالبحر الأحمر وبالمياه الإقليمية المصرية بحجة الأشتباه في نقلها للرقيق، وفي هذا افتئات على سيادة مصر وعرقلة لحركتها التجارية.

سادسا: نص في هذه المعاهدة على أنه في حالة ما إذا ارتكبت مصر خطأ بحجزها سفينة تجارية لأية دولة من الدول دون أن تكون تلك السفينة تمارس نقل الرقيق، فعلى الحكومة المصرية دفع تعويض مناسب لتلك الدولة عما لحق بها من أضرار. وهذا الشرط قد سبب الكثير من المتاعب لمصر وحملها أموالا طائلة لاقبل لها عليها.

سابعاً: أشتط غردون في القضاء على تجارة الرقيق وفي تتبع الجلابين اينما وجدوا، وكان من نتيجة عدم ثقته بالمديرين المصريين، أن أقال معظمهم وعين بدلا منهم آخرين من الأوربيين ممن يثق في مقدرتهم على تنفيذ أوامره تنفيذا حرفيا، فنظر أهل السودان إلى هذا العمل

من جانب غردون على أنه حرب صليبية قصد بها القضاء على الدين الاسلامى على يد نفر من المسيحيين الذى سلطوا عليهم بموافقة وتأييد من الحكومة المصرية. بل إن علماء الدين السودانيين قد أصدروا فتاوى عديدة بأن ما تقوم به مصر من إجراءات تعسفية للقضاء على تجارة السودان أمر يتنافى مع قواعد الدين الإسلامى وخروج على تعاليمه.

ثامناً: إن تذمر الأهالي من الأعمال الجائرة التى أرتكبها غردون لتنفيذ نصوص الاتفاقية بالسودان قد اتخذ شكلا خطيرا في كل من دارفور وكردفان وبحر الغزال، فقامت ثورة في دارفور تحت زعامة أحد رؤساء القبائل ويدعى محمد هارون، وقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة في القضاء عليها. أما الثورة الثانية فقام بها رجل يدعى الصباح وكان يعمل في جيش الزبير من قبل، وقد استطاعت الحكومة اخمادها بسهولة. وأما عن الحركة الثالثة فقد قام بها سليمان بن الزبير في بحر الغزال تمردا على الأوامر التى صدرت إليه من غردون بعزله عن إدارة بحر الغزال. وقد انتهت أيضا بمقتل سليمان.

وإذا كانت الحكومة المصرية قد نجحت في إخماد تلك الثورات، فليس معنى هذا أنها قد نجحت أيضا في نزع الحقد من قلوب السودانيين نحو الادارة المصرية بالسودان، فلم يكن ركون السودانيين الى الهدوء والسكينة إلا حيلة المغلوب على أمره الذى يتحين الفرص للخلاص من ظالمه.

اعتراف انجلترا بسيادة مصر على الساحل الصومالى

قبل الخديوى اسماعيل الارتباط بمعاهدة إلغاء الرق بما تفرض عليه من التزامات ثقيلة في سبيل إرضاء انجلترا من ناحية، والحصول على اعترف رسمى بسيادة مصر على ساحل الصومال، وكان يعتبر هذا الاعتراف كسبا كبيرا له. ولكننا سنوضح بعد إثبات نصوص المعاهدة التى تضمنت هذا الإقرار من جانب الحكومة الأنجليزية على أن الإتفاقية قد راعت مصلحة انجلترا أكثر مما راعت مصلحة مصر كما خيل لاسماعيل. وفيما يلى نصل المعاهدة. (ملحق ٦)

إذا نظرنا الى نصوص تلك المعاهدة نجد أولاً: أن الدافع الأساسى لعقدها هوالمحافظة على المصالح الإنجليزية في تلك المناطق بشكل يضمن تفوق النفوذ الانجليزى في البحر الأحمر وسواحل الصومال. واهتمام انجلترا بالبحر الأحمر بدأ يظهر بشكل واضح عندما تمكن محمد على من بسط نفوذه على شبه الجزيرة العربية وسواحل البحر الأحمر في العشرينات من القر التاسع عشر. ولما كان البحر الأحمر له أهمية خاصة بالنسبة لانجلترا لكونه أقصر الطرق المؤدية إلى إمبراطوريتها في الهند وجنوب شرق آسيا، بدأت انجلترا تنظر بعين القلق التى تقدم النفوذ المصرى فى هذه المناطق الساحلية، ورأت أن من الضرورى تدعيم نفوذها فيها لدفع خطر النفوذ المصرى، ولهذا تستولى فى عام ١٨٣٨ على عدن المشرفة على مدخل البحر الأحمر من الجنوب، وكذلك تستولى على جزيرة موسى القريبة منها،

والتابعة للسلطان محمد والى تاجورة في ١٩ أغسطس سنة ١٨٤٠ . وفي ٣ سبتمبر من نفس السنة أخذت أرباط من حاكم زيلع.

وقد دفع هذا التدخل من قبل انجلترا فى هذه المناطق الحكومة الفرنسية على أن تحذو حذوها، ولهذا تقدم في عام ١٨٦٢ على شراء أبوك من شيخ رهيطة التابع للسيادة العثمانية. وكذلك فعل الأيطاليون بعصب في عام ١٨٧٠، بل إن ايطاليا حاولت بعد ذلك أن تمهد لاحتلالها الصومال تحت ستار البعوث العلمية، فأرسلت الجمعية الجغرافية الملكية الأيطالية لكشف الطريق بين زيلع ومملكة شوا ولكن أبا بكر شيخ زيلع لم يعمل على تسهيل مهمة البعثة لشكه في نواياها إزاء تلك البلاد، فتعرضت البعثة اثناء الطريق لأعمال السلب والنهب ولم يكتب لها النجاح.

فإنجلترا اذن قد وجدت نفسها في منافسات استعمارية مع كل من فرنسا وايطاليا في تلك المنطقة، وأن من مصلحتها في هذه الحالة الأعتراف بالسيادة المصرية في ظل التبعية للباب العالى، في نظير الحصول على امتيازات واسعة تحقق لها ماتبغيه من سيطرة ونفوذ، ولتبعد بذلك النفوذين الفرنسى والايطالى عن تلك المناطق.

ثانياً: إن الحكومة الانجليزية أرادت بعقدها تلك المعاهدة مع الحكومة المصرية أن تصيب هدفين بحجر واحد، فهى في الوقت الذى تعترف فيه بسيادة مصر على ساحل الصومال، بحيث لن تستطيع مصر بعد إبرام تلك الاتفاقية أن تبسط سيطرتها الى أبعد من هذا الحد

المنصوص عليه. فالاتفاقية تسلب بالشمال ما أعطته باليمين. بل إنها في واقع الأمر قد حرمت مصر من بسط سيطرتها على كل الساحل الصومالى حتى ميناء قسمايو جنوب مصب نهر جوبا.

ثالثا: رأت الحكومة الإنجليزية أن الاحتفاظ لمصر بسيادتها على تلك المناطق، انما يعتبر بمثابة إبعاد هذه البلاد عن اطماع الدولتين الفرنسية والايطالية، وصيانة لها ريثما تتهيأ الفرص لانجلترا لاحتلال مصر وملحقاتها في السودان. فالاعتراف بحقوق السيادة المصرية على تلك البقاع يعتبر تمهيدا لبسط انجلترا سيطرتها عليها عندما يتم لها الاستيلاء على مصر في السنوات القليلة القادمة. خصوصا وأن انجلترا قد بدأت فعلا في التفكير في احتلال مصر بعد أن تخلت عن سياستها التقليدية في المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية، بعد شرائها لأسهم الخديو اسماعيل في شركة قناة السويس.

رابعاً: وتوكيدا لنوايا انجلترا الاستعمارية إزاء مصر أنها قد أشترطت في تلك المعاهدة بأن يتعهد الخديو اسماعيل عن نفسه وعن خلفائه من بعده بعدم منح أية دولة من الدول الأجنبية قطعة من الأرض الداخلة في حوزتها. كما أشترطت أيضا بأن اعترافها بسيادة مصر حتى رأس حافون مرهون بتعهد السلطان العثمانى أيضا بعدم منحه أية قطعة من أرض مصر أو من ملحقاتها لأية دولة آجنبية. وقد أرادت انجلترا بحرصها على إبعاد كل نفوذ أجنبى عن مصر - إلا نفوذها

بطبيعة الحال - أن تمهد السبيل للاستيلاء عليها وحدها دون أن يكون لها شريك فيها، ودون أن يتعارض نفوذها مع نفوذ أى دولة أخرى.

خامسا: إن هذه المعاهدة قد منحت الحكومة الانجليزية امتيازات واسعة، فجعلت لها مركزا ممتازا في مصر وفي ممتلكاتها على ساحل البحر الأحمر والساحل الصومالى، ومنحتها حق تعيين مأمورى قنصليات في جميع سواحل الصومال، وأن يكون لها مركز ممتاز في تلك الجهات. وكذلك أرغمت الخديو اسماعيل على منع تجارة الرقيق من مصر وملحقاتها في السودان، وأن تقوم السفن الانجليزية بمعاونة الحكومة المصرية في هذا الشأن، وأن يكون لها صفة الضبط حتى على السفن التجارية المصرية.

هذا بالإضافة الى تحديد الرسوم الجمركية على السلع الواردة الى موانئ زيلع وتاجورة وسائر موانئ البحر الأحمر، فيما عدا بلهار وبربرة اللتين أبصحتا من الموانئ الحرة.

سادساً: إن هذه المعاهدة رغم اعترافها بالسيادة المصرية على الساحل الصومالى حتى رأس حافون، كانت مجحفة بحق مصر، فهى من الناحية العملية لم تمنح مصر شيئا أكثر مما كان في حوزتها، فهذا الساحل الصومالى كان في قبضة مصر من الناحية العملية، ولم يزد أعتراف انجلترا بالسيادة المصرية عليه عن تقرير شئ واقعى

ملموس، بل إن انجلترا رفضت بشدة أن تعترف بحق مصر في السيادة على أراضيها كاملة حتى مصب نهر جوبا، وذلك لوجود أطماع لها في تلك المنطقة.

وزيادة على ذلك فإن تحديد الرسوم الجمركية الضئيلة على البضائع الواردة الى تلك المناطق وإعفاء الواردات الى مينائى بلهار وبربرة كلية من الرسوم الجمركية قد أضر بمصر أبلغ الضرر، وذلك باعتراف الجنرال غوردن نفسه، فخسرت الحكومة المصرية الرسوم التى كانت تؤخذ على ماكان يصدر من هذين الميناءين من أغنام وأبقار يقدر عددها سنويا بما يزيد عن ٧٠ ألف رأس. بالإضافة إلى ماتدفعه من ضريبة سنوية للباب العالى في نظير احتفاظها بهذين الميناءين، ونفقات انشاء منارة وحوض للسفن وبعض المنشأت العامة.

التدخل الأجنبي في شئون مصر

يتسم تاريخ تلك الفترة بتعاقب الأحداث سراعا وفي الاتجاه المضاد للمصالح المصرية، كما يتسم أيضا بالتدخل الأجنبى السافر في شئون مصر، ومحاولة الخديو اسماعيل الوقوف أمام تلك الدول اعتمادا على نمو الوعى القومى في ذلك الوقت سواء من قبل أعضاء مجلس شورى النواب بتعضيد من الخديو نفسه، أو من قبل المقاومة الشعبية التي زاد وقويت بفضل وجود جمال الدين الأفغانى بين ظهرانيهم وبفضل توجيهاته.

ساءت حالة مصر الماليةِ في أواخر عصر اسماعيل. وأصبحت الخزانة المصرية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها قبل الدائنين، فباع الخديو اسماعيل ماكان يمتلكه من أسهم القناة الى الحكومة الانجليزية بثمن بخس، وأتاح بهذا العمل لانجلترا فرصة التدخل المنطقى في شئون مصر بحجة الدفاع عن مصالحها في القناة، ونتيجة لهذا التدخل أنشئ صندوق الدين، وفرضت الرقابة الثنائية على مالية البلاد، ثم شكلت لجنة دولية لفحص الميزانية المصرية لمعرفة أسباب العجز في الأيرادات. كما فرضت كل من انجلترا وفرنسا على الخديو اسماعيل إسناد الحكم الى وزارة مسئولة يشترك فيها وزيران أجنبيان أحدهما انجليزى والأخر فرنسى وأن يكون رأيهما ملزما للوزارة ويجب احترامه. ووجد اسماعيل أن كلا من الدولتين الانجليزية والفرنسية تضع العراقيل في طريقه وتحول بينه وبين مباشرة سلطته كحاكم مطلق كما كان من قبل.

وفي ذلك الوقت بدأ الشعب المصرى يتذمر من التدخل الأجنبى في شئونه ومن فرض الوزيرين الأجنبيين، ورأى المشفقون على مصير البلاد أن من المصلحة إسناد الحكم الى وزارة وطنية تكون مسئولة أمام مجلس شورى النواب وتعتمد على تأييده وعلى وطنيته، وسن دستور جديد، يحقق للأمة سيادتها ويحول بين النفوذ الأجنبى وبين التدخل في شئون البلاد. وباشرت لجنة وضع هذا الدستور الذى أطلق عليه اسم دستور سنة ١٨٧٩، وبارك الخديو اسماعيل هذه الحركة لابدافع حبة للنظام الدتسورى - ولكن رغبة فى إبعاد النفوذ الأوربى عن البلاد، واسترجاع سلطته المفقودة.

ولكن النزاع على السلطة بين الخديو اسماعيل وكلا الدولتين الانجليزية والفرنسية لم يكن متكافئا ، فالخديو اسماعيل لم يكن يعتمد على قوته في مقاومة التدخل الأوربى، فموقفه كما نعلم كان ضعيفا للغاية، وانما كان يستند على المقاومة التى بدأت تظهر في صفوف أعضاء مجلس الشورى وبين صفوف الشعب. ولم يكن يعتمد مطلقا على الباب العالى صاحب السلطة الشرعية على البلاد ، لأنه كان يعلم مدى ضعف الدولة العثمانية، بل إن ماحصل عليه من امتيازات كان بموافقة تلك الدول الأوربية أولا وقبل كل شئ، وأن الباب العالى لن يستطيع مطلقا إغتضاب هذه الدول في سبيل إرضائه هو.

ولهذا فرغم مقاومته المستترة للتدخل الأوربى كان يتقرب من انجلترا وينفذ لها كل ماتطلبه، فاستعان برجالها في إدارة شئون السودان وفي الإشراف على تنفيذ اتفاقية إلغاء الرق. ولكن كل هذا لم يكن ليرضى انجلترا ، فهى منذ شرائها لأسهم الخديو اسماعيل في القناة وهى تفكر جديا في تقسيم ممتلكات السلطان العثماني وفي إحتلال مصر في الوقت المناسب. بل إن سياسة المانيا في ذلك الوقت كانت ترمى الى تقسيم ممتلكات الباب العالى بين الدول الأوربية الكبرى إقرارا للسلام في أوربا ، فهى لاتريد بأى حال من الأحوال قيام حرب أوربية قد تجد المانيا نفسها مضطرة لخوض غمارها الى جانب أحد الفريقين المتنازعين مما قد يترتب عليه ضياع مالألمانيا من مركز متفوق في أوربا. فكان كل مابخشاه بسمرك مستشار المانيا قيام مثل تلك الحرب، ولهذا نجده منذ عام ١٨٧٥

وهو يعرض على الدول الأوربية تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، فتأخذ روسيا شرق البلقان، وتستولى امبراطورية النمسا والمجر على غربه، وتستطيع انجلترا ان تضع يدها على مصر وأن تستعيض فرنسا عن فقدانها ولايتى الالزاس واللورين بسوريا أو تونس.

وكان بسمارك جادا في هذا العرض ولم يكن يبغ من ورائه سوى مصلحة المانيا أولا وقبل كل شئ. ولكن الحكومة الانجليزية لم تستجب لنداءات بسمارك المتكررة باحتلال مصر، وظنت أن المقصود من هذا العرض هو الوقيعة بينها وبين حليفتها فرنسا وإفساد العلاقات الطيبة بينهما، ولهذا لم تفكر في احتلال مصر وأرجأت البت في هذا الموضوع الى فرصة أخرى تكون أكثر مناسبة لها.

كما أن حكومة المحافظين فى انجلترا وعلى رأسها ديزريلى لم تكن ترمى في استيلائها على مصر تعويضا عن استيلاء الروس على الآستانه ومنطقة المضايق، ووجدت أن هذا العمل لن يوقف الخطر الروسى عن الشرق الأدنى، بل على العكس من ذلك فوجود الروس في الآستانة سيشجعهم على الأستيلاء على سوريا وتهديد مصر.

وفي سنة ١٨٧٧ لاحت لانجلترا فرصة أخرى لوضع يدها على مصر، ففى تلك السنة زار نوبار باشا لندن وعرض على المسئولين البريطانيين قبول بسط حمايتهم على مصر، ولكنهم أعرضوا عن هذه الفكرة، لأنهم كانوا يخشون قوة المانيا، ورأوا فى احتلالهم مصر فصما لعرى التحالف

والصداقة بينهم وبين فرنسا، مما قد يؤدى إلى انعزالهم في أوربا، ووقوفهم وحدهم أمام الخطر الالمانى.

وعندما ثارت المسألة الشرقية من جديد عام ١٨٧٧، وقامت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا، وخشيت انجلترا أن يؤدى قيام تلك الحرب الى احتمال قيام الروس بعمل حربى ضد مصر بصفتها من ممتلكات الدولة العثمانية، ولما كانت الحكومة الانجليزية تحرص كل الحرص على أن تظل مصر وقناة السويس بعيدة عن كل نفوذ أجنبى، أنذرت الحكومة الروسية في ذلك الوقت بأن أى اعتداء على مصر يعتبر اعتداء على انجلترا نفسها. ورأت الحكومة الروسية من جانبها أن من الحكمة عدم إغضاب انجلترا في ذلك الوقت وأن من المصلحة طمأنتها على مصالحها في قناة السويس وفي ممتلكاتها في الهند.

ولكى يظهر الخديو اسماعيل حسن نيته لانجلترا أثناء تلك الأزمة أن أقام على ضفاف القناة في نقط متفرقة جنودا مصريين تحت إشراف ضباط من الانجليز للقيام بالدفاع عن القناة إذا ماتعرضت لخطر هجوم خارجى.

ولما كان من سياسة انجلترا في ذلك الوقت إرضاء فرنسا وعدم إثارة مخاوفها تعهدت لها بعدم عرض المسألة المصرية على مؤتمر برلين، ولكن انجلترا في الوقت نفسه قد تدخلت في الحرب التركية الروسية لصالح الدولة العثمانية، ولولا هذا التدخل لركعت الدولة العثمانية على أقدامها أمام جحافل الروس، وأن هذا الدور لن يكون بغير ثمن فهى ولو أنها

تعهدت بعدم إثارة مسألة مصر في مناقشات المؤتمر إلا أنها يجب أن تخرج من الحرب بمغنم ولو يسير، فدخلت في مفاوضات سرية مع الباب العالى بشأن احتلال جزيرة قبرص ثمنا لوقوفها الى جانبه. وجزيرة قبرص كانت الخطوة الأولى وسيتبعها الخطوة الثانية باحتلال مصر.

كان هذا هو الموقف الخارجي بالنسبة لانجلترا، أما عن الموقف الداخلى فنجد أن لجنة التحقيق التى قامت ببحث الميزانية المصرية قد أوصت بطرد عدد كبير من الموظفين وفي مقدمة هولاء الضباط الأمريكيون في الجيش المصرى بحجة تخفيف الضغط عن كاهل الميزانية، فاستغلت انجلترا هذه الفرصة للتخلص من هؤلاء الضباط الذين لم تكن تنظر اليهم بعين الأرتياح منذ دخولهم فى خدمة الجيش المصرى. وكذلك رأت اللجنة تخفيض عدد قوات الجيش المصرى الى ١٨ الف جندى فقط مع إلغاء المدارس الحربية التى أنشأها الخديو اسماعيل، وبرر السير ريفرز ولسون ناظر المالية هذا العمل بقوله بأن حدود مصر واسعة وتحتاج في حالة اعتمادها على نفسها الى عدد كبير من الجنود، ولما كانت مصر تقع تحت حماية الدول الأوربية فليست مكلفة باقتناء جيش كبير لأن مهمة الدفاع عنها ستوكل الى تلك الدول. وبناء على تلك النظرة الجديدة ألغيت البحرية المصرية إلغاء تاما.

ومن هذا نرى أنه لم يكن المقصود من تلك السياسة هو ضغط المصروفات كما ادعى المشرفون الأجانب على شئون المالية المصرية، انما

الهدف إضعاف مصر من الناحية الحربية وجعلها تحت الحماية الفعلية للدول الأوربية. كما أن دعوى الاقتصاد في المصروفات كانت دعوة باطلة، فقد استخدم عدد كبير من الموظفين الأجانب في الوزارات المصرية للأشراف على تنفيذ السياسة الأوربية، وكانوا يتقاضون مرتبات باهظة لاتتحملها ميزانية البلاد.

ونتيجة لتشريد عدد كبير من ضباط الجيش وعدم صرف المرتبات للجانب الأخر، سرت موجة من التذمر بين صفوف الجيش وتكونت مظاهرة من هؤلاء الضباط في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ وهاجمت نظارة المالية واعتدت على نوبار باشا والمستر ريفز ويلسون ناظر المالية، ولم تهدأ تلك الثورة إلا بتدخل الخديو اسماعيل شخصيا. ويقال بأن الخديو هو الذى أوعزالى هؤلاء الضباط بالقيام بالثورة تخلصا من الوزارة الأوربية، ويعتبر هذا الحادث بداية تدخل الجيش في الشئون السياسية.

ثم تطورت الأمور بعد ذلك سراعا فتعزل وزارة نوبار وتعين وزارة محمد توفيق ثم من بعدها تتولى وزارة شريف لتنفيذ اللائحة الوطنية التى وضعها أعضاء مجلس شورى النواب وكانت تشتمل على ثلاثة أقسام:

الأول: لتسوية الأيرادات.

الثاني: لتسوية الديون.

الثالث: لموازنة المصروفات.

ولم تسكت كل من انجلترا وفرنسا على تكوين تلك الوزارة وإخراج الوزيرين الأوربيين فطالبتا الخديو بارجاعهما فرفض، فلجأت الدولتان الى الضغط على الباب العالى لعزله وتعيين ابنه محمد توفيق بدلا عنه. وفي أغسطس سنة ١٨٧٩ صدر فرمان تعيين محمد توفيق مقيدا بشرطين هامين:

الأول:«عدم الدخول في قروض أجنبية إلا بموافقة السلطان».

والثانى: «بعدم زيادة قوات الجيش المصرى الى أكثر من ١٨ ألف جندى».

ولكن الخديو توفيق - حرصا منه على الاقتصاد في المصروفات - أصدر أمره بعد توليه الحكم بفترة وجيزة وبعد مشورة وزرائه بتخفيض عدد قوات الجيش المصرى الى ١٢ الف جندى فقط. وكان لهذا التخفيض أثره السئ في إضعاف مصر حربيا وظهور هذا الضعف بشكل واضح في حوادث عام ١٨٨٢ .

الفصل التاسع عشر

الثورة المهدية وإخلاء السودان وإعادة فتحه

للثورة المهدية أسباب متعددة بعضها يتعلق بالموقف الدولى بصفة عامة وبعضها يرجع الى ظروف مصر السياسية والاقتصادية في أواخر عصر اسماعيل وأوائل عصر توفيق، والبعض الآخر يرجعها الى الظروف المتعلقة بالسودان نفسه.

فإذا تناولنا الموقف الدولى في السبعينات من القرن التاسع عشر ومايليه نجد أن الحكومة الانجليزية بصفة خاصة قد أخذت تهتم بشئون السودان وبما يحدث فيه، فوجدنا أنها قد أشارت على الخديو اسماعيل باستخدام السير صمويل بيكر للقضاء على تجارة الرقيق استجابة لضغط جمعية مكافحة الرق Anti - Slavery Society وبعد أن أنتهى من مهمته نصحت الخديو مره أخرى باستخدام غردون لإتمام مابدأه سلفه من قبل فعين غوردون حاكما لمديرية خط الأستواء. ثم لم يلبث أن عين حاكما عاما للسودان بأسره للقيام بتنفيذ اتفاقية الغاء الرق التى أبرمتها الحكومة الانجليزية مع الخديو اسماعيل في عام ١٨٧٧.

وسنجد أن تدخل انجلترا في شئون السودان قد أرغم الخديو اسماعيل على اتباع سياسة معينة لم تكن في صالح مصر أو السودان. بل أساءت الى شطرى الوادى أيما إساءه وكان من نتيجة تلك السياسة ان الجنرال

غوردون قد غادر السودان في منتصف عام ١٨٧٩ بعد عزل الخديو اسماعيل وهو على وشك الانفجار.

ولم تحظ تلك المناطق باهتمام انجلترا فحسب بل وجدت اهتماما آخر من قبل دولتين أخريين هما فرنسا وايطاليا ففرنسا قد وضعت يدها على ميناء أبوك الواقع على خليج عدن في عام ١٨٦٢، كما أشترت ايطاليا ميناء عصب الواقع عندمدخل باب المندب من بعض القبائل المحلية. بل إن أطماع الدول الأوربية ستظهر بوضوح وجلاء عقب إخلاء مصر للسودان بناء على مشورة انجلترا. فسرعان ما ستنقض تلك الدول على أطراف السودان لتقتطع منها ماتشاء.

أما عن الأسباب الخاصة بمصر نجد أن تورط الخديو اسماعيل في السير على سياسة إرضاء الحكومة الانجليزية وخصوصا بعد أن أفل نجم فرنسا كدولة لها نفوذ كبير عقب هزيمتها في ١٨٧٠ أمام قوة المانيا الاتحادية، قد دفعه الى الإسراف في الأستعانة بالانجليز في إدارة شئون السودان. ولم يكن هولاء يسيرون في حكمهم لتلك الجهات على سياسة تتفق ومصلحة المصريين والسودانيين.

ثانيا: ارتباط الخديو اسماعيل بمعاهدة الغاء الرق التى أبرمت عام ١٨٧٧ كان عملا تنتقصه الحكمة والدراية الى حد كبير فالرق لم يكن سلعة فحسب بل كان نظاما اجتماعيا واقتصاديا متغلغلا في كيان السودان السياسى والاقتصادي. ولم يكن من السهل إلغاؤها بمجرد إصدار القوانين.

فالتزام مصر بالغاء الرقيق كلية من السودان في فترة محدودة قد دفعها الي إرتكاب الحماقات والالتجاء الى أعمال العنف والقهر والتضييق على التجارة بكل أنواعها فلم تعد الإدارة في السودان تفرق بين التجارة المشروعة وغير المشروعة. هذا بالإضافة إلى سخط السودانيين على هذه الإجراءات لإعتقادهم بان الدين الاسلامى لم يلغ الرق طفرة واحدة بل حض على التخلص منه بالتدريج، ففى مخالفة الحكومة المصرية خرق لقواعد الدين. كما أعابوا على الحكومة المصرية استخدامها للموظفين النصارى للتدخل في مسألة تمس الدين الاسلامى والمسلمين في الصميم.

ثالثا: ترتب على سياسة غردون في السودان قيام الثورات في كردفان وبحر الغزال وفي مناطق أخرى ومحاولة الإدارة في السودان القضاء على هذه الثورات بمنتهى الشدة والعنف، وبدا للمسئولين عن شئون السودان أن الفتنة قد خمدت، بينما هى في حقيقة الأمر لم تخمد إلا في الظاهر فحسب، وظلت جذورها مستقرة.

رابعاً: إن زيادة التدخل الأوربى في شئون مصر ونجاح الدول الأوربية في عزل الخديو اسماعيل وتولية والى جديد ضعيف بدلا منه، ثم ترك الجنرال غردون للخدمة في السودان. كل هذا قد أحدث رد فعل قوى في السودان فالخديوية القوية لم يعد لها وجود في نظر السودانيين، وكذلك الإدارة القوية القاسية التى تمثلت في الجنرال غردون قد أختفت من سماء السودان. فلا غرابة إذا ما انطلقت عوامل الشر من عقالها وأخذ نشاط تجار الرقيق يشنون حربا مدمرة ضد الآمنين

من السودانيين تحت سمع وبصر الموظفين السودانيين الذين وجدوا من مصلحتهم أن يشاركوا هؤلاء التجار مغانمهم وأن يستغلوا ضعف الحكومة المركزية سواء في القاهرة أو فى الخرطوم في الإقلات من الرقابة وفي الإثراء عن طريق غير مشروع.

خامساً: إن سياسة ضغط المصروفات التي فرضتها الرقابة الثنائية على المالية المصرية قد اضرت بمصالح مصر في السودان ضررا بليغا. فترتب على تخفيض عدد قوات الجيش المصرى تحقيقا لتلك السياسة أن قل عدد القوات المصرية بالسودان في الوقت نفسه الذي زاد فيه التذمر من الإدارة المصرية إلى حد بعيد. ولذا عندما قامت الثورة المهدية لم يكن لدى الحكومة في السودان العدد الكافي لمواجهة هذه الثورة إذا ما استفحل خطرها.

أما عن الأسباب المتعلقة بالسودان فأهمها تضييق الحكومة المصرية الخناق على تجارة السودان واحتكارها لأنواع من المتاجر. وكان للحكومة عذرها في مراقبة التجارة مراقبة شديدة نظرا لأن تجارة الرقيق كانت تختفى خلف تجارة العاج وريش النعام وغيرها من منتجات السودان. وفي الوقت نفسه بقيت الضرائب المفروضة على هؤلاء التجار كما هى رغم الأضرار الكثيرة الناجمة عن القيود التى فرضتها الحكومة.

ثانيا: إن الرق بالنسبة للسودان نظام اجتماعى واقتصادى فأصحاب الأراضى والمتاجر فى السودان كانوا من القبائل العربية التى

تستخدم الرقيق في فلاحة الأرض وفي العمل في المصانع والمتاجر. فالغاء الرق وتحرير الأرقاء معناه عند هؤلاء الملاك القضاء على زراعتهم وعلى متاجرهم. ولهذا قاوموا سياسة الحكومة في إلغاء الرق، وتعاونوا مع تجار الرقيق والجلايين وساعدوهم على ممارسة تجارتهم غير المشروعة وأثاروا أهل السودان ضد الإدارة المصرية.

ثالثا: إن بعض الموظفين الذين وكل اليهم العمل في السودان سواء من المصريين أو السودانيين لم يكونوا فوق مستوى الشبهات فباشروا تجارة الرقيق مع التجار والجلابين لحسابهم الخاص، وأدى هذا العمل الى إظهار الحكومة أمام هؤلاء التجار بمظهر الضعف فاستهانوا بأمرها وتمردوا على سلطتها.

رابعاً: انتشار مبادئ حركة الجامعة الأسلامية في السودان انتشارا كبيرا أدى الى اعتناق الطوائف الدينية السودانية لتلك المبادئ، ولما كان من أهداف حركة الجامعة الأسلامية مقاومة التدخل الأجنبي بمختلف السبل وتكتيل المسلمين للوقوف أمام الأطماع الأجنبية، فلا غرابة إذا ماوجدنا أن تلك المبادئ تستغل الى أقصى حدود الاستغلال في مقاومة التدخل العثماني والسيطرة العثمانية ممثلة في الإدارة المصرية بالسودان وفي الموظفين الانجليز.

خامسا: لم تمنح الأدارة المصرية في السودان الحركة المهدية عند بدء نشوئها ما تستحقه من عناية واهتمام. فتركت المهدى حتى اشتد عوده وقوى ساعده، ثم ترسل إليه حملة هزيلة تيسر له الحصول على

كسب رخيص يدعم قوته في السودان ويزيد من عدد اتباعه ومريديه، الى أن تمتد الحركة فتشمل أجزاء واسعة في السودان في الوقت نفسه الذى لم يكن فيه لدى الحكومة المصرية من القوات ما تستطيع به اخماد مثل تلك الثورة.

سادساً: إن الثورة العرابية في مصر أدت الى إشعال الثورة في السودان فكلا الثورتين العرابية والمهدية قد تأثرت بحركة الجامعة الأسلامية. وكل من مصر والسودان قد تعرض في السنوات التى سبقت الثورة لظروف واحدة من الضغط والتدخل الأجنبى.

لكل تلك الأسباب التى ذكرناها قامت الثورة المهدية في السودان وتهيأت الظروف لقيامها منذ عام ١٨٨١ . والحديث عن الثورة يتطلب منا أولا معرفة شئ عن شخصية زعيمها وحامل لوائها محمد أحمد المهدى. ولد المهدى في ١٢ أغسطس سنة ١٨٤٤ بجزيرة لبب من أعمال مديرية دنقلة. وتلقى العلوم الدينية التى كانت تدرس في ذلك الوقت، ثم أنقطع بعد ذلك الى العبادة في جزيرة أبا. وذاعت شهرته بين الناس كعالم دينى اشتهر بالتقوى والورع والزهد فى متاع الدنيا. وفي السنوات التى أعقبت عام ١٨٧٠ بدأ فى نشر دعوته بين أتباعه ومريديه، وهى الدعوة التى تأثرت الى حد كبير بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بجزيرة العرب، وتتلخص في الرجوع بالدين الاسلامى الى بساطته الأولى بعد تخليصه من الشوائب والبدع التى علقت به في مختلف العصور، وكذلك العمل على لم شمل المسلمين لرفع شأن الاسلام.

وقد اقتصرت دعوته في أول الأمر على الشئون الدينية ثم مالبثت أن اتجهت وجهة سياسية بعد أن تعرض المهدى في دعوته لنظم الحكم السائده في السودان واتهامه المصريين والأتراك بالخروج على قواعد الدين. وخلص من هذا كله الى اقناع الناس أنه لن تستقيم شئون السودان إلا بطرد الغزاة المصريين والأتراك وتولى السودانيين مقاليد أمورهم وتوجيهها لما فيه مصلحة السودان. بل إن اطماع المهدى لم تقف عند حد تخليص السودان من أيدى المصريين والأتراك فحسب. ولكنه كان يأمل في تخليص العالم الأسلامى كله مما يعانيه من فوضى واضطراب نتيجة للتخدل الأوربى. فثورة المهدى اذن ثورة دينية وسياسية هدفها بسط السيادة على العالم الإسلامى وبنائه من جديد على أسس جديدة وهى في هذا متأثرة الى حد بعيد بدعوة محمد بن عبد الوهاب في مستهل القرن التاسع عشر وبمبادئ حركة الجامعة الاسلامية في الوقت نفسه.

وازدادت حركة التمرد والعصيان في السودان نتيجة لانضمام العناصر الساخطة على الحكومة للدعوة الجديدة كتجار الرقيق والانتهازيين، وخصوصا عبد الله التعايشى زعيم قبائل البقارة والذى أصبح فيما بعد الساعد الأيمن للمهدى وخليفته من بعده.

كان المسئول عن إدارة شئون السودان في ذلك الوقت (سنة ١٨٨١) الحكمدار رؤوف باشا الذي تولى وظيفته بعد أن ترك غردون السودان عقب عزل الخديو اسماعيل. وكانت ظروف الحكمدار الجديد سيئة للغاية.

فالأحوال في السودان كانت تنذر بشر مستطير رغم الهدوء الظاهرى الذى بدا في أول الأمر. ولم يكن لديه من القوات ماتمكنه من إقرار الأوضاع في السودان فغالبية جنود السودان من الباشبوزق (جنود غير نظاميين) المبعثرين في انحائه المترمية. زيادة على ذلك فالأوضاع الداخلية في مصر قد اضطربت نتيجة لقيام الثورة العرابية وتهديد الدول الأوربية وعلى رأسها انجلترا بالتدخل لاخمادها.

وجد رؤوف باشا انه لا يستطيع الاعتماد على القاهرة في ذلك الوقت فالثورة العرابية كانت مشغولة بنفسها وبالخطر المحدق بها . ولم يكن لديها من الوقت ما يسمح لها بالتفرغ لشئون السودان . ولذا فقد اعتمد رؤف باشا على نفسه وعلى ما تحت يديه من إمكانيات ضئيلة وحاول ان يتصرف في حدودها . وهذا ما دفعه الى إرسال لجنة من العلماء والفقهاء إلى المهدى في جزيرة ابا لمناقشته في ادعائه بالمهدي المنتظر، واقناعه بالحسنى في العدول عن هذه الدعوى واصطحابه معها للإقامة في الخرطوم.

وقد أسفرت المناقشة على كذب إدعائة وعن اتخاذه الدين مطيه لتحقيق أطماعه وفي الوقت نفسه رفض المهدي الخروج من مأمنه وأن يضع نفسه تحت تصرف حكومة الخرطوم . ولما فشلت المساعى السلمية التي بذلها رؤوف باشا في الوصول الى اتفاق مع المهدي اضطر أخيرا إلى ارسال شرذمة من الجنود للقبض عليه واحضاره بالقوة إلى الخرطوم . وكان هذا

العمل من جانب رؤوف باشا ينطوي على عدم فهمه لخطورة الحركة واستهانته بأمرها . فهذه القوة الصغيرة قد منحت المهدي فرصة ذهبية لكسب نصر رخيص على قوات الحكومة . ولكنه كان كبيرا في نظر السودانين الذين عدوه نصرا من عند الله شد به أزر المؤمنين المكافحين .

ولما ايقن المهدي ان الحكومة في السودان لن تسكت علي هذه الهزيمة وانها في بصدد إرسال قوات أكبر عددا وعدة ، ترك جزيرة أبا أو هاجر منها على حد ادعائه إلى قلب مديرية كردفان ليعتصم في حمى قبائل البقارة ، ثم توالت بعد ذلك الانتصارات الرخصية على كل المحاولات التى قام بها رؤوف باشا للقضاء على المهدي وأتباعه .

وحينما وجدت حكومة الثورة في مصر أنها لا تستطيع إرسال مدد إلى السودان لشد أزر رؤوف باشا ، وانه قد عجز في نظرها عن إخماد الفتنة قامت بعزله وتعيين عبد القادر حلمى بدلا منه . ولكن الحكمدار لم يفلح في إيقاف تيار الثورة وامتدادها من منطقة إلى أخرى في السودان، نظرا لافتقاره إلى السلاح والرجال، ولم تكن حكومة الثورة في ذلك الوقت أى في بداية ١٨٨٢ بقادرة عن إرسال أية إمدادات إلى السودان .

وحتى بعد ان وقعت مصر في قبضة الاحتلال الانجليزي في النصف الثاني من عام ١٨٨٢ لم تهتم سلطات الاحتلال بشئون السودان، بل صرفت جهدها في إلغاء جيش الثورة في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ومحاكمة العرابيين . وبعد ان فرغت من هذا العمل بدأت في يناير سنة

١٨٨٣ بتكوين الجيش المصري الجديد تحت إشراف السروار العام الانجليزي ايفلن وود Evelyn Wood . حدث كل هذا والأحوال في السودان تزداد سوءا يوما بعد يوم . والمعتمد البريطاني في مصر مشغول بتصفية المشكلات التي خلفتها الثورة وتعويض الاجانب عما لحق بممتلكاتهم من اضرار نتيجة للحريق الذي شب في الاسكندرية أثناء الثورة. هذا بالاضافة إلى ما كانت تعانية البلاد من ارتباك مالي وضعف اقتصادي .

ولذا كانت وجهة نظر الحكومة الانجليزية في الشهور القلائل التى أعقبت الاحتلال تتلخص في عدم التورط في القيام بأعمال حربية في السودان والاكتفاء بما تقوم به الادارة المحلية السودانية من جهود في هذا الشأن. ولم يكن لدى الحكومة الانجليزية ما يمنع من أن تتخلي مصر عن بعض أجزاء من السودان وان تركز اهتمامها في الاحتفاظ بالعاصمة الخرطوم .

وفي أواخر عام ١٨٨٢ أرسلت الحكومة الانجليزية مندوبا من قبلها يدعى الكولونيل ستيوارت Steurart لدراسة أحوال السودان وتقديم تقرير عنها . وفي ٩ فبراير سنة ١٨٨٣ بعث إلى حكومته بتقرير مفصل من الخرطوم عن الأوضاع السائدة في السودان بصفة عامة . وأعقبه بتقرير آخر أرسله من مصوع فى ٨ ابريل سنة ١٨٨٣ عن الأحوال السائدة في شرق السودان . وقد أحيطت حكومة شريف باشا علما بهذين التقريرين،

وحاولت سلطات الاحتلال في مصر ان تسير على هدى هذين التقريرين. بالاضافة إلى التقرير الثالث الذي وضعه اللورد دفرين سفير انجلترا بالآستانة عن تنظيم أحوال مصر السياسية والاقتصادية بعد القضاء على الثورة العرابية .

وأهم ما جاء بهذه التقارير الثلاثة خاصا بالسودان عدم تأييد فكرة الانسحاب وإخلاء السودان كلية لما في ذلك من الإضرار بمصالح مصر، ولكن يمكن للحكومة المصرية اذا ما تعذر عليها السيطرة على جميع الاقاليم السودانية التي فتحتها ان تحتفظ فقط بما تحت يديها من اقليم وخصوصا مديرية الخرطوم ومديرية سنار، وأن تحاول تدعيم سلطتها في هاتين المديريتين .

كما أشارت هذه التقارير أيضا بضرورة تقديم المساعدات الحربية اللازمة للسودان حتى لا يخرج السودان كلية من أيدي مصر ، وكان هذا من دوافع إرسال الحكومة المصرية لحملة هكس HECKS وقد استخدمته الحكومة المصرية من بين الضباط البريطانين المتقاعدين بصفتة الشخصية دون ان تتحمل الحكومة الانجليزية مسئولية تعيينه في هذا المنصب أو مسئولية الحملة بصفة عامة . وقد شجع النجاح الذي لقيه هكس في أول الأمر على قوات المهدي في المرابيع في ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣ الحكومة المصرية على تكليفه بقيادة حملة كبيرة للقضاء على المهدي في كردفان . ولم يكن في استطاعة الحكومة في ذلك الوقت أن تقوم بتجهيز مثل تلك

الحملة . ولكنها قررت إرسالها دون ان تحاول الحكومة الانجليزية التدخل لمنع مثل تلك الحملة التي لم تتوافر لها أسباب النجاح .

وبالفعل فقد تمكنت قوات المهدي بعد ان استدرجت القوات المصرية داخل كردفان وبعد ان نال التعب منها الشئ الكثير ان تطوقها وأن تبيدها في موقعة شيكان في ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ . ولم ينج من هذا الجيش البالغ ٨٠٠٠ محارب سوى ما يقرب من الثلاثمائة جندي .

وكانت النتيجة الحتمية لمثل تلك الهزيمة أن يدين السودان جميعه فيما يلي الخرطوم بالطاعة والولاء للمهدي، وان يصبح هذا الانتصار الكبير للدراويش نقطة تحول خطيرة في تاريخ السودان . وكذلك كان لانتشار هذا الخبر في العالم الاسلامي كله ان تدافعت الوفود إلى السودان من الهند والحجاز وتونس ومراكش لزيارة المهدي والانضواء تحت لوائه، هذا بالنسبة للموقف في السودان . أما بالنسبة لمصر فقد وضح لها عجزها عن استعادة سلطانها على السودان وتخليصه من أيدي الدراويش . ولذا قررت سحب قواتها من مديرية خط الاستواء ومن بحر الغزال ودارفور والتمسك بمديرية سنار والخرطوم وما يليها شمالا . أما عن موقف الحكومة الانجليزية بعد تلك المأساة الحربية فقد شعرت بأنها كانت مسئولية إلى حد كبير عن هذه النتيجة، وان موقف التردد والسلبية الذي اتخذته إزاء الثورة في السودان قد اضر بمصر ضررا بليغا، وعليها ان تحدد موقفها تحديدا قاطعا تجاه تلك المشكلة التي لا تحتمل التردد أو الإبطاء . ولهذا رأت

الحكومة الانجليزية أن تسدي نصيحتها إلى الحكومة المصرية بإخلاء السودان كحل عملي لا مفر منه وذلك في نوفمبر سنة ١٨٨٣ . ولكن وزارة شريف باشا لم تكن تفكر مطلقا في ترك السودان بل كانت ترى انه من الضروري التمسك بما بقى فى أيديها من أرض لتتخذ منها نقطة ارتكاز في مقاومتها لأنصار المهدي والحيلوله بينهم وبين الاستيلاء على العاصمة الخرطوم .

أصرت الحكومة الانجليزية على موقفها وطالبت وزارة شريف بضرورة إخلاء جميع ممتلكات مصر فيما يلى وادى حلفا . وتمسك شريف باشا بموقفه واقترح أن تتنازل مصر عن شرق السودان للباب العالي وان تركز هي اهتمامها للاحتفاظ بالخرطوم .

ولكن الحكومة الانجليزية كانت مصرة على تنفيذ مشورتها وأبلغت المعتمد البريطاني في مصر السير افلن بارنج EVELYN BARING (اللورد كرومر فيما بعد) في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ بأن يوضح لشريف باشا ان الحكومة الانجليزية على استعداد لتعيين وزراء من الانجليز لتنفيذ رغباتها اذا لم تجد من الوزراء المصريين استعدادا للقيام بمثل هذا العمل .

ولم يكن أمام شريف باشا سوى الاستقالة تاركا لانجلترا اختيار من تراه مناسبا للقيام بهذه المهمة . وجاء نوبار باشا ليحقق لانجلترا ما أرادت. فأصدر أوامره في ٨ يناير سنة ١٨٨٤ بإخلاء السودان من خط الاستواء حتى جنوب وادى حلفا . وكلف الجنرال غردون بتنفيذ هذا الأمر

فوصل إلى الخرطوم في ١٨ فبراير سنة ١٨٨٤، ووجد ان خير وسيلة لتهيئة الحالة في السودان ان يصدر منشورا الى سكان الخرطوم والمناطق المحيطة بها يوضح لهم فيها أن الهدف من عودته إلى السودان هو إخلاء تلك المناطق وتركها لابنائها من السودانيين يحكمونها كيف شاءوا . وفي الوقت نفسه اطلق المنشور على المهدي لقب سلطان كردفان اعترافا من الحكومة المصرية بالأمر الواقع وبسيطرته على هذه المنطقة.

وكان إصدار هذا المنشور ـ في حقيقة الأمر ـ عملا يفتقر إلى الحكمة وبعد النظر فهو قد اعترف صراحة بعجز الحكومة المصرية عن الاحتفاظ بالسودان . وما اظن ان مثل هذا الاعتراف سيساعد على تحسين الموقف أو سيؤدى إلى احتفاظ الحكومة المصرية بالبقية الباقية من هيبتها لو كان هناك شئ يمكن الاحتفاظ به .

كما ان منح المهدي لقب السلطنة على كردفان ليس فيه شئ من الإغراء لانه كان يتمتع حقيقة بالسيادة على كردفان وعلى مناطق أخرى واسعة في السودان .

وقد طالب غردون بالحاج في إعادة الزبير رحمت باشا . وهو من أكبر زعماء السودان والذي كان مقيما بالقاهرة بأمر من الحكومة منذ أواخر عصر اسماعيل إلى السودان وتعيينه حاكما عاما عليه . ومنحه الصلاحيات المطلقة للقضاء على المهدى حيث انه الشخصية الوحيدة التي تستطيع الوقوف امام الدراويش لما له من مكانة عظيمة في نفوس

السودانيين ، ولما اتصف به من الشجاعة والخبرة التامة بدروب السودان . ولكن الحكومة الانجليزية رفضت هذا الطلب بشدة متأثرة في هذا الموقف بالضغط الواقع عليها من قبل جمعية مكافحة الرق بانجلترا نظرا لصلاته القديمة التي كانت تربط الزبير باشا بتجارة الرقيق .

تحرج موقف غردون في الخرطوم الى حد بعيد فان اعتماده على صلاته الشخصية ومايتمتع به من مكانة بين السودانيين لم يحقق له كسبا يستحق الذكر، فالحالة في السودان كانت تتطلب وجود جيش قوى إلى جانب غردون للأحتفاظ على الأقل بما بقى في حوزة الحكومة من أرض، ولضمان الأبقاء على خطوط المواصلات التى تصل الخرطوم بالقاهرة. ولم يكن هناك أى أمل في موافقة الحكومة الانجليزية على إرسال مثل هذا الجيش بحجة عدم الرغبة في القيام بأى عمليات عسكرية في السودان وبأن ارسال الجنود الانجليزية أو الهندية قد يثير سخط السودانيين.

وبناء على هذاالموقف المتردد من قبل الحكومة الانجليزية أصبح الوضع في السودان يزداد سوا ءا يوما بعد يوم وأخذت قوات الدراويش تطبق على العاصمة من كل جانب، ففى ١٢ مارس سنة ١٨٨٤ تمكن الدراويش من قطع الأتصال التلغرافى بين الخرطوم والعالم الخارجى وبدأ حصارهم للعاصمة.

وقد أضاع غردون الكثير من الوقت في انتظار موافقة الحكومة الانجليزية على إرسال قوة عسكرية، وظل باقيا في الخرطوم دون أن يعمل على سحب قواته من الخرطوم والأنسحاب عن طريق بربر، الى أن ضاع

أمله في النجاة بعد اطباق الحصار على العاصمة. وقد أدرك السير إفلن يبربج المعتمد البرطانى في مصر خطورة موقف غردون بعد انقطاع الخط التلغرافى، فاتصل بحكومته وابلغها بأن الموقف جد خطير وأن حياة غردون وزملائه من الأوربيين قد أصبحت في كف القدر ما لم تتداركها حملة عسكرية تخلصهم من الموت المحقق.

ولكن الحكومة الانجليزية لم تدرك خطورة الحالة في السودان إلا متأخرا، وذلك للحصار الشديد الذى ضرب حول العاصمة والذى حال بين غردون وبين إرساله للتقارير التى توضح خطورة موقفه في الخرطوم. وحينما علم الرأى العام الانجليزى عن طريق صحافته بمدى الخطورة التى يتعرض لها غردون واعوانه بدأ يضغط على حكومته بأن تتخلى عن سياسة السلبية التى سارت عليها وأن تسرع بتجهيز حملة لانقاذ الموقف.

وهنا فقط بدأت الحكومة الانجليزية تتحرك وجهزت حملة حربية تحت قيادة السير جارنت ولسلى ويعاونه ضابط آخر يدعى السير هربرت ستيوارت. وقد استطاعت القوات التى تحت قيادة استيوارت أن تنتصر على الدراويش في موقعتى آبار الجدول، وآبار أبى طليح في ٥ ، ١٧ يناير سنة ١٨٨٥، ولكنه لم ينتفع بهذا النصر لعدم مهاجمته للعاصمة مباشرة. وقد أستغل المهدى هذا التلكؤ في المبادرة بالهجوم على العاصمة قبل وصول جيش الأنقاذ. وتمكنت قوات المهدى من مهاجمة العاصمة وإسقاطها في يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ واستباحتها فترة طويلة أسفرت

عن مقتل مايقرب من ٣٥,٠٠٠ نسمة من سكانها، كما دفع غردون حياته ثمنا لتلك المهمة التى جاء من أجلها.

وقد وصلت طلائع جيش الانقاذ الى مشارف العاصمة بعد سقوطها بيومين اثنين.

بسقوط الخرطوم في يد المهدى ينتهى النفوذ المصرى على السودان بصفة فعلية، ولم يصبح في يد حملة الأنقاذ سوى مديرية دنقلة التى رؤى الإبقاء عليها لتكون نقطة إرتكاز وقاعدة الزحف على الخرطوم. وفي الوقت نفسه فوجود قوات مصرية بدنقلة يحول بين المهديين ومهاجمة الحددود المصرية.

ويعتبر سقوط الخرطوم أعظم نصر أحرزه المهدى وأعتقد السودانيون حقيقة بأنه المهدى المنتظر، كما توافدت على السودان جموع من مختلف بقاع العالم الأسلامى لرؤية هذه الشخصية الجبارة التى ستطاعت ان تقلب الأوضاع في السودان وأن تحول الهزائم التى منى بها السودانيون منذ فتح السودان عام ١٨٢٠ حتى الآن الى انتصارات ساحقة لا على المصريين فحسب، بل على القوات الانجليزية ايضا.

وبهذا الإنتصار دانت للمهدى بالطاعة كل أجزاء السودان تقريبا وقامت فيه حكومة دينية استطاعت الاستقلال بالسودان، ولكنها لم تستطع أن تكون دولة منظمة بالمعنى الصحيح.

أما عن موقف الحكومة الانجليزية بالنسبة للأحداث الجارية بالسودان فنرى أن سقوط الخرطوم وقتل غردون واتباعه قد أثار موجة من السخط على الحكومة الانجليزية، فالرأى العام الانجليزى قد ساءه تباطؤ الحكومة الانجليزية فى التدخل الحاسم لإنقاذ الموقف فى الوقت المناسب، وأن هذا التردد تارة والتباطؤ تارة أخرى أديا الى حدوث تلك النكبة والى وصول حملة الانقاذ بعد فوات الأوان. واتهموا حكومة جلادستون بأنها المسئولة عن قتل غردون وفي الوقت نفسه تقع عليها مسئولية ثانية وهى التسبب في ضياع الجهود والأموال التى أنفقت على حملة الأنقاذ دون أن تتمكن تلك الحملة من إنقاذ الموقف.

وأدى ضغط الرأى العام الانجليزى على حكومته أن بدأت بالفعل تفكر جديا في اتخاذ سياسة ايجابية تجاه الموقف في السودان. وأرادت أن تجنب نفسها تبعة ماقد يحدث لحملة الانقاذ إذا ما وقفت منها نفس الموقف الذى اتخذته إزاء حملة هكس من قبل. ولهذا بادرت الحكومة بالاتصال بولسلى قائد حملة الأنقاذ وخولته السلطة في مهاجمة الخرطوم إذا وجد في ذلك مايؤمن سلامته أو أن يجمع قواته في مديرية دنقلة إذا ماتبين له أن الوقت غير مناسب للقيام بعملياته الحربية.

وقد حاول ولسلى أن يشتبك مع انصار المهدى شمال الخرطوم ولكنه وجد أن قواته غير كافية للقيام بهجوم فعال عليها. وفي الوقت نفسه أرسل ولسلى بجزء من قواته الى سواكن تحت قيادة جراهام للاستيلاء على

شرق السودان والقضاء عل عثمان دقنه أحد اتباع المهدى، وكذلك مد خط حديدى يصل سواكن على البحر الأحمر ببربر على النيل، ورغم الانتصارات التى أحرزها جراهام على قوات عثمان دقنه إلا أنه لم يستطع القبض عليه وتمكن من الالتجاء الى الصحراء.

وإذا كانت حملة جراهام قد أخفقت في القبض على عثمان دقنه فقد فشلت أيضا في مد الخط الحديدى المزمع انشاؤه. وتوقف المشروع بصفة نهائية بناء على أمر الحكومة الانجليزية.

أمام تلك الصعاب التى واجهت حملة الانقاذ، اقتنعت الحكومة الانجليزية بعدم جدوى الإستمرار في الحرب وأن الحكمة تقتضى العودة مرة أخرى الى دنقلة ريثما ينجلى الموقف. وقد انقسم الوزراء الانجليز بشأن هذا الموقف الى قسمين بعضهم كان يرى رأى رئيس الوزراء جلادستون في الانسحاب التام من السودان وعدم توريط الحكومة الانجليزية في عمليات حربية قد تستنفذ الكثير من الأموال والرجال. أما الفريق الأخر فكان يرى أن من الضرورى الاحتفاظ بدنقلة لما في ذلك من احتفاظ الحكومة الأنجليزية بهيبتها بعد سقوط الخرطوم، ولما قد يترتب على انسحاب حملة الانقاذ من السودان الى ضياع هيبة الحكومة الانجليزية في مصر ايضا. هذا بالإضافة الى أن التمسك بدنقلة سيحمى حدود مصر الجنوبية من اعتداءات المهدى. وخصوصا بعد أن اعتزم فتح مصر والشام وتحرير الدول الإسلامية.

لم يطل هذا التردد بين الانسحاب الكلى أو البقاء في دنقلة بعد أن تكهرب جو العلاقات بين روسيا وانجلترا نتيجة لغزو الروس لأراضى الأفغان واقترابهم من حدود الهند. وجدت انجلترا أذن أن الموقف لايحتاج الى مزيد من التردد، فقررت الانسحاب نهائيا من السودان وأرسلت بتعليماتها هذه الى المعتمد البريطانى في مصر والى قائد الحملة التى أرسلت لانقاذ السودان في ١٣ ابريل سنة ١٨٨٥ وأصرت على التنفيذ رغم معارضة ولسلى لها. عندما بدا له شئ من الأمل بعد وفاة المهدى في ٢٠ يونية سنة ١٨٨٥ .

وبموت المهدي يفقد السودان أعظم شخصية عرفها تاريخه الطويل فاستطاع هذا الرجل بقوة شخصيته وبسحره أن يجمع حوله قلوب السودانيين، وأن يوجههم الوجهة التى يرضاها عن طريق الاستعانة بالدين. وكان المهدى يمنى نفسه قبل وفاته المفاجئة بفتح مصر والشام وبلاد العرب، ولكن لحسن حظه فقد مات في عنفوان قوته وفي قمة مجده وترك لخليفته التعايشى تركة كبيرة مثقلة بالأعباء فعليه أن يحافظ على هذا الإجماع الرائع الذى حظى به المهدى، وعليه أيضا أن يعمل حسابا لانتقام انجلترا، وأن يحافظ على هذا الملك الواسع من أطماع الدول الاستعمارية الرأسمالية.

ورغم استطاعة التعايش القبض على ناصية الأمور بعد موت المهدى واستخدامه منتهى الشدة والعنف في القضاء على معارضيه فقد ظهرت

عوامل الفرقة بين اتباعه، وانقسم السودانيون الى فريقين متناحرين، السودانيون النيليون والسودانيون الغربيون. فموت المهدى اذن كان نكبة على اتباعه، فالحكومة التى أقامها قبل وفاته كانت حكومة بدائية تفتقر الى النظام والأستقرار، كما أن موته المفاجئ لم يتح للنظام الجديد الذى أقامه فرصة الاستقرار أو الثبات. ولم يكن هناك أمل في أن يحدث خلفه تغييرا في نظام الحكم، فلم يكن التعايش يمتاز بشئ سوى البطش والاستبداد وسفك الدماء، وإن كان على درجة كبيرة من المكر والدهاء.

وإذا تركنا جانب المهديين وانتقلنا الى الشطر الشمالى من الوادى نجد أن القائد الانجليزى ولسلى قد تمكن من الانسحاب نهائيا من دنقلة في ٥ يولية سنة ١٨٨٥ وتركز اهتمامه في تأمين سلامة حدود مصر الجنوبية من هجمات الدراويش. فجعل وادى حلفا خط الدفاع الأول عن مصر وأسوان خط الدفاع الثانى ومركز العمليات الحربية. وبذلك تتخذ السياسة الانجليزية مبدأ الدفاع ريثما تتغير الأحوال في مصر. وترتب على الأنسحاب من دنقلة الانسحاب أيضا من سائر الأقاليم التى ظلت في حوزة المصريين حتى الأن، لأن أمر الأنسحاب قد تقرر بالنسبة لجميع أجزاء السودان، فدخلت تلك الأقاليم في حوزة المهدى دون أية تضحيات.

وقد حاولت الحكومة الانجليزية - سيرا على السياسة التى اتبعها في ذلك الوقت وهى سياسة الدفاع ومهادنة أنصار المهدى - أن تدخل في مفاوضات مع الخليفة التعايشى لتسوية مشكلة الحدود المصرية السودانية

فيما بينهما. ولكن جميع محاولاتها فشلت لإصرار التعايشى على غزو مصر. ونظرا لانشغاله في حرب مع الحبشة اقتصرت الأعمال الحربية إزاء مصر على مجرد المناوشات من حين لأخر. وحينما انتهت الحرب الحبشية السودانية وجه التعايش اهتمامه نحو غزو مصر، فتحركت القوات السودانية تحت قيادة النجومى في مايو سنة ١٨٨٩ قاصدة الحدود المصرية ولكنه هزم وارتد الى الداخل انتظار للأمدادات الجديدة. وبوصولها تحركت قواته بسرعة نحو الحدود المصرية. وكانت الحكومة الانجليزية قد كلفت السير فرنسيس جرنفيل Sir Francis Grenfell سردار الجيش المصرى بمباشرة الدفاع عن حدود مصر الجنوبية، وكان تحت يده مايزيد عن الثلاثة آلاف وخمسمائة جندى من مصريين وسودانيين وانجليز، ويعاونه في قيادة الحملة كتشنر باشا (اللورد كتشنر فيما بعد) والقائمقام ونجت بك.

تقابل الطرفان المصرى والسودانى عند بلده طوشكى فانهزم الدراويش شر هزيمة فقتل قائد الحملة النجومى ومعه حوالي ١٢٠٠ من جنوده وأسر ٤٠٠٠ آخرين. وبهذه الهزيمة الساحقة تقهقرت قوات التعايشى الى مسافة تبعد ١٣٠ ميلا جنوب حلفا وتبددت أحلامه في غزو مصر مرة ثانية.

كذلك تقابلت القوات المصرية مع قوات عثمان دقنه في السودان الشرقى في معركة دفاعية نظرا لاحتفاظ الحكومة الانجليزية بميناء سواكن ووقوع سائر المناطق المحيطة بها في يد قوات عثمان. وذلك في واقعة الجميزه في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ وانتصرت فيها القوات المصرية تحت

قيادة جرنفيل ايضا. ثم انتصارها للمرة الثانية عليه في موقعة طوكر في ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ .

ولكن هذه الانتصارات لم تستطع أن تغير من سياسة الحكومة الانجليزية إزاء السودان ويرجع ذلك الى أسباب عدة هي:

أولاً: أن انجلترا منذ اسيتلائها على مصر وهى تواجه ضغطا متزايدا من قبل الحكومة الفرنسية التى وجدت في احتلال الانجليز لمصر إخلالا بالتوازن الدولى في البحر المتوسط وتفوقا للنفوذ الانجليزى على النفوذ الفرنسى في وادى النيل، وما كانت فرنسا تستطيع قبول هذا الوضع، فطالبت انجلترا بضرورة تحديد موعد قريب للجلاء والاعتراف بأنها لا تنوى البقاء في مصر، ثم محاولتها إثارة المتاعب للانجليز أينما وجدت مصالح لهم في أية بقعة من بقاع العالم. وكذلك أخذوا يؤيدون مطالب الباب العالى صاحب الحق الشرعى في مصر.

ثانيا: أخذت الحكومة الفرنسية تثير العقبات أمام الإدارة الانجليزية لمصر. ويثيرون الدول الأوربية ضد التنظيمات الجديدة التى أدخلتها السلطات الانجليزية، وخصوصا عندما ألغت انجلترا نظام المراقبة الثنائية. ونتيجة لهذه العاصفة من الاحتجاجات والتهديدات أن اضطرب انجلترا أخيرا إرضاء لفرنسا بأن تحدد عام ١٨٨٨ موعدا للجلاء عن وادى النيل.

ثالثا: رأت فرنسا في ذلك الوقت أن من مصلحتها التقرب من المانيا وروسيا لتأييدها في معارضة الاحتلال الانجليزى، واستفادت فرنسا الى حد ما من سياسة عزل انجلترا عن هاتين الدولتين الكبيرتين.

رابعاً: وجدت انجلترا معارضة شديدة من قبل الباب العالي بشأن هذا الاحتلال ودخل الطرفان في مفاوضات كادت تسفر عن عقد اتفاق مع مندوب انجلترا السير هنري درمندولف H.Drummond Wolf لولا تهديد فرنسا للباب العالي.

خامسا: إن الحكومة الانجليزية كانت تولي الاصلاحات المالية في مصر عناية خاصة، ولهذا فلم تحاول ارهاق الميزانية المصرية في القيام بمغامرات حربية ليست في حاجة ماسة إليها..

سادساً: بدأت انجلترا عقب احتلالها لمصر تكوين جيش مصر الحديث من عدد قليل من الجنود تخفيفا للعبء الواقع على كاهل الميزانية. وكانت مهمته دفاعية محضة، وسنجد أنه عندما أعلنت انجلترا في عام ١٨٩٣ عن عزمها في زيادة عدد قواتها في مصر إتقاء خطر الدراويش ثارت فرنسا واتهمت انجلترا بالعمل عل توطيد نفوذها في مصر، وأنه ليس في نيتها الجلاء عنها في وقت قريب.

لكل هذه الأسباب لم تحاول انجلترا أن تتخذ موقف الهجوم رغم ما أحرزته القوات المصرية من انتصارات فوضعها في مصر لم يكن قد استقر بعد أو على الأقل لم تكن تعلم أن احتلالها لمصر سيدوم فترة طويلة من الزمن. ولهذا اتصفت أعمالها في تلك الفترة بالحذر وبأنها أعمال وقتية. ولم تغير الحكومة الانجليزية من سياستها إزاء السودان إلا عندما تغيرت الظروف المحيطة بها.

الأطماع الاستعمارية في السودان

بعد أن سحبت مصر قواتها من السودان وتركته في أيدى الدراويش بدأت الدول الأوربية تطمع في هذا الملك الواسع، وعلى رأسها انجلترا فالحكومة الانجليزية التي اعترفت بالأمس القريب بسيادة مصر على ساحل الصومال حتى رأس حافون كانت أول من نقضته فاستولت على المنطقة الساحلية التى تضم موانى زيلع وبلهار وبربره على خليج عدن. وفي ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٧ أبلغت انجلترا الدول الأوربية بوضعها هذا الجزء من الساحل الصومالى الممتد من رأس جيبوتى الى بندر زيادة تحت نفوذها.

وكذلك سعت فرنسا من جانبها للأستيلاء على جزء من هذا الساحل كما فعلت انجلترا، وقد رأينا من قبل كيف امتلكت ايطاليا أبوك على خليج عدن في سنة ١٨٦٢، ثم ضمت اليها المناطق المحيطة بها عن طريق المفاوضات مع مشايخ القبائل المسيطرين على تلك المناطق، ونشأ عن حركة التوسع الفرنسى أن اصطدمت الدولتان الانجليزية والفرنسية، ولكن تمكنت الدولتان من الاتفاق فيما بينهما وتحديد مناطق نفوذهما تحديدا دقيقا. وبذلك استطاعت فرنسا ان توحد هذه المنطقة تحت حكمها في عام ١٨٩٦ تحت اسم الصومال الفرنسي. ومما يجدر الإشارة إليه أن الدولتين لم تعترفان بما لمصر من سيادة على تلك المناطق، واعتبرتا انسحاب مصر منها بمثابة التخلى عنها فلم تصبح الأرض في نظرهما ملكا لأحد.

كذلك عملت ايطاليا على امتلاك الجزء الباقى من هذا الساحل وعرفنا من قبل كيف اهتمت الحكومة الايطالية بهذه المنطقة في أواخر عصر اسماعيل وكيف أرسلت البعوث المختلفة لكشفها ومعرفة طبيعتها. وقد سمحت الحكومة الانجليزية لإيطاليا بعد احتلالها لخليج عدن أن تحتل الساحل الصومالى حتى نهر الجب. كذلك عقدت ايطاليا مع منليك ملك الحبشة في ٢ مايو سنة ١٨٨٩ معاهدة أوتشيالى التى منحتها الحق في بسط حمايتها على الحبشة.

كما عقدت ايطاليا مع انجلترا معاهدتين في عام ١٨٩١ لتحديد منطقة نفوذها، وقد نجحت ايطاليا في الحصول على موافقة انجلترا في ضم الساحل الصومالى من نهر جوبا الى النيل الأزرق واريتريا، بما في ذلك كسلا وما يجاورها الى نهر عطيره. ولما كانت تلك المناطق قد خضعت لسيادة مصر فقد حرصت انجلترا على أن ينص اتفاقها مع ايطاليا على حق مصر في استرجاع هذه المنطقة بما فيها مديرية كسلا، إذا ما أصبحت مصر قادرة على استعادتها.

ظلت مديرية خط الاستواء بعيدة عن نفوذ الدراويش حتى بعد أن سحبت مصر كل حامياتها من السودان، وقد رأت الحكومة الانجليزية ارسال حملة تحت قيادة استانلى عن طريق الكنغو البلجيكى لاخراج امين باشا مدير مديرية خط الاستواء من هذا الحصار المحدق به من قبل الدراويش. وقد بسطت انجلترا حمايتها على أوغنده اثناء العملية. حدث

هذا في الوقت نفسه الذى بدأ اهتمام المانيا بشئون افريقيا الشرقية، واستطاعت بالفعل عقد عدة معاهدات مع مشايخ القبائل الخاضعين لسلطة سلطان زنجبار، وأسسوا في عام ١٨٨٥ شركة افريقية الشرقية الالمانية لتباشر نشاطها في تلك المناطق. وخشيت انجلترا من أن يؤدى نشاط الشركة الى منافستها في امتلاك اوغنده والسيطرة على منابع النيل، فانشأت انجلترا شركة مماثلة للشركة الالمانية اطلق عليها اسم شركة افريقية الشرقية البريطانية «لمقاومة نفوذ الشركة الالمانية». ووجدت الدولتان أن من مصلحتهما تسوية الحدود فيما بينهما فنصت اتفاقية ٢ يوليه سنة ١٨٨٧ على أن يكون نصيب انجلترا الأراضى الواقعة شمال بحيرة فيكتوريا، بينما تسيطر المانيا على الأراضى التى تقع جنوبها حتى افريقية الوسطى البريطانية.

وقد استغلت حركة البلجيك التنافس القائم بين فرنسا وانجلترا على احتلال اعالى النيل في إرسال حملات الى منطقة بحر الغزال لضمها الى حدود الكونغو البلجيكى. ورأت انجلترا كذلك ان تجامل حكومة البلجيك على حساب مصر، فأجرت لهذه الحكومة في مايو سنة ١٨٩٤ بصفة دائمة جزءا كبيراً من منطقة بحر الغزال. كما أجرت لها جزءا آخر بصفة مؤقتة. وقد نصت انجلترا فى صلب الاتفاقية على أن هذا التأجير لايتعارض مع ما لتركيا ومصر من حقوق في أعالى النيل.

وكذلك استطاعت فرنسا أن تقتطع جزءا آخر من مديرية بحر الغزال أسوة بما فعلت بلجيكا. كما انتهزت الحبشة هذه الفرصة أيضا واستولت على هرر.

من هذا العرض الموجز لتاريخ تلك السنوات القلائل التى أعقبت إخلاء السودان، نرى كيف استغلت الدول الأوربية الاستعمارية هذه الفرصة للأنقضاض على أطراف السوادن تقتطع منها ماتشاء دون أن تستطيع حكومة التعايش الغاشمة أن تمنع هولاء الغزاة من الأقتراب من أراضي السودان. وسنلاحظ أيضا على تاريخ تلك الفترة أن الحكومة الانجليزية قد جاملت معظم الدول الأوربية على حساب مصر لكى تسكتها عن المطالبة بجلائها عن مصر أو تأييد فرنسا في هذا الشأن.

إعادة فتح السودان

خشيت انجلترا من ازدياد نفوذ فرنسا بعد التحالف الحربى بينها وبين روسيا فى ٤ يناير سنة ١٨٩٤ واقدامها على احتلال السودان عن طريق الحبشة أو بحر الغزال، ولهذا بدأت انجلترا تفكر في أواخر عام ١٨٩٥ في استرجاع السودان. وعندما علمت الحكومة الفرنسية بهذا التفكير عارضت معارضة شديدة لأنها لاتعترف بما لانجلترا من مركز في مصر.

وحدث في ذلك الوقت أن انهزمت القوات الايطالية أمام الحبشة التى قامت فرنسا بمساعدتها مساعدة فعالة في هذه الحرب ضد ايطاليا التى كانت تحظى بتأييد انجلترا، وخشيت انجلترا ان تنضم ايطاليا الى جانب

فرنسا وبلجيكا نتيجة لهزيمتها في الحرب ولعدم تقديم اجلترا المساعدة اللازمة لها.

ولهذا وجدت انجلترا أن من مصلحتها الاعتماد على تأييد المانيا في استعادة فتح السودان ضد معارضة فرنسا وروسيا. وقد نجحت انجلترا في حصولها على موافقة دول التحالف الثلاثي المانيا والنمسا وايطاليا لإرسال حملة لاستعادة السودان على أن تدفع مصر مبلغ مليون جنيه للصرف عليها. وأما فرنسا وروسيا فقد عارضتها في ذلك معارضة شديدة واحتجتا على تحميل الميزانية المصرية هذا العبء الجديد.

وحاولت الحكومة الانجليزية استرضاء كل من روسيا وفرنسا لعدم إثارة العقبات ضدها في مصر، ولكنها لم تنجح في ذلك، فقررت ارسال حملة الى دنقلة لاستعادة فتح السودان، وقررت فرنسا من جانبها حل تلك المشكلة بطريقتها الخاصة، وذلك عن طريق التوسع في أعالى النيل من جهة الجنوب، وارسلت حملة حربية فرنسية بقيادة مارشان Marchand للزحف على أعالى النيل عن طريق الكنغو معتمدة على تأييد بلجيكا.

وفي ذلك الوقت ارسلت الحكومة الانجليزية بالاشتراك مع الحكومة المصرية حملة تبلغ نحو عشرين الف جندى تحت قيادة السير هربرت كتشنر Herbert Kitchener سردار الجيش المصرى، فاستولت على دنقلة في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦، ثم وقعت في يد الحملة مدينتى أبى حمد وبربر في أغسطس سنة ١٨٩٧ . ثم أشتبكت مع قوات الدراويش في موقعة

النخيلة على نهر عطيرة في ٨ أبريل سنة ١٨٩٨ وسحقت قوات التعايشي، وكانت موقعة أم درمان (٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨) الموقعة الفاصلة في تاريخ السودان، إذ أنهزمت قوات الدراويش وفر الخليفة عبد الله التعايشي، تاركا العاصمة قبل أن يدخلها كتشنر في سبتمبر سنة ١٨٩٨ . وقد حاول التعايشي أن يعيد الكرة مرة أخرى ولكنه أخفق وقتل في نوفمبر سنة ١٨٩٩ . وبذلك تنقضى دولة الدراويش التى عمرت حوالى الأربعة عشر عاما.

وبينما كانت الأخبار تتوارد بانتصار الجيش المصرى في موقعة أم درمان صحبتها اخبار أخرى تتعلق بتقدم حملة مارشان الفرنسية داخل أراضى السودان، فثار الرأى العام الانجليزى وطالب بمحاربة فرنسا. وفي الوقت نفسه فقد تمسكت فرنسا بموقفها وادعت بان لها نفس الحقوق التى للانجليز في السودان، رغم معارضة انجلترا واستنادها الى حق مصر في العودة الى أراضيها التى حكمتها من قبل.

واستطاعت قوات مارشان أن تحتل فاشودة على النيل الأبيض في يوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٩٨ قبل وصول الجيش المصرى اليها بحوالى عشرة أيام. وكانت فرنسا تأمل في مساعدة أصدقائها الأحباش الواقعين شرق فاشودة. وعندما وصلت القوات المصرية قرب فاشودة أرسل كنشنر الى مارشان قائد الحملة الفرنسية يطلب منه الانسحاب لأن فاشودة من ممتلكات مصر، فرفض مارشان الانسحاب إلا بإذن من حكومته. وآثرت الحكومة الانجليزية

عدم اتخاذ القوة في إرغام مارشان على الأنسحاب وأن تترك هذا الموضوع لمعالجته بالطرق الدبلوماسية.

وعندما وجدت فرنسا آن انجلترا جادة في تهديدها وانها لاتستطيع الاعتماد على حلفائها الأحباش أو أن تعتمد على تعضيد روسيا فضلت الأنسحاب من فاشودة وأنهاء الأزمة التى كادت تؤدى إلى حرب بين الدولتين الكبيرتين. ويرجع الفضل فيما أحرزته انجلترا من نجاح الى قوة اسطولها البحرى واستعداداتها الحربية.

إتفاقية الحكم الثنائي

بعد أنتهاء أزمة فاشودة بدأ اللورد كرومر يفكر في نظام الحكم الذى سيطبق على السودان وأتفق أخيرا مع بطرس غالى باشا ممثل الحكومة المصرية في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ على إقامة حكم ثنائى Condiminium من الدولتين المصرية والانجليزية وفيما يلى نص هذا الوفاق. (ملحق ٧)

وإذا ألقينا نظرة عابرة على هذا الوفاق نجد أولا أن الحكومة الانجليزية قد أستندت في إبرام هذا الوفاق إلى الأساس القديم الذى يعتبر مصر الدولة التى لها حقوق في السودان من قبل. وأن هذا الوفاق قد أمكن الوصول إليه بين الطرفين لايجاد إدارة مشتركة في السودان بحكم إشراف انجلترا على شئون مصر منذ احتلالها في ١٨٨٢ واشتراكها في فتح السودان.

ثانيا: إن الامتيازات الاجنبية التى عانت منها الحكومة الانجليزية الشئ الكثير في مصر قد استبعدت كلية من السودان، حتى لاتقف الدول الأوربية من الإدارة المشتركة موقف المعارضة والتعنت.

ثالثا: نصت الحكومة الانجليزية في الماده الثالثة من الوفاق على أن من حقها اختيار الحاكم العام للسودان على أن يصدر فرمان تعيينه من خديو مصر. وكذلك منحت هذا الحاكم من الضمانات ما يسمح له التصرف بحرية طبقا لما تقتضيه مصلحة بريطانيا أولا وقبل كل شئ، ولا تستطيع الحكومة المصرية عزله إلا بموافقة بريطانيا نفسها. ولهذا اقتصرت وظيفة الحاكم العام على الانجليز دون غيرهم. ونظرا لأن الحاكم العام كان يشعر بأنه من سلالة الدولة المحتلة لمصر، فلم يكن يهتم بوجهة نظر مصر في الشئون السياسية أو الإدارية إلا إذا اتفقت مع وجهة نظر بريطانيا.

رابعاً: وضعت انجلترا هذا الوفاق لإثبات مالها من حقوق في السودان بحكم إشرافها على شئون مصر وبحق الفتح أيضا. ولم تكن الحكومة المصرية في حالة تسمح لها برفض هذا الوفاق فهي دولة محتلة ولايمكن أن تقف على قدم المساواة مع انجلترا. ومن ثم يعتبر هذا الوفاق باطلا، لأن مصر لم تكن حرة الإرادة، بحيث تستطيع أن تقبل أو ترفض. وبهذا تستقر الأوضاع في السودان لصالح انجلترا أولاً وأخيراً. فالحاكم العام للسودان انجليزى وحكام الأقاليم انجليز، وليس لمصر من مظاهر الحكم سوى بعض القوات الرمزية بالخرطوم، ورفع العلم المصرى الى جانب العلم الانجليزى

على دور الحكومة. فالحكم كان من الناحية الفعلية انجليزيا بحتا. أما مصر فلاحول لها ولاقوة. ومع ذلك كانت تقوم بسداد العجز في ميزانية الحكومة السودانية سنويا.

الوضع في السودان في ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

ظل الوضع بالنسبة للسودان على هذا النحو إلى قيام الحرب العالمية الأولى وانضمام الدولة العثمانية إلى جانب المانيا والنمسا فى هذه الحرب ضد انجلترا. وعندئذ أعلنت انجلترا الحماية على مصر في ٢٨ ديسمبر ١٩١٤، بعد أن قطعت كل صلة تربط مصر بهذه الدولة.

وعندما قامت ثورة ١٩١٩ ضد انجلترا مطالبة برفع الحماية على مصر، وإعلان الاستقلال، لاسيما وقد انتهت الحرب فى صالح انجلترا. وبدأت المفاوضات بين الطرفين المصرى والانجليزى يهدف إلغاء الحماية، والاعتراف بإستقلال مصر، فجرت مفاوضات عدلى - كيرزون في عام ١٩٢١ . وقد تحطمت هذه المفاوضات على صخرة السودان، كما ستتحطم جميع المفاوضات بعد ذلك لهذا السبب، ألا وهو تسمك انجلترا بالوضع القائم بالسودان دون تغيير.

ولما وجدت انجلترا ضرورة إلغاء الحماية تهدئة لثورة المصريين، ونظرا لعدم قبول وجهة النظر الانجليزية في المفاوضات من جانب الوفد المصرى، رأت أن تلجأ إلى حل من جانبها وحدها، ألا وهو إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وهذا نصه:

«وبما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة».

«وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للأمبراطورية البريطانية، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية:

١- أنتهت الحماية البريطانية على مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

٢- حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الأجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر ١٩١٤ .

٣- إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتي بيانها، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي:

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر.

(ب) الدفاع عن مصر من كل إعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.

(جـ) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات

(د) السودان.

وحتى تبرم هذه الأتفاقيات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ماهى عليه».

وإذا ماألقينا نظرة على هذا التصريح نجد أنه منح مصر مظهر الاستقلال بينما سلبها في الحقيقة جوهره وروحه، فأحتفظت انجلترا بقوات الأحتلال بحجة تأمين مواصلاتها في مصر، وكذلك الدفاع عن مصر ضد أى عدوان، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات، والحفاظ على الوضع في السودان. وكل هذه الأمور من سيادة الدولة.

على أى حال فقد قامت مصر بتنفيذ التصريح بصفة عملية رغم عدم موافقتها عليه رسميا وشعبيا. وترتب على ذلك إعادة منصب وزير الخارجية الذى ألغى في ظل الحماية، وأصبح لمصر تمثيل سياسى وقنصلي، وبدأت في وضع دستور سنة ١٩٢٣، وأن يتخذ نظام الحكم فيها النظام الدستورى النيابى.

ومهما يكن من شئ فإن هذا التصريح كان خطوة إلى الأمام، فهو قد صدر من جانب واحد ولم تتقيد مصر بأى قيد تجاهه، ولم تتنازل بموجبه عن أى حق من حقوقها. أى أن طريق الجهاد مازال مفتوحا أمامها لنيل استقلالها الحقيقى.

وفي ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان فؤاد ملكا لمصر، واتخذ منذ ذلك الوقت لقب «صاحب الجلالة ملك مصر».

وفي عهد وزارة محمد توفيق نسيم (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ - ٥ فبراير ١٩٢٣) ضغطت انجلترا على الحكومة لحذف النصوص الخاصة بالسودان من الدستور وهى المادة ٢٩ من المشروع التى تنص على تلقيب ملك مصر «ملك مصر والسودان» ويلقب بملك مصر فقط. وكذلك تغيير المادة ١٤٥ بحيث تصبح «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من حقوق في السودان». وأخيرا صدر الدستور في ١٩ أبريل ١٩٢٣ بعد حذف النصين الخاصين بالسودان. وفي ٣٠ أبريل ١٩٢٣ صدر قانون الانتخاب وهو أول قانون صدر في ظل الدستور.

أسفرت الانتخابات عن حصول حزب الوفد على أغلبية ساحقة، فكان من الطبيعى أن يعهد الملك إلى سعد زغلول بتشكيل الوزارة، وتم ذلك في ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

وفي عهد هذه الوزارة جرت محادثات سعد - ماكدونالد (سبتمبر - أكتوبر ١٩٢٤) وكان موقف سعد زغلول قويا، وفشلت المفاوضات بسبب تمسك انجلترا بالوضع في السودان. وقطع سعد المفاوضات بعد أن قال قولته الشهيرة «لقد دعونا إلى هنا (لندن) لكى ننتحر، ولكننا رفضنا الانتحار وهذا كل ماجرى».

عاد سعد زغلول لمصر وبدأ في ممارسة أعماله وقد أعترضته سلسلة من الخلافات بينه وبين الملك، استنادا إلى مواد الدستور التى تنص على أن الملك لايمارس صلاحياته إلا من خلال الوزارة، وألا ينفرد بها دون

استشارتها وموافقتها. وفي ذلك الوقت حدث مالم يكن في الحسبان إذ أطلق خمسة أفراد الرصاص على السير لى ستاك Lee Stack سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام أثناء خروجه من مكتبه بوزارة الحربية بالقاهرة في طريقه إلى منزله، وذلك في حوالى الساعة الثانية بعد ظهر يوم ١٩ فبراير ١٩٢٤، وتوفى متأثرا بجراحه في اليوم التالى. أهتزت البلاد هزة عنيفة لهذا الحدث الجلل الذى سيكون له أوخم العواقب على البلاد وعلى الوزارة الوطنية. وثارت الحكومة الانجليزية، وحملت صحافتها حملة شديدة على وزارة سعد وأتهمته بإثارة الشعور المصرى ضد انجلترا. وغضب المندوب السامى الانجليزى غضبا شديدا ووجه انذارين في يوم ٢٢ نوفمبر أحدهما إلى رئيس الوزراء والثانى إلى الملك. وقد صيغ الأنذاران بلهجة شديدة، ومطالب مجحفة بحق مصر. وفيما نص مطالب الإنذار الأول:

«فبناء على ذلك تطلب حكومة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية:

(١) أن تقدم إعتذارا كافيا وافيا عن الجناية.

(٢) أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات.

(٣) أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية.

(٤) أن تدفع في الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه.

(٥) أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحته من السودان، مع ماينشأ عن ذلك من التفصيلات التى ستعين فيما بعد.

(٦) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع في الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد تبعا لما تقتضيه الحاجة.

(٧) أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر.

وإذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان».

وأمهر هذا الأنذار بتوقيع المندوب السامى الفيلد مارشال اللنبى. كان لهذا الحادث وقع الصدمة على سعد زغلول، واضطر إلى الاستجابة إلى المطالب الأربعة الأولى، ألا وهى الاعتذار وتعقب الجناة، ومنع المظاهرات ودفع الغرامة، ولكنه أمتنع عن الأستجابة للمطالب الثالثة الباقية لأنها تتعارض مع الأتفاقيات الموقعة مع انجلترا. ثم قدم أستقالته في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ . وكان هذا خطأ كبيرا من سعد زغلول، فكان عليه أن يبقى في منصبه دون الاستجابة لمطالب انجلترا لأنه منتخب من قبل الشعب. ولكن استجابته لبعض المطالب، قد شجع من جاء بعده - أحمد زيور باشا - على أن يستجيب إلى بقية المطالب. وهذا ماحدث بالفعل.

وعندما صدرت الأوامر من السلطات الانجليزية إلى وحدات الجيش المصرى بالسودان بالعودة إلى مصر، رفضت هذه الوحدات تنفيذ هذه الأوامر إلا إذا صدرت من الحكومة المصرية. وقررت حكومة زيور بالاتفاق مع الملك أن يرسل وزير الحربية المصري، بأمر الأنسحاب مع ضابط مصرى سافر إلى السودان لهذا الغرض وأبلغ الضباط والجنود المصريين بهذا الأمر، فأذعنوا للأمر وتم الأنسحاب في أربعة أيام هى ٢٩ ، ٣٠ نوفمبر و١ ، ٢ ديسمبر عام ١٩٢٤ .

وبذلك انفردت انجلترا بحكم السودان وفق مشيئتها منذ ذلك الوقت حتى عام ١٩٣٦ حيث عقدت معاهدة ١٩٣٦ التى سمحت لقوات رمزية مصرية إلى العودة إلى الخرطوم كما كان الوضع في ظل وفاق عام ١٨٩٩.

وكان من جراء انفراد انجلترا بحكم السودان العمل على فصل جنوب السودان عن شماله، بحيث كان لايستطيع فرد سودانى من شمال السودان أن يسافر إلى جنوبه إلا بتصريح خاص من حكومة الخرطوم، لاتسمح بإعطائه إلا بعد أن تعرف الهدف الذى من أجله يطلب السفر، وماهى المدة التى سيمضيها في جنوب السودان وفي أى بلد سينزل فيه، واسم الشخص الذى سيقيم عنده.

وكانت انجلترا تهدف من وراء ذلك أنها كانت تتوقع على المدى القريب أو البعيد أنها ستجلوا عن السودان،فلا مانع لديها من تجلو عن شمال السودان على أن تحتفظ بجنوبه حيث الثروة النباتية والحيوانية. وعندما

أرغمت انجلترا على الانسحاب من السودان بعد قيام الثورة المصرية، ونجاح مصر في عقد اتفاقية تقرير المصير للسودان في عام ١٩٥٣ التى أختار فيها السودانيون في مطلع عام ١٩٥٦ استقلال السودان، تركت انجلترا السودان وقد وضعت بذور النفور بين الشمال والجنوب طيلة انفرادها بحكمه، فالحرب القائمة الآن بين جنوب السودان وشماله هى من صنع انجلترا ومن نتاج سياستها في تلك البلاد.

الملاحق

ملحق (١)

فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١/٢١ ذي القعدة ١٢٥٦ هـ

رأينا بسرور ماعرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات أمانتكم وصدق عبوديتكم الشاهانية ولمصلحة بابنا العالى فطول اختياركم ومالكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة إدارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا ريبا بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة في إدارة شئون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهانى على حقوق جديدة في تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم . فتقدرون في الوقت نفسه أحساناتنا اليكم قدرها وتجتهدون ببث هذه المزايا التي أمتزتم بها في أولادكم .

وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المبينة حدودها في الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتي بيانها : متى خلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية إلى من تنتخبه سدتنا الملوكية من أولادكم الذكور وتجرى هذه الطريقة نفسها بحق أولاده وهلم جرا . وإذا أنفرضت ذريتكم الذكور لا يكون لأولاد نساء عائلتكم الذكور حق أيا كان في الولاية المذكورة على أن حق التوارث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة أو لقبا أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولاحقا فى التقدم ، بل يعامل بذات معاملة زملائه وجميع أحكام خطنا الشريف الهمايونى الصادر عن كلخانه وكافة القوانين الإدارية الجاري العمل بها أو تلك التى سيجري

العمل بموجبها في ممالكنا العثمانية وجميع المعقودة أو التي ستعقد فى مستقبل الأيام بين بابنا العالي والدول التجارية يتبع الإجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر أيضا وكل ما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوكى . ولكن لا يكون أهالي مصر وهم من بعض رعايا بابنا العالي معرضين للضمار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة بما يوافق حالة ترتيبها في سائر الممالك العثمانية وربع الإيرادات الناتجة من الرسوم الجمركية ومن باقي الضرائب التي تحصل في الديار المصرية يتحصل بتمامه ولا يخصم منه شئ ويؤدى إلى خزينة بابنا العالى العامرة والثلاثة الأرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والادارة المدنية والجهادية وبنفقات الوالى وبأثمان الغلال الملزمة مصر بتقديمها سنويا إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة ويبقى هذا الخراج مستمرا دفعه من الحكومة بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدئ من عام ١٢٦٧ أي يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٤١ ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنهم في مستقبل الأيام تكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلة ونوع الظروف التى ربما تجد عليها . ولما كان من واجبات بابنا العالى الوقوف على مقدار الايرادات السنوية والطرق المستعملة في تحصيل العشور وباقي الضرائب . وكان الوقوف على هذه الاحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة في تلك الولاية فينظر في ذلك فيما بعد ويجرى ما يوافق إرادتنا السلطانية ولما كان من اللزوم أن يعين بابنا العالى ترتيبا لسك النقود لما فى ذلك من

الاهمية بحيث لا يعود يحدث فيما بعد خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة أقتضت أرادتى السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى معادلة للنقود المضروبة في ضربخانتنا العامرة بالاستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها . ويكفي أن يكون لمصر في أوقات السلم ثمانية عشر ألف نفر من الجند للمحافظة فى داخلية مصر، ولا يجوز أن تتعدى ولايتكم هذا العدد ولكن حيث أن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالى كأسوة قوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزاد هذا العدد في زمن الحرب بما يرى موافقتنا في ذلك الحين على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة فى كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية بعد أن تخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة، فهذه القاعدة يجب إتباعها أيضا في مصر بحيث ينتخب من العساكر الجديدة الموجودة في الخدمة حالا عشرون ألف رجل ليبتدءوا الخدمة فيحفظ منها ثمانية عشر ألف رجل في مصر وترسل الألفان لهنا لأداء مدة خدمتهم، وحيث أن خمس العشرين ألف رجل واحب استبدالهم سنويا فيؤخذ سنويا من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعدة المقررة من نظام العسكرية حين سحب القرعة بشرط أن تستعمل في ذلك مواجب الإنسانية والنزاهة والسرعة اللازمة فيبقي في مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندي من الجنود الجديدة والأربعمائة يرسلون إلى هنا، ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسلة إلى هذا الطرف ومن الجنود الباقية فى مصر يرجعون إلى مساكنهم ولا يسوغ

طلبهم للخدمة مرة ثانية .. ومع كون مناخ مصر ربما يستلزم أقمشة خلاف الأقمشة المستعملة لملبوسات العساكر فلا بأس في ذلك . فقط يجب أن لاَ تختلف هيئة الملابس والعلائم التمييزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقي الجنود العثمانية، وكذا ملابس الضباط وعلائم امتيازهم الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفننا يجب وللحكومة المصرية أن تعين ضباط برية وبحرية حتى رتبة الملازم أماما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين اليها راجع لإرادتنا الشاهانية ولا يسوغ لوالي مصر أن ينشئ من الان فصاعدا سفنا حربية ألا بإذننا الخصوصي . وحيث أن الامتياز المعطي بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه ففي عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز والغاية للحال وبناء على ذلك قد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكي كي تقدروا أنتم وأولادكم قدر إحساناتنا الشاهاني فتعتنون كل الاعتناء بإتمام الشروط المقررة وتحمون أهالي مصر من كل فعل إكراهي وتكفلون أمنيتهم وسعادتهم من الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية وأخبار بابنا العالي عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لم .

ملحق (٢)

فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦/٢ المحرم ١٢٨٣ بشأن تعديل نظام الوراثة

مرسل لسمو اسماعيل باشا فرمان تعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية وكفلت فيه بعض حقوق معلومة مؤرخ في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ الموافق ١٢ المحرم الحرام سنة ١٢٨٣ .

حيث انني قد اطلعت على طلبك المرفوع للأعتاب السنية الذي أوضحت فيه أن تعديل قاعدة التوارث المقررة في الفرمان الشاهاني المؤرخ في شهر ربيع الاخر سنة ١٢٥٣ ومقدم إلى جدك محمد على باشا حالة تقليده ولاية مصر بطريق التوارث المشمول ذلك الفرمان بخطي الهمايوني وأن انتقال الولاية بطريق الإرث من الاب إلى الابن من صلبه بحسب ترتيب البكورية هما أمران مناسبان لحسن إدارة مصر ونمو سعادة أهاليها . وحيث انني أقدر من جهة أخرى مساعيك وبذلك بذلت قصاري جهدك من يوم تقليدك ولاية مصر في سبيل الوصول إلى هذه الغاية حق قدرها . وحيث أن مصر هي مقاطعة من مقاطعات مملكتي الأكثر أهمية ، وحيث انك ما برحت حتي الان تبرهن على امانتك وخلوصك نحو ذاتي الملوكية . ولما كان من مرادي أن اظهر لك بنوع سنى ساطع عظيم ثقتي التامة بك قررت على هذا جميعة ان تنتقل ولاية مصر مع ما هو تابع اليها من الاراضي وكامل ملحقاتها وقائم مقاميتي سواكن ومصوع إلى اكبر اولادك الذكور بطريق الإرث بالصورة الى أكبر اولاد ذريتك . فاذا أخلى منصب الولاية من والى ولم يترك الوالى المتوفى ولدا ذكرا ينتقل الإرث حينئذ الى اكبر أخوته، وان

لم يكن له أخوة فالي أكبر أولاد كبير أخوته المتوفين الذكور . هذا قانون التوارث الواجب اتباعه من الآن فصاعد فى مصر وفضلا عن ما ذكر فان الشروط المبينة في الفرمان الآنف الذكر تبقي ولن تزل دائما أبدا نافذة المفعول كما في الماضى . ومن المقتضى مراعاة كل شرط منها لأنه في مراعتها والقيام بما هو مفروض بها ما يوجب استمرار الامتيازات الناشئة عنها . وقد تثبت أيضا كافة المسموحات الممنوحة اخيرا من لدن حكومتى السلطانية للولايات المصرية متعلقة بأذونيتها وفى أن ترفع عدد جيوشها حتى الثلاثين ألف رجل وفي ان تستمر نقودها مختلفة في العيار عن نقود السلطنة العثمانية وفى ان تمنح رتب حكومتنا الشاهانية حتى الرتبة الثانية ، وكذلك تثبت القاعدة الممنوح بموجبها وراثة اولاد بنات ولاة مصر الذكور فتبقى مرعية كما في الماضى . اما الخراج الذى قدمته ولاية مصر للخزينة الملوكية العامرة وقدره ثمانون الفا من الأكياس ، فقد يرفع الى مائة وخمسين الفا من الاكياس فيبدأبدفعها من شهر محرم الحرام سنة ١٢٨٣ بواقع الليرة العثمانية مائة قرش أى سبعمائة وخمسين ألف من الليرات العثمانية سنويا وحيث صدرت إرادتي الشاهانية هذا على قصد تنفيذ صورتها المشروحة اعلاه فتحرر هذا الفرمان الملوكى متوجا بخطى الشريف الهمايونى وتسلم . وينبغي من جهتك أن تستعمل ما انطوت عليه من الصدق والاستقامة وما حزته من الدراية بأحوال مصر في سبيل الاعتناء بإدارة ولايتك فتجتهد بان تكفل لساكنيها تمام الراحة والاماني مع معرفة قدر احسانتي الملوكية التي نالتك مني بواسطة تمسكك بمراعاة الشروط المقررة اعلاه .

ملحق (٣)

فرمان ٨ يونية ١٨٦٧ بشأن منح إسماعيل لقب خديوي

إن فرماني الهمايوني الذي منح ولاية مصر امتياز التوارث اشترط خلاف ما ذكر وهو تكون القوانين الأساسية الجاري العمل بموجبها في كافة انحاء المملكة العثمانية مرعية الإجراء ونافذة أيضا في مصر بما يوافق الحق والعدل ، مع مواعاة عادات الأهلين واخلاقهم . اما القوانين الأساسية المذكورة فليكن معلوما انها إن هي إلا المبادئ العمومية المنشورة في تنظيمات كلخانة أعني تأمين الارواح والأموال والشرف . ولكن حيث تسلمت إدارة مصر الداخلية وبالتبعية لها مصالح مصر المالية والمادية وسواها إلى الوالى رؤى من الضروري ان تمنح الحكومة مصر الاذن في تنظيم كافة القوانين والقواعد المقتضي تنظيمها بشأن ذلك بصورة عقود خصوصية مختصة بالإدارة الداخلية وكل ما وقعت عليه الحكومة الشاهانية من العهود يكون نافذا في مصر . كما كان حتى الآن على انه مرخص لخديوى مصر ان يعقد مع وكلاء الدول الأجنبية وثائق خصوصية متعلقة بالجمارك وأجور الضبطية للرعايا الأجانب والترانسيت وإدارة البوستة . ولا يسوغ بوجه من الوجوه ان تحرر الوثائق المذكورة بصفة معاهدات أو وثائق سياسية . وإذا لم تكن هذه العقود موافقة للصورة المبينة أعلاه وكانت تمس الحقوق السلطانية في ممالكها وجب اعتبارها باطلة وكأنها لم تكن فاذا وقع للحكومة المصرية شك في انها غير حاصلة

حقوقها أو ان حقوقها هذه قد مسها ضرر عليها اذا قبل ان تتخذ قرارا قطعيا في شأن ذلك أن تعرض الكيفية للباب العالي . وكلما عقد مؤتمر الآن فصاعدا بين حكومتي الشاهانية وسائر الدول وكان المقصود إبرام وفاق تجاري أو معاهدة تجارية تستشار الحكومة المصرية حينئذ في ذلك ويطلب رأيها صيانة لمصلحتها التجارية .

ملحق (٤)

الفرمان الشامل

الفرمان الصادر من الحضرة السلطانية الجليلة إلى حضرة الخديوى الافخم وذلك في تأكيد سائر الفرمانات التى اعطيت سابقا إلى من تولوا الخديوية المصرية بإضافة امتيازات جديدة وذلك في غرة جمادي الاولى سنة ١٢٩٠ (٢٧ يونيو سنة ١٨٧٣) .

..... فمن المعلوم لديكم أنكم استدعيتم منا جميع الخطوط الهايونية والأوامر الشريفة السلطانية التي صدرت من منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث الى عهدة والى مصر الأسبق محمد على باشا المرحوم الى يومنا هذا سواء كانت تعديل توارث الخديوية المصرية أو بخصوص إعطاء بعض امتيازات حسبما استوجبها موضع الخديوية وأمزجة الاهالي وطبائعها الخصوصيةوجعلها فرمانا واحدا مع التعديلات اللازمة في احكامها والتفصيلات المقتضية في عبارتها بشرط ان يكون هذا الفرمان الجديد قائما مقام الفرمانات السابقة . وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولا بها ومرعية الإجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن استدعاؤكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية وها نحن نذكر ونبين لكم أحكامهم على الوجه الاتي :

«لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التي صار تعيينها بالفرمان العالى الصادر في اليوم الثاني من شهر ربيع الاول من

شهور سنة ١٢٥٧ الموضح أعلاه بالخط الهمايوني وتبديلها بأصول الوراثة الخديوية في أكبر أولاد خديوي مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد الخديوي الذكور وبعده إلى أكبر أولاد هذا الاكبر المذكور هكذا على النسب المستقيم الذكوري على الدوام يكون مستلزما لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالبا لاستكمال سعادة أحوال أهاليها وسكانها وهذا مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الجميلة المصروفة في استحصال معمورية الاقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهية أهاليها وحصول وثوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم، فلأجل أن يكون دليلا باهرا على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريق الآتي بيانها وهي ان خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ما صار إلحاقها بها أخيرا من قائمقامتي سواكن ومصوع وملحقاتهما يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديويا على الأقطار المصرية من أولادكم واذا انحلت الخديوية المصرية بأن لا يكون للخديو ولد ذكر يصير توجيهها الى أكبر أخوته الذكور إذا لم يوجد له أخ بقيد الحياة فالى أكبر أولاد الاخ وهكذا تتخذ هذه الأصول قانونا مستمرا وقاعدة مرعية أبدية في توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية الى الاولاد الذكور المتولدة من أولادكم الإناث أصلا .

ولأمل تأمين توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقتضية في إدارة أمور الخديوية فيما اذا انحلت الخديوية وكان الوارث الذي هو أكبر أولادكم الذكور صغيرا وصبيا بأن يكون عمره أقل من ثماني عشرة سنة ولو أنه يصير خديوي بالفعل حسب استحقاق الوراثة ففي الحال يعين فرمان من طرف السلطة السنية بتوليه على الخديوية . لكن اذا كان الخديوى السالف عين ونصب وصيا ورتب هيئة وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين بلوغ الخديوى اللاحق الصبى إلى سن الثمانى عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك وختم عليه هو وختم أيضا اثنان من الأمراء المصريين المأمورين بإحدى المأموريات المصرية على طريق الإشهاد وأجرى الوصاية هكذا فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الإدارة فى الحال . وبعد ذلك تعرض الكيفية إلى الباب العالى ويصير التصدق على ذلك الوصى وهيئة الوصاية طرف الدولة العلية بفرمان عال ويبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما هو عليه لحين البلوغ . واما اذا انحلت الخديوية ولم يعين الخديوى السالف وصيا ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور تتشكل هيئة الوصاية من الذوات المتأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الاحكام المصرية وسردارية العساكر المصرية وتفتيش الاقاليم ، ويصير انتخاب وصى فى الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الاتى ذكره ، وهوانه في تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة ما بين هؤلاء الذوات في حق انتخاب وصى منهم فاذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكثرية أرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصيا يتعين ذلك الذات وصيا

على الخديوية ، واذا اختلفت الآراء بأن رغب نصفهم في تعيين ذات والنصف الاخر في تعيين ذات آخر يكون إجراء وصيايه الذات المأمور على المأمورية المهمة والمقدمة في الذكر من تلك المأموريات، أعنى المأمور على المأموريات المقدم ذكرها على الترتيب المحرر آنفا من الداخلية إلى آخره . وتتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية بعده ويباشرون إدارة الامور الخديوية مع الوصى وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم إلى طرف سلطتنا السنية، ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف. وكما انه لا يجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها في الصورة الاولى ، أعنى فيما اذا كان تعيين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب أعضائها بمعرفة الخديوى السالف بكذلك في الصورة الثانية أعنى فيما اذا كان انتخاب الوصى بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تتغير هيئة الوصاية ولأعضائها فى تلك المدة. واذا توفى أحد مَن أعضاء هيئة الوصاية في ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصرية بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفي . واذا توفى الوصى في تلك المدة يصير انتخاب واحد من اعضاء هيئة الوصاية بمعرفتهم على الوجه السابق وجعله وصيا وانتخاب واحد من المأمورين المصرية والحاقة باعضاء هيئة الوصاية بدل الذي نصب وصيا ، وبمجرد بلوغ الخديوى الصبى إلى سن الثمانى عشرة سنة صار رشيدا وفاعلا مختارا فيباشر هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه وهذا حسب ما تقرره لدينا واقتضته ارادتنا الملوكية ولما كان تزايد عمارية الخديوية المصرية وسعادة حالتها وتأمين

رفـاهيـة الاهالى والسكان وراحتـهم من أهم المواد الملتزمة المرغـوبة لدينا وإدارة المملكة الملكيـة والماليـة ومنافـعهـا المادية وغـيرها المتوقف عليـها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية وأسبابها عائدة على الحكومة المصرية فنذكـر بيـان كـيـفيـة تعـديل الامـتيـازات وتوضـيحـها بشـرط بقـاء كـافـة الامـتيـازات المعطاه قـديما وحديثـا من طرف الدولة العليـة إلى الحكومـة المصرية واستـمرار جريانها خلفا عـن سلف وتلك الكيفيـة هى انه لما كـان إدارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت إدارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هى من المواد العـائدة على الحكومة المصرية والمتعلقـة بهـا. ومن المعلوم أن أمر إدارة أى مملكة كـانت وحسن نظامهـا وتزايد معموريتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر إلا بتوفيق معـاملاتها وتطبيق إجراءاتها العـموميـة بالأحوال والمواقع وأمزجة الأهالي وطبائعهـا فقد أعطيناكم الرخصة الكاملة في إعمـال قوانين ونظامـات داخليـة على حسب لزوم المملكة وكذا الأجل تسهيل تمشية وتسوية كافة المعاملات سواء كـانت من طرف الحكومـة أو من طرف الأهالي مع الاجـانب وترقـي وتوسع البضائع والحرف وأمور التجارة وأمور الضبطية مع الأجانب قد أعطيناكم الرخصة الكاملة في عقد وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الأجنبيـة في حق الكمرك وأمور التجارة وكافـة المعاملات الجارية مع الاجانب في أمـور المملكة الداخلية وغيرهـا بصورة لا تستلزم إخلال معاهدات الدولة العلية البولتيـقيـة وكذا لكون خديوى مصر حائز التصرفـات الكاملة في الأمـور المالية قد صار إعطاء المأذونيـة التام له في عقد استـقراض من الخارج بلا

استئذان من الدولة العلية في أي وقت يرى فيه لزوما للاستقراض بشرط ان يكون باسم الحكومة المصرية، وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذي هو الأمر المهم والمعتني به زيادة عن كل شئ من أقدم الوظائف المختصة بخديوى مصر فقد اعطينا له الرخصة الكاملة في تدارك كافة أسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيماتها بنسبة إلجاآت الزمن والموقع وكذا في تكثير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حسب الإيجاب واللزوم ، وكذا ابقينا لخديوى مصر الامتياز القديم في حق إعطاء رتبة ميرالاى من الرتب العسكرية وإعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط ان المسكوكات الجارى ضربها بمصر تكون باسمنا الملوكي ، وان تكون أعلام وصناجق سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق ويشرط عدم إنشاء سفن زرخ أى مدرعة بالحديد فقط بدون استئذان لا غيرها من السفن الحربية فانها جائز انشاؤها بلا استئذان ولأجل اعلان المواد المشروحة أعلاه وتأييدها أصدارنا لكم أمرنا هذا الجليل القدر من ديواننا الهمايوني بمقتضى إرادتنا الملوكية وصار توشيح أعلاه بخطنا الهمايونى وإعطاؤه لكم متمما ومكملا ومعدلا ومصرحا للخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان في تأسيس وترتيب وراثة الحكومة المصرية أو في تشكيل هيئة الوصاية أو في إدارة الأوامر الملكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائلة بشرط ان تكون الاحكام المندرجة بهذا الفرمان الجديد نافذة وباقية ومرعية الإجراء على مر الزمان وقائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته إرادتنا الملوكية

فـيلزم ان تعـملوا قـدر لطف عنايتنا الملوكـيـة وأداء شكرها بصـرف جل هممكم في حسن إدارة أمور الخطة المصرية واستكمال أسباب وقاية أمنية الأهالي المنوطة بها استحصال راحتهم على حسب ما جبلتم عليه من الشيم المرغوبة والغيرة والاستقامة وما اكتسبتموه من هذا الفرمان الجديد وأداء المائة وخمسين الف كيسة التي هي ويركو مصر المقطوع سنويا بأوقاتها وزمانها على خزيتنا الجليلة الشاهانية على الترتيب والقاعدة المرعية في ذلك تحريرا في سنة ١٢٩٠.

ملحق (٥)

معاهدة الرقيق مع بريطانيا العظمى في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧

لما كان من أقصى أمال كل من حكومتى جناب ملكة بريطانيا العظمى وايرلندة المتحدة وحضرة خديوى مصر التعاون في إبطال ومنع الرقيق بالكلية وكاناقد صمما على عقد معاهدة للوصول لهذا الغرض حصل الرضا والاتفاق بين الواضعين إمضاءهم أدناه المأذونين بهذا الشأن على تدوين البنود الاتية وهي :

بند ١/

حيث أنه سابق صدور لائحة من الحكومة الخديوية بمنع بيع الرقيق السوداني والحبشى في الجهات التابعة لها فتتعهد الحكومة المشار اليها بأن تمنع منعا كليا من الآن فصاعدا إدخال العبيد السودانيين والحبشيين بأراضى القطر المصرى وملحقاته سواء كان بطريق البر أو البحور المارة من تلك الأراضى وأن تعاقب بأشد الجزاء على مقتضى القوانين المصرية الجارى العمل بها أو بموجب ما سيأتى بيانه بهذه المعاهدة كل من وجد متعاطيا بيع الرقيق السوداني أو الحبشى مباشرة أو بواسطة الغير ، وكذلك تتعهد بأن تمنع اخراج الرقيق السودانى أو الحبشى الى خارج القطر المصرى وملحقاته منعا مطلقا ما لم تحقق وتثبت صحة عتقه أو حريته ولا بد أن يذكر بورقة العتق أو بالباسبور الذى يعطى لأولئك السودانين أو الحبشيين من طرف الحكومة المصرية قبل خروجهم بأنهم أحرار ويمكنهم أن يتولوا أمر انفسهم كيف شاءوا بلا قيد أو شرط ما .

بند / ٢

كل شخص يوجد بأرض مصر أو بحدودها أو بالجهات التابعة لها بوسط افريقيا متعاطيا بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره تعتبره الحكومة المصرية هو ومن يكون مشتركا معه بمنزلة السارقين القاتلين فان كان من تبعتها يحاكم أمام مجلس عسكري وإلا تحال حالا محاكمته على المجالس المختصة بذلك ، وترسل المحاضر المحررة من الجهة العليا من جهات الحكومة المصرية في المحل الذي ثبت فيه حصول التجارة وكافة الاوراق والمستندات الدالة على جنحتة للحكم فيها بمقتضى قوانين الحكومة التى يكون تابعا لها مادامت هذه القوانين تجيز ذلك وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأيدى أى تاجر كان يصير إعطاؤه حريته ومعاملته بمقتضى المدون ببند (٣) الآتى والذيل المؤشر عليه بحرف (أ) المتمم لهذه المعاهدة .

بند / ٣

نظرا لكون إعادة الرقيق السودانيين أو الحبشيين لبلادهم بالثانى سواء كانوا منزوعين من أيدى المتجرين فيهم أو معتوقين يتعذر حصرلها وينشأ منها إما هلاكهم من التعب أو من الفاقة أو وقوعهم فى ربقة الرق ثانيا تستمر الحكومة بأن تجرى معهم الإحراءات السابقة اتخاذها بمعرفتها في حق الرقيق ومذكورة فى ذلك الذيل المؤشر بحرف (أ) المحكى عنه .

بند / ٤

تستعمل الحكومة المصرية سطوتها على قدر الاستطاعة لمنع ما يجرى من المقاتلات بين قبائل افريقيا الوسطى بقصد الاستيلاء على الرقيق وبيعه وتتعهد بأن تعامل معاملة القاتلين كل من يوجد متعاطيا بيع الأولاد أو جلبها ، فإن كان المرتكبون لذلك من تبعة الحكومة المصرية تصير محاكمتهم أمام مجلس عسكرى وألا تحال محاكمتهم على المجالس المختصة بالحكم وترسل لها المحاضر والأوراق والمستندات للفصل فى الدعوى بمقتضى قانون بلادهم كما هو مذكور ببند (٢) .

بند / ٥

تتعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصى يرفق بهذه المعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلية في أرض مصر من ابتداء تاريخ يتحدد بالأمر المشار اليه وتخصيص نوع الجزاء الذي يترتب على من يخالف منطوقها .

بند / ٦

لأجل زيادة الوثوق من منع بيع الرقيق السودانى والحبشى بالبحر الأحمر ترتضى الحكومة المصرية بأن السفن الانجليزية تجرى التفتيش والبحث والقبض عند اللزوم على أى مركب تكون متعاطية تجارة الرقيق من السودان أو الحبش وتسليمها لأحد مراكز الحكومة المصرية القريب من محل الواقعة أو للمركز الأوفق لأجل الحكم على تلك المركب بما يلزم

وكذلك يصير ضبط أى مركب مصرية تتحقق فيها شبهة وجود رقيق للبيع أو تكون تعاطت بيع الرقيق في أثناء سفريتها وإجراء التفتيش وضبط الرقيق ويكونان بخليج عدن وفي ساحلي بلاد العرب وبالجهه الشرقية من افريقيا وبمياه سواحل مصر والجهات التابعة لها ما يوجد من الرقيق سوداني أو حبشي بأى مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدى التفتيش تبقى تحت اذن الحكومة الانجليزية وهى تتعهد باجراء ما يقتضى لحصوله على تمام الحرية ، أما المركب وشحنتها وطاقم بحريتها فيصير تسليمها لأقرب مركز من مراكز الحكومة المصرية لمحل الواقعة أو للمركز اللائق لأجل توقيع الحكم عليها بما يلزم ، فاذا لم يتيسر لقبودان المركب الانجليزية تسليم ما يكون صار ضبطه من الرقيق لمحل تابع لحكومة الانجليز أو إذا دعت الضرورة في مصلحة الرقيق سوداني أو حبشي لتسليمهم للحكومة المصرية. فالحكومة المصرية المشار اليها تتعهد بناء على طلب قبودان المركب الانجليزي أو الضابط الذى يستنيبه لذلك أن تقبل الرقيق سودانى أو الحبشى وتعطيهم حريتهم وتمنحهم من الامتيازات التى تمنحها للرقيق السوداني أو الحبشي المضبوط بمعرفة جهاتها . كذلك تقبل الحكومة الانجليزية من جهتها بأن أى مركب انجليزية سائرة ببنديرة انجليزية في البحر الأحمر أو في خليج عدن أو في ساحل بلاد العرب أو في المياه الداخلة بالقطر المصري أو في الجهات التابعة لهم توجد متعاطية التجارة في الرقيق سوداني أو حبشي يصير تفتيشها وحجزها وضبطها بمعرفة الحكومة المصرية انما المركب بشحنها وطقم بحريتها يصير تسليمها

لأقرب جهه من جهات الحكومة الانجليزية لأجل توقيع الحكم عليها وما يصير ضبطه من الرقيق سودانى أو حبشى تعطي لهم الحرية بمعرفة الحكومة المصرية وتبقى متولية أمره اذا حكم بعدم صحة الحجز أو الضبط وإقامة الدعوى من المجلس المختص بالحكم فالحكومة التابعة لها المركب التي أجرت ذلك تكون ملزمة بأن تعطي تعويضا لائقا بحسب الأحوال لحكومة المركب التى صار ضبطها أو إقامة الدعوى عليها .

بند / ٧

يكون إجراء العمل بمقتضى هذه المعاهدة في القطر المصري لحد اصوان من تاريخ توقيع الامضاء عليها وملحقات الحكومة بأفريقيا وبسواحل البحر الأحمر ومن بعد مضى ثلاثة شهور من ذلك التاريخ بناء عليه فقد تحررت هذه المعاهدة بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ وتوقعت عليها امضاء واختام الواضعين اسماءهم فيه ادناه ،،،

الأمضاء	الأمضاء
شريف	فيفيان

صورة

نسخة ذيل المعاهدة التي عقدت بين حكومة بريطانيا العظمى وبين الحكومة المصرية في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ بشأن إبطال تجار الرقيق

ان الجارى لحد الان هو ان الضبطية عى المناطق بكل ما يتعلق بالرقيق من نحو عتقهم وتربية الاطفال منهم وما يشابة ذلك ، فمن الآن بترتب بكل من محافظتى مصر واسكندرية قلم مخصوص لهذا الغرض ويناط بكل ما يتعلق بالرقيق في المدينتين المذكورين من نحو عتقهم وغيره. أما في الاقاليم فالقسم الذي يترتب لذلك يكون تحت ملاحظة متتضى العموم ويكون للقلم المذكور دفتر يتقيد به بغاية التفصيل حميع الوقائع التي تختص بالرقيق المعترق في حالة ما اذا تقدمت شكوى من بعض القنصلات أو من افراد العامة فعلى القلم المذكور أخذ الاستعلامات اللآزمة عن تلك الشكوى فاذا ظهر من الاستعلام أحقيتها ترسل القضية لجهة اختصاصها لكى يجرو فيها مقتضى الأصول المقررة للعتق، أما أن كانت الشكوى مقدمة من نفس العد فعلى القلم بعد ثبوت شكواه ان يعطية ورق عتق من دفتر قسيمة يكون مخصصا لهذا إلشأن وكل من أخذ من معتوقة ورقة عتقة أو منعه من اشتراك في مهمهوفن الجرية بوسائط اغتصابية أو غشية يعامل معاملة من اتجر في الرقيق على الحكرمة ان تقوم بفرز العبيد المعترقين ، فالذكور منهم يستخدمون بحسبّ الأحرال أو بحسب اختيارهم إما في الزراعة أو في الخدامة المنزلية أو في العسكرية والإناث يستخدمن

إما في محلات للحكومة أو في منازل معتبرة، أما الاطفال منهم فيستمر ادخالهم ان كانوا ذكورا في مدارس أو في معامل الحكومة وان كن إناثا فيدخلن في المدارس المخصصة للإناث . هذا وكل ما يتعلق بتربية هؤلاء الاطفال يكون محولا لملاحظة وإلتفات محافظتى مصر الاسكندرية الواجب على كل منهما المخابرة مع نظارة المعارف في شأن ما يستحسن إجراؤه في حقهم من التربية الذكور الذين يوجدون بالأرياف يصير وضعهم بمعرفة مفتشى الأقاليم في مكاتب البنادر، أما الإناث فيصير إرسالهن لمصر والمعتوق من الرقيق الموجود بالسودان يصير استخدامهم برغبتهم إما بالزراعة أو بالخدامة المنزلية أو بالعسكرية. تحرر هذا التذييل بالاسكندرية في ٤ اغسطس سنة ١٨٧٧ للعمل بمقتضاها من تاريخ إجراء العمل بموجب المعاهدة الاصلية .

الأمضاء	الأمضاء
شريف	فيفيان

ملحق (٦)

المعاهدة مع بريطانيا العظمى بخصوص سواحل الصومال
٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧

إنه لما أراد كل من حكومة دولة الانكليز والحكومة الخديوية المصرية عقد اتفاق ما بينهما بخصوص إقرار دولة الانكليز على تسلط الخديوية بالنسبة لتبعيتها إلى الدولة العلية على سواحل بلاد الصومال لغاية رأس حافون رخصت حكومة دولة الانجليز جناب الميسو فيفيان قنصل جنرال الدولة المشار اليها بالقطر المصري والحكومة الخديوية دولتلو شريف باشا ناظر خارجيتها بعقد الشروط الاتية وهي :

بند / ١

مع حفظ وإبقاء الاشتراطات المنوه عنها بالبند الخامس من هذه المقاولة تتعهد الحكومة الخديوية بأنه من تاريخ تنفيذ هذه الشروط ومن تاريخ إقرار حكومة دولة الانجليز رسميا على تسلط الحكومية المصرية على أراضي سواحل الصومال تبقى مينة بولهار ومينة بربرة بصفة مينتين ممتازتين إذا لم يكن سبق إتخاذ التدابير اللآزمة لغاية الآن لذلك، وكذلك تتعهد الحكومة الخديوية بألا تعطى في هاتين المينتين أي احتكار أو أى التزام كان لأحد ماولا ترخص بإجراء شئ مما يعطل حركة التجارة فيها وأن لا تأخذ عوائد كمارك على البضائع الواردة اليها زيادة عن خمسة في المائة وعلى البضائع الصادرة إلى جهتى تاجوره وزيلع، وكذلك في سائر مين

سواحل بلاد الصومال زيادة عما هو جاري أخذه في مينتي بولهار وبربرة وبشرط أن يكون تبعه دولة الانكليز وتجارتها وسفنها معاملين كتبعة دولة ممتازة في جميع جهات تلك البلاد التي تدخل تحت تسلط الحكومة المصرية .

بند / ٢

يتعهد حضرة خديوى مصر الافخم عن نفسه وعمن يخلفه بأن لا يرخص باعطاء أى قطعة كانت من هذه البلاد التى تدخل في حوزة حكومته بطريق الوراثة إلى أي دولة كانت من الدول الأجنبية .

بند / ٣

يكون لدولة الانكليز الحق في تعيين مأموري قنصليات في جميع المين والجهات الموجودة على ساحل البلاد المذكورة ويكون مأمور القنصلبات السابق ذكرهم متمتعين بجمع الامتيازات والمعافاة وسائر المزايا المعطاه والتى يمكن إعطاؤها لسائر مأموري قنصليات أي دولة ممتازة ولا يسوغ تعيين مأموري قنصليات من أهالى تلك البلاد أو من أهالى البلاد المجاورة لها .

بند / ٤

أما من خصوص تجارة الرقيق وأمور الضبط والربط في بحرية تلك البلاد فالحكومة الخديوية تتعهد بمنع تصدير الرقيق من الجهات المذكورة وتمنع تجارته كما في سائر أقطارها، وأن تلاحظ أمرر الضبط والربط فيها

لغاية بربرة، وكذلك ليس على الحكومة الخديوية من الآن لغاية ما تنظم أمور إدارتها في جميع الجهات من بربرة إلى رأس حفون سوى ان تلتزم بإجراء جميع ما في إمكانها تجارة الرقيق وحفظ أمور الضبط والربط وقد قبلت الحكومة الخديوية أن تكون سفن الانكليز أيضا مأمورة بملاحظة منع تجارة الرقيق وأن تضبط وترسل إلى المجالس المختصة بهذا الأمر جميع السفن التى تراها مشتغلة بهذه التجارة أو تكون مشبوهة بالأشتغال بهذه التجارة في جميع السواحل الموجودة بالصومال التابعة للقطر المصري .

بند / ٥

تعتبر هذه الشروط متممة وواجبة التنفيذ عندما تتعهد جلالة الحضرة الشاهانية إلى حكومة دولة الانكليز تعهدا رسميا بأن لا تعطى بأى وجهة إلى أى دولة كانت من الدول الأجنبية أدنى قطعة من سواحل بلاد الصومال أو من سائر البلاد التي أدخلت في حوزة الحكومة المصرية وصارت جزء من ممالك الدولة العلية المعطاه إلى الحكومة المصرية أو أى قطعة من القطر المصري أو من البلاد التابعة له بطريق الوراثة إلى أى دولة كانت اجنبية وعلى ذلك صار عقد هذه الشروط ووضع كل من الطرفين امضاء.

تحريرا بالاسكندرية في ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ .

الأمضاء	الأمضاء
شريف	فيفيان

ملحق (٧)

وفاق بين حكومة جلالة ملك الانجليز وحكومة الجناب العالي خديو مصر بشان إدارة السودان في المستقبل

حيث ان بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملك الانجليز والجناب العالي الخديوي .

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الاقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمة حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

وحيث انه من المقتضي التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح وذلك بان تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعولة وتوسيع نطاقه في المستقبل .

وحيث انه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادي حلفا وسواكن إداريا بالاقاليم المفتتحة المجاوره لهما .

فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بحالهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

المادة الاولى

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنه إلى جنوب الدرجة الثانية والعشرين في خطوط العرض وهي :

أولا : الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢.

ثانيا : الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد .

ثالثا الاراضى التى تفتحها باتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا.

المادة الثانية

يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصري فقط .

المادة الثالثة

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل من وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها علي جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحرير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة.

وعلى الحاكم العام ان يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس الجناب العالى الخديوى.

المادة الخامسة

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شئ من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

المادة السادسة

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت ، بحرية المتاجرة أو السكن

بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

المادة السابعة

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية . إلا أنه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانى ساحل البحر الاحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز ان تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدر الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

المادة الثامنة

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

المادة التاسعة

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن . تحت الاحكام العرفية وذلك إلى ان يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

المادة العاشرة

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلاتات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

المادة الحادي عشرة

ممنوع منعا مطلقا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن.

المادة الثانية عشر

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يونية سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطورة والروحية وبيعها أو تشغيلها.

تحريرا بالقاهرة في ١٩ يناير سنه ١٨٩٩ .

الأمضاء	الأمضاء
كرومر	بطرس غالي

المصادر والمراجع

أولا ــ وثائق منشورة

١ ـ اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ في شأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان .

٢ ـ اتفاق جدة بين الجمهورية العربية والمملكة العربية السعودية في أغسطس سنة ١٩٦٥ .

٣ ـ اتفاقية الجلاء بين حكومة المملكة المتحدة وبريطانيا وايرلندا الشمالية وحكومة الجمهورية المصرية في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

٤ ـ اعلان انجلترا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

٥ ـ اعلان الجمهورية المصرية في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ .

٦ ـ الاعلان الدستوري في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

٧ ـ الاعلان الدستوري في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ .

٨ ـ الاعلان الدستوري لنظام الحكم الجديد الذي ينظم سلطات الدولة العليا في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

٩ ـ اعلان قيادة الثورة بانشاء هيئة التحرير في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ .

١٠ ـ انشاء الاتحاد القومي بمقتضى المادة ١٩٢ من دستور سنة ١٩٥٦ .

١١ ـ بيان الرئيس جمال عبد الناصر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ بشأن تحديد خطوات تنظيم العمل الشعبي .

١٢ ـ بيان مؤتمر بريو في ١٨/١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ .

١٣ ـ البيان المصري السوري المشترك حول إنشاء الجمهورية العربية المتحدة في أول فبراير سنة ١٩٥٨ .

١٤ ـ البيان المشترك لاتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق فى ١٧ أبريل سنة ١٩٦٣ .

١٥ ـ البيان المشترك لمؤتمر القمة العربي الأول ، القاهرة في يناير سنة ١٩٦٤ .

١٦ ـ البيان المشترك لاتفاق الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية في ٢٦ مايو سنة ١٩٦٤ .

١٧ ـ البيان المشترك لمؤتمر القمة العربي الثاني ، الاسكندرية في أغسطس ١٩٦٤ .

١٨ ـ البيان المشترك لمؤتمر القمة العربي الثالث (الدار البيضاء) في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٥ .

١٩ ـ تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

٢٠ ـ تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الأمم المتحدة ، المعقودة بنيويورك من ١٦ سبتمبر ـ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

٢١ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (لجنة ملنر) في ديسمبر ١٩٢٠ .

٢٢ ـ النص الرسمي لحلف بغداد .

٢٣ ـ دستور الجمهورية في سنة ١٩٥٦

٢٤ ـ الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة في ٥ مارس سنة ١٩٥٨.

٢٥ ـ قانون الاتحاد الاشتراكي العربي .

٢٦ ـ قانون الاصلاح الزراعي الأول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

٢٧ ـ قانون الاصلاح الزراعي الثاني رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

٢٨ ـ قانون تأميم شركة قناة السويس رقم ٢٨٥ في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦.

٢٩ ـ قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بانهاء العمل بأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وبأحكام اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ .

٣٠ ـ قانون مجلس الأمة الصادر في ١٧ نوفمبر سن ١٩٦٣ .

٣١ ـ قانون نظام الادارة المحلية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

٣٢ ـ قرار إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

٣٣ ـ قرارات مؤتمر أكرا في ١٥ أبريل ١٩٥٨ .

٣٤ ـ قرارات مؤتمر باندونج في المدة من ١٨ ـ ٢٤ أبريل ١٩٥٥ .

٣٥ ـ قرارات مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية الثالث ، المنعقد في تنجانيقا في فبراير سنة ١٩٦٣ .

٣٦ ـ قرارات المؤتمر الثاني للدول غير المنحازة في أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

٣٧ ـ قرارات مؤتمر الدار البيضاء المنعقد في المدة ما بين ٤ ، ٧ يناير ١٩٦١ .

٣٨ ـ قرارات مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا في ٢٣ مايو سنة ١٩٦١ .

٣٩ ـ قرارات مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية المنعقد في أديس أبابا في ٢٣ مايو ١٩٦٣ .

٤٠ ـ قرارات مؤتمر الشعوب الآسيوية الافريقية المنعقدة في القاهرة فيما بين ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وأول يناير ١٩٥٨ .

٤١ ـ قرارات مؤتمر الشعوب الافريقية الثالث المنعقد في القاهرة في أواخر مارس ١٩٦٠ .

٤٢ ـ قرارات مؤتمر عدم الانحياز المنعقد في بلجراد في أول سبتمبر ١٩١٦١ .

٤٣ ـ قرارات مؤتمر كولومبو في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

٤٤ ـ القرارات المنظمة للاتحاد القومي في الاقليمين المصري والسوري في ١٢ يونيو سنة ١٩٦٠ .

٤٥ ـ محادثات عبد الناصر ـ بن بلا في الفترة فيما بين ٤ ، ٨ مايو ١٩٦٣ .

٤٦ ـ مشروع أيزنهاور بشأن نظرية الفراغ بمنطقة الشرق الأوسط الذي قدم للكونجرس الأمريكي في ٥ يناير ١٩٥٧ .

٤٧ ـ معاهدة تحالف بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وحضرة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة الموقعة في لندن في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

٤٨ ـ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية في ١٧ يونيو ١٩٥٠ .

٤٩ ـ معاهدة القسطنطينية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

٥٠ ـ مؤتمرالآستانة (ميثاق النزاهة) في يونيو سنة ١٨٨٣ .

٥١ ـ ميثاق أديس أبابا الموقع من قبل مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ .

٥٢ ـ ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس ١٩٤٥ .

٥٣ ـ ميثاق الجزائر الذي أصدره المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الجزائرية المنعقد بين ١٦ ، ٢١ أبريل ١٩٦٤ .

٥٤ ـ ميثاق الدار البيضاء الذي وقع في الدار البيضاء في ٧ يناير ١٩٦١.

٥٥ ـ ميثاق الدول العربية المتحدة في ٨ مارس ١٩٥٨ .

٥٦ ـ الميثاق العسكري بين مصر وسوريا في ٢١ أكتوبر ١٩٥٥ .

٥٧ ـ ميثاق العمل الوطني للجمهورية العربية المتحدة في ٢١ مايو ١٩٦٢ والذي أقر في ٣٠ يونيو ١٩٦٢ .

٥٨ ـ وفاق بين جلالة ملكة الانجليز وحكومة الجناب العالي خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل .

ثانيا ــ كتب وابحاث ومقالات

١) أبو حديد ، محمد فريد : السيد عمر مكرم . القاهرة ١٩٥١ .

٢) أمين أحمد ، أحمد : زعماء الإصلاح في العصر الحديث . القاهرة ١٩٤٨ .

٣) أنسس ، محمد أحمد ، دكـور وآخرون : العدوان الثلاني على مصر القاهرة ١٩٥٦ .

٤) أنيس ، محمد أحمد : صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل القاهرة ١٩٦٢ .

٥) أنيس ، محمد أحمد و حراز ، السيد رجب : نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث ، القاهرة .

٦) أنيس محمد أحمد محاضرات في تاريخ مصر الحديث، المعهد العالي للدراسات الاشتراكية .

٧) بلنت ، الفريد سكاون : التاريخ السري لاحتلال انجلترا مصر . القاهرة

٨) البراوي ، راشد ، دكتور مشكلات القارة الافريقية السياسية والاقتصادية . القاهرة ١٩٦٠.

٩) البراوي ، راشد ، دكتور : مفاهيم جديدة في الاشتراكية . القاهرة ١٩٦٠.

١٠) البزاز ، عبد الرحمن ، دكتور : بحوث في القومية العربية . القاهرة ١٩٦٢.

١١) البزاز ، عبد الرحمن ، دكتور : هذه قوميتنا . القاهرة ١٩٦٤.

١٢) تشايلدرز ، آرسكين : أضواء على الانذاز الانجلو فرنسي ١٩٥٦ ، تعريب فتحي عبدالله نمر . القاهرة ١٩٦٤.

١٣) تشايلدرز ، أرسكين : الطريق إلى السويس . تعريب خيري حماد القاهرة ١٩٦٤.

١٤) الجبرتي، عبدالرحمن : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ٤أجزاء . القاهرة ١٣٢٢هـ .

١٥) الجابري ، محمد أحمد : في شأن الله أو السودان كما يرويه أهله، ١٩٤٧ .

١٦) جلاد ، فيليب بك : قاموس الإدارة والقضاء ٦ أجزاء .

١٧) حافظ ، حمدي : ثورة ٢٣ يوليو . القاهرة ١٩٦٤ .

١٨) حسين ، محمد ، دكتور : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر. الشاهرة ١٩٥٤.

١٩) الحصري . ساطع : آراء وأحاديث في القومية . بيروت ١٩٦١.

٢٠) الحصري . ساطع : حول القومية العربية . بيروت ١٩٦١.

٢١) الحصري ، ساطع : العروبة أولا . بيروت ١٩٦١.

٢٢) الحصري ، ساطع : العروبة بين دعاتها ومعارضيها . بيروت ١٩٦٣.

٢٣) الحصري ، ساطع : محاضرات في نشوء الفكرة القومية، بيروت ١٩٦٤.

٢٤) خوري ، أميل ، واسماعيل ، عادل : السياسة الدولية في الشرق العربي من ١٧٨٩ ـ ١٩٥٨ جزءان . بيروت ١٩٦٠.

٢٥) دروزة ، محمد عزه ، دكتور : حول الحركة العربية الحديثة . ستة أجزاء ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢.

٢٦) الدولة المصرية : مصر في هيئة الأمم المتحدة . تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية بهيئة الأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك ، (١٦ سبتمبر ـ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧). القاهرة ١٩٤٧.

٢٧) رفعت ، محمد : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية. القاهرة ١٩٥٩.

٢٨) جمهورية مصر ، القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ القاهرة ١٩٥٥.

٢٩) جمهورية مصر ، السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ (الكتاب الأخضر) ـ القاهرة .

٣٠) الجمل ، شوقي ، دكتور : التضامن الآسيوي الأفريقي وأثره في القضايا العربية. القاهرة ١٩٦٤.

٣١) رونوفن ، ببير : تاريخ القرن العشرين . تعريب الدكتور نور الدين حاطوم . دمشق ١٩٦٠.

٣٢) الرافعي ، عبد الرحمن : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، جزءان القاهرة ١٩٤٨.

٣٣) الرافعي ، عبد الرحمن : عصر محمد على . القاهرة ١٩٤٧.

٣٤) الرافعي ، عبد الرحمن : عصر إسماعيل . جزءان ١٩٣٢.

٣٥) الرافعي ، عبد الرحمن : الثورة العربية والاحتلال الانجليزي. القاهرة، ١٩٣٧ .

٣٦) الرافعي ، عبد الرحمن : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال . القاهرة ١٩٤٨.

٣٧) الرافعي ، عبد الرحمن : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية. القاهرة ١٩٤٥.

٣٨) الرافعى ، عبد الرحمن : محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية. القاهرة ١٩٤٨.

٣٩) الرافعى ، عبد الرحمن : ثورة سنة ١٩١٩ جزءان القاهرة ١٩٥٥.

٤٠) الرافعي ، عبد الرحمن : في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ أجزاء القاهرة ١٩٥٦.

٤١) الرافعي ، عبد الرحمن : مقدمات ثورة يوليو القاهرة ١٩٥٧.

٤٢) الرافعي ، عبد الرحمن : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . القاهرة ١٩٥٩.

٤٣) الرافعي ، عبد الرحمن : شعراء الوطنية القاهرة ١٩٥٤.

٤٤) الرافعي ، عبد الرحمن : مذكراتي ١٨٨٩ ـ ١٩٥١ . القاهرة ١٩٥٢.

٤٥) رضوان ، فتحى : مصطفى كامل القاهرة ١٩٤٦.

٤٦) الريماوي ، عبدالله : القومية والوحدة في الحركة القومية العربية الحديثة. القاهرة ١٩٦٠.

٤٧) الريماوي ، عبدالله : المنطق الثوري للحركة القومية العربية الحديثة . القاهرة ١٩٦١.

٤٨) السادات ، أنور : أسرار الثورة المصرية . بواعثها الخفية وأسبابها السيكلوجية القاهرة ١٩٦٥.

٤٩) السادات ، أنور : صفحات مجهولة . القاهرة ١٩٥٤.

٥٠) السادات ، أنور : قصة الثورة كاملة . القاهرة ١٩٥٤.

٥١) سامي ، أمين باشا : تقويم النيل .

٥٢) سرهنك ، اسماعيل: حقائق الأخبار عن دول البحار ٣ أجزاء .

٥٣) السيد ، أحمد لطفي : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر . القاهرة ١٩٤٦.

٥٤) السروجي ، محمد محمود ، دكتور : تاريخ الاسكندرية منذ أقدم العصور. الجزء الثالث ، الأسكندرية في العصور الحديثة . محافظة الأسكندرية ١٩٦٣.

٥٥) السروجي ، محمد محمود ، دكتور : سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، مجلة كلية الآداب ـ جامعة الأسكندرية ـ العدد التاسع ١٩٥٥.

٥٦) السروجي ، محمد محمود ، دكتور : وعد بلفورد والعوامل الت ساعدت على أصداره . مجلة كلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية . العدد السادس عشر ١٩٦٣/٦٢.

٥٧) شاروبين ، ميخائيل بك : المانى في تاريخ مصر القديم والحديث جـ ٣ ١٨٩٨ .

٥٨) شبيكة ، مكي : السودان في قرن ١٨١٩ ـ ١٩١٩ ، ١٩٤٧ .

٥٩) الشرقاوي ، محمود : مصر في القرن الثامن عشر . القاهرة ١٩٥٦.

٦٠) شفيق باشا ، أحمد : مذكراتي في نصف قرن . القاهرة.

٦١) شقير ، نعوم بك : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ٣ أجزاء ١٩٠٣.

٦٢) شكري ، محمد فؤاد ، دكتور : الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ، ١٩٤٩ .

٦٣) شكري محمد فؤاد ، دكتور : الحكم المصري في السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥ ، ١٩٤٧ .

٦٤) شكري ، محمد فؤاد ، دكتور : مصر والسيادة على السودان ١٩٤٧.

٦٥) شكري ، محمد فؤاد ، دكتور : عبدالله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر . القاهرة ١٩٥٢.

٦٦) شميس ، عبد المنعم : الثورة العربية ٢٣ يوليو . القاهرة ١٩٦٣.

٦٧) صايغ ، أنيس : في مفهوم الزعامة السياسية ، من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر. بيروت ١٩٦٥.

٦٨) صبحي، حسن، دكتور : اليقظة القومية الكبرى. الاسكندرية ١٩٦٥

٦٩) صبري ، على : التطبيق الاشتراكي في مصر. القاهرة ١٩٦٥.

٧٠) صبري ، محمد : الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ١٩٤٩ .

٧١) صبري ، محمد : مصر في افريقية الشرقية - هرر زليع بربرة ، ١٩٣٩ .

٧٢) صدقي ، اسماعيل : مذكراتي . دار الهلال ، القاهرة ١٩٥٠.

٧٣) صفوت ، محمد مصطفى ، دكتور : الاحتلال الانجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه . القاهرة ١٩٥٢.

٧٤) صفوت ، محمد مصطفى ، دكتور : انجلترا وقناة السويس. القاهرة ١٩٥٦.

٧٥) صفوت ، محمد مصطفى ، دكتور : الجمهورية الحديثة. الاسكندرية ١٩٥٨.

٧٦) صفوت ، محمد مصطفى ، دكتور : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة . القاهرة ١٩٥٩.

٧٧) طربين ، أحمد : الوحدة العربية بين ١٩١٦ ـ ١٩٤٥ بحث في تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشؤ جامعة الدول العربية. القاهرة ١٩٥٩.

٧٨) الطحاوي ، سليمان محمد ، دكتور : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بين ثورات العالم . القاهرة ١٩٦٠.

٧٩) عبد الحميد ، محمد كمال ، عميد أ.ج : معركة سيناء وقناة السويس . القاهرة .

٨٠) عبد الناصر ، جمال : الاشتراكية من أقوال الرئيس جمل عبد الناصر مجموعة كتب قومية.

٨١) عبد الناصر ، جمال : التحول العظيم . مجموعة كتب قومية.

٨٢) عبد الناصر ، جمال : الديمقراطية من أقوال الرئيس عبد الناصر. مجموعة كتب قومية ١٩٦٥.

٨٣) عبد الناصر ، جمال : على طريق الاشتراكية . مجموعة كتب قومية ١٩٦٥.

٨٤) عبد الناصر ، جمال : فلسفة الثورة .. مجموعة كتب قومية ١٩٦٥.

٨٥) عبد الناصر ، جمال : مجموعة خطب وأحاديث .

٨٦) عبد الناصر ، جمال : خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في افتتاح دور الانعقاد الثالث لمجلس الأمة نوفمبر ١٩٦٥.

٨٧) عبده ، على ابراهيم ، دكتور : مصر وأفريقيا في العصر الحديث القاهرة ١٩٦٢.

٨٨) عبده ، على ابراهيم ، دكتور : التنافس الاستعماري في أعالي النيل ، القاهرة.

٨٩) عرابي ، أحمد : كشف الستار عن سر الأسرار . القاهرة.

٩٠) العربي ، محمد عبدالله دكتور : ديمقراطية القومية العربية القاهرة ١٩٥٩.

٩١) عشر سنوات مجيدة : مصلحة الاستعلامات (كتب سياسية).

٩٢) طوسون ، عمر : تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها (١٨٦٩ ـ ١٨٨٩) ٣ أجزاء ١٩٣٧ .

٩٣) عودة ، عبدالملك : الدساتير الافريقية . القاهرة ١٩٦١.

٩٤) عودة ، عبدالملك ، دكتور : السياسة والحكم فى أفريقية. القاهرة ١٩٥٩.

٩٥) عودة ، عبدالملك ، دكتور : فكرة الوحدة الافريقية . القاهرة ١٩٦٥.

٩٦) غالي ، بطرس بطرس ، دكتور : اسرائيل وأفريقيا ـ جامعة الدول العربية ـ معهد الدرسات العربية . القاهرة ١٩٤.

٩٧) غالي ، بطرس بطرس ، دكتور : دراسات في السياسة الدولية. القاهرة ١٩٦٥.

٩٨) غـالي ، بطرس بطرس دكـتـور : منظمة الوحدة الافريقـيـه . القـاهرة ١٩٦٥.

٩٩) غـانم ، محـمـد حافظ ، دكـتـور : المشكلة الفلسطينيـة ـ على ضـوء أحكام القانون الدولي . القاهرة ١٩٦٥.

١٠٠) غربال ، محمد شفيق : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية . الجزء الأول القاهرة ١٩٥٢.

١٠١) غربال ، محمد شفيق : العوامل التاريخية في بناء الأمة العربية على ما هي عليه اليوم . القاهرة ١٩٦١.

١٠٢) فوزي ، ابراهيم باشا : كتاب السودان بين يدي غردون وكتشنر.

١٠٣) فوزي ، محمد : المجتمع العربي بين الاتجاهات القومية والسياسية. القاهرة (١٩٦٢) ١٩٦١.

١٠٤) فـوشـيـة ، جـورج : جـمـال عـبـد الناصـر في طريق الثـورة. بيـروت ١٩٦٠.

١٠٥) مـا كنزي ، نورمـان : مـوجز تاريخ الاشـتـراكيـة. ترجمة أحـمـد عـبـد الرحيم مصطفى وأخرين. القاهرة ١٩٦٠.

١٠٦) مـقـصـود ، كلوفـيس : مـعنى الحـيـاد الايجـابي. القـاهرة ١٩٦٠. بيروت ١٩٦٠.

١٠٧) مقصود ، كلوفيس : نحو اشتراكية عربية . بيروت ١٩٥٧.

١٠٨) المهندس ، محـمـود فهـمي ، البحـر الزاخـر في تاريخ العـالم والأخبار الأوائل والأواخر ١٣١٢ هـ .

١٠٩) ميثاق العمل الوطني للجمهورية العربية المتحدة : قدم الرئيس جمال عبد الناصر مشروعه إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢١ مايو سنة ١٩٦١.

١١٠) النجار ، حسين فوزي ، دكتور : السياسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط . القاهرة ١٩٥٣.

١١١) النجار ، حسين فوزي ، دكتور : مع الأحداث في الشرق الأوسط. القاهرة ١٩٥٧.

١١٢) النص ، عزة : الوطن العربي - الاتجاة السياسي والملامح الاقتصادية. دمشق ١٩٥٩.

١١٣) النص ، عزة : أحوال السكان في العالم العربي . القاهرة ١٩٥٥.

١١٤) نصر ، صلاح : الحرب الاقتصادية في المجتمع الانساني القاهرة ١٩٦٥.

١١٥) هيكل ، محمد حسين : مذكرات في السياسة المصرية جزءان. القاهرة ١٩٥٣.

١١٦) الوكيل ، عبد الواحد حافظ : أضواء على الاتحاد الاشتراكي العربي.

١١٧) يحى ، جلال ، دكتور : أصول ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الاسكندرية ١٩٦٤.

١١٨) يحى ، جلال ، دكتور : مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية. الاسكندرية ١٩٦٥.

١١٩) يحى ، لطفى عبد الوهاب ، دكتور : الكيان العربي بين الامكانيات والمقومات. بيروت ١٩٦٥.

المراجع الأجنبية

1. Abbate Dr., L'Afriaue Centrale ou voyage de S.A Mohamed Said Pacha dans les Provinces du Soudan. 1858.

2. Actes diplómtiques et Firmans Impériaux á l'Egypte 1804-1879.

3. Affaires d'Egypte, Documents Diplomatiques (1878).

4. Antonius, George: The Arab Awakening, London 1938.

5. Arminjon, P. La Situation Economique et Financie're de L'Egypte et le Soudan 1911.

6. Atiyah, Edward: The Arabs. London 1958.

7. Baer, Gabriel: A History of Landownership in Modern Egypt 1800-1950. G. Britain 1962.

8. Baulin, lacques: The Arab Role in Africa 1962.

9. Berger, Morrow: The Arab World Today, New York 1962.

10. Blue Books (Egypt) Parliamentary Sessional Papers (1863-1890).

11. Blunt; Secret History of the English occupation in Egypt 1922.

12. Bowering, J.: Report on Egypt and Candia. London 1840.

13. Cameron, D. A.: Egypt in the Nineteenth Century London 1898.

14. Carr, Edward Hallett: Nationalism and After, London 1945.

15. Cattaui, R.,: Le Re'gne de Mohamed Ali d'apres les Archives Russes en Egypte. 3vols. Roma.

16. Chaillé-Long; L'Egypte et ses Provinces Perdues.

17. Charles-Roux F.: L'Egypte de 1801 a' 1882 (T. VI Hist de la Nation Egyptienne par Henotaux. Paris, 1936).

18. Churchill, W. S.: The Second World War, 1950.

19. Cohin, A: The Making of Modern Egypt. London 1906.

20. Cromer, The Earl of: Modern Egypt (2vols) New York 1908.

21. Documents Diplomatiques Français (1871-1914), serie (1871-1900).

22. Dodwell, N.: The Founder of Modern Egypt.

23. Douin, G: Mohamed Aly Pacha, du Caire (1805-1807) Le Caire 1926.

24. id: Histoire du Re'gne de Khedive Ismail T. III Le Caire, 1936.

25. id: L`Egypte de 1828 a' 1830. Rome, 1935.

26. id: Une Mission Militaire Française aupre's de Mohamed Aly Pacha, Le Caire, 1923.

27. Driault, E.: Mohamed Aly et Napeleon (1807-1814) Le Caire.

28. Elgood; The Transit of Egypt 1928.

29. Emerson, Rupert: From Empire to Nation, The Rise to Self Assertion of Asian and African Peoples.

30. Frezcinet; La Question d'Egypte 1905.

31. Gessi, R. Seven years in the Sudan 1892.

32. Gorbal, S: The Beginnings of thė Egyptian Question and the Rise of Méhémet Ali, 1928.

33. Hollingworth, Clare: The Arabs and the West. 1952.

34. Hourani, Albert: Arab Thought in the Liberal Age. Oxford University Press, 1962.

35. Kirk, George: The Middls East in the War. Oxford University Press 1947.

36. Laqueur, Walter Z.: The Soviet Union and the Niddle East, London 1959.

37. Leon, Edwin de: The Khedive´s Egypt. London, 1877.

38. Poliak, A. N.: Feudalism in Egypt. 1900-1960 London, 1939.

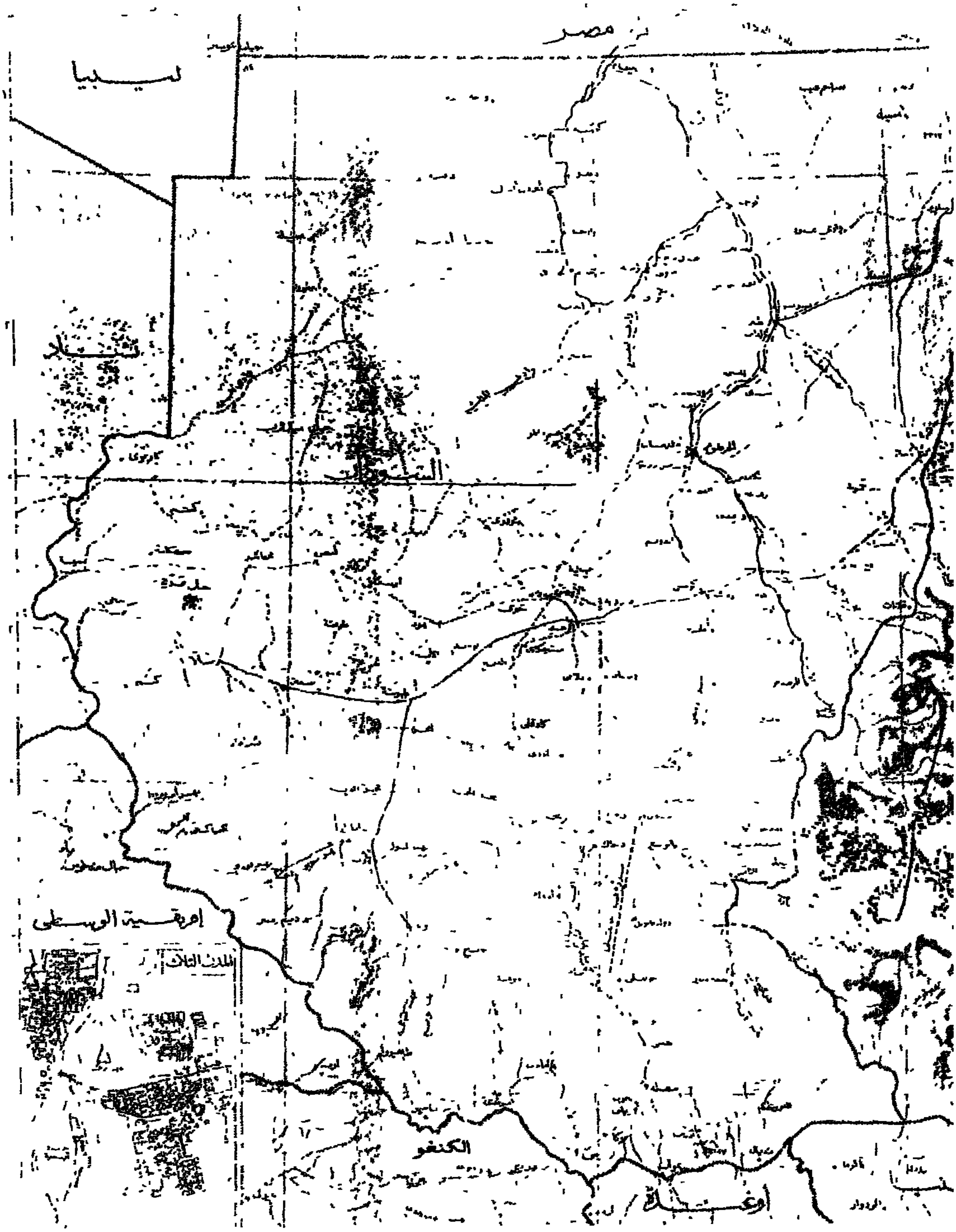
39. Politis, A. G.: Le Conflit Turco-Egyptien de 1838-1841 et les derniérs années du régne de Mohamed Aly. Dáprés les documents diplomatiques grecs. Le Caire 1931.

40. Reynier et autres: Histoire de L´Expedition Française en Egypte. vols 9-10.

41. Russell, A. The Ruin of the Sudan (1883-91).

42. Sayegh, Fayez A.: Anatomy of Neutralism in the Arab World, San Francisco. 1964.

43. Wingate F. R. Mahdism and the Egyptian Sudan (1891).



السودان

محتويات الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

تقديم

تتناول الدراسة التى بين أيدينا تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر. وعلى وجه الخصوص خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وربط تاريخ البلدين له أكثر من مغزى، وأكثر من سبب، فمنذ فتح السودان في العشرينات من القرن التاسع عشر، أصبح كل من البلدين يؤثر في الآخر ويتأثر به ففتح مصر للسودان قد وحده تحت إدارة واحدة بعد أن كان نهبا من قبائل العربان التي انتزعت السلطة من أيدي حكامه الشرعيين كما أن هؤلاء الحكام كانوا على علاقة سيئة بعضهم ببعض، فهذا التشتت والتمزق قد ذهب إلى غير رجعة بعد توحيد أقاليمه، بحيث ظهر السودان الموحد ذو الحدود المتعارف عليها لأول مرة فى التاريخ الحديث فى ظل الحكم المصري.

بل لقد أصبحت مصر والسودان دولة واحدة في عهد الخديو اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) يسري عليه ما يسري على مصر من نظام وراثة الحكم الذي أقره فرمان عام ١٨٤١. وخضع السودان لنفس التنظيم الاداري تقريبا الذي خضعت له مصر ، ومن ثم أصبحت دولة وادي النيل الذي تمتد من منابع النيل في منطقة البحيرات إلى مصبه حقيقة واقعة.

وسنجد أنه عندما قامت الثورة العرابية في مصر، تأثر بها السودان فقامت الثورة المهدية فيه لنفس الأسباب تقريبا التى قامت من أجلها في مصر.

وقد قسمت الكتاب إلى بابين:

الباب الأول ويتناول دراسة تطور مصر السياسي والإجتماعي والإقتصادي في القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، وفيه تعرضت للوضع في مصر ومظاهر كفاح الشعب المصري ضد طغيان بكوات المماليك، ولا سيما في القرن الثامن عشر. وكيف كان الوضع الداخلي والخارجي مهيا لمجئ الحملة الفرنسية على مصر، وموقف المصريين منها وكفاحهم البطولي ضد الحكم الفرنسي ممثلا في ثورتي القاهرة الأولى والثانية، وكيف كلل هذا الكفاح في نهاية الأمر بنزول القوات الانجليزية والعثمانية ومشاركة جادة من قبل المصريين بالنجاح، وذلك بخروج الحملة الفرنسية من مصر في عام ١٨٠١.

وبخروج الفرنسيين تتصارع عدة قوى للسيطرة على البلاد، تأتي على رأسها الدولة العثمانية صاحبة الحق الشرعي في مصر، والتي حرصت على حكم البلاد حكما مباشرا بعد القضاء على المماليك. ينافسها في ذلك المماليك الذين كانوا يحكمون البلاد حكما فعليا قبل مجئ الحملة الفرنسية.

ثم هناك القوات الانجليزية التي تمثل قوة لها ثقلها وكانت انجلترا تود لو ساعدتها الظروف على البقاء في مصر وعدم الخروج منها.

وإلى جانب هذه القوى الثلاث الشعب المصري صاحب الأرض، والذي تمرس على الحكم والكفاح خلال سنوات الحملة ، ولم يدرك مدى قوة هذا

الشعب سوى محمد علي الذي تقرب لزعمائه حتى استطاع أن يكسب ثقتهم، وأن يولوه واليا عليهم في عام ١٨٠٥. ويعتبر هذا حدثا له قيمته، إذ لأول مرة فى التاريخ الحديث بعين المصريون واليا عليهم برغبتهم دون موافقة السلطان العثماني.

واستطاعت هذه القوة أن تقف أمام حملة فريزر في عام ١٨٠٧ وحدها أثناء انشغال محمد على في حربه مع المماليك في الصعيد.

وبعد أن استقر لمحمد على الأمر بدأت تنظيمات محمد على ومشاريعه التي غيرت صورة المجتمع الإقطاعي الذي عرفته مصر في مراحله الأخيرة وقبل أن يتحول ذلك المجتمع من مجتمع إقطاعي زراعي إلى مجتمع رأسمالي. والى جانبه أيضا اقطاع في مجال الصناعة حيث قام على نظام الطوائف الحرفية التي تمثلت في مجتمع المدينة.

كما كان هناك إقطاع في المجال السياسي، وهو يقوم على اللامركزية، ولكن حد من شدته وجود حكومة شبه مركزية. وتمثلت القوى الإجتماعية في ظل نظام الاقطاع في الأتراك ويقومون بالأعمال العسكرية طبقا للنظام الإقطاعي العسكري الذي قامت عليه الدولة العثمانية ويأتي المماليك في المرتبة الثانية ويمثلون أحد أركان نظام الحكم الثلاثي المكون من الباشا والديوان والمماليك. ويمثل الاستعمار التجاري الأوربي القوة الأجنبية الثالثة في مصر.

وكانت طبقة المشايخ أو العلماء تلى مباشرة الاتراك العسكريين وطبقة بكوات المماليك في الترتيب الهرمي للنظام السياسى في مصر، وهى تمثل الجناح المثقف للطبقة الوسطى. ولقد لعب الأزهر ورجاله دورا هاما ، لا في مصر فحسب وانما في العالم العربي والاسلامي.

أما عن التجار فهم يمثلون الجناح الثاني للطبقة الوسطى ونشأت بيوتات تجارية كبيرة مثل بيت المحروقى والشرايبى وغيرهما. وتأتى بعد ذلك الأقليات المسيحية وغير المسيحية وقد لعبت دورا كبيرا في المجال الإقتصادي.

وتعتبر طبقة الفلاحين من أخطر طبقات المجتمع المصري الاقطاعي، ومن أكثرها عددا، وقدرة على الإنتاج، وسوء حال رغم أنه كان وقود كل إنتفاضة تقوم في مصر.

ولا تنسى أثر الحملة الفرنسية في زعزعة النظام الإقطاعى في مصر، وأثر محمد علي في القضاء على الاقطاع التركي المملوكي. وترتب على ذلك تغيير البناء الإجتماعي في عهد محمد علي، وساعد على ذلك التغلغل الرأسمالي الاوربي.

بدأت حركة الإستنارة تجد طريقها إلى مصر في الثلاثينات من القرن التاسع عشر على أثر عودة البعثات التي أرسلها محمد على إلى أوربا فى مختلف التخصصات، وذلك بفضل جهود رفاعه رافع الطهطاوي، وجمال الدين الافغاني، ومحمد عبده، وعبد الله النديم، وعلى مبارك وغيرهم،

وكان أثر جمال الدين الأفغاني واضحا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. فنادي بحركة الجامعة الإسلامية لضم شتات المسلمين للوقوف ضد أطماع الدول الأوربية الإستعمارية، وضد استبداد الحكام، وتأثر به تلميذه الشيخ محمد عبده، كما تأثر به زعماء الثورة العرابية.

وقامت الثورة الوطنية المصرية بزعامة عرابي نتيجة سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية، واستبداد الخديو توفيق، والتدخل الأجنبي السائد في شئون البلاد وكان هدف الثورة الإصلاح الداخلي ، ووضع حد لاستبداد الخديو والوقوف في وجه التدخل الأجنبي.

ولما كانت الظروف الدولية ملائمة لتدخل انجلترا في شئون مصر، إضافة إلى ضعف الجيش المصري ، وانقسام الجبهة الداخلية على نفسها وإعلان السلطان العثماني بعصيان عرابي، وقوة بريطانيا العسكرية، والخيانة التي حدثت في صفوف الجيش، كل هذه العوامل قد أدت إلى فشل الثورة.

وفى أعقاب الاحتلال انتهجت انجلترا سياسة العنف والشدة لتثبيت دعائم احتلالها لمصر، ولكن رغم هذا لم يستكن المصريون ، وظهرت مقاومتهم للإحتلال في صور شتى إلى أن ظهر مصطفى كامل ، ونادى بحق مصر في الإستقلال، وهاجم سياسة الانجليز، فأنفس الأمل في نفوس المصريين، وأنشأ الحزب الوطنى، وجريدة اللواء الناطقة بلسان الحزب.

وبوفاة مصطفى كامل خلفه محمد فريد في رئاسة الحزب، وسار على مبادئه، إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ فأعلنت انجلترا

الحماية على مصر، وفرضت الأحكام العرفية وقطعت كل صلة تربط مصر بالدولة العثمانية وفي ظل الحماية سخرت انجلترا موارد مصر المادية والبشرية فى خدمة قواتها المحاربة، في حرب لم يكن لمصر فيها ناقة ولا جمل، وعانت البلاد في ظلها معاناة شديدة.

وكانت ثورة ١٩١٩ النتيجة المنطقية لرفض انجلترا إلغاء الحماية، ومنح مصر استقلالها. وكانت ثورة عاتية شملت البلاد من أدناها إلي أقصاها، واشترك فيها كل طوائف الشعب، وكان الفلاحون في مقدمتهم، ولكن مما يؤخذ على هذه الثورة عدم اهتمامها بالمضمون الإجتماعى. ولذا لم تحقق مطال معظم الفئات التي اشتركت فيها.

وفي ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي منح مصر نوعان من الحكم الذاتي، ورغم ما شابه من عيوب إلا أنه أتاح للرأسمالية المصرية الوصول إلى مركز القوة السياسي، وأن تسيطر على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأن تقف فى مواجهة الإحتكارات الأجنبية. وتحت مظلة دستور ١٩٢٣ بدأت الأحزاب السياسية تظهر على مسرح السياسة المصرية بكل سلبياتها وصراعاتها، وبدأت سلسلة المفاوضات بين مصر وانجلترا إلى أن انتهت بعقد معاهدة ١٩٣٦ التى غيرت مركز قوات انجلترا فى مصر من قوات احتلال إلى قوات حليفة.

وكان للتناقضات الأساسية فى المجتمع المصري قبيل ثورة ١٩٥٢ سببا حتما لقيامها، وكان تكوين حركة الضباط الأحرار عملا إيجابيا منظما ،

فراقبت الأوضاع فى البلاد ، هذه الأوضاع التي كانت تسير من سئ إلى أسوأ ، مع عدم الإستقرار فى الحكم، وتغير الوزارات المتعاقبة في فترات زمنية متقاربة دون أن تستطيع عمل شئ. وقد عجل إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى قيام الثورة.

لم يكن للثورة منهاج عمل ثوري تسير عليه، ولكن كانت المبادئ الستة الشهيرة هى دليل العمل الذي استرشدت به في كفاحها من أجل التغيير. وكان أهم المشكلات التي واجهتها في الميدان الداخلى هو إصدار قانون الاصلاح الزراعى في ٨ سبتمبر ١٩٥٢.

وفي الوقت نفسة دخلت فى مفاوضات مع الانجليز بشأن السودان أسفرت عن عقد اتفاقية السودان في ١٢ فبراير ١٩٥٣ تمنح السودانيين حق تقرير مصيرهم بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات. وقد اختار السودانيون الإستقلال فى يناير ١٩٥٦. وأعقبتها مصر باتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤.

وكان صدور قانون ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم القناة بداية لتحرر مصر الإقتصادي. ففى أعقاب فشل العدوان الثلاثي عليها ، أممت مصالح الدولتين انجلترا وفرنسا ، مع الغاء معاهدة الجلاء كذلك.

ومع مطلع عام ١٩٥٨ قامت الجمهورية العربية المتحدة من مصر وسوريا بنتيجة ضغوط خارجية على سوريا من قبل حلف بغداد الذي قاومته مصر. وذلك بناء على إستفتاء شعبي أجرى فى البلدين. وفي

السنة نفسها قامت ثورة ١٤ يوليو في العراق، ووجدت كل مساندة من مصر، رغم تهديد الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا. ونتيجة لظروف داخلية وخارجية بالنسبة لسوريا أن تم الانفصال في عام ١٩٦١.

أما الباب الثاني من هذا الكتاب فقد خصصته لتطور العلاقة العضوية بين مصر والسودان في القرنين التاسع عشر والعشرين، بدءا من الفتح المصري للسودان في عام ١٩٢٠ ودوافعه، وما قام به محمد علي من تنظيمات في السودان. وعندما نشب القتال بين محمد على والسلطان العثماني ، تدخلت الدول الأوربية ولا سيما انجلترا التي كانت تنتهج سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية وقتذاك. وعقدت معاهدة لندن ١٨٤٠ التى وضعت حدا لآمال محمد على وأعقبها صدور فرمان عام ١٩٤١ الذي منح محمد على وراثة حكم مصر في اسرته، دون السودان الذي أفرد له فرمانا خاصا يتولى بمقتضاه حكم السودان مدى حياته فقط، على أن يتجدد صدور هذا الفرمان عند ولاية كل وال جديد.

وفي عهد عباس الأول ظل الوضع كما هو بالسودان، فيما عدا تخليه عن مينائى سواكن ومصوع ، وفي عهد سعيد خليفة عباس اهتم بعض الشئ بالسودان فأعاد تنظيمه الاداري، وخفف الضرائب، ودفع خطر الأحباش. على. على أن الخطر الاكبر على السودان كان يتمثل في انتشار تجارة الرقيق، وخصوصا في منطقة أعالي النيل. وحاول سعيد معالجة هذا الأمر باصدار أمره بالغاء الرق في أوائل عام ١٨٥٧. ولكن ظل هذا الأمر

حبرا على ورق لأن الرق كان نظاما إجتماعيا وإقتصاديا لا يمكن إلغاءه بجرة قلم، وإنما يتطلب جهودا مضيئة وأموالا طائلة وأن يتم بشئ من التدريج.

بذل اسماعيل جهودا كبيرة لدى السلطان العثمانى وحاشيته إلى أن استطاع الحصول على فرمان الوراثة الصلبية الذي صدر عام ١٨٦٦ ويعتبر هذا الفرمان نقطة تحول فى تاريخ مصر والسودان ، إذا اعترف صراحة باندماج مصر والسودان في ولابة واحدة يشملها حق الوراثة. وقد شجع هذا العمل الخديو اسماعيل على الاهتمام بالسودان. وفتح منطقة أعالى النيل للتجارة العالمية، وبذل الجهود الكبيرة للقضاء على تجارة الرقيق. وفى الفرمان الشامل ١٨٧٣ تبث للمرة الثانية ما ذكره فى الفرمان السابق بشأن السودان.

ورأى اسماعيل أن القضاء على تجارة الرقيق تستلزم تنظيم شئون السودان والتوسع في ضم أراضى جديدة في شرق وغرب وجنوب السودان، كما يستلزم أيضا السيطرة على سواحل البحر الأحمر لسد المنافذ التي يصدر منها الرقيق إلى خارج السودان. وكان يؤمن بأن القضاء على تلك التجارة يمكن أن يتم بشئ من التدريج. ومن نشر المدنية والحضارة في البلاد الخاضعة لحكمها.

وتحت ضغط انجلترا استجاب اسماعيل لقيام السير صمويل بيكر بحملة إلى أعالي النيل لفتح هذه المنطقة للتجارة العالمية، وما سيترتب

على الوجود المصري هناك من القضاء على تجارة الرقيق. ولكن صمويل بيكر لم يهتم بتعليمات الخديو وجعل هدفه الأول شن حرب لا هوادة فيها على تجار الرقيق، مما دفع الأهالي إلى التذمر والسخط على الحكم المصري.

وقد شجع هذا انجلترا على الضغط مرة ثانية على الخديو اسماعيل لاستخدام غردون خلفا لصمويل بيكر كحاكم على منطقة خط الإستواء، والحقيقة أن إستخدام الأجانب في حكم السودان كان له ضرره الكبير على سمعة الحكم المصري فى السودان، فهؤلاء لم يسيروا في حكمهم للبلاد ما صدر إليهم من تعليمات من خديو مصر، بل شنوها حربا شعواء على تجارة الرقيق مما أدى إلى تدمير التجارة المشروعة وتخريب البلاد، وقيام الثورات في مختلف المناطق ضد الحكم المصري.

وقد أدى التوسع المصري فى شرق السودان والبحر الأحمر إلى توتر العلاقات بين مصر والحبشة، وإلى حدوث حروب بين الدولتين كانت مصر في غنى عنها.

ومما هو جدير بالذكر جهود مصر الكبيرة فى حركة الكشوف الجغرافية في منطقة أعالى النيل ورسم الخرائط الأولى لها. وقد سبقت فى ذلك الأوربيين.

واذا كانت مكافحة الرق عملا انسانيا جليلا، الا أن ارغام انجلترا الخديو اسماعيل على توقيع معاهدة إلغاء الرق وتعيين غردون حاكما عاما

للسودان للقيام بهذه المهمة فى فترة زمنية قصيرة، في مقابل الاعتراف بصفة رسمية بنفوذ مصر على ساحل الصومال، كان عملا تنقصه الحكمة، وسببا مباشرا لقيام الثورة المهدية التي لم تجد حزما - في بداية الأمر - من المسئولين، فانتشرت بسرعة فائقة في كل أجزاء السودان فى الوقت الذي لم تجد فيه حكومة الثورة العرابية في مصر ما تستطيع ارساله إلى السودان من امدادات.

وعندما احتلت انجلترا مصر في عام ١٨٨٢ قامت بتسريح الجيش المصري. ولم تهتم بإرسال قوات إلى السودان لإخماد الثورة، وأرغمت الحكومة المصرية على إخلاء السودان فيما يلي وادى حلفا. وكلفت غردون القيام بهذه المهمة. وقد تحرج موقف غردون في الخرطوم نتيجة تردد الحكومة الانجليزية في ارسال بعثة الإنقاذ. وقد وصلت طلائع حملة الإنقاذ إلى مشارف الخرطوم بعد سقوطها بيومين وقتل غردون، فعادت أدراجها إلى مصر تاركة السودان في أيدي المهديين.

وقد حاولت القوات المهدية غزو مصر من ناحية الجنوب ولكنها فشلت. وبانسحاب مصر من السودان بدأت الدول الإستعمارية تتحرك لإقتطاع أجزاء من ممتلكات مصر في السودان مثل انجلترا وفرنسا وايطاليا. وعندما خشيت انجلترا من ازدياد نفوذ فرنسا في السودان، بدأت تفكر جديا في استرجاعه باسم مصر، وأرسلت حملة بقيادة هربرت كتشنر من جنود مصريين تحت قيادة ضباط انجليز.

وفى ١٩ يناير ١٨٩٩ وقعت مصر من انجلترا اتفاقية الحكم الثنائي للسودان، الذي أعطى انجلترا حق اختيار حاكم السودان، والإنفراد بحكمه من الناحية العلمية، بينما لم يكن لمصر سوى مظهر الاشتراك الذي يتمثل في رفع العلم المصري إلى جانب العلم الانجليزي، ووضع قوات رمزية مصرية في السودان.

وقد استغلت انجلترا فرصة قتل السير لى استاك سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام في عام ١٩٢٤، وأرغمت مصر على الإنسحاب من السودان. وظل هذا الوضع قائما إلى عقد معاهدة ١٩٣٦، حيث نصت على عودة الأمور إلى ما كانت عليه طبقا لإتفاية الحكم الثنائي.

وبقيام الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، تم توقيع اتفاقية تقرير المصير للسودان فى عام ١٩٥٣، حيث اختار السودانيون الإستقلال في مطلع عام ١٩٥٦.

يتضح من خلال هذا العرض كيف ارتبط تاريخ مصر بتاريخ السودان ارتباطا وثيقا، وكيف أثرت أحداث كل منهما في الآخر، مما يدل على العلاقة بين البلدين علاقة عضوية، ويجب ألا تنفصم لمصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

والله ولى التوفيق.

١٩٩٧/١٢/٢٥

المؤلف

أ.د. محمد محمود السروجي